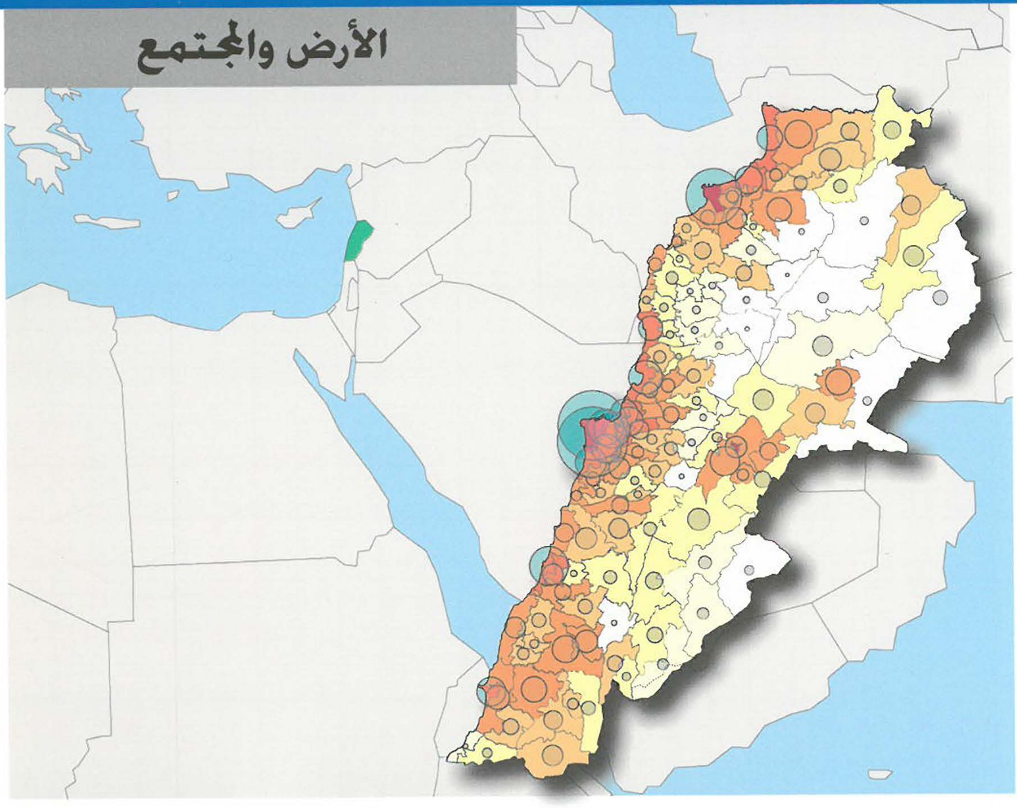
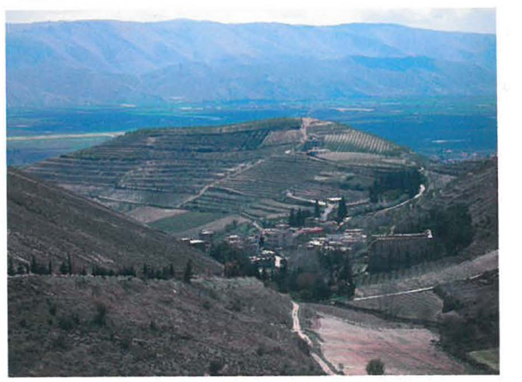
إيريك فرداي،
غالب فاعور وسيباستيان فيلو

أطلس لبنان

الأرض والمجتمع







تقديم معين حمزة واليزابيت لونغنيس



Institut français du Proche-Orient
Conseil National
de la Recherche Scientifique

أطلس لبنان

الأرض والمجتمع

إيريك فرداي، غالب فاعور، سيباستيان فيلو

Contemporain Coéditions
34
Directeur des publications de l'Ifpo :
François Burgat
Directrice de la collection :
Elisabeth Longuenesse

Presses de l'ifpo

Responsable : Nadine Méouchy

Site de Beyrouth
Infographie et PAO : Rami Yassine
Technicien supérieur PAO : Antoine Eid

Site de Damas
Techniciennes PAO :
Lina Khanmé-Sberna
Nadima Kreimeid
Rana Darrous

Diffusion
Coordination et diffusion générale Liban et étranger : Lina Nacouzi
Diffusion Syrie : Lina Chamchikh, Fatina Khoury-Fehde
Diffusion Jordanie : Mohammed Khalaf

Révision de la traduction arabe et traduction des cartes :
Ghaleb Faour

B.P. 11-1424 Beyrouth, Liban
Tél./Fax : + 961 (0)1 420 294
www.ifporient.org
Courriel : diffusion-ifpo@ifporient.org
CCO34

ISBN 978-2-35159-194-9
Dépôt légal : 3e trimestre 2012





UMIFRE 6
USR 3135





الفهرس

مدخل

لخمس سنوات خلت، وفي مطلع العام ٢٠٠٧ أصدر المجلس الوطني للبحوث العلمية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى « أطلس لبنان، الأرض والمجتمع » في طبعة أولى باللغة الفرنسية، وذلك كجزء من التعاون الوثيق الذي ربط هاتين المؤسستين وذلك في اطار دراسة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان خاصة مراقبة التوسع العمراني وتأثيره على البيئة وسبل ادارته . وقد لاقى الأطلس في حينه استحساناً ملحوظاً من العلميين والباحثين ورواجاً كبيراً لدى متخذي القرار في لبنان واوروبا، وتقديراً للجهد العلمي والموضوعي الذي بذل في إعداده وإخراجه.

واليوم وتلبية للطلب المستمر على هذا الأطلس، يصدر المجلس الوطني للبحوث العلمية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى هذا الأطلس باللغة العربية. حيث يأتي اطلاق هذا الكتاب ضمن الأنشطة المتعدّدة التي ينظّمها المجلس احتفالاً باليوبيل الذهبي لتأسيسه. كما يأتي اصدار هذا الأطلس باللغة العربية مكملاً لسلسلة من الأطالس يقوم باصدارها المعهد الفرنسي للشرق الأدنى تغطي الأردن، شمال العراق وسوريا.

وقد ترافق ذلك مع جهود متميزة في الترجمة وإعادة صياغة تتلائم مع اللغة العربية من دون ادخال أية تغييرات على الاصدار الأول. خاصة وأن ما ورد من معلومات في النسخة الفرنسية عام ٢٠٠٧ ما زال سليماً، كما أن المعضلة الأساسية المتمثلة بصعوبة الحصول على الإحصاءات الدقيقة والموثقة من مراجع رسمية ما زالت ترخي بظلالها على البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع اللبناني وموارده البشرية والطبيعية.

ما يميز هذا الاطلس عن غيره انه ليس مجرد مجموعة من الخرائط الاحصائية أو الجغرافية التي يمكن تحديثها بشكل تلقائي عندما يتم تجديد هذه المعلومات. فالخرائط الواردة فيه تلازمها نصوص تفسر الأحداث التي ميزت فترات زمنية معينة أهمها فترة اعادة الاعمار في لبنان.

وقد مثّل هذا العمل بنسخته الفرنسية تتويجاً لسنوات عديدة من التعاون بين الباحثين الفرنسيين واللبنانيين من المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في مركزه في بيروت (مركز البحوث والدراسات عن الشرق الأوسط المعاصر سابقاً – CERMOC) ومركز الاستشعار عن بعد التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان. حيث أشرف على انجاز هذا الأطلس الباحثون أريك فرداي، غالب فاعور وسباستيان فيلي. كما استفاد طيلة أربع سنوات من دعم جزئي من برنامج دعم البحوث العلمية في المجلس ومن برنامج التعاون الفرنسي-اللبناني في البحث العلمي CEDRE، وساهم في إعداده باحثون من عدد كبير من المؤسسات الفرنسية المعنية مثل معهد المعلمين العالي ومعهد البحوث من أجل التنمية والمركز الوطني للبحوث العلمية وجامعة ليون.

لقد تجسّدت أولى نتائج هذه الدراسة بخارطة وقاعدة للبيانات ترتبط بالدوائر العقارية في لبنان. وقد وفّرت هذه الأداة الهامّة الأساس لعدد كبير من الخرائط المنشورة في « أطلس لبنان »، الذي سبق أن نشره المجلس الوطني للبحوث العلمية عام ٢٠٠٥. وسمحت قاعدة البيانات هذه، بشكل خاص، باستثمار إحصائيات المباني والمنشآت في تعداد عام ١٩٩٦ الذي وضعته إدارة الإحصاء المركزي بتصرّف هذا المشروع. كما سمح التعاون مع المديرية العامة للتخطيط المُدُني في لبنان برسم خرائط لم تنشر من قبل لمخططات التنظيم والتخطيط العمراني، والتي طبع أول إنتاج منها في مخطّط التنظيم المناطقي، وأعيد استخدامه في هذا الكتاب بشكل أكثر تطوراً.

ويشكّل « أطلس لبنان، الأرض والمجتمع » بنسخته الفرنسية والعربية مرحلة متطورة للمبادرات الأولى المشار إليها آنفاً، من خلال سعيه ليشمل الأبعاد المؤسساتية، مثل البلديات، بالإضافة إلى خرائط تمثل القوائم الانتخابية، وبما يسمح بتناول التنظيم المكاني والخصوصيات الاجتماعية في لبنان بطريقة موضوعية. وقد سمح جانب آخر من البحث بوضع خرائط على المستويين الإقليمي والعالمي بالاستناد إلى البيانات المتاحة، أخذاً بالاعتبار أن لبنان سيكون مفهومًا بشكل أفضل إذا تمّت الإشارة أيضا إلى اللبنانيين المقيمين في المهجر.

ونودّ في هذه المقدّمة للنسخة العربية، أن نجدد الشكر لكافة الذين عملوا على إعداد هذا الكتاب وإخراجه بنسخته الفرنسية الأولى، كما نودّ أن نشكر الذين عملوا على ترجمته ونقله إلى اللغة العربية والذين راجعوا الترجمة لتكون بالمستوى العلمي المطلوب وبما يلبي تطلعات القارىء العربي.

بيروت، حزيران ٢٠١٢

إليزابيت لونغنيس
مديرة قسم الدراسات المعاصرة
في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى

معين حمزة
الأمين العام
المجلس الوطني للبحوث العلمية

المترجمون

محمد الدبيات، باحث جغرافي، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، دمشق
- ترجم : المدخل ، المقدمة، الفصل الأول والثالث والرابع والتمهيد والخلاصة ونص الغلاف والأشكال ومفاتيحها
- راجع ترجمة كل الفصول

نور خربطلي، مترجمة من الفرنسية للعربية ، دمشق
- ترجمت : الفصل الخامس والسادس والسابع.

سلمى العظمة، باحثة جغرافية ، دمشق
- ترجمت : الفصل الثاني

أخرج الأشكال بصيغتها العربية :
هزيم الدبيات، ناشر، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، سلمية، سوريا

تدقيق لغوي لكافة النصوص العربية:
محمد عزوز، اقتصادي وأديب ، سلمية، سوريا

مراجعة شاملة للنص والخرائط وإعادة صياغة لبعض المقاطع
حسن الشريف، مستشار المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان في العلوم الاساسية والعلوم الهندسية والمعلوماتية

كلمة المترجمين

ترجمة هذا الأطلس إلى اللغة العربية لم تكن سهلة كما توقعنا في البداية، ففي غياب إجماع الباحثين العرب على ترجمة الكثير من المصطلحات الجغرافية والعمرانية والمتعلقة بالأقاليم والاقتصادية وما إلى ذلك، تظل الترجمة عرضة للنقد وللاقتراحات.

ومع ذلك فقد استطعنا أن نقدم عملاً مميزاً، يمثل ثمرة التعاون بين عدد من المترجمين والكتاب، والذي تم تحت إشراف محمد الدبيات الباحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في دمشق وغالب فاعور الباحث في المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني والسيد طوني عيد من قسم المنشورات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت. وبهذه الترجمة لهذا العمل الكبير إلى العربية يكون الأطلس قد حقق الغاية المرجوة منه، ووضع أداة بالغة الأهمية باللغة العربية تحت تصرف كافة المؤسسات اللبنانية، كانت محصورة فقط على من يعرف الفرنسية، والتي تتمثل بقواعد للبيانات المكانية والخرائط الغرضية التي تشكل أدوات لايمكن الاستغناء عنها في عمل الكثير من مؤسسات الدولة وفي الكثير من الميادين : التعليمية، التنموية، السياحية، الخ. ولم يكن بالإمكان لهذا العمل أن يرى النور لو لم يتلق الدعم اللامحدود الذي قدمه قسم الدراسات المعاصرة في المعهد الفرنسي في بيروت والمجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني.

في الختام، نقدم جزيل الشكر إلى القيمين على المجلس الوطني للبحوث العلمية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى وبشكل خاص الدكتور معين حمزة، الدكتور فرانسوا بورغا والدكتورة إليزابيت لونغنس الذين تابعوا مراحل نشر هذا الأطلس بحلته العربية.

المساهمون

هذا الكتاب هو ثمرة للتعاون بين عدّة مؤسسات: المركز الوطني للإستشعار عن بعد في المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان (بيروت)، والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) في بيروت، والوحدة المشتركة للأبحاث (UMR) – الزمن (معهد المعلمين العالي –ENS- ومعهد البحوث للتنمية –IRD- في فرنسا) والوحدة المشتركة للأبحاث (UMR) – البيئة والمدينة والمجتمع (المركز الوطني للبحوث العلمية -CNRS- في فرنسا- ليون).

التنسيق العام وصياغة النص: إيريك فيرداي- Éric Verdeil، الباحث في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا، ومساعدة سيباستيان فولو – Sébastien Velut، الباحث في معهد البحوث للتنمية في فرنسا، ووليد باخوس، طالب دكتوراه في جامعة مونتريال (الفصلان الرابع والسابع)

إدارة نظام المعلومات الجغرافية وجمع الإحصاءات والتكامل والتنسيق، والمعالجة الجغرافية: غالب فاعور، الباحث في المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان.

تصميم وإعداد الخرائط والمعلومات التصويرية: وليد باخوس (الفصل الأول والرابع والسابع)؛ غالب فاعور (الفصل الرابع)؛ سيباستيان فولو (الفصل الثاني)؛ ماري لور تريميلو–Marie-Laure Trémélo (الفصل الثاني)؛ وتريستان خياط (الفصل الأول)؛ ودوريس سمّر- Doris Summer (الفصل السابع)؛ وإيريك فيرداي. ونشكر كلّ من فابريس بالانش Fabrice Balanche (الفصل الثاني)؛ وهيكو شميد Heiko Schmid (الفصل السابع) على تعاونهما.

لقد تمّ إنجاز أغلب الخرائط بفضل برنامج فيلكارتو (Philcarto) الذي طوّره فيليب فانييه Philippe Waniez
http://perso.club-internet.fr/philcarto

تنسيق الرسم البياني: ايمانويل ريغانيون – Emmanuelle Regagnon، بمساندة ماري لور تريمولو.

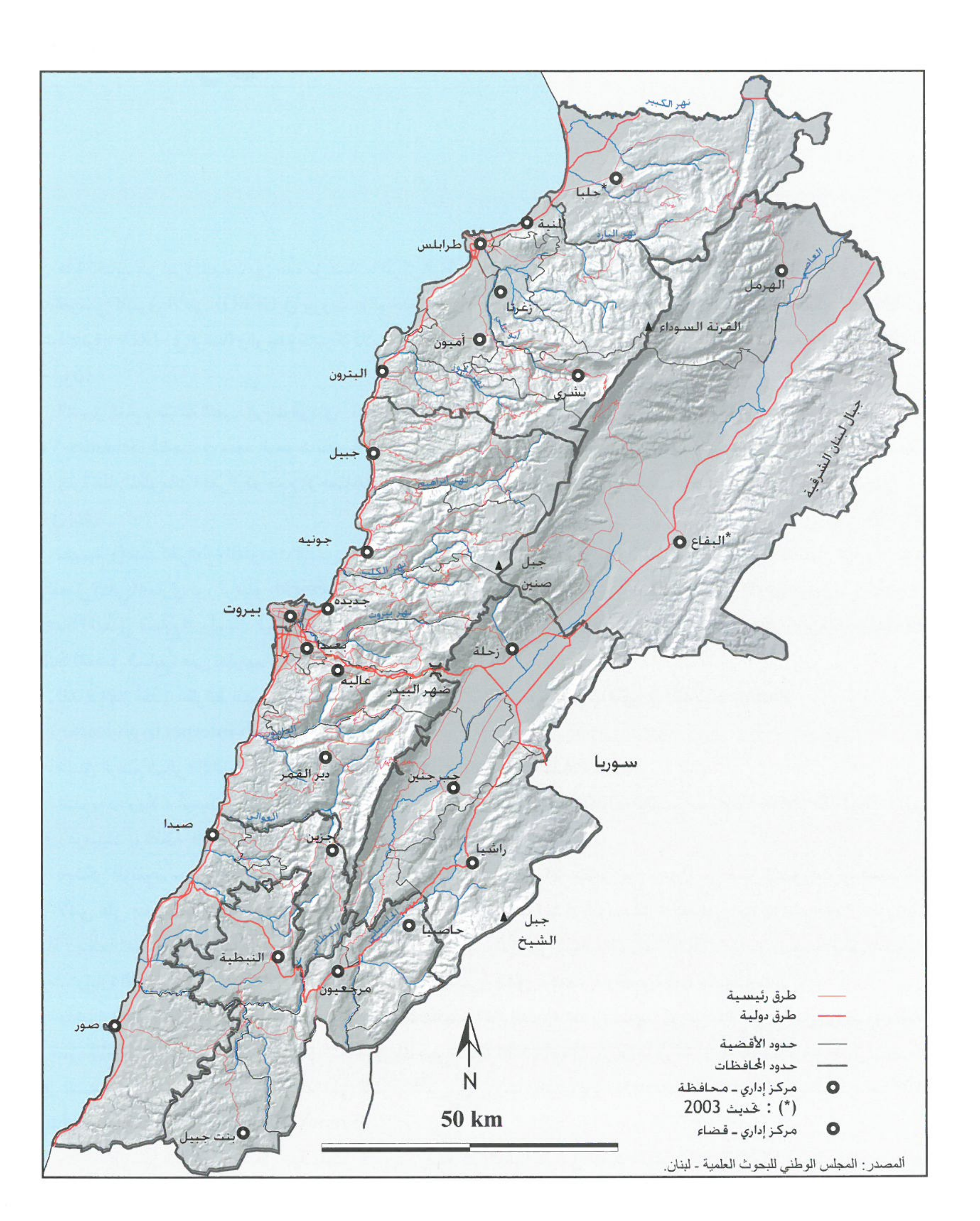
المتدربون: رولاند أنيميان- Roland Anémian، دوريس سمر- Doris Summer، بياتريس بيوBéatrice Puyo، شربل كرم، إلياس أبو رزق، دومينيك بوتافان- Dominique Potavin، فاني فوييا -Fanny Vuaillat.

ويشكر المؤلفون جميعاً لايتيسيا ديماريه – Laetitia Démarais وأنطوان عيد ورامي ياسين، من قسم المنشورات في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى على عملهم الدؤوب على النص والأشكال، وللتنضيد المتناسق. كما نشكر المؤسسات التالية على تعاونها المثمر: وزارة الزراعة (قسم الإحصاء / منظّمة التغذية والزراعة) وفريق المخطّط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية (إيوريف IAURIF/دار الهندسة) ومعهد الاستشارات والبحوث، وإدارة الإحصاء المركزي (معطيات تعداد الابنية ١٩٩٦) ومديرية الشؤون العقارية والمديرية العامة للتنظيم المُدُني.

وأخيراً، نشكر بشكل خاص على المساعدة والدعم في مختلف مراحل المشروع اللذين قدّمهما كل من فؤاد عواضة من إيوريف (IAURIF) ومعين حمزه (المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان) وإيريك هيبرشت (Eric Huybrechts) الذي كان وراء فكرة مشروع أطلس لبنان، والمدراء المتعاقبين لقسم الدراسات المعاصرة في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت: هنري لوران (Henry Laurens) ويوسف كرباج (Youssef Courbage) وفرانك ميرمييه (Franck Mermier).

وقد جرى سير هذا العمل بشكل جيد بفضل التمويل والمنح التي قدّمها كل من المعهد الفرنسي للشرق الأدنى والمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان وبرنامج التعاون الفرنسي-اللبناني CEDRE (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

وأصبح نشر هذا الكتاب ممكناً بفضل مساهمة جامعة جان مولان في ليون (Université Jean Moulin de Lyon).



الخريطة العامة للأراضي اللبنانية

المقدمة

لقد مرّ لبنان – الذي تمّ الإعلان عن تأسيسه عام ١٩٢٠ فقط بسلسلة من الفترات التي تميّزت بعدم الاستقرار، تخلّلتها فترات من الهدوء وتأكيد حضور اقتصادي وحكومي. إن فترة الخمسة عشر عاماً التي تفصل بين نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠ واغتيال رفيق الحريري، الذي يمثّل انقطاعاً للتوازن، تشكّل واحدة من أطول فترات الهدوء والتنمية. وعلى الرغم من الاختلافات الإيديولوجية والممارسة السياسية، لا يمكن مقارنتها إلّا مع الفترة الشهابية، بمعناها الواسع، التي لا تزال آثارها واضحة في تنظيم الإدارة ومناطق الدولة. وعلى الرغم من الصعوبات الحالية، فإن عملية إعادة الإعمار غير المكتملة قد حقّقت العديد من الإنجازات، سواء من خلال إعادة التنظيم السياسي للبلاد وتجهيزها بالمرافق ووضع خيارات اقتصادية حيّز التطبيق تختلف عن التوجّهات السابقة.

ونجد في حالة لبنان، ربما أكثر من أي مكان آخر، أن تطوّر الأحداث يعتمد على عوامل خارجية قوية، شرق-أوسطية كانت أو عالمية، تأخذ أسبقية على المبادرات المحلية، سواء جاءت من الدولة أو من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص. وهذا يعني أنّ تحليلاً لهذا البلد ضمن إطار التنوّع الشديد في مناطقه يفترض تعدّداً في مستويات التحليل. يقع لبنان في قلب العالم العربي عند تقاطع عدّة مجالات للنفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي والديني. وفيه تتمفصل أيضاً الشبكات التي يتحرّك ضمنها الأفراد والجماعات ورووس الأموال والأفكار، التي تربط مناطق لبنانية بأماكن بعيدة جداً في كثير من الأحيان.

وتتبنّى التفسيرات المقترحة لفهم هذا البلد مستويين رئيسيين من التحليل، منفصلين في أغلب الأحيان. وهما يرتكزان على الرهانات الجغرافية السياسية الإقليمية، أو أنهما يرجحان، على المستوى الوطني، المدخل الاجتماعي والسياسي والطائفي. ويهدف تحليلنا الجغرافي إلى الجمع بين هذه المقاربات وإكمالها. إنه ينطوي على النظر في مضامين وثنايا هذا البلد وامتداداته أبعد من الحدود الوطنية، بحيث لا ينحصر التحليل بالصورة المصطنعة لانكماش البحث التي تؤدي إليه ندرة البيانات المتاحة وفوضى الدولة اللبنانية. وهكذا، فالأمر لا يعني فقط فهم التطورات العامة، ولكن أيضاً إدراك العديد من مسارات القضايا في أنحاء مختلفة من مناطقه الجغرافية، وإلى أي مدى يشكّل هذا البلد مورداً مرغوباً ومتنازعاً عليه. حتى أن الشكل المادي لهذا البلد الذي يقترح هذا الأطلس اكتشافه يسمح بفهم أفضل لاستراتيجيات جميع الأطراف الفاعلة.

إن اقتراح قراءة للبنان من خلال تحليل المجال الجغرافي ودينامياته المعاصرة، هو مشروع فريد من نوعه لم يسبق القيام به من قبل ضمن ميادين العلوم الاجتماعية. فالأحداث الدرامية التي تشوش حياة اللبنانيين، إذا ما أخذناها بشكل منعزل، يمكن أن تعطي المراقب إحساساً بالسخافة والعجز. فخاصيتها البعيدة عن التوقع وقساوتها تجعل من المستحيل فهمها المباشر. وإذا ما وضعناها ضمن إطار الديناميات الجغرافية، وفي أطر زمنية أطول، فإن تفسيراتها تصبح عقلانية وتتجاوز الخصوصيات والاستثناءات. إن الخرائط التي تمّ جمعها في هذا الأطلس تقدّم بعضاً من مداخل التوضيح المقترحة.

أطلس جديد للبنان

إن أطلس لبنان المقترح هنا هو ليس الأوّل من نوعه. وكثيراً ما يترافق الأطلس- الذي يتضمّن إرادة القيام باستقصاء جغرافي – مع الانشغال بإعطاء قيمة لتنظيم الأراضي. كما أنه يؤدي في بعض الأحيان وظيفة إيديولوجية ورمزية، تهدف، من خلال الاعتماد على الصورة، إلى مواجهة حقيقة وطنية مشكوك بها أو مختلف حولها. إن إحدى الوثائق الأولى الحديثة من هذا النوع هي، على الأرجح، أطلس سوريا ولبنان الذي أنجزه خانزاديان (Khanzadian). فهذا الضابط في سلاح البحرية العثماني، الذي عمل بعد ذلك في خدمة فرنسا، قد نشر عدداً محدوداً بحجم جميل من مؤلفه في عام ١٩٢٦ (Khanzadian 1926). وشمل ذلك المؤلف مجموعة من الرسوم لخرائط ولمصورات بحرية قديمة، من أصل أوربي وعثماني وعربي. وقد ترافقت معه مجموعة من الخرائط الحديثة التي قدمت جرداً للموارد الاقتصادية ولسكان هذه المنطقة في بداية

الانتداب الفرنسي. وقد كانت تلك الوثيقة مرتبطة بخطة تنمية البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وليس من قبيل الصدفة أن تمولها غرف تجارية فرنسية.

الأطلس الثاني الذي تمّ التعرف عليه يتبع النهج نفسه المرتبط بتنمية لبنان، وقد أنجزه معهد البحوث والتدريب من أجل التنمية (IRFED) لصالح وزارة التصميم في لبنان، وقد طبع في عام ١٩٦٤ (أطلس لبنان، ١٩٦٤)، ولقد رافقه دراسات عن «الاحتياجات والإمكانيات في لبنان» كان قد طلبها الرئيس شهاب بهدف وضع سياسة تنمية البلاد والتخطيط لمجمل الأراضي اللبنانية، والتي شكلت واحداً من الأبعاد الأساسية لولايته. كان الأطلس من الحجم الكبير (حجم A3)، ولكن ذا مضمون محدود وأشكال بيانية قليلة، وكشف هذا العمل عن الثغرات في المعلومات التي تملكها الدولة اللبنانية عن أراضيها. وكان التطوير السريع والكبير لإدارة الإحصاء المركزي أحد القرارات الرئيسية التي اتخذت نتيجة لهذا التشخيص.

والوثيقة الثالثة المشابهة هي الأطلس الحديث الذي أنجز ضمن إطار الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية بطلب من مجلس الإنماء والإعمار وبالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المُدُني، والتي قامت بتنفيذه مجموعة إيوريف/دار الهندسة (CDR ٢٠٠٤). وهو أطلس أنيق مع دراسة شمولية واسعة نتجت عن جمع منوّع، يقدّم العناصر الرئيسية لتحليل الأراضي اللبنانية بعد عشر سنوات من نهاية الحرب الأهلية، ويقدّم اقتراحات لتدخلات مكانية للتعامل مع التحولات القائمة. فهو يتكون، من الناحية الكارتوغرافية، من لوحات من مقاس كبير (A3). كما أن بعض المصادر التي استعملت في هذا المؤلف قد وُضعت وعولجت بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان (وكذلك بتعاون جزئي مع المعهد الفرنسي للشرق الأدنى)، ولقد استعملت هنا بشكل مختلف.

وقد استعمل أطلس الزراعة في لبنان، الصادر عن وزارة الزراعة في عام ٢٠٠٥، حجم الورق نفسه (A3). وهو يختلف عن الوثائق الثلاث السابقة من حيث التركيز على القضايا الزراعية، التي عالجها من خلال مصدرين اثنين: نمط استخدام الأراضي (المستخلص من تفسير صور الأقمار الصناعية لعام ١٩٩٨) والإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٩. وبالتالي فهو لا يقدّم شمولية الوثائق الثلاث الأخرى.

أخيراً، نشرت جامعة القديس يوسف الأطلس الأخير خلال السنوات الماضية (أطلس لبنان، الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد، ٢٠٠٣، وأعيدت طباعته في عام ٢٠٠٦). وهو يندرج في مجال مختلف يتوافق مع وظيفة أخرى تؤديها الأطالس في كثير من الأحيان: فقد كان الغرض الرئيسي منه تربوياً، وهو موجّه إلى جمهور مدرسي. وبالتالي فهو يقوم بوظيفة إيديولوجية تمثلها الإسقاطات الخلفية لوحدة الكيان اللبناني المطوق بتقاطيع حدوده، في إطار المسلمة المتضمنة وجوداً خالداً للبلد. ومقارنة بالوثائق التي نشرت مؤخراً، فهو يعاني من ندرة المصادر الإحصائية والإدارية.

أربعة مبرّرات منطقية لتنظيم الأراضي

في محاولة تحقيق التكامل بين هذه الأعمال المذكورة، يتصدى هذا الكتاب لهدف مزدوج. انطلاقاً من متطلبات اقتصادية وتنظيمية للمناطق، وفي الوقت نفسه من وظيفته لتأكيد شرعية إيديولوجية وسياسية، يسعى الأطلس إلى إثبات أن النهج الجغرافي يساعد على فهم تنظيم المناطق في لبنان، من أجل فهم تطوره خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وهو يوسع طيف المواضيع المطروحة، من خلال إعطاء المزيد من الأهمية للوقائع السياسية بشكل خاص. وهو يسعى أيضاً إلى تجاوز منطق مسح الموارد، وذلك بجعل رسم الخرائط في خدمة فهم البنى الجغرافية وتطورها في سياق إعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي. بعبارة أخرى، إن الهدف هو اقتراح قراءة للديناميات والتحولات، وكذلك التشديد على عناصر النتائج النهائية. وقد تم تفضيل أربعة مناهج مقطعية.

المنهج الأول هو البناء الوطني اللبناني، ولاسيما فيما يتعلق بالامتداد الجغرافي. فلبنان الذي وضعت حدوده الحالية في عام ١٩٢٠، – كما هو الحال بالنسبة لجيرانه – هو نتيجة لتقطيع القوى العظمى وحدات إدارية عثمانية عديدة وإعادة تجميعها. فالتنظيم الحالي لأراضيه يندرج من التعريف وإعادة الترتيب لمستويات عديدة من الإدارة التي تقسم أراضيه وفقاً للسياسات المتّبعة: الحدود والوحدات العقارية والوحدات الإدارية اللامركزية (محافظة وقضاء) والبلديات. إن دينامية هذا الترتيب لهذه الوحدات المناطقية يدخل في موازاة التنظيم الاجتماعي والسياسي، الذي كان قائماً من قبل، للتقسيمات المناطقية المحلية، والذي كشفت سنوات الحرب الأهلية عن انقساماته الداخلية، السياسية والطائفية أو المناطقية.

ويتعلق المنهج الثاني بدراسة تطور لبنان الجغرافي واندماجه مع العالم الخارجي. بمعنى آخر، يعتبر لبنان رائداً في مجال العولمة منذ التغلغل الرأسمالي للقوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، وبروز هجرة قوية نحو أمريكا. تؤدي هذه الأنماط من التنمية الى أول تدمير للاقتصاد التقليدي، وإلى الهجرة الريفية وإلى تزايد الاغتراب اللبناني. إن موقع لبنان بالنسبة للاقتصاد العالمي يتأثر أيضاً بالتطورات الاقتصادية التي تؤثر في الشرق الأوسط، والتي تضع موضع شك دوره كوسيط

بين الشرق والغرب. ولقد تسارع هذا التطور بسبب التأثيرات الجغرافية السياسية الإقليمية.

النهج الثالث الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار يتعلق بالتوترات والأزمات الإقليمية – السياسية – الجغرافية في الشرق الأوسط، والذي يعتبر بناء الدولة اللبنانية واحداً من تحوّلاتها. فالتقسيمات الحدودية في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية والاحتجاجات والمنازعات التي نتجت عنها؛ وزرع الصهيونية في فلسطين وخلق دولة إسرائيل؛ وتحركات اللاجئين الأرمن والأكراد والسريان والأقليات الأخرى، وتشريد الفلسطينيين وهجرات البرجوازية العربية وفقاً للسياسات التي تتبعها مختلف دول المنطقة، وأخيراً سلسلة الحروب التي أصابت منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨، وحتى على حدود لبنان بالذات وعلى أرضه، أو على شواطئ الخليج والفرات ودجلة، تشكل كلها عوامل رئيسية للتحولات الجغرافية لهذا البلد. وعلى الرغم من عدم توفرالمصادر لوصفها في أغلب الأحيان، فقد كان أحد أهداف هذا الكتاب التعرّف على تأثير هذه التحولات الإقليمية على الوضع الجغرافي للبنان.

والنقطة الأخيرة، الناتجة جزئياً عن تجمّع أبعاد أخرى، تؤشّر إلى ضرورة وعي العديد من التغيرات المكانية في لبنان. وتعبر تغيرات أنماط الحياة ولاسيما التمدد العمراني وتبني سلوكيات ديموغرافية واستهلاكية جديدة، عن تبدلات اجتماعية عميقة. وهذا التحول الاجتماعي هو إلى حد ما أقل حدة من التطورات السياسية. فهو يعتبر، أكثر فأكثر، على أنه محصّلة التحولات وعوامل التغيير الأخرى. ومع ذلك، فهو يشكل عنصراً مركزياً في الديناميات الجغرافية للبلد.

عناصر المنهجية

ولكي يصل مشروعنا إلى نتيجة مرضية، فقد تطلب عرض هذه المواضيع اقتراح مستويات عدة للقراءة: المستوى العالمي، والمستوى الشرق-أوسطي، ومستوى لبنان ضمن حدوده، ومستوى محافظاته، ومستوى مدنه وقراه. علاوة على ذلك، فإن مبادئ التفسير التي وضعت في البداية توضح سبب التركيز على الفترة المعاصرة، ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر.

يتطابق اختيار الخرائط المفصّلة في هذا البحث مع الرغبة في توضيح هذه المحاور المختلفة من التفكير. لقد رغبنا أن نستخدم قدر الإمكان بيانات من أصول متنوعة بالتأكيد، لكن من مصادر معروفة، سواء كانت إحصائية أو إدارية أو جغرافية، دون تجاهل محدداتها وصحتها. ولم يكن من الممكن أن تكون الدراسة شاملة؛ واختيار الخرائط المقدمة في هذا العمل ناتج عن اختيار المؤلفين الذاتي، وعن مدى توفر المصادر، والرغبة في تنويع زوايا النظر إلى درجة المجازفة بالوصول إلى مفاجآت. وبالنسبة للإشكالية المختارة لم يبد لنا ضرورياً تكريس مساحة كبيرة للمعطيات الطبيعية المعروفة من الجميع والمقدمة بشكل موسع في الكتب الموجودة مسبقاً (التضاريس والأمطار، الخ.)

إننا نسلّط الضوء من خلال هذه الأعمال الكارتوغرافية على التغييرات وعلى البنى الإجتماعية التي لا تذكر بشكل واسع، والتي لا يمكن إدراكها بسهولة في التحليلات المعتادة. وعلى العكس، هناك بعض الظواهر التي يصعب رسم خريطة لها، خاصة إذا أردنا الاعتماد على مصادر منهجية. وهكذا، فإن الأسلوب المستخدم يجعل من الصعب إعادة تشكيل آليات السلطة والنفوذ غير الرسمي، والتهريب بكل أنواعه، والفساد، وغير ذلك. علماً أن تأثيرها غالباً ما يكون أساسياً في عمليات التحول المكاني.

من الممكن جمع المعلومات ورسم خرائط لها على مختلف المقاييس التي تتوافق مع نمط القراءة الذي نقترحه. فهذه البيانات، ووسائل المعالجة المعلوماتية، تجعل من الممكن خلق نظرة جديدة، حيث يسمح تعدد مستويات التحليل بإبراز التحولات في الأراضي اللبنانية في إطار التطورات العالمية أو الإقليمية. وبالنسبة للمقاييس الأقل دقة، فإن المصادر ليست من أصل لبناني فقط. فبالإضافة إلى ذلك، تمّ في بعض الأحيان استخدام معلومات عادية جداً يسهل تحديد مصدرها بفضل الإنترنت، ولكننا لم نكن معتادين على رؤيتها ممثلة كارتوغرافياً. ومن جهة أخرى، إن العمل الذي تمّ على المقاييس الدقيقة للمناطق (استخدام الأراضي والمراكز السكنية والبلديات والتنظيم المُدُني) يجعل من الممكن الحصول على دقة جغرافية لم تألفها المصادر الإحصائية اللبنانية المعروفة، التي كانت تقتصر عادة على مستوى الأقضية، عندما لا تكون محصورة على مستوى المحافظات.

ويتمّ إنتاج هذه المصادر، أحياناً، من قبل إدارات الحكومة اللبنانية، كإدارة الإحصاء المركزي، ووزارة الزراعة، والمديرية العامة للتنظيم المُدُني، والمركز التربوي للبحوث والانماء. وكما تمّت الإشارة مسبقاً، فقد ساعد الانتهاء من الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية – التي أنجزتها مجموعة إيوريف/دار الهندسة تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار – على تحديد وجمع الكثير من المعلومات. وإننا نقدّم جزيل الشكر إلى المسؤولين في هذه الدوائر الحكومية على تعاونهم. وفي حالات أخرى، تأتي المعلومات المستعملة من العمل التحليلي والتفسيري لمصادر متنوعة، بدءاً من صور الأقمار الصناعية وصولاً إلى مسح ما ينشر في

الصحف والجرائد الرسمية أو في المحفوظات المختلفة. إنّه الجزء الأكثر أصالة في هذا العمل، الذي يمثّل ثمرة التعاون على مدى سنوات عديدة بين المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى وشركائهما اللبنانيين أو الأجانب.

تنظيم محتويات الكتاب

يحترم تقسيم الكتاب بحسب المواضيع بشكل عام الترابط المنطقي للمصادر، ولكنه يستجيب خصوصاً إلى تسلسل هرمي للمواضيع التي يتناولها التحليل والذي تولّد من طريقتنا في التفسير.

ففي المقدمة هناك تأمل في بناء الدولة اللبنانية، حيث تُظهر الخرائط الخصائص الإرادية أو المنقوصة في آن واحد معاً. وتشكل دراسة التقسيمات المناطقية للبنان وجغرافيته الإدارية، بالتوازي مع تطور الخارطة السياسية في الشرق الأوسط، نقطة قوية في هذا العمل، وذلك بفضل تجميع مصادر على مستويات صغيرة جداً، ليس من السهل الوصول إليها.

ويخصّص الفصل الثاني لدراسة لبنان في إطار العولمة. ففي هذا الفصل نقوم بدراسة مستويين، إنطلاقاً من أواخر القرن التاسع عشر: المستوى العالمي الذي يشكل مجال انتشار الاغتراب اللبناني، ومستوى الشرق الأوسط مع مسألة مكانة لبنان الاقتصادية فيه. ويشكل هذا الدخول في العولمة مورداً أساسياً للبنانيين، وفي الوقت نفسه عاملاً للضعف والتبعية.

يتناول الموضوع الثالث المتغيرات في عدد السكان وأماكن السكن. وهو يمثل محاولة لكي ندرك في آن واحد التوزع السكاني في الفضاء اللبناني ودينامية هؤلاء السكان من خلال بعض المتغيرات الديموغرافية. وفي نهاية المطاف، فإن السؤال الذي يطرح نفسه عن حركة السكان داخل لبنان، أي العلاقة بين التنظيم الإداري الحالي وذلك الناتج عن الانقسام الطائفي لهؤلاء السكان؛ وهذا هو عنصر أساسي جداً فيما يقوله اللبنانيون أو المراقبون في الخارج عن لبنان.

والفصل التالي مخصّص لتفحّص ديناميات الامتداد الجغرافي طوال السنوات الأربعين الماضية، من خلال دراسة نمط استخدام الأراضي، والذي هو مصدر حديث وغني بالمعلومات، وذلك من أجل فهم أفضل للتنظيم المناطقي في لبنان. إن هذه المعالجة الأصيلة للمعلومات الجغرافية من حيث أنها إحصائيات، تجعل من الممكن الحصول على نظرة مناطقية غير مسبوقة للبنان، لاسيما من خلال دراسة التمدّد المُدُني والتحولات البيئية. ويشكل التأثير الجغرافي للحرب الأهلية عنصراً أساسياً في هذا التحليل.

ويتوجّه الكتاب بعد ذلك إلى البحث عن خصائص التنظيم الاقتصادي للبنان بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسة. وهو يبين الخلل في التوازن المناطقي لصالح المنطقة المركزية المحيطة ببيروت (بيروت الكبرى).

ويشكّل التنظيم الاجتماعي الناتج عن هذا التركيز الجغرافي للنشاط الاقتصادي موضوع الفصل التالي. فهذا الفصل يكشف الفوارق الاجتماعية والمناطقية، من حيث حجم دخل الأسرة ونوع النشاط الاقتصادي. فتنظيم بعض الخدمات والمرافق (الصحة، التعليم)، قد تُرك إلى حد كبير لمبادرة القطاع الخاص، وهو بذلك يبينّ الخلل بين المناطق.

وهكذا، فإن سياسات التنظيم ونشر المرافق التي اتبعت منذ الحرب الأهلية يمكن فهمها ليس فقط على ضوء الدمار والتخلف الاقتصادي الناجم عنها، ولكن أيضاً، وعلى نطاق أوسع، من خلال الانشغال بالتنمية المتوازنة لصالح مناطق الأطراف. إن الرغبة في تحسين الإدارة المحلية لا يتوافق بسهولة مع متطلبات نمو التجمعات المُدُنية الكبرى التي تؤدي إلى تركيز بعض الاستثمارات في بيروت.

لقد تّم الانتهاء من هذا الكتاب – الناتج عن عمل طويل للجمع وللتحليل، بدأ في الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٠ – عندما اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦. ولم نقم بتنقيح بقية العمل والنص الذي يعود تاريخه إلى ما قبل هذه الفترة، لكننا أضفنا ملحقاً نحاول فيه إجراء تقييم أوّلي للآثار الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية لهذه الحرب على لبنان.

ولتسهيل القراءة، فقد كان الخيار عدم إدراج الملاحظات أو المراجع في النص. فمصادر المعلومات المستخدمة مذكورة بشكل عام في الخرائط والأشكال البيانية الأخرى. وقد جمعت كافة المصادر في نهاية الكتاب، ترافقها مجموعة صغيرة منتقاة من المراجع التي نعتقد أنها تقدّم مسارات لمزيد من التعمّق.

لائحة المختصرات

Abréviations utilisées sur les figures et dans le texte

ACS :	Administration centrale de la statistique
AUF :	Agence universitaire de la francophonie
CDR :	Conseil du développement et de la reconstruction
CF :	circonscription foncière
CNRDP :	Centre national de recherche et de développement pédagogique
CNRSL :	Conseil national de la recherche scientifique au Liban
CRI :	Consulting Research Institute
CSU :	Conseil supérieur de l'urbanisme
DAG :	Direction des Affaires géographiques, Armée libanaise
DGU :	Direction générale de l'urbanisme
EDL :	Électricité du Liban
ESFF :	Fonds de développement économique et social
FINUL :	Force intérimaire des Nations unies au Liban
ILDES :	Institut libanais pour le développement économique et social
IRFED :	Institut de recherche et de formation en vue du développement (ODS : Office du développement social)
LCPS :	Lebanese Centre for Policy Studies
LEDO :	Lebanon Environment & Development Observatory (ministère de l'Environnement)
MAS :	Ministère des Affaires sociales
MOS :	mode d'occupation des sols
OLP :	Organisation de libération de la Palestine
ORBR :	Bulletin d'information de l'Observatoire de recherche sur Beyrouth et la reconstruction
RGA :	Recensement général agricole du Liban
SD :	schéma directeur
SDATL :	Schéma directeur d'aménagement du territoire libanais.
SDRMB :	Schéma directeur de la région métropolitaine de Beyrouth
USJ :	Université Saint-Joseph
USJ-Laval :	Université Saint-Joseph - Université Laval (Québec)
UNRWA :	United Nations Relief and Works Agency
UNOHAC :	United Nations Organization for Humanitarian Affairs Center

الفصل الأول

بناء الدولة الوطنية والسياسات الجغرافية الإقليمية

منذ حوالي القرن والنصف وقعت المناطق الجغرافية - التي جمعت عام ١٩٢٠ ضمن حدود كيان سياسي جديد سمي «لبنان»- على خطوط اضطرابات إقليمية تفسّر إلى درجة كبيرة عدم الاستقرار في هذا البلد. فتفتت الإمبراطورية العثمانية أدّى إلى نشوء دول جديدة فرضتها الدول الاستعمارية على أنقاض تلك الإمبراطورية. وإلى إقامة دولة إسرائيل وما تلى ذلك من صراع عربي-إسرائيلي، ومؤخراً إلى التدخلات العسكرية الأميركية في الخليج. وقد أدى كل ذلك إلى تأثيرات عميقة في هذا البلد، الصغير جغرافياً، الذي شكل ساحة للصراعات الخارجية، وصندوق رنين بسبب تصدعاته الداخلية الذاتية وبسبب المنافسات والصراعات الإقليمية. لقد شكّلت العملية السياسية الانتقالية الجارية حالياً، بمعنى ما، نوعاً من استعادة لبنان لسيادته، ولكنها توضح أيضاً استمرار التوترات الداخلية التي تتمفصل حول القضايا السياسية الجغرافية الجارية في الشرق الأوسط.

تتميّز عملية بناء الدولة الوطنية في لبنان «بسيادة للدولة» محدودة في الواقع، أو منتقصة، بسبب الحرب الأهلية والتدخلات الأجنبية المسلحة والدبلوماسية. وهي تتلقّى ردات الفعل على هذه الخضّات. إن وضع الخرائط الجغرافية كأداة لإدارة ولتطوير الأراضي الوطنية يؤشّر إلى ضعف الدولة اللبنانية، كما يظهره هنا السؤال حول عدم الدّقة في تحديد الحدود الدولية، وكذلك عدم الموثوقية في الإحصاءات المحلية. وربما تشكل إعادة إحياء البلديات ظرفاً لإدارة محلية أفضل للأراضي اللبنانية.

لبنان في خطوط التصدع الجغرافي السياسي في الشرق الأدنى

خصوصية لبنان في التاريخ

يتميّز لبنان عن سائر دول منطقة الشرق الأوسط بطبيعته الجبلية وثروته المائية الوفيرة (الشكل ١-١)، فجبال لبنان تمتد من الجنوب إلى الشمال الأكثر اتساعاً والأعلى ارتفاعاً، إذ يزيد ارتفاع قمة القرنة السوداء عن ٣٠٠٠ م. وتحدّه في الشمال فتحة حمص وسهل عكار اللذان يشكلان معبراً سهلاً إلى الداخل السوري. تعبر هذه السلسلة الجبلية المرتفعة والضخمة في الشمال والمتطاولة في الجنوب، عسيرة على العبور؛ وتشكل منطقة ضهر البيدر (١٥٦٠ م) الممر الرئيسي الذي تعبره طريق بيروت–دمشق الدولية. أما في الجنوب، فيتكون جبل عامل من مجموعة من الهضاب المتفاوتة بارتفاعها، بما يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ م. وتطل هذه الجبال في الغرب على البحر وعلى السهول الساحلية الضيقة. وأكثر هذه السهول اتساعاً هما سهل عكار في الشمال وسهل القاسمية في الجنوب. تطل السلسلة الجبلية في الشرق، على منخفض «سهل البقاع» الذي يشكل محور مرور بين الجنوب والشمال. وتشكل سلسلة جبال لبنان الشرقية حاجزاً جديداً في الشرق، يكون أقل ارتفاعاً في جزئه الأوسط. ويرتفع جبل الشيخ، أو جبل حرمون، في الجنوب الشرقي، ويزيد ارتفاعه عن ٢٨٠٠ م، ويقع في منطقة الجولان، الذي تحتلها إسرائيل، على الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين.

وتشكل جبال لبنان، الواقعة على الأطراف الغربية للبادية السورية، الخزان المائي للمنطقة. ففي الغرب، تغذي العديد من الأنهار الساحلية السفوح الغربية لجبال لبنان؛ ومنها نهر البارد ونهر أبو علي ونهر إبراهيم ونهر بيروت ونهر الأولي. ويجري نهر العاصي عبر سهل البقاع باتجاه سوريا وتركيا. ويعتبر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية. وهو يروي البقاع قبل أن يلتف نحو البحر الأبيض المتوسط. أما نهر الحاصباني فهو ينبع من جبل الشيخ ويهبط باتجاه منطقة الجليل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليصب في نهر الأردن.

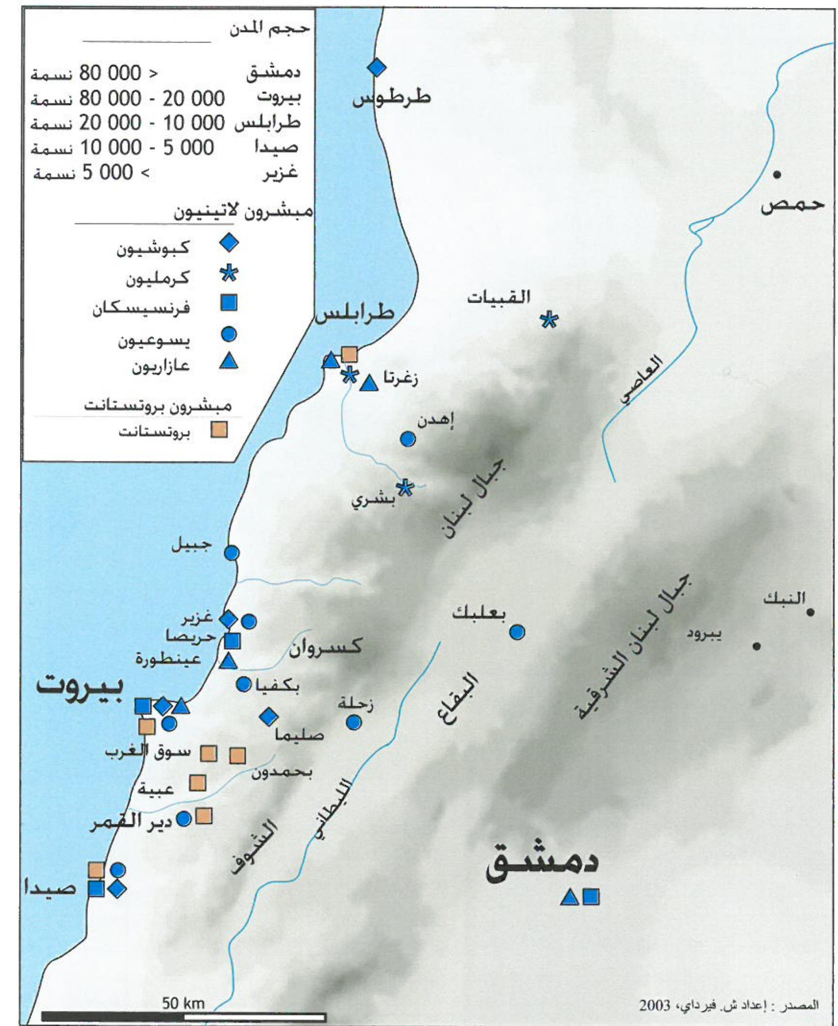
وجبال لبنان جبال وعرة صعبة العبور، ولكنها غنية بالمياه وتشكل منذ القدم ملاذاً للسكان، في حين كانت السهول هي التي تستثمر زراعياً.

الشكل ١-١: الجبل عبر التاريخ.

عرفت المنطقة عبر التاريخ عدداً كبيراً من الحقب السياسية، التي ما زالت صروحها المعمارية والعمرانية تشهد على الغنى والتنوّع. لقد تأسّست العديد من المدن اللبنانية في العهد الفينيقي، مثل بيروت وصور وصيدا (صيدون) وجبيل (بيبلوس). وساهمت الحضارة الإغريقية (الهلينستية) والرومانية والبيزنطية في تكوين مدن جديدة. كانت بيروت من أهم مدن الإمبراطورية الرومانية قبل أن تدمّرها موجة مد عالية في عام ٥١١ للميلاد. وقد بدّل انتشار الإسلام الولاءات الدينية، ومع ذلك ما زالت المسيحية تحتل مكانة هامة. وأصبح الجبل تدريجياً ملاذاً للأقليات الدينية المسيحية (كالموارنة)، والمسلمة (الشيعة أو الدروز). ثم احتلّ الصليبيون المنطقة لقرنين من الزمن (١٠٩٩–١٢٩١). وتشهد العمارة العسكرية على نشاطهم في ميدان البناء وعلى تأثيرهم المعماري؛ وقد تلاهم المماليك الذين شيدوا العديد من القلاع، واستندوا في بنائها إلى مبادئ العمارة الصليبية.

وابتداءً من القرن السادس عشر، أصبحت مناطق لبنان الحالية مقاطعات تابعة للإمبراطورية العثمانية، تحت صيغ إدارية متنوّعة. كانت هذه المناطق تعطى لمحصّلي الضرائب العاملين لصالح الباب العالي (المقاطعجية). وقد نجحت عائلتان كبيرتان على التتابع في فرض سيطرتهما المؤقتة على مناطق متنوعة الامتداد، وهما المعنيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثمّ الشهابيون لغاية عام ١٨٤٢. ويعتبر بعض المؤرخين اللبنانيين أن هذه التكوينات المناطقية التي تركزت على جبل لبنان كانت بدايات تشكيل الكيان اللبناني.

لقد ساهمت التجارة مع أوروبا، ولاسيما من موانئ ساحل البحر الأبيض المتوسط أو بوابات المشرق، بالإضافة إلى نشاط المبشرين، في تمييز المسيحيين الذين استفادوا بشكل غير مباشر من نظام الامتيازات التي تحمي الجالية الأوروبية في لبنان. كما أخذ النشاط التبشيري (الشكل ١-٢)، ليس الكاثوليكي فحسب بل أيضا البروتستانتي (وخاصة الأمريكي)، يزداد اتساعاً ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، عندما أصبح الحضور الاقتصادي الأوروبي أكثر ضغطاً، مع نمو تجارة الحرير ومشاركة رؤوس الأموال الأوروبية في مشاريع التخطيط والتنمية التي أطلقها العثمانيون. واستطاعت بيروت، ابتداءً من عام ١٨٣٠، أن تفرض نفسها على حساب مدينتي صيدا وطرابلس، وذلك بفضل علاقاتها التجارية مع الجبل وتطوير موانئها.



الشكل ١-٢: البعثات التبشيرية في سوريا العثمانية نحو عام ١٨٥٠ (باستثناء فلسطين وحلب).

لقد عمّ الاضطراب المنطقة ابتداءً من عام ١٨٣٠، حيث احتلها المصريون بين عامي ١٨٣٢ و١٨٤٠. وبلغت سلسلة الاضطرابات الطائفية ذروتها في عام ١٨٦٠ عندما وقعت اشتباكات بين المسيحيين والدروز في جبل لبنان، وبين المسيحيين والمسلمين في دمشق. فأسس العثمانيون والقوى الأوروبية مؤسسات إدارية جغرافية جديدة تفسح مجالاً واسعاً لممثلي الطوائف الدينية. وأصبح نظام المتصرفية رسمياً في جبل لبنان اعتباراً من عام ١٨٦١ (الشكل ١-٣). وقد شكل وحدة إدارية مستقلة عن ولاية بيروت. أما هذه الأخيرة فلم تكن سوى ولاية متقطعة تضم صيدا في الجنوب وطرابلس في الشمال. أما جنوب لبنان الحالي، أو جبل عامل، فقد كان يتبع لولاية حيفا، ويندرج ضمن نفوذ هذه المدينة. في حين كانت منطقة البقاع تتبع ولاية دمشق.



الشكل ١-٣: المتصرفية (١٨٦١).



من آثار لبنان في القرون الوسطى: قصر عنجر (البقاع، العهد الأموي). وهو أحد المواقع اللبنانية الستة المصنفة في تراث اليونسكو. تصوير لايتيسيا ديماري (Laetitia Démarais). آذار ٢٠٠٧

لبنان وتحولات الشرق الأوسط



الشكل ١-٤: التقسيمات الإدارية والسياسية في المشرق العربي (١٨٨٠-١٩٤٨).

في هذا الفضاء العثماني المتواصل بشكل عام، كانت حركة التنقل مرنة، بينما كانت التقسيمات الإدارية مهلهلة وتتعدّل باستمرار. وترجمت التغييرات المتعلقة بتسويات نهاية الحرب العالمية الأولى بوضع تقسيم سياسي جديد، تمّ فرضه تدريجياً، مما شكّل انقطاعاً جذرياً مع التنظيم السياسي الذي كان قائماً في السابق (الشكل ١-٤). فتقطّعت أوصال سوريا العثمانية، وانهار حلم المملكة العربية، وعاصمتها دمشق. ففي الجنوب، انتدبت بريطانيا العظمى على فلسطين وشرق الأردن. أما في الشمال، فقد أعلنت فرنسا تأسيس دولة لبنان الكبير في عام ١٩٢٠، كان الموروث عن

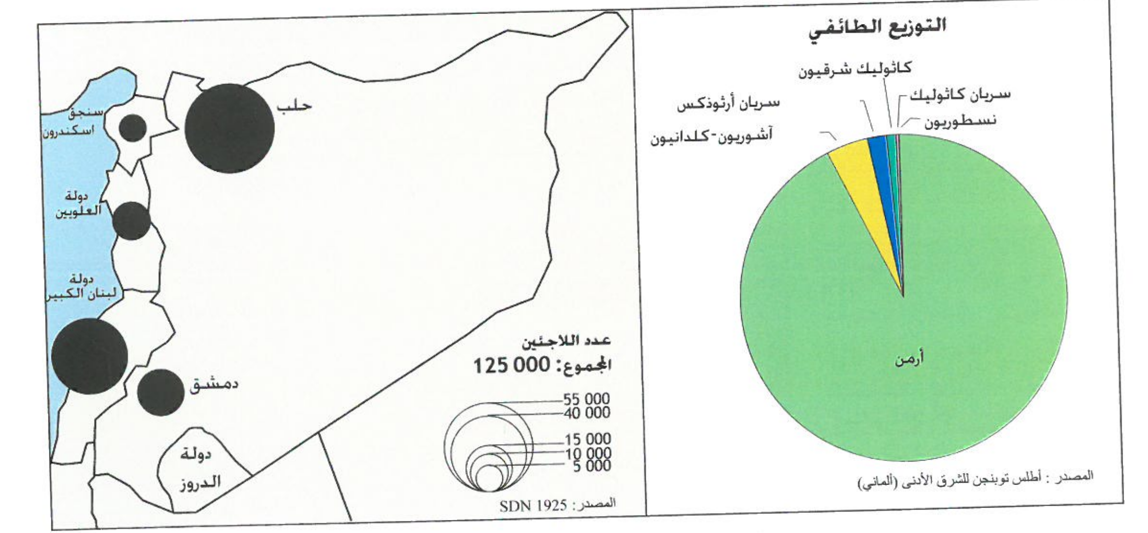
المتصرفية، لكنه صار يشمل، بالإضافة إلى جبل لبنان، منطقة جبل عامل وسهل البقاع وسهل عكار حتى نهر الكبير الشمالي الواقع شمال طرابلس. لقد تقبلت فرنسا مطالب البطريرك الماروني الذي كان حاضراً في فرساي. وقد أدّى الانتداب ووضع الحدود الجديدة للدولة إلى إلحاق الضرر بالسكان إلى حد كبير، ولا سيما المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس.

ومن جهة أخرى، قسّمت فرنسا ما تبقى من الأراضي السورية إلى عدّة دويلات ذات استقلال ذاتي؛ وقد كان تقسيماً مبنياً على أسس طائفية: دولة العلويين وعاصمتها اللاذقية، دولة حلب، دولة دمشق، وأخيراً دولة الدروز ومركزها السويداء. وفي عام ١٩٢٤، توحّدت دمشق وحلب. وفي عام ١٩٣٩ تنازلت فرنسا لتركيا عن لواء اسكندرون. وبعد تأسيس المؤسسات السياسية الخاصة في كل من سوريا ولبنان انتقلت سلطات الانتداب إليها تدريجياً، وذلك بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦، تاريخ جلاء القوات الفرنسية. ويتوافق عام ١٩٤٣، تاريخ استقلال لبنان، مع وضع الميثاق الوطني اللبناني الذي ينظّم توزيع السلطة بين الزعماء السياسيين المسيحيين والمسلمين، واتفق على أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس الحكومة سنياً ورئيس البرلمان شيعياً، كما تمّ توزيع المناصب الوزارية والمقاعد البرلمانية وفقاً للمنطق نفسه.

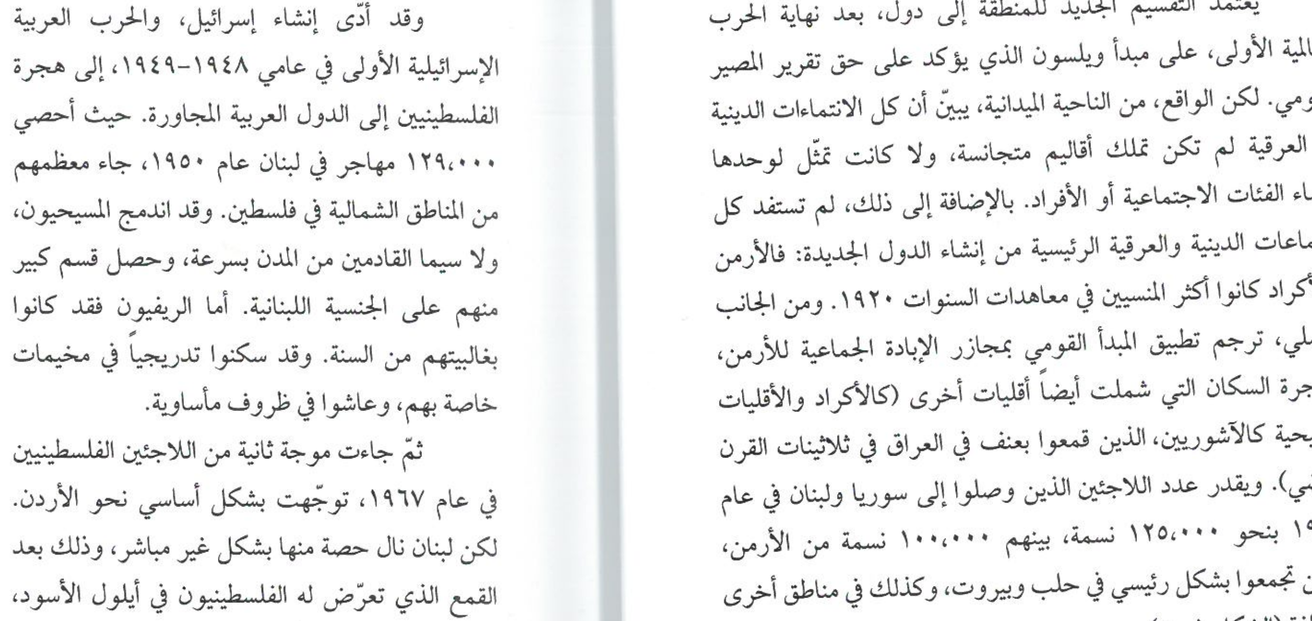
ويمثل إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، الذي رفضته الدول العربية وفرضته الحرب، التحول الكبير لجغرافية المنطقة السياسية. ووقع العديد من الصراعات بين إسرائيل والدول المجاورة لها: في الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢. وتصاعدت المواجهة بين إسرائيل والقوى الفلسطينية في لبنان بدءاً من أواخر سنوات الستينات، وشكل ذلك أحد العوامل لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان واستمرارها لفترة طويلة.

يعتمد التقسيم الجديد للمنطقة إلى دول، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، على مبدأ ويلسون الذي يؤكد على حق تقرير المصير القومي. لكن الواقع، من الناحية الميدانية، يبيّن أن كل الانتماءات الدينية أو العرقية لم تكن تملك أقاليم متجانسة، ولا كانت تمثّل لوحدها انتماء الفئات الاجتماعية أو الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، لم تستفد كل الجماعات الدينية والعرقية الرئيسية من إنشاء الدول الجديدة: فالأرمن والأكراد كانوا أكثر المنسيين في معاهدات السنوات ١٩٢٠. ومن الجانب العملي، ترجم تطبيق المبدأ القومي بمجازر الإبادة الجماعية للأرمن، وهجرة السكان التي شملت أيضاً أقليات أخرى (كالأكراد والأقليات المسيحية كالآشوريين، الذين قمعوا بعنف في العراق في ثلاثينات القرن الماضي). ويقدر عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى سوريا ولبنان في عام ١٩٢٥ بنحو ١٢٥،٠٠٠ نسمة، بينهم ١٠٠،٠٠٠ نسمة من الأرمن، الذين تجمعوا بشكل رئيسي في حلب وبيروت، وكذلك في مناطق أخرى مختلفة (الشكل ١ – ٥).

وقد استقبل هؤلاء المهاجرون بطرق مختلفة. ففي لبنان، حصل اللاجئون الذين كانوا مقيمين على الأراضي اللبنانية في عام ١٩٢٤ على الجنسية اللبنانية، مما دعم التفوق العددي للمسيحيين. لكن حركة السكان لا تتوقف عند ذلك التاريخ، فقسم من المهاجرين اختار طريق الهجرة نحو أوروبا وأمريكا الشمالية. كما تتابعت حركة السكان بين سورية ولبنان مولّدة تجمعات هامة من اللاجئين، في ظل غياب قانون، وحتى فترة قريبة، ينظّم استقبالهم عند وصولهم إلى لبنان. وفي عام ١٩٩٤ صدر مرسوم للتجنيس في محاولة لتقديم حل لمعظم حالات الهجرة (انظر الفصل الثالث).



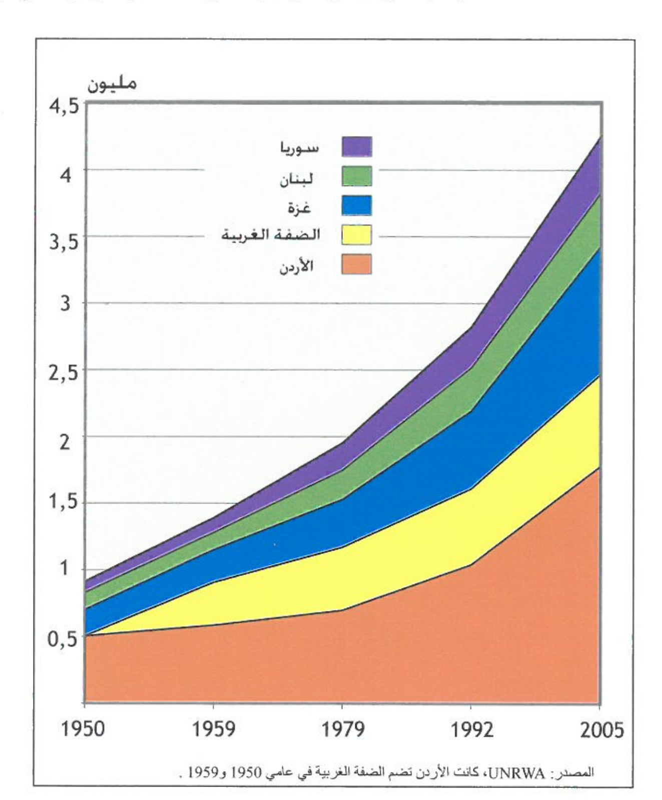
الشكل ١-٥: اللاجئون من الأناضول وكيليكية إلى سوريا ولبنان (١٩٢٤-١٩٢٥).



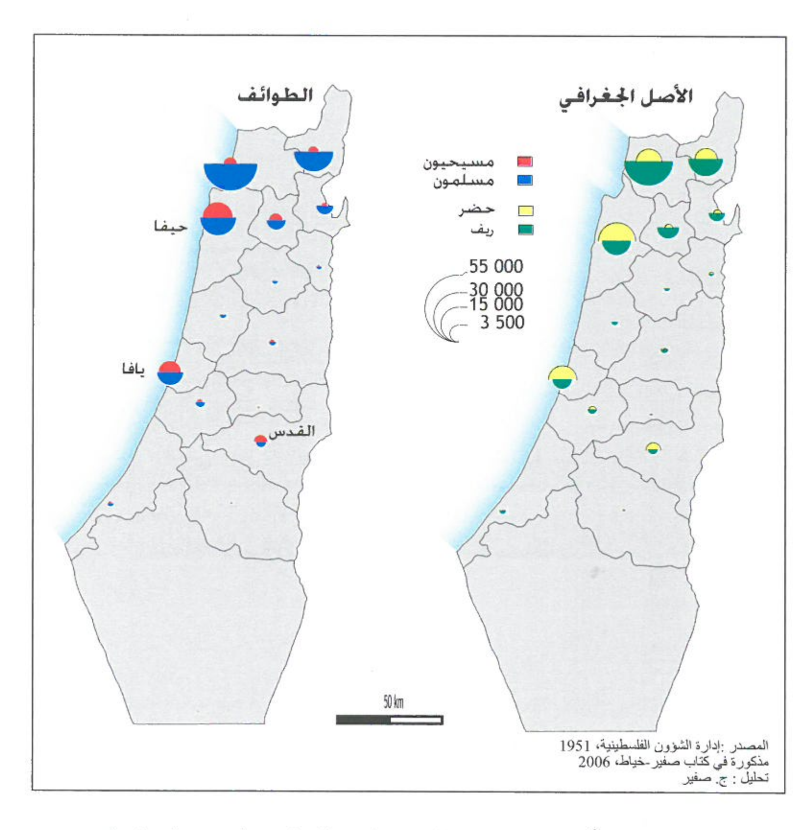
وقد أدّى إنشاء إسرائيل، والحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عامي ١٩٤٨-١٩٤٩، إلى هجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة. حيث أحصي ١٢٩،٠٠٠ مهاجر في لبنان عام ١٩٥٠، جاء معظمهم من المناطق الشمالية في فلسطين. وقد اندمج المسيحيون، ولا سيما القادمين من المدن بسرعة، وحصل قسم كبير منهم على الجنسية اللبنانية. أما الريفيون فقد كانوا بغالبيتهم من السنة. وقد سكنوا تدريجياً في مخيمات خاصة بهم، وعاشوا في ظروف مأساوية.

ثمّ جاءت موجة ثانية من اللاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٦٧، توجّهت بشكل أساسي نحو الأردن. لكن لبنان نال حصة منها بشكل غير مباشر، وذلك بعد القمع الذي تعرّض له الفلسطينيون في أيلول الأسود، عام ١٩٧٠، والذي أدى إلى إعادة تهجير عدد من المقاتلين الفلسطينيين مع عائلاتهم إلى مخيمات لبنان. وقد عرفت عملية استيعاب الفلسطينيين سياسات متناقضة جداً في الدول العربية؛ فحتى عام ١٩٧٧ لم تعترف أية منها بإسرائيل، وكانت كلها تدافع عن حق العودة. وقد أصبح الفلسطينيون مواطنين أردنيين، في حين أن المصريين منحوهم وضعاً قانونياً خاصاً، يمنعهم من السفر بحرية من غزة؛ وقد اندمجوا تماماً في سوريا حيث باتوا يستفيدون من كافة الحقوق الاجتماعية، ما عدا حق المواطنة والجنسية؛ أما في لبنان فهم محرومون من هذه الحقوق بما فيها حق دخول سوق العمل.

وبدءاً من سنوات الـ ١٩٦٠ أصبح الفلسطينيون في قلب الصراعات السياسية الداخلية في هذا البلد، وفي ذلك الوقت عرف المجتمع اللبناني انقساماً جذرياً بين أحزاب لبنانية يمينية وأحزاب تقدمية تناصر الفلسطينيين. وبينما نجد أن الأولى كانت مسيحية بشكل أساسي، كانت الثانية تجمع ممثلين عن كافة الطوائف اللبنانية. وكانت المسألة تتعلق بمساندة المقاومة الفلسطينية التي أصبحت دولة داخل الدولة، لاسيما بعد اتفاق القاهرة في عام ١٩٦٩ الذي منح حرية نسبية لعمل الحركة الفلسطينية. ولا يمكن اختصار أسباب الحرب الأهلية اللبنانية بالمسألة الفلسطينية، فقد كانت للتوترات الاجتماعية والطائفية في لبنان تفاعلاتها أيضاً.



الشكل ١-٦: اللاجئون الفلسطينيون في الشرق الأوسط.



الشكل ١-٧: الأصل المناطقي والاجتماعي للفلسطينيين في لبنان.

بين الحرب الأهلية والتوتر الإقليمي

ليس هدفنا رسم سياقات الخمس عشرة سنة من الصراع (١٩٧٥–١٩٩٠)، بالاعتماد على الخرائط، وإنما الهدف هو فقط أن نوضح إعادة تكوين التشكيلات المناطقية الأساسية لهذه الحرب.

فالعنصر الأول الذي يجب التشديد عليه هو التقطيع السياسي التدريجي للأراضي اللبنانية (الشكل ١–٨). فهناك منطقة مركزية تسيطر عليها القوى المسيحية ولاسيما تلك التابعة للقوات اللبنانية، تمكنت لفترة من تكوين استقلال ذاتي وامتلاك مؤسسات شبه حكومية. وهي تمتد شرق وشمال الحد الفاصل (خط التماس) الذي يمتد في العاصمة على طول طريق دمشق. وهي تضم الضاحيتين الشرقية والشمالية من بيروت، وبلدتي جونية وجبيل وظهيرهما. وانقسم ما تبقى من البلد وأصبح تحت سيطرة قوى أمر واقع متعددة، غالباً ما كانت في حالة صراع بين بعضها البعض.

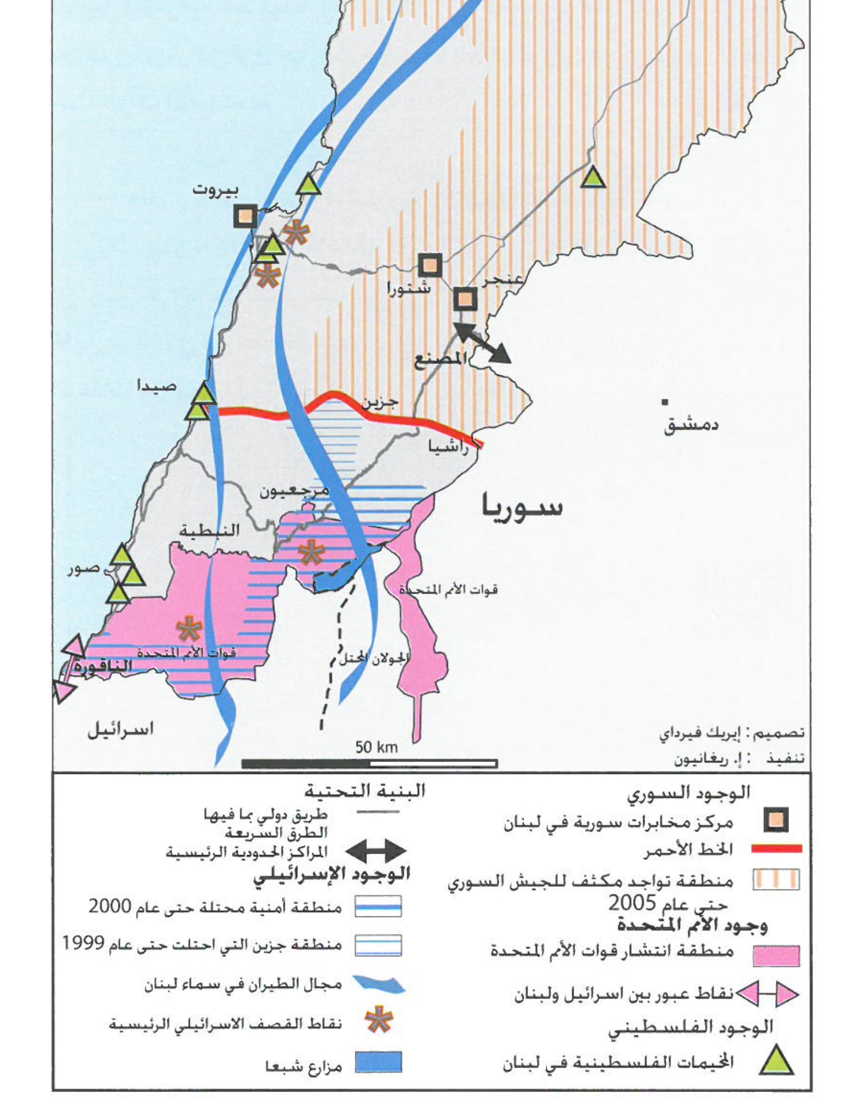
وفي الجنوب أدى انتهاء السيطرة الفلسطينية بعد عام ١٩٨٢ إلى خلق مشهد متقطع، تسيطر عليه بشكل رئيسي حركة أمل (وحزب الله بعد ذلك) التي صارت رأس الحربة في مواجهة إسرائيل. وفي المنطقة الأمنية الإسرائيلية وامتدادها إلى قطاع جزين كانت تسيطر إسرائيل متمثّلة بجيش لبنان الجنوبي. وفي الشمال والبقاع كان الحضور الأكبر يعود للقوات السورية التي كانت تفرض سيطرتها بلا منازع، وكانت تسمح بنمو وتوسع التجمعات الحليفة لها كحركة أمل وحزب الله.

الشكل ١-٨: الحرب الأهلية اللبنانية: التصدّعات الداخلية في نهاية السنوات ١٩٨٠.

وعلى ضوء تطور الأحداث، يمكننا القول أن الأزمة اللبنانية أفسحت مجالاً واسعاً للقوى الفاعلة الخارجية، ما أعطاها بعدها الإقليمي (الشكل ١–٩). فقد تدخل البلدان المجاوران، سوريا وإسرائيل، بشكل مباشر ومستمر في رقعة الشطرنج اللبنانية، وتمركزت قواتهما في فترات مختلفة داخل الأراضي اللبنانية.

كانت سوريا قلقة من احتمال نشوء سلطة لا تسيطر عليها، على خاصرتها الغربية في مواجهة إسرائيل. وضمن هذا المنظور كانت تسعى إلى المحافظة على عدم استمرار الهدوء على حدود إسرائيل الشمالية؛ وكان اهتمام سوريا بلبنان يندرج أيضاً ضمن إطار تطوير تكامل اقتصادي واجتماعي بين البلدين المنبثقين عن بلاد الشام في عام ١٩٢٠.

فبعد تدخل القوات السورية الأول خلال الأحداث، أصبح حضورها رسمياً في اتفاقيات القاهرة، في نهاية عام ١٩٧٦. وهكذا أصبحت سوريا القوة الأساسية في قوات الردع العربية المكلّفة بالفصل بين الأطراف المتنازعة. كانت هذه القوات تعسكر في سهل البقاع وفي الشمال، بعد الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٧. ولكنها عادت إلى وسط البلاد بطلب من مختلف الفصائل اللبنانية. وطوال الأزمة، كان هنالك خط أحمر يحدد منطقة في جنوب البلاد لا يتدخل فيها الجيش السوري، لأن ذلك كان يهدد مصالح إسرائيل.



الشكل ١-٩: التدخلات الأجنبية في لبنان في السنوات ١٩٩٠.

وفي الواقع، لم تتوقف إسرائيل أيضاً عن التدخل في لبنان، فقد كانت بين عامي ١٩٧٨ و٢٠٠٠ تحتل بشكل متواصل شريطاً حدودياً في جنوب البلاد، وخلقت فيه ميليشيا إضافية لتحتل الأرض، واجتاحت كامل الجنوب اللبناني وصولاً إلى بيروت في عام ١٩٨٢. كما كان الجيش الإسرائيلي يسيطر أيضاً على سماء لبنان. وكانت السماء اللبنانية تدوي بانتظام بهدير الطائرات الإسرائيلية التي تخترق جدار الصوت. وانسحب الجيش الإسرائيلي تحت ضغط المقاومة الوطنية اللبنانية إلى منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان حيث حافظ على وجوده فيها من عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠.

كذلك تدخلت عدة قوى غربية في لبنان في مراحل مختلفة. فالولايات المتحدة، الحليف الثابت لإسرائيل، شاركت في عامي ١٩٨٢–١٩٨٣، مع فرنسا وقوات أوروبية أخرى في تدخلات محدودة يفترض بها حماية الفلسطينيين. وقد تُرجم تدويل الأزمة منذ بداياتها بتواجد قوات الأمم المتحدة، عبر قوات الفصل التابعة للأمم المتحدة في لبنان (يونيفل). ومراقبة خط الهدنة في عام ١٩٤٩ ثم خط حرب عام ١٩٧٣ بين سوريا وإسرائيل فوق جبل الشيخ يفسران وجود مفرزتين عسكريتين تحت إشراف الأمم المتحدة.

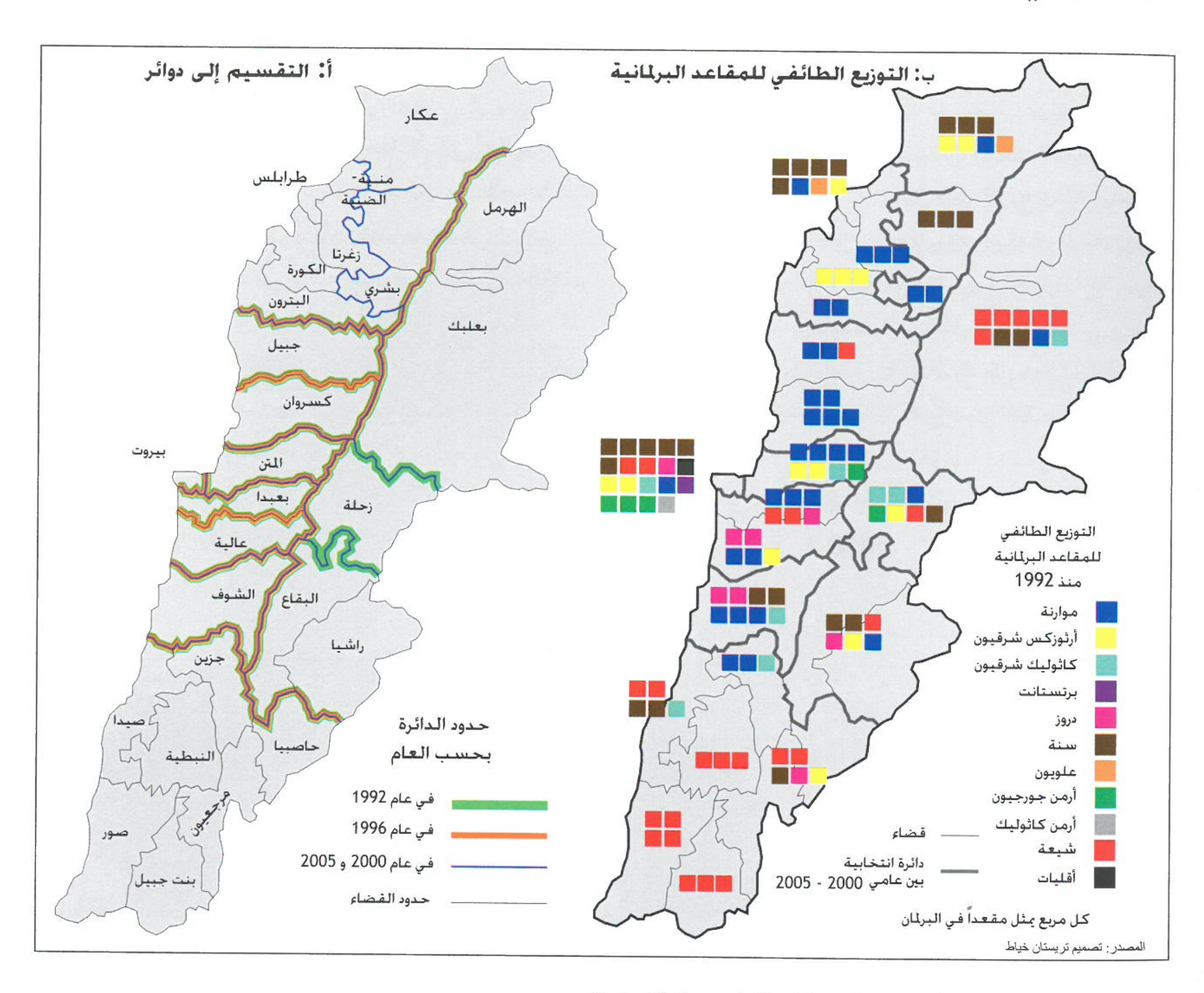
وقد ترجمت السيطرة السورية في الميدان الاقتصادي على مستويات عديدة، فعلاقات الأعمال كانت تزيد من التبعية السياسية. من جهة أخرى، كان هناك عدد كبير من العمال السوريين المهاجرين الذين يعملون في الزراعة وقطاع البناء وفي الأعمال اليدوية التي لا تتطلب المؤهلات الخاصة.

كان الإسرائيليون ينفذون اعتداءات عديدة على لبنان مقابل عمليات للمقاومة اللبنانية لتحرير المناطق المحتلة من جنوب لبنان. وفي عام ٢٠٠٠، اضطر الجيش الإسرائيلي الى الانسحاب من جنوب لبنان بعد تصاعد عمليات المقاومة في لبنان.

ولفترات طويلة استمرت القوى الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بالإضافة إلى السعودية بتقديم الدعم، خصوصاً المالي، لحكومات رفيق الحريري المتلاحقة.

ومنذ عام ٢٠٠٣، أدى التدخل الأمريكي الجديد في العراق إلى وضع سوريا في فوهة المدفع، وتعرضت سوريا إلى ضغوط دولية مكثفة تضافرت مع مظاهرات الشارع اللبناني، بعد اغتيال رفيق الحريري وتوجب عليها أن تسحب جيشها من لبنان في شهر نيسان من عام ٢٠٠٥. فبدأت بذلك فترة انتقالية تميزت بعدم الاستقرار وبخلق جو لعبت فيه الانقسامات الطائفية دوراً مركزياً.

تحوّل سياسي غير مستقر



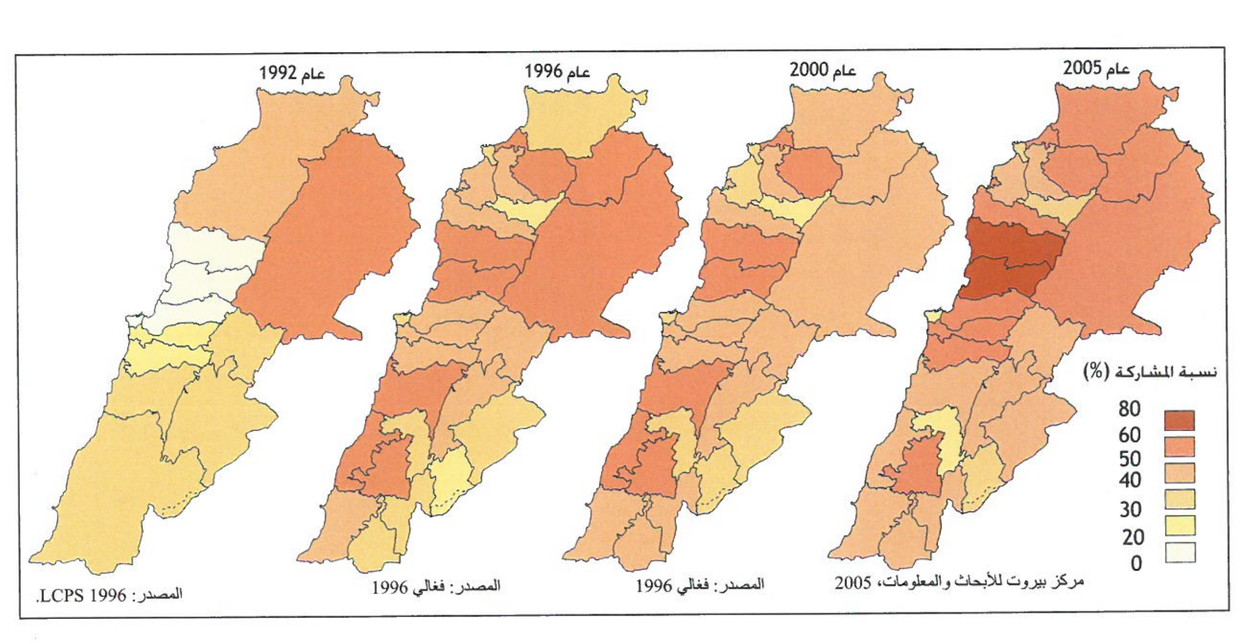
الشكل ١-١٠: التنظيم الجغرافي للانتخابات التشريعية اللبنانية.

كانت الفترة التي تلت اغتيال رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، والانسحاب السوري، فترة انتقالية غير مستقرّة. فالانتخابات الأولى التي تمّت في ربيع عام ٢٠٠٥، أنعشت آمالاً بالعودة إلى الحياة الديمقراطية، والحال نفسها بالنسبة للمظاهرات الحاشدة العامة والعديدة، حتى وإن أفضى بعضها إلى حوادث عنيفة. لكن العودة إلى القانون الانتخابي الطائفي، والاستمرار القوي للشخصيات السياسية أدى إلى ترسيخ التناقضات الطائفية.

كانت مسألة القانون الانتخابي رهاناً مركزياً بالنسبة للتوترات الداخلية أثناء تلك الفترة. فالتمثيل السياسي في لبنان يعتمد على نظام معقّد غايته النظرية ضمان تمثيل الأقليات المختلفة. ومنذ اتفاق الطائف يتكون البرلمان من عدد متساوٍ من النواب المسيحيين والنواب المسلمين (المجموع ١٢٨)، فهو يضم ٣٤ نائباً مارونياً و٢٧ شيعياً و٢٧ سنياً... الخ. وتوزعت مقاعد النواب بحسب القضاء (باستثناء بيروت المقسمة إلى ثلاث دوائر انتخابية)، على أساس قاعدة توزيع طائفية تبعاً لوزن الطوائف الأساسية التي ينتمي إليها المنتخبون المسجلون في القضاء. وهكذا فإن خارطة الانتماء الطائفي للنواب تعكس بالنتيجة التركيب الطائفي في مختلف الدوائر الانتخابية اللبنانية (الشكل ١-١٠ ب). لكن النواب يُنتخَبون من قبل مجموع الناخبين. وعلى هذا الأساس يُنتخب النائب المسيحي من الناخبين المسيحيين والمسلمين. النظام هو نظام الأغلبية المطلقة. وفي الممارسة العملية، غالباً ما تأخذ التحالفات شكل القوائم.

وتحاشياً من تجذر طائفي للنظام المتبع، فصلت اتفاقيات الطائف وقوانين الانتخابات المتتابعة بين المنطقة التمثيلية والمنطقة الانتخابية: وهكذا فإن نائب أحد الأقضية قد ينتخب بشكل عام من قبل الناخبين في عدة أقضية. وفي التطبيق، تم التلاعب بهذا المبدأ تبعاً للمصالح السياسية للقوى المهيمنة في لحظة ما. فلم يتوقف تقسيم الدوائر الانتخابية عن التبدل بين انتخاب وآخر، وهو ليس متجانساً على كامل الأرض اللبنانية (الشكل ١-١٠ أ). فقد قسّم جبل لبنان إلى دوائر انتخابية صغيرة، تهدف إلى المحافظة على دائرة ذات أغلبية درزية كبيرة. في حين جُمعت محافظتا جنوب لبنان في دائرة انتخابية كبيرة، حيث يسمح نظام الأغلبية بنجاح قوائم الحلف المكون من أمل وحزب الله، وقد أدى التقسيم المطبق في عام ٢٠٠٠ إلى بلوغ منطق التقسيم المتحيّز (gerry-mandering) الأمريكي حده الأقصى، أي تحديد الدوائر الانتخابية بحسب المصالح السياسية لحزب أو مجموعة ما. فعلى سبيل المثال، ارتبط قضاء بشري المسيحي انتخابياً بقضاء عكار ذي الأغلبية السنية. كما أضيف إلى هذه الدائرة جزء من قضاء المنية–الضنية.

وبعد الخروج من سنوات الحرب الطويلة، قاطعت الأحزاب المسيحية انتخابات ١٩٩٢ احتجاجاً على نظام اعتبرته جائراً، وعلى التهميش والنفي المفروض على العديد من القيادات السياسية المسيحية. وتبين خرائط الامتناع عن الانتخاب، في ذلك التاريخ، بشكل واضح هذه الإستراتيجية: فقد عرف جبل لبنان مع بيروت أضعف معدلات المشاركة. ونشهد أثناء الانتخابات اللاحقة عودة تدريجية للمعارضة المسيحية إلى اللعبة السياسية، مثلما يبينه معدل المشاركة في الانتخابات الذي يزيد غالباً عن المتوسط الوطني، في منطقة جبل لبنان (الشكل ١-١١). لقد سمحت هذه المناورات بأن يدخل البرلمان سياسيون من المعارضة ظلّوا يشكّلون الأقلية. كان الرهان الأساسي في انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ هو عموماً نتاج القوى التي تدعم رفيق الحريري في مواجهة الأحزاب الأقرب إلى دمشق.

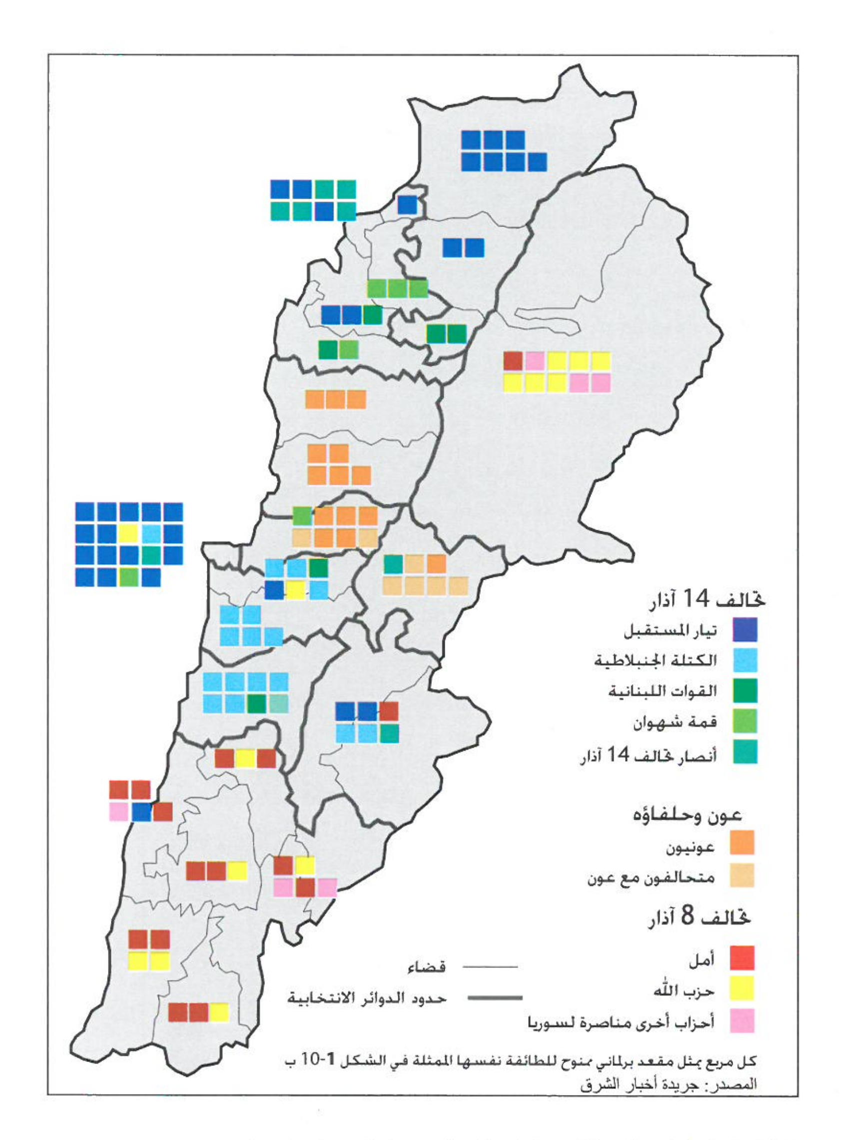


الشكل ١-١١: نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية (١٩٩٢-٢٠٠٥).

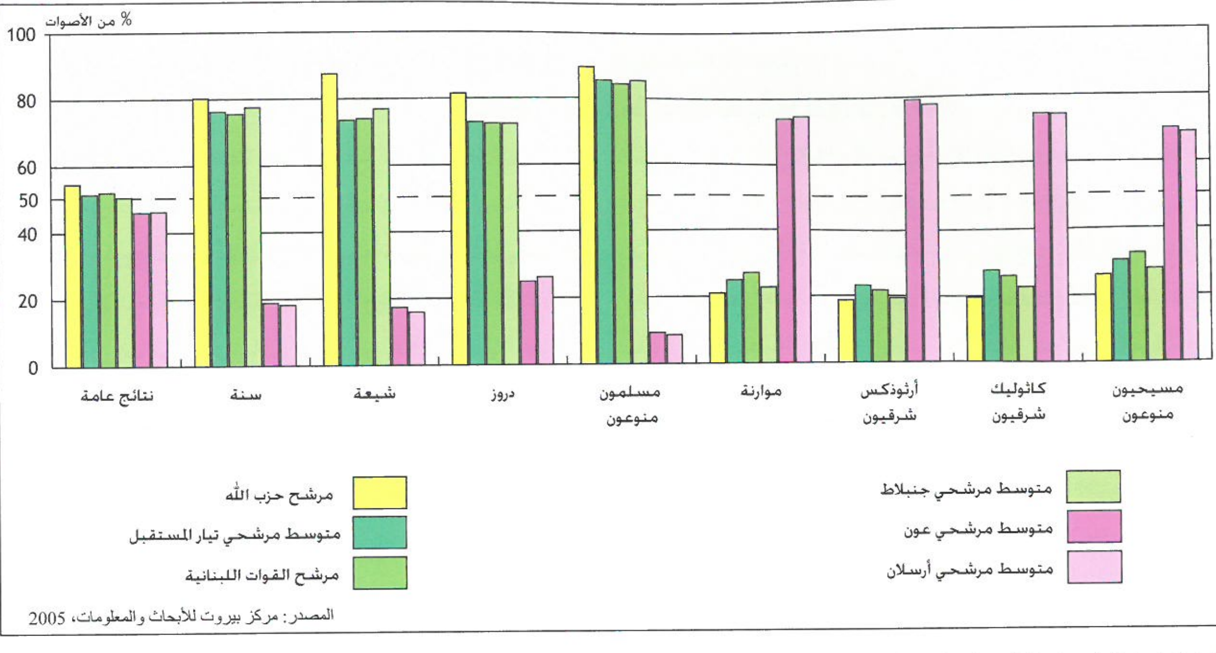
إنه النظام الانتخابي الذي وضع في عام ٢٠٠٠ لحماية المصالح السورية، والذي لم يتغير، وهو الذي استخدم كإطار لانتخابات عام ٢٠٠٥ بالرغم من الانتقادات التي تعرض لها، وإرادة العديد من القوى السياسية بتغييره بنظام أكثر إنصافاً. وتعكس نتائج تلك الانتخابات تركيب القوى السياسية والتحالفات الجديدة التي تكونت لتحقيق التناوب (الشكل ١-١٢). لكن موازين القوى كانت ترتبط بآليات تضخيم الأغلبية المحلية المرتبطة بالنظام الانتخابي وبالتحالفات المحلية أو الظرفية لحظة الانتخاب. ودون العودة إلى تفاصيل الترتيبات، لا بد من التشديد على جغرافية الموالاة التي تبرز ذلك.

كان تحالف ١٤ آذار هو المنتصر، نسبة للمظاهرة الموحّدة، في ١٤ آذار عام ٢٠٠٥، المطالبة بالحقيقة بشأن مقتل الحريري، وبالانسحاب السوري من لبنان. وشكّل هذا التحالف تجمّع المعارضين للوجود السوري: تيار المستقبل، الذي قاده سعد ابن رفيق الحريري، والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، وشخصيات مسيحية، لاسيما مجموعة قرنة شهوان وحزب القوات اللبنانية. أما كتلة الأحزاب الموالية لسوريا فقد تكونت بشكل أساسي من الحزبين الشيعيين أمل وحزب الله. ورغم خروجها ضعيفة من الانتخابات إلّا أنها بقيت قوية. أخيراً، تشكلت قوة سياسية هامة تمثلت بتيار الزعيم المسيحي ميشال عون. فلقد عاد من المنفى، عشية الانتخابات، هذا القائد المسيحي السابق للجيش اللبناني، والذي كان رئيساً بالنيابة لمجلس الوزراء بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ – إلى جانب رئيس الوزراء الآخر سليم الحص–. وفي الوقت الذي كانت حركته قد ساهمت في التعبئة المضادة لسوريا، شعر ميشال عون أنه قد خُدع بالوضع الانتخابي، وقرّر عندها بأن يعمل بانفراد، فعقد التحالفات مع حلفاء سوريا القدماء، لاسيما عائلة المر (أرثوذكس) في المتن، وسليمان فرنجية (ماروني) وعمر كرامي (سني) في الشمال.

وفي بيروت وبعض جبل لبنان، تم عقد تحالف انتخابي سياسي بين قوى ١٤ آذار والأحزاب الشيعية. وهكذا نجح تحالف ١٤ آذار بلا معارضة في بيروت، حيث كانت نسبة المشاركة بالانتخابات ضعيفة. كما حقق النصر في جنوب جبل لبنان (الشوف وبعبدا–عالية). ويعود انتصاره في بيروت وبعبدا– عالية إلى أصوات حزب الله الذي تُرك له في كل مرة مقعداً لنائب. كما انتصرت قوى ١٤ آذار في الشمال وفي البقاع الغربي. أما الأحزاب الموالية لسوريا، كحركة أمل وحزب الله وحلفائهما (حزب البعث، والحزب السوري القومي الاجتماعي ..الخ.) فقد كانت منتشرة بقوة في جنوب لبنان ومنطقة بعلبك والهرمل، وهما دائرتان ذات أغلبية شيعية، مغطاة بشكل جيد بمؤسسات العمل الاجتماعي لهذه القوى السياسية. سيطرت القوى العونية في دائرة كسروان–جبيل – بتحالف ضمني مع حزب الله – حيث أثبتت شعبيتها في الوسط المسيحي. ولقد نجحت في المتن وزحلة بفضل تحالفها مع قوى الزعماء المحليين الذين كانوا قديماً من أنصار سوريا (الشكل ١-١٢).



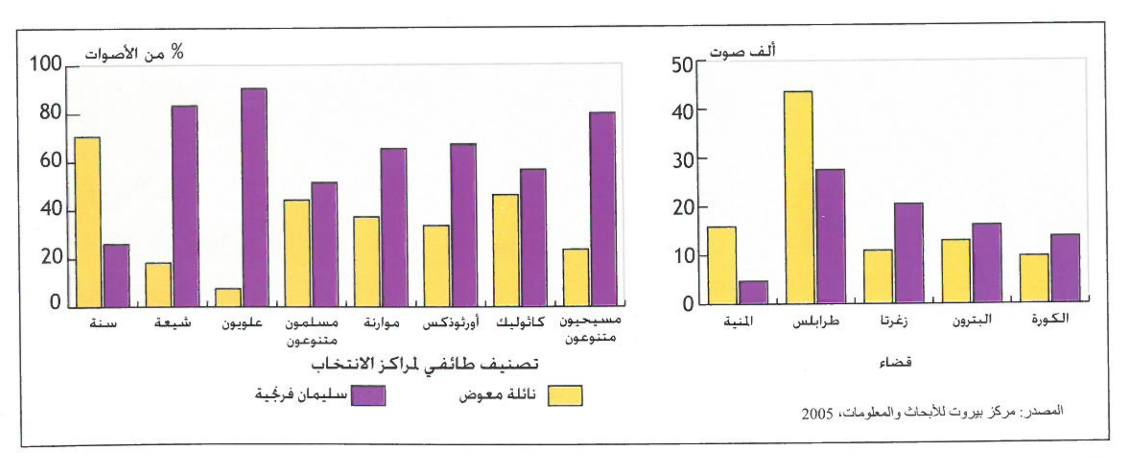
الشكل ١-١٢: نتائج الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٥.



الشكل ١-١٣: توزع الأصوات في دائرة بعبدا-عالية.

إن التحليل المفصل لنتائج التصويت في الدوائر المتنازع عليها كثيراً تبين أن انتصار قوى ١٤ آذار يعود على الأخص إلى حشد المنتخبين الشيعيين والسنة والدروز لصالحها، في حين أن غالبية الناخبين المسيحيين صوتوا لصالح المرشح العوني. وهكذا، ففي بعبدا-عالية تحالف العونيون مع الزعيم الدرزي أرسلان الموالي لسورية والخصم التاريخي لعائلة جنبلاط. إن فرز الأصوات بحسب الطائفة التي ينتمي إليها المنتخبون (أصبح ممكناً في المراكز بسبب التنظيم الطائفي للانتخاب) يبين أن ٧٠٪ من المسلمين، وربما ٨٠٪، قد صوتوا لمرشحي ١٤ آذار. وعلى العكس من ذلك، حصل المرشحون العونيون والأرسلانيون على ٧٠ إلى ٨٠٪ من أصوات المسيحيين (الشكل ١-١٣). وكمثال آخر، ففي الدائرة الثانية في الشمال حيث جابهت نائلة معوض، ممثلة قوى ١٤ آذار والمرشحة للمقعد الماروني في زغرتا، خصمها التاريخي سليمان فرنجية، حليف عون. ونجحت نائلة معوض بفضل أصوات المسلمين، في منطقتي المنية وطرابلس. وفي المقابل، تفوق سليمان فرنجية بشكل كبير في المناطق المسيحية، إذ حصل على أكثر من ٧٠٪ من الأصوات (الشكل ١-١٤).

إن الانقسامات السياسية، لاسيما حول رهانات العلاقة مع سوريا، تتمفصل بشدة مع خطوط التصدع الطائفي، حتى وإن كان من الواجب عدم إهمال الخصوصيات المحلية الناتجة عن ثقل الزعامات (زعماء التيارات) المحلية. لكن موازين القوى، لاسيما داخل القوى السياسية المسيحية، قد تأثرت بنمط التصويت وتقسيم الدوائر الانتخابية. ويمكن لأي تعديل بنمط الانتخاب أو التحالفات الجديدة أن تغيرها بشكل ملموس، الأمر الذي جعل التوازن القائم في ذلك الوقت حساساً جداً.



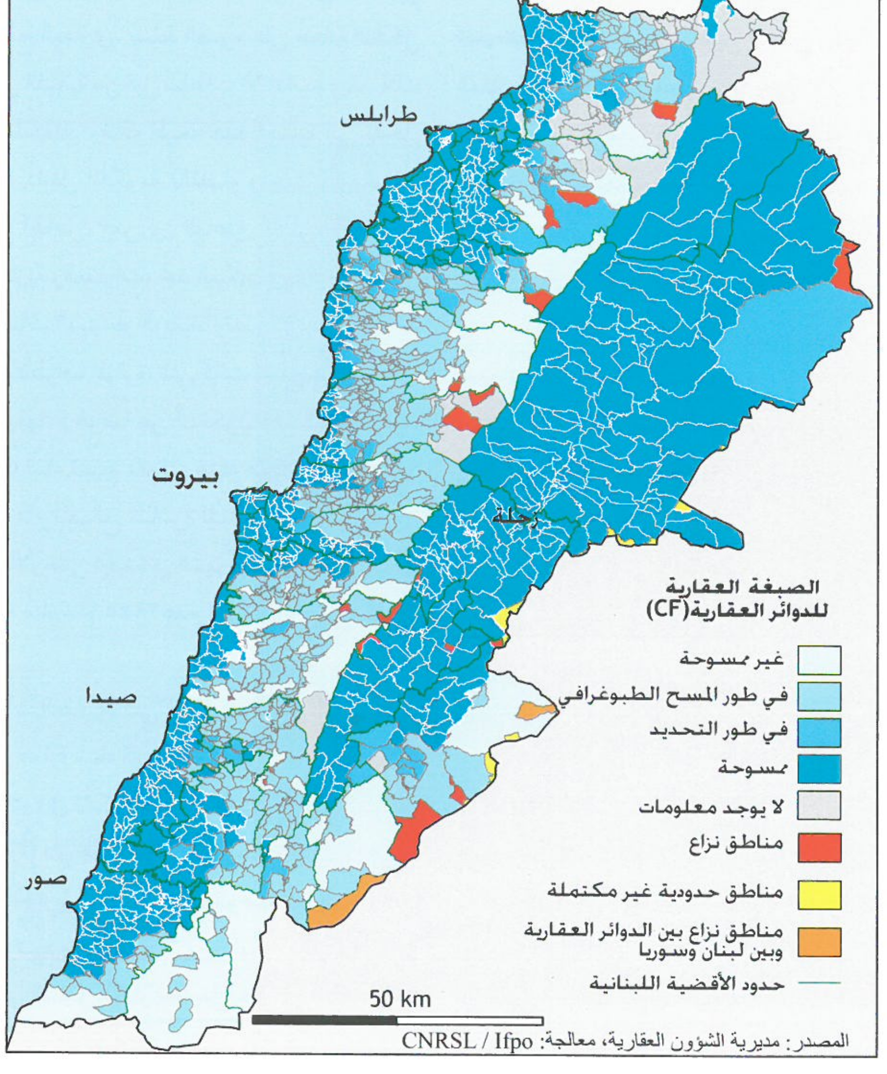
الشكل ١-١٤: توزع الأصوات لمقعد زغرتا الماروني (الدائرة الانتخابية الثانية في الشمال).

الدولة والتراب الوطني اللبناني

التقسيمات المناطقية وأملاك الدولة

لم يعرف لبنان منذ الاستقلال سوى فترات قصيرة لم تتعرّض فيها السيادة اللبنانية وأعمال الدولة للعرقلة. فلقد كانت الدولة اللبنانية في الداخل عرضة لاحتجاجات بعض المجموعات، لاسيما أثناء الحرب الأهلية؛ وملغمة بالتدخلات الخارجية. وتترجم الصعوبات والتوترات التي واجهت عملية البناء الوطني من خلال أنماط تملك الدولة للأرض. فالطريقة التي وضعت بها الدولة الخرائط لأراضيها ومراحل هذه العملية – إن كان بالنسبة للمسح العقاري أو للتقسيم الإداري – تعبّر عن هذه الصعوبات وتوضّحها.

كما هو الحال في مناطق أخرى وقعت تحت الهيمنة الغربية، قامت إدارة الانتداب الفرنسية بإصلاح النظام العقاري في السنوات ١٩٢٠. كانت الدائرة العقارية (CF: Circonscription foncière) هي الوحدة الأساسية للتنظيم العقاري، والتي تم تثبيت حدودها من خلال السجل العقاري، بدءاً من عام ١٩٢٦. لكن هذا العمل لم يكتمل أبداً، وهو لم يتقدم عملياً منذ الاستقلال. ويمثل (الشكل ١-١٥) الدرجات المختلفة لتقدم التنظيم العقاري. فبعض التجمعات السكانية لم يوضع لها حدود أبداً. وفي البعض الآخر لم يصدق القاضي العقاري على عملية مسح الأراضي، أو أنها لم تسجل رسمياً في السجل العقاري. وتشير الخارطة بشكل تصاعدي إلى سلسلة من القطاعات المتنازع عليها، والتي لم تحدد القرية أو البلدة لتي تتبع لها.



الشكل ١-١٥: التحديد والتنظيم العقاري في لبنان.

تبيّن الخارطة المناطق التي تمّ مسحها عقارياً بحسب الأفضلية: ويتعلّق الأمر بشكل أساسي بالمناطق الزراعية الكبرى في البلاد، انطلاقاً من سهل البقاع والسهول الساحلية: القاسمية والكورة وعكار بالإضافة إلى شريط ساحلي ضيق. وقد خصصت بيروت وطريق دمشق، بالإضافة إلى المدن الكبيرة كصيدا وطرابلس، بتنظيم عقاري حديث. وفي المقابل لم يكتمل المسح في كامل منطقة الجبل الوسطى؛ بينما ظلّت المناطق الجبلية المرتفعة غير ممسوحة.

إن كشف النزاعات العقارية وتحديد أماكنها، بالإضافة إلى الانتهاء غير المكتمل للمسح العقاري، يسلّط الضوء على عملية التشكل الجغرافي الوطني للأراضي اللبنانية من قبل سلطات الانتداب، وبعد ذلك من قبل الدولة اللبنانية المستقلة. وأدت طبيعة هذه العملية إلى تدخل العديد من ذوي المصالح داخل الحكومة (القضاء والجيش) ومختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. ومن بين الفاعلين المؤثرين في عملية وضع حدود الدوائر العقارية والعقارات، نجد السكان وملاك الأراضي، وفي بعض الحالات الجماعات الدينية أو الريفية. وتدل النزاعات التي لم تحل على مدى نفوذ هذه الأطراف المؤثرة، التي كانت تدافع عن مصالحها ضد منطق الدولة ومشاريعها. وعوضاً عن أن تكون هذه العملية تنفيذاً مستمراً ومنهجياً وعقلانياً لبناء نسيج قانوني غايته ضمان الملكية، فإنها بدت وكأنها تتبع بشكل عام المصالح المباشرة للمستعمر، الذي كان لا يهمه سوى تحسين وضع الأراضي الجيدة في السهول الزراعية وفي المدن. وتوضح العرقلة الملحوظة منذ عام ١٩٤٥عدم قدرة الدولة على فرض النظام على أرض الواقع.

إن سلسلة النزاعات العقارية، التي كشفتها عملية وضع الحدود، تسمح أيضاً بالتساؤل عن عملية البناء الوطني الجغرافي للأراضي اللبنانية التي تركت بعض « الثغرات » في تشكل الأراضي اللبنانية، والتي يستحيل نسبتها لأي تجمّع سكّاني. وتؤدي هذه الثغرات إلى وجود غموض قانوني بالنسبة للعمليات العقارية الجارية فيها. ويشبه هذا الوضع حالة التجمعات السكانية التي لم يكتمل ترسيم حدودها. ولا يمكن لهذه العمليات أن تتم إلا تحت إشراف موظف من السجل العقاري، وهي على كل حال مشوبة بالريب والعشوائية. وقد أدى عدم اكتمال وضع الحدود العقارية ونقاط الارتكاز للملكيات العقارية إلى وجود وتطور إجراءات مبهمة ومهينة بالنسبة لقانون الأراضي. ويدعم هذا الغموض التعقيد العقاري، ويزيد من هامش التفسيرات والاحتجاجات وحتى تحايل مختلف الأطراف الفاعلة؛ وبالتالي يزيد من المنازعات التي تضعف فيها إمكانات تدخل الدولة، مما يؤدي إلى إمكان تدخل أطراف أخرى، ووضع قواعد مختلفة، وحتى إلى فرض الأمر الواقع.

وأكثر ما هو معبر أيضاً عن هذه العلاقة الغامضة بالأرض، والتي تدل على عدم وضوح تسجيل أراضي الدولة، هو استمرار النزاعات العقارية على الحدود مع سوريا حتى الآن. والنزاع الأساسي هو ذاك المتعلق بمزارع شبعا، وهي أراض جبلية تبلغ مساحتها ٢٥ كم٢، يضاف إليها أرض النخيلة المجاورة المتنازَع عليها أيضاً، لتصبح المساحة الإجمالية ٣٨ كم٢. وتظهر هذه المنطقة على معظم الخرائط الرسمية السورية واللبنانية كأرض سورية. إلا أن السجلات العقارية تؤكد طابعها اللبناني. وقد كان وراء هذا الوضع خطأ ارتكبته مصلحة الخرائط في الجيش الفرنسي، عندما رسمت الحدود في السنوات ١٩٢٠. وقد كانت السلطات الفرنسية تعترف بهذا الخطأ، إلا أنها لم تعدل تلك الخرائط في حينه، وهي ما زالت مصدر نزاع حتى الآن. وقد مارست السلطات السورية سلطتها في مزارع شبعا حتى عام ١٩٦٧، وهو تاريخ احتلال إسرائيل لها. ولم تقم أية لجنة سورية–لبنانية بترسيم الحدود أبداً. ويسمح هذا الوضع حالياً بجعل قضية مزارع شبعا أحد عناصر الخلاف في الصراع الإسرائيلي مع لبنان. لقد احتلت إسرائيل هذا القطاع في عام ١٩٦٧، عند احتلالها للجولان. وفي عام ٢٠٠٠، انسحبت إسرائيل من لبنان، لكنها ظلّت تحتل قطاع مزارع شبعا. وتؤكد السلطات اللبنانية أن مزارع شبعا هي أراض لبنانية محتلة وأن الاحتلال الإسرائيلي لم ينته كلياً. كما استمر حزب الله في حضوره في هذه المنطقة من خلال عملياته العسكرية المتكررة.

إن تداخل الحدود السياسية الرسمية التي اعتمدها الجيش اللبناني مع حدود المناطق العقارية، التي وضعتها دائرة السجل العقاري، قد أدى إلى ظهور سلسلة من المناطق ذات الصبغة القانونية الغامضة التي تشبه

مزارع شبعا، وذلك بالرغم من أن مساحتها أصغر بشكل عام: مناطق تعود من الناحية العقارية إلى مناطق عقارية لبنانية، ولكنها تقع خارج الحدود اللبنانية؛ أو مناطق سورية من الناحية العقارية ولكنها تقع ضمن الحدود اللبنانية؛ أو أراض لبنانية من الناحية العقارية وخط الحدود، ولكن سورية تعتبرها لها. وتشكّل بعض هذه المناطق مصدراً لبعض المشاكل الحدودية الصغيرة منذ الانسحاب السوري في شهر أيار من عام ٢٠٠٥؛ ذلك لأن القوات السورية مازالت موجودة فيها (كفرقوق، مزرعة دير العشائر، عرسال، القاع...). ومن جهة أخرى، هناك بعض القرى أو القطاعات الحدودية التي تعيش في حالة انسجام كلّي مع سورية ويصعب الوصول إليها من لبنان، كقرية الطفيلة التي لا يربطها طريق معبّد بالبقاع إلا منذ عام ٢٠٠١ فقط.

وكنتيجة مباشرة لهذه الإشكالات، أصبح من الصعب معرفة مساحة البلاد بدقة. فشعار ١٠٤٥٢ كم٢، الذي أطلقه بشير الجميل في عام ١٩٨٢، والذي تأخذ به حالياً مختلف الأطراف الفاعلة، يبدو متناقضاً مع بعض المصادر الأجنبية أو الرسمية. فالدراسات التي قام بها المجلس الوطني للبحوث العلمية، أو تلك التي وضعها خبراء الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، وكذلك وزارة الزراعة، تتبنى مساحة مقدارها ١٠٢٥٠ كم٢.



الحدود بين إسرائيل ولبنان (كفركلا. جنوب لبنان) إلى اليسار نرى علم حزب الله. تصوير إيريك فيرداي. شباط ٢٠٠٣.

إدارة الأراضي واللامركزية

تشهد التحولات المتتابعة للتقسيمات الإدارية في لبنان على تحولات جهازها الإداري، وعلى الرهانات المناطقية المحلية الخاصة بآلية العمل السياسي للجمهورية اللبنانية. في لبنان يمكن تمييز مستوين إداريين: المحافظة بمركزها الذي يضم خدمات الدولة التي يديرها المحافظ، والمستوى الثاني هو القضاء الذي يضم بعض الخدمات الإدارية التي يديرها القائمقام (الشكل ١-١٦).

ويظهر في تكوين لبنان ثلاثة إصلاحات إدارية متتابعة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٠. ففي قرار انشاء لبنان الكبير، سيطرت بشكل أساسي استمرارية التقسيم المناطقي العثماني، بالرغم من اختفاء صفة الولاية. فقد بقيت لمدينتي بيروت وطرابلس الكبيرتين صبغة مستقلة. وفي المناطق الأخرى، استمرت المحافظة على نظام الأقضية القديم. وفي عام ١٩٢٥، قام الحاكم الفرنسي موريس ساراي (Maurice Sarrail) - الذي كان مصمّماً على وضع الإطار للدولة اللبنانية الجديدة - بوضع إصلاح يهدف، في نفس الوقت، إلى تبسيط التسلسل السابق وإلى تحطيم التقوقع الطائفي في البلاد. على سبيل المثال، تمّ جمع قضاء واسع واحد، هو قضاء طرابلس، ضمّ كل مناطق الشمال، بما فيها منطقة زغرتا؛ ولقد تقبل السكان الموارنة هذا التبديل على مضض. ورغم ذلك منح ساراي المدينة المسيحية دير القمر، الواقعة في الشوف، مرتبة الناحية (تقسيم إداري عثماني الأصل، يمثل مستوى أدنى من القضاء). وفي عام ١٩٣٠، وبعد أن أصبح للدولة دستورها في عام ١٩٢٦، وضع الإصلاح الجديد أسس التقسيم الحالي. وعرف هذا التقسيم بعض الخصوصيات الحساسة التي أخذت بعين الاعتبار، كاستقلالية موارنة الشمال المحلية. وبشكل عام، تعبر هذه المستويات الإدارية أيضاً عن المركزية المؤسساتية للبلد. فقد تمّ تكليف بعض الموظفين في المراكز المحلية، ولكن لم توضع لهم أية سلطة تمثيلية.

وبعد الاستقلال الفعلي، في عام ١٩٤٦، عملت الجمهورية الوليدة على خلق سلسلة من الأقضية الجديدة. وقد ارتبط هذا التكثيف للتقسيمات الحكومية بهدف مزدوج. فقد أعطى السلطات الجديدة، في بادئ الأمر، فرص وظائف أكثر في الإدارة؛ كما سمح التقسيم إلى عدد أكبر من الأقضية برفع مستوى التمثيل بالنسبة لمختلف المجموعات الطائفية، وأشكال التوزيع التي يستفيدون منها. ويتوافق تقسيم جنوب لبنان إلى محافظتين (النبطية وجنوب لبنان)، في عام ١٩٧٥، مع هدف دعم مكانة الدولة في الجنوب، تلك المنطقة التي ظلت لوقت طويل مهملة، والتي كانت تعتبر أفقر منطقة في هذا البلد.

ويعبر إنشاء محافظتي عكار وبعلبك-الهرمل، في عام ٢٠٠٣، عن منطق التنمية المتوازنة، وهو المبدأ الذي يندرج ضمن اتفاقيات الطائف التي وضعت حداً للأزمة اللبنانية. وتتطابق هذه الإجراءات الإدارية مع الرغبة بجعل خدمات الدولة بمتناول أكبر عدد من السكان في المناطق المأهولة ضعيفة الارتباط بمراكز المحافظات التي تتبع لها (طرابلس وزحلة). ولكن التنمية المتوازنة تكتسب أيضاً معناها من منطق التوازن الطائفي. وهكذا أصبحت بعلبك مركزاً لمنطقة ذات أغلبية شيعية، كانت تتبع من قبل لمدينة مسيحية (زحلة).

ولا يمكن تفسير التقسيمات الإدارية، المضغوطة أكثر فأكثر، كمؤشر على السيطرة المتصاعدة على الأراضي اللبنانية فقط، فالأمر يتعلق أيضاً، أو بالأحرى أكثر، بأداة قبول وتحسين وضع الكتل الاجتماعية المحلية والعائلات الكبيرة والجماعات الطائفية، بالإضافة إلى أنها قناة لإعادة التوزيع لمصلحتها.

التقسيم الإداري في لبنان، 1925

المصدر: نقلاً عن عموري 1934 ومسارة 2002

التقسيم الإداري في لبنان، 1920

المصدر: قرار رقم 366 1 أيلول 1920

(يعتمد معظم الحدود المرسومة على الحدود الحاليةن يمكن ان تكون غير دقيقة في تفاصيلها المتعلقة بتضمين بعض المراكز السكانية)

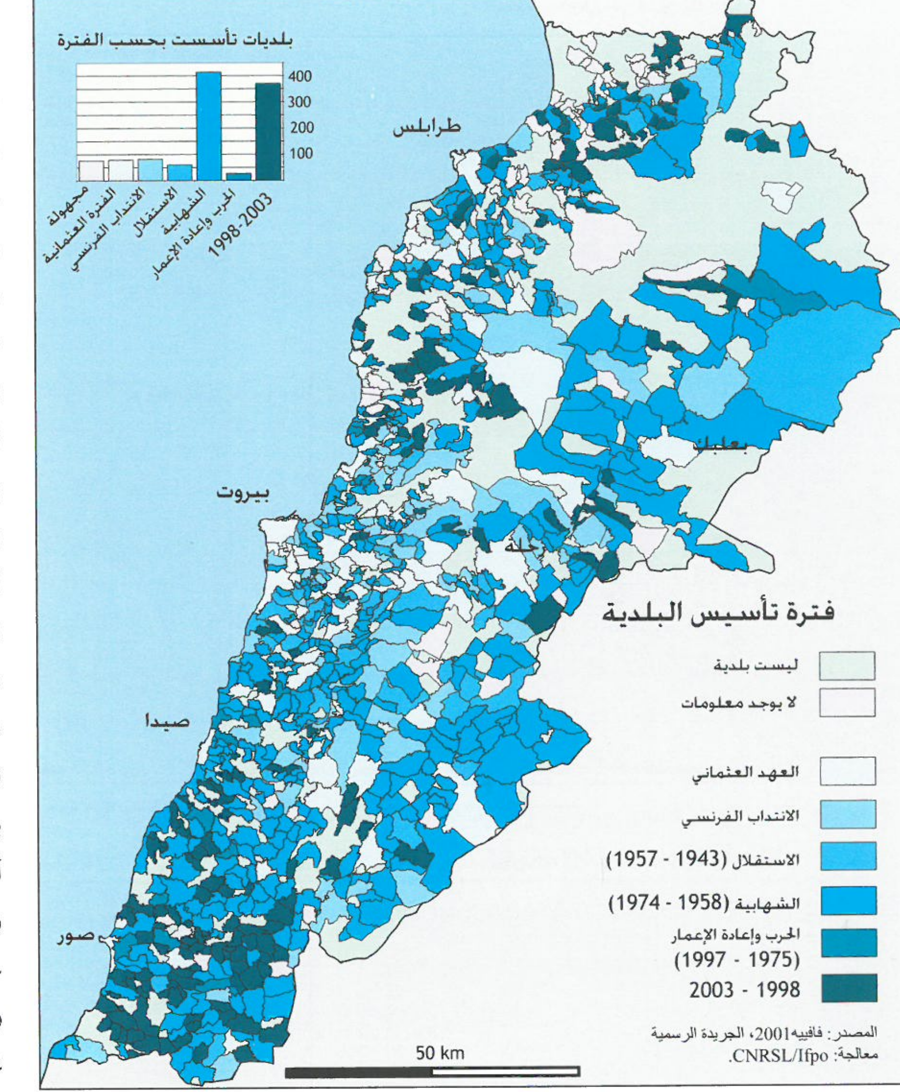
التقسيم الإداري في لبنان، من 1950 إلى 2003

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية.

التقسيم الإداري في لبنان، 1930

المصدر: DL 3 شباط 1930

الشكل ١-١٦: التقسيمات الإدارية وتنوعاتها.



الشكل ١-١٧: تقسيم لبنان إلى بلديات.

ويمكن التأكد من ثقل مركزية الدولة في إدارة الأراضي بشكل واضح عندما نأخذ بعين الاعتبار عمل البلديات. فإن إنشاء بلدية في لبنان مشروط بطلب يقدمه أهالي مركز سكاني ما، يتمتع بشرط الحجم (٣٠٠ نسمة) وبموارد ضريبية. وعلى عكس بعض البلدان مثل فرنسا، حيث يشكل التجمّع السكاني وحدة الأساس للتراب الوطني، فإن البلديات في لبنان لا تشكل امتداداً واحداً متكاملاً للبلد. وهكذا فإن الخارطة تؤكد وجود بقع ومناطق لا تستفيد من صفة البلدية. وعلى مستوى البلد، تمّ تغطية أكثر من ثلاثة أرباع مساحته ببلديات، مقابل الثلثين فقط في عام ١٩٩٨ (الجدول رقم ١). ويختلف هذا الوضع كثيراً بحسب المناطق. وبشكل عام، فإن وسط البلاد، أو جبل لبنان باستثناء قسم كبير من قضاء جبيل، مغطى بالبلديات بشكل واسع. أما الأطراف فهي تضم عدداً أقل من البلديات، لاسيما محافظات الشمال والجنوب. وليس من السهل تمييز فروقات جغرافية واضحة بين الساحل والجبل، وذلك بسبب تنوع الأوضاع المناطقية. وفي غياب البلديات، يتكفل القائمقام بتأمين الإدارة اليومية.

الجدول رقم ١: التغطية الجغرافية للبلديات

المحافظة	نسبة تغطية المحافظة بالبلديات	عدد البلديات في عام ١٩٩٨	عدد البلديات المنشأة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤	عدد البلديات الكلي	النسبة من مجموع البلديات
بيروت	٪١٠٠	١		١	٪٠
البقاع	٪٧٧	١٢٩	٣٦	١٦٥	٪١٥
جبل لبنان	٪٨٤	٢٧٧	٦٤	٣٤١	٪٣١
النبطية	٪٩٣	٨٢	٦٦	١٤٨	٪١٣
لبنان الشمالي	٪٦٥	١٧١	٩٠	٢٦١	٪٢٤
لبنان الجنوبي	٪٧٨	٨٠	١١٢	١٩٢	٪١٧
المجموع	٪٧٨	٧٤٠	٣٦٨	١ ١٠٨	٪١٠٠

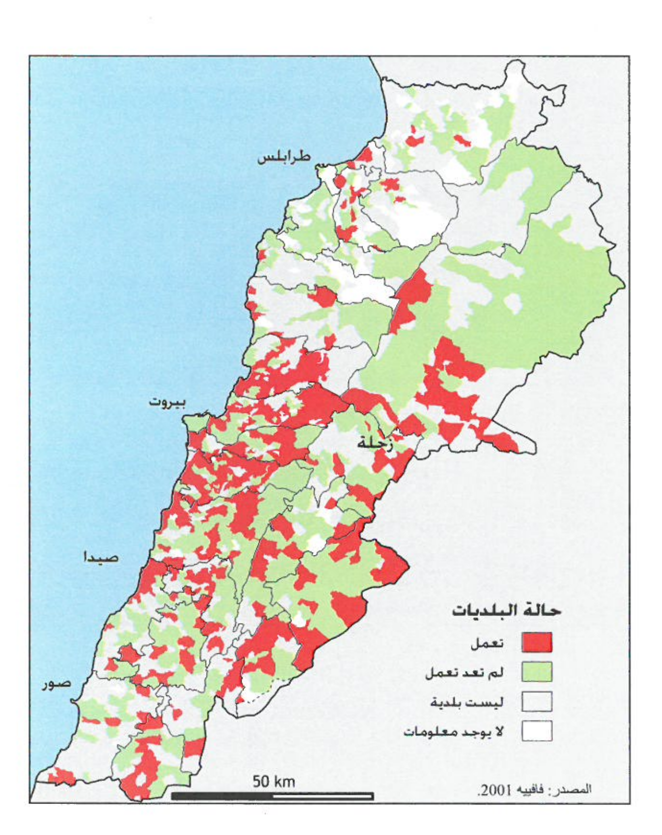
المصدر: فافييه (Favier) ٢٠٠١، المجلس الوطني للبحوث العلمية - المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (بحسب الجريدة الرسمية).

والنظر في تاريخ إنشاء البلديات يعبرّ عن إرادة السلطة المركزية تزويد المناطق بسلطات محلية للإدارة. (الشكل ١-١٧). وتعود حركة إقامة البلديات إلى فترة التنظيمات في العهد العثماني، أي إلى عصر الإصلاحات المرتبطة بالتحديث الذي بدأه الباب العالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فلقد أسست أول بلدية في جبل لبنان في عام ١٨٥٦ في دير القمر؛ ثم، وبشكل تدريجي، نالت المدن الرئيسية والتجمعات المُدُنية الهامة هذه الصبغة. لاسيما بيروت في عام ١٨٧٠. وفي عهد الانتداب الفرنسي، ثم في عهد الاستقلال، كان انتشار البلديات بطيئاً، وغير متساوٍ، ويتميز بالقفزات، لاسيما في عملية الإنشاء السنوية، وفي المحصلة ظل عدد البلديات المنشأة قليل الأهمية.

كان عهد الرئيس شهاب هو العهد الذي شكّل قفزة هامة في هذا التطور، وذلك بمنح صفة البلدية إلى عدد كبير من المراكز السكانية. وصدر قرار جديد لإدارة البلديات في عام ١٩٦٢، سمح بتنظيم الانتخابات البلدية في عام ١٩٦٣. وقد رافقت هذه السياسة حركة تجهيز البلد بالخدمات العامة، وسياسة إقامة مراكز جذب الاستثمار العام إلى المناطق، بعد الأعمال التي قامت بها بعثة إرفد IRFED (انظر الفصل ٧). ومع ذلك، لم يتم تنظيم انتخابات بلدية بعد عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٩٨، وهذا مؤشر على الحذر الذي تعاملت به الحكومات التي أعقبت عهد شهاب مع السلطات المحلية. وخلال الحرب الأهلية، توقفت العديد من البلديات عن العمل، وذلك بسبب الاضطرابات والدمار الذي عمّ البلد، ولكن أيضاً بسبب وفاة أو هجرة أعضاء من المجالس البلدية. وعشية الانتخابات الجديدة التي نظمت في عام ١٩٩٨، كان حوالي نصف المجالس البلدية متعطل عن العمل (الشكل ١-١٨). أي أن المستوى المحلي، وحتى زمن قريب، لم يكن يحسب له حساب كبير في إدارة الأراضي.

لقد تميزت انتخابات ١٩٩٨، ثم تلك التي تمت في عام ٢٠٠٤، بإنعاش مؤسسة البلدية، وهو ما ظهر بشكل خاص من خلال إقامة بلديات جديدة شملت العديد من القرى، لاسيما في جنوب البلاد (الجدول رقم ١ والشكل ١-١٧). ومن جهة أخرى وضعت اتفاقيات الطائف في مقدمة المهام المطروحة ضرورة اعتماد اللامركزية في البلاد، ولقد عقد المانحون الدوليون الكثير من الآمال على ذلك، بالرغم من أنه، على أرض الواقع، لم يتمّ أي إصلاح في هذا الميدان.

ومع ذلك، تواجه البلديات عقبات كثيرة. فنموها يترافق، لا سيما في المناطق الريفية، مع تفتيت الأراضي الذي يمكن أن يعزز المناقشات المحلية وعودة الديمقراطية، ولكنه يثير مسألة الموارد المالية والبشرية لهذه المجتمعات، خاصة وأنها تظل تحت الإشراف الإداري والمالي لوزارة الداخلية المسؤولة عن الشؤون البلدية والقروية. أما بالنسبة لبرامج الاستثمار، فإن القسم الأعظم من هذه البرامج يقرّره مجلس الإنماء والإعمار.



الشكل ١-١٨: وضع البلديات قبل انتخابات عام ١٩٩٨.

إن التعاون بين البلديات، الذي ينص عليه القانون من خلال إقامة اتحادات البلديات، يسمح بالتأكيد بالتشارك في العديد من المهمات، مثل جمع القمامة وإصدار رخص البناء، وما إلى ذلك. لكن على الرغم من بعض المستجدات الأخيرة، فإن هذا التعاون لا يغطي، في الواقع، إلا جزءاً صغيراً من التراب الوطني (الشكل ١-١٩). وحتى عندما توجد البنى الهيكلية، فإنها لا تملك سوى القليل من الإمكانات. وهي في بعض الأحيان لا تمتلك التجاور الجغرافي، هو واقع يطرح التساؤلات فيما يتعلق بفعالية آليات الإدارة المقترحة.

وتشدد جميع هذه الخرائط على ضعف الأطر الإدارية والإمكانات على المستوى المحلي. وتفسر الحرب وتعطيل الحياة الديمقراطية، بالإضافة إلى طريقة عمل الدولة، هذا الواقع بشكل جزئي. ومع ذلك، يجب ذكر أسباب أخرى، لأن هذه الحالة قد تتجذر على المدى الطويل. ففي البداية، باستثناء الفترة الشهابية، لم تظهر الدولة اللبنانية أبداً حرصها على تشجيع ظهور هذه التجمعات المحلية وتأطيرها، أو تنظيم الانتخابات الدورية. ولقد ظلت محاولات التحديث، التي يترجمها إنشاء الاتحادات، محدودة للوهلة الأولى بسبب ضعف انتشارها الجغرافي وضعف الإمكانات المالية لهذه التجمعات.

الشكل ١-١٩: اتحادات البلديات.

المناطق الإحصائية



الشكل ١-٢٠: المناطق الإحصائية.

في إطار هذه الأفكار حول علاقة الدولة بالامتداد الجغرافي لبنان، تبدو مسألة المناطق الإحصائية مفيدة لدرجة أنها تحدد إمكانية القيام بدراسة ما، بما فيها وضع هذا الأطلس للبنان. ومن الضروري الإشارة في هذه المرحلة إلى أن خرائط شبكة الدوائر العقارية والبلديات لم تكن موجودة كما هي الآن في الإدارات الحكومية في منتصف سنوات التسعينات. إن أحد الأهداف التي تمت متابعتها منذ بداية هذا المشروع كان إعادة تشكيل هذه الخرائط بالاعتماد على التقاطع بين مجموعة متنوعة من المصادر. وتجدر الإشارة في الوقت نفسه إلى ندرة المصادر الإحصائية على مستوى الوحدات الإدارية الأساسية، المتمثلة بالدوائر العقارية أو بالبلديات. وتوضح هذه النقطة من جديد تباعد العلاقة بين الدولة وأراضيها. وهذا دليل على بناء وطني معقد ومكبوت. وبالإضافة إلى ذلك، فهذه المعلومات إن وجدت، ليست متاحة للجمهور.

لقد وضعت إدارة الإحصاء المركزي تقسيماً مناطقياً لتستعمله في نشر هذه البيانات (الشكل ١-٢٠: أ). وهذا التقسيم، الذي يتكون من ٩٩ وحدة، يميز على وجه الخصوص المدن عن الأقضية، وأحياناً يضع طوقاً من الضواحي حولها، كما يميّز العديد من المناطق الفرعية في القضاء، وذلك بحسب التدرّج الجبلي (كقضاء جبل لبنان). إذا كان هذا التقسيم لا يملك أية قيمة إدارية، فهو مع ذلك ذو أهمية كبيرة. فهو يسمح بنشر البيانات على مستوى تجميعي أكثر دقة من القضاء بكامله. ذلك لأن الأقضية تقدم نسيجاً غير مناسب لوضع الخرائط، لاسيما بسبب عدم

حدود القضاء

حدود المناطق

المصدر: CNRSL/Ifpo/ENS/IRS Temps - UMR 5600.

الشكل ١-٢١: تقسيم لبنان إلى ١٢٢ منطقة إحصائية.

التوازن الشديد في الحجم السكاني الناتج عن التضاريس. وفي هذه الحال يمكن أن تكون النظرة الجغرافية أقرب إلى الواقع. ومع ذلك، فإن التقسيم الذي اعتمدته إدارة الإحصاء المركزي يتضمن أيضاً بعض العيوب. ففي بعض الحالات (النبطية، على سبيل المثال) نجد أن المناطق لا تتواصل. وفي نقاط أخرى (كسروان) لم يُجمع الساحل في وحدة متصلة ومتجانسة. وأخيراً، فإن المحيط العمراني، لاسيما في الضواحي، لا يتناسق دائماً مع التوسع الحقيقي للتجمعات العمرانية.

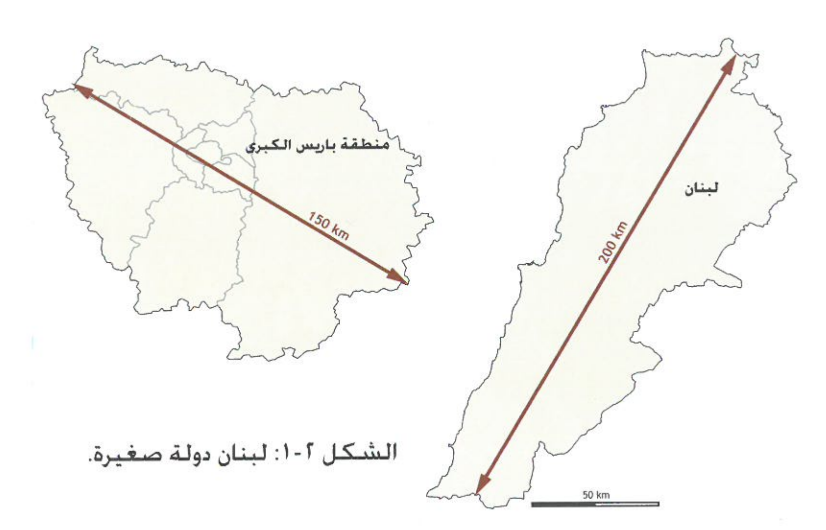
ومن الممكن تحسين هذا التقسيم. فالخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (SDATL) تميز وحدات مورفولوجية متجانسة من حيث المشهد الطبيعي ومن حيث العمران. فقد تم اختيار ستين وحدة تتمتع بهوية قوية. ومع ذلك، فإن التقسيم المعتمد من قبل هذا المخطط لا يتوافق مع التقسيمات الإدارية (الشكل ١-٢٠: ب) ولهذا فإن هذا الأطلس يستخدم تقسيماً ثالثاً يتكون من ١٢٢ وحدة، وهو يسعى في ذلك للحفاظ، في آن واحد معاً، على كل من المنطق الإداري والمنطق المورفولوجي (الشكل ١-٢١). إن الحالة الوحيدة لقفزة في المناطق الإدارية تتعلق بمراكز سكانية، مثل القلمون الواقعة في وسط قضاء الكورة، ولكن هذه البلدة السنية تتبع طرابلس. وفيما يتبع من هذا الأطلس حسب هذا التقسيم، تمّ دمج المعطيات المتوفرة على المستوى المحلي. فهذا المستوى الإحصائي يتميز بتقديمه مشاهدة جيدة، ويسمح بصقل التناقضات الإحصائية على مستوى المراكز السكانية.



الكنيسة المارونية في بوينس آيرس: شكلت الأرجنتين إحدى أقدم وجهات المهاجرين اللبنانيين. وتعبّر هذه الكنيسة ذات الطراز الانتقائي عن العديد من التأثيرات: إذ نجد فيها الواجهة المستطيلة والحجر الكلسي الأبيض وقبة الجرس الصغيرة التي تميز كنائس الجبال اللبنانية. وتحمل البوابة زخرفة شرقية أكثر فخامة وذات طابع مديني أوضح.
تصوير سيباستيان فيلي، أيار ٢٠٠٧.

الفصل الثاني

لبنان والعولمة



الشكل ٢-١: لبنان دولة صغيرة.

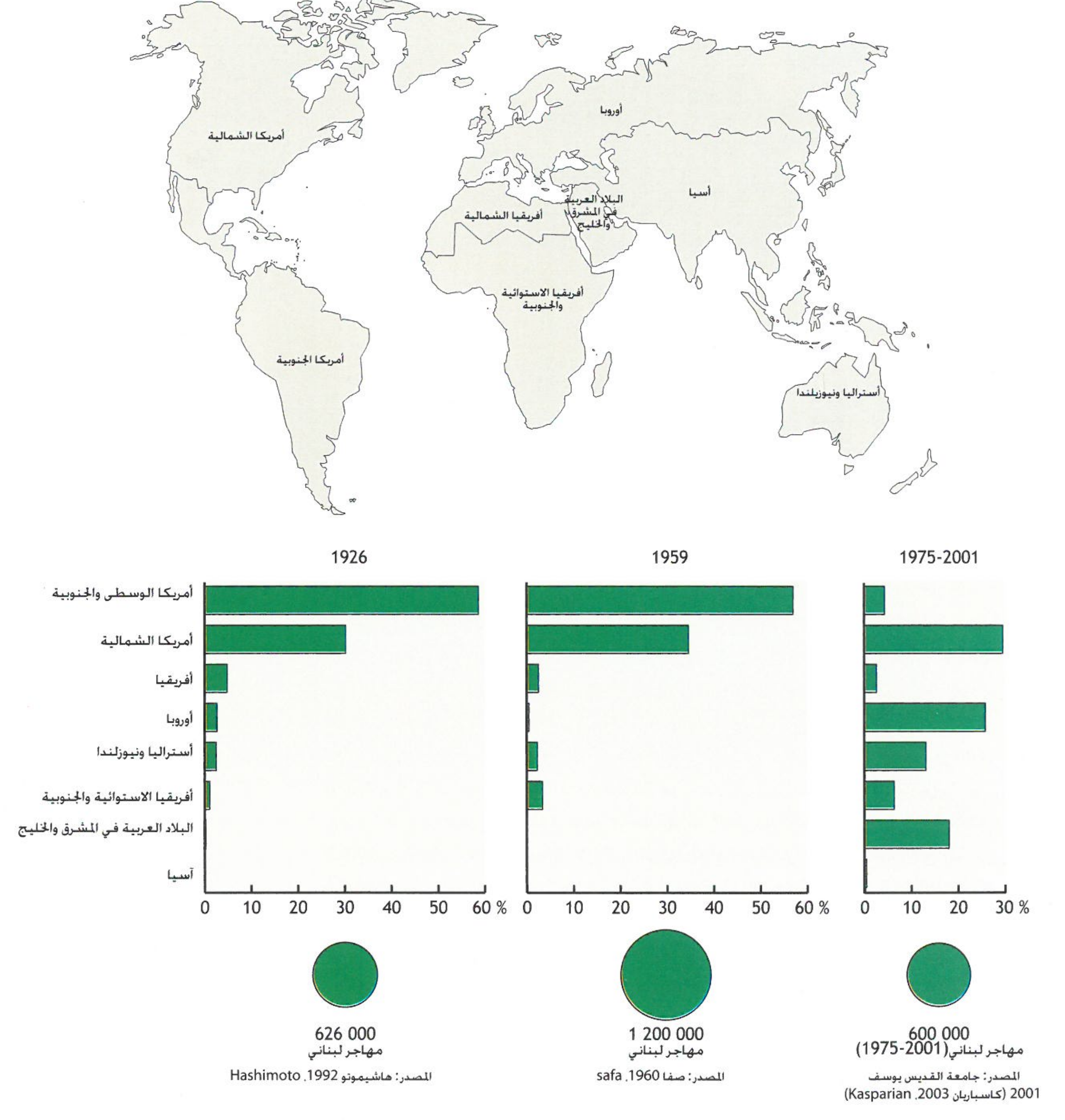
لا يمكن اختصار لبنان بأرضه الصغيرة (الشكل ٢-١) وخصوصياته الاستثنائية. وما يعطي أهمية فائقة لدراسة لبنان جغرافياً هو أنه - وعلى عكس بعض الدول الأخرى التي قد تعيش في شبه اكتفاء ذاتي - لا يمكن فهم هذا البلد دون الأخذ بعين الاعتبار علاقات حيوية تربطه مع جيرانه ومع العالم. وبهذا المعنى نرى أن لبنان هو حالة نموذجية لظاهرة العولمة، بسبب انفتاحه على الخارج منذ القدم، على الأقل بالقضايا المدنية. ولن نعود هنا إلى العصر الفينيقي. لقد شكل سكانه منذ القديم تجمعات اغتراب مستمرة حتى الآن. في البداية حول البحر المتوسط، ثمّ في الآفاق الأبعد. لقد لعبت سوق بيروت دوراً محورياً في التبادلات الاقتصادية والثقافية. وكانت هذه المدينة من أهم المراكز المصرفية في الشرق.

وتتميز العولمة الحالية ليس فقط بتزايد كبير في كمية التبادلات بأشكالها المختلفة، ولكن أيضاً بالميل إلى التمييز بين المناطق وترتيبها. وتحمل العولمة عدداً من الفرص الجديدة، ولكنها تتضمن أيضاً بعض المخاطر. وفيما يخص لبنان، فإن الانفتاح التجاري يقابله التبعية المالية لرؤوس الأموال الدولية. ويشكل توفر رؤوس الأموال والموارد المرتبطة بالاغتراب تعويضاً جزئياً لعدم التوازن في اقتصاد البلد، الظاهر في الدين الحكومي الخارجي المتزايد والمقلق.

وتواجه مكانة لبنان على الصعيد الإقليمي الهشاشة ذاتها. فمن خلال دوره كنقطة تغلغل مفضلة للرأسمالية الغربية، وكمحطة نحو الدول العربية الأخرى، وكمركز مالي محوري، فإن لبنان يعاني اليوم من التأثيرات المتراكمة لتهميشه خلال الحرب الأهلية وتحول الحركة الاقتصادية لمصلحة دبي التي أصبحت بوابة الدخول الإقليمية الجديدة في المنطقة.

اللبنانيون في المهجر

لا تتوفر لدينا أرقام موثوقة حول عدد اللبنانيين الموجودين خارج لبنان، كما أنه من الصعب تعريف كلمة مغترب نظراً لتنوع الحالات: من أشخاص لديهم الجنسية اللبنانية ويقيمون بشكل دائم في الخارج، إلى أحفاد لبنانيين لم يعد لديهم الجنسية اللبنانية ولكنهم يشعرون بارتباطهم الثقافي بلبنان، مروراً بالمهاجرين الذين يمضون جزءاً من العام في لبنان... إلخ. وتتحدث تقديرات غير واقعية عن رقم يقارب١٧ مليون مغترب، وهو ما يعتبره الديموغرافيون غير منطقي، مقارنة مع عدد السكان اللبنانيين المقيمين في لبنان الذين كان يبلغ عددهم ٤ مليون نسمة تقريباً في عام ٢٠٠١. وتتحدث تقديرات أخرى، أكثر منطقية، عن عدد يتراوح بين ٣ و٤ مليون لبناني مغترب، بينهم الكثيرون ممن يمتلكون جنسية أخرى أو أكثر في الوقت نفسه. ومهما كان الرقم، فليس من الخطأ البدء بلبنانيي الخارج الذين يحتفظون بروابط قوية مع بلدهم الأصلي، بغض النظر عن انتماءاتهم المتعددة، والذين يشكلون نوعاً من الشتات (الاغتراب) الذي توحده العلاقات الثقافية والانتماء المشترك المستمر لأرض المنبت بالرغم من المسافة والتشتّت.



الشكل ٢-٢: الاغتراب اللبناني.

موجات الهجرة

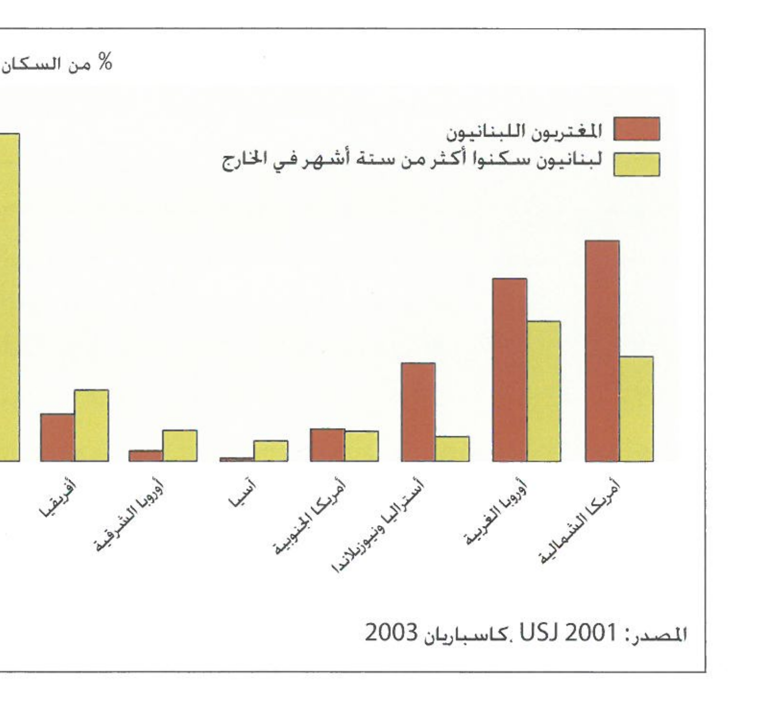
لقد انتشر سكان الساحل الشرقي للبحر المتوسط – قبل أن يطلق على البلد رسمياً اسم لبنان منذ ١٥٠ عاماً – على شكل موجات متتالية وغير منتظمة تزامنت مع الهجرات الدولية الكبيرة، التي طالت سكان أوروبا والمناطق المجاورة لها في القرن التاسع عشر. وترتبط أسباب هذه الحركة السكانية الكبيرة بالانفتاح الذي تأثرت به المنطقة والذي نتج بشكل أساسي عن احتكاك بالغرب ذي وجهين: وجه رجل الدين المبشّر الذي يجول البلاد بكل أنحائها وإلى أعماق وديانها، حاملاً معه التعليم الذي من شأنه تلبية الطموحات بالترقي الاجتماعي الذي لا يوفّره الاقتصاد المحلي، ووجه تاجر الحرير الذي أدخل اقتصاداً جديداً وخلق تبعية ونقاط ضعف ترتبط بتقلب الظروف وبأمراض دودة القز. كما ساهم بانفتاح المنطقة على العالم ثورة وسائل النقل التي سمحت بإمكانية الهجرة البعيدة غير النهائية خلال عمر المهاجر.

تتالت عدّة موجات من الهجرة، وكانت ذروة الموجة الأولى في نهاية القرن التاسع عشر. بعد المجاعة الفظيعة التي نتجت عن حصار الإمبراطورية العثمانية الاقتصادي خلال الحرب العالمية الأولى. ثمّ كانت القفزة الثانية بعد إقامة نظام الإنتداب. وتناقصت الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، ووصلت إلى مستوى منخفض في ستينات القرن الماضي

ويبين (الشكل ٢-٢) المناطق التي هاجر إليها اللبنانيون في تواريخ عدة. وتشير أرقام العشرينيات ونهاية الخمسينيات من القرن العشرين إلى أن المهاجرين قد تجمعوا بشكل أساسي في مركزين: أمريكا الشمالية والجنوبية. وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية أهم اتجاهات الموجات الأولى من المهاجرين. وفي أمريكا اللاتينية تعتبر البرازيل والأرجنتين من أولى الدول المستقبلة للمغتربين اللبنانيين. ولا يتميز اللبنانيون هناك عن أشقائهم السوريين والفلسطينيين الذين يطلق عليهم كلهم اسم «الشوام». وكان منهم العديد من رؤساء الجمهوريات لهذه البلدان، مما يدل على اندماجهم القوي في تلك المجتمعات. إلى جانب هذه الدول، نجد عدّة اتجاهات ثانوية مثل مصر، التي كانت في حالة إقتصادية مزدهرة فلجأ إليها العديد من المسيحيين غداة مجازر عام ١٨٦٠. ولقد مكث فيها «الشوام»، كما كانوا يسمّون (نسبة لبلاد الشام)، حتى قيام الثورة الناصرية. كانت أوروبا في ذلك الوقت وجهة ثانوية جداً. ثمّ بدأت أستراليا بالظهور. وليس هناك تغيرات كبيرة بين هذين التاريخين، باستثناء زيادة أهمية أفريقيا، حيث رافق اللبنانيون الاستعمار الفرنسي ونشّطوا الشبكات التجارية فيها.

لقد تسببت الحرب الأهلية، بدءاً من عام ١٩٧٥، بموجة ثالثة من الهجرة. ولافتقارنا حتى الآن لمعطيات – شبيهة بما تضمنته المصادر السابقة لكي نتمكن من دراسة توزع الموجة الأخيرة من المهاجرين في العالم – يمكننا الاعتماد على نتائج الدراسة التي قامت بها جامعة القديس يوسف، في عام ٢٠٠١، عن الذين هاجروا بعد ١٩٧٥ وما زال لديهم أقارب في لبنان. وتشمل هذه الحالة حوالي ٦٠٠،٠٠٠ شخص. وتتوزّع الموجة الأخيرة من المهاجرين بشكل مختلف جداً عن الموجات السابقة. فهم لم يذهبوا إلى أمريكا اللاتينية بسبب الظروف الاقتصادية التي أصبحت مضطربة هناك. في حين ظلت أمريكا الشمالية تتمتع بجذبها القوي للمهاجرين. والجديد في تلك الفترة هو أن كندا باتت أكثر جاذبية من الولايات المتحدة الأمريكية. واحتلت دولة شابة أخرى، هي أستراليا، مركزاً متميزاً لهجرة اللبنانيين. أمّا الهجرة نحو الدول العربية، وخصوصاً إلى دول الخليج، فلقد كان لها خصوصية هامة في هذه الفترة الأخيرة من تاريخ الهجرة اللبنانية. إذ استطاع اللبنانيون بفضل تعليمهم المنفتح على الغرب وإتقانهم للغة العربية فرض أنفسهم في هذه الدول، إلى جانب الفلسطينيين وبنسبة أقل السوريين، وأن يعملوا كخبراء ووسطاء تقنيين وتجاريين في خدمة التطور الاقتصادي للدول النفطية. أما الآفاق الأخرى للمغتربين اللبنانيين فكانت بالدرجة الأولى أوروبا الغربية، وبدرجة أقل أوروبا الشرقية وإفريقيا. وقد استقبلت أوروبا الغربية، الأقرب إلى لبنان، بشكل خاص العائلات ذات المستوى الجيد. في حين أن إفريقيا وأمريكا كانتا أكثر انفتاحاً من الناحية الاجتماعية.

لم تتوقف الحركة بين هذه الوجهات العديدة ولبنان؛ والعودة إلى الوطن الأم ما زالت شائعة أيضاً. وترتبط الهجرة غالباً، وخصوصاً المعاصرة منها، بمرحلة من عمر الإنسان، هي الفترة المرتبطة بجمع المال والزواج. وتشير دراسة جامعة القديس يوسف بهذا الصدد إلى أن ٧٪ من سكان لبنان المقيمين قد جربوا الهجرة قبل العودة إلى البلاد. ومن الصحيح أيضاً أن وجهات الهجرة لا تملك كلها الدرجة نفسها من الترحيب بالمهاجرين. فالعودة من الدول العربية، حيث الحصول على الجنسية صعب جداً، ومن إفريقيا، كبيرة جداً بالمقارنة مع العودة من مناطق العالم الأخرى (الشكل ٢-٣). وهناك عاملان وراء هذه الظاهرة. يرتبط العامل الأول بالوضع الاقتصادي والسياسي لبلد المهجر. وهكذا، فإن إفريقيا تعتبر وجهة للشباب، ولمدة محدودة من الزمن. وتؤدي الاضطرابات السياسية فيها إلى عودة سريعة للقاطنين اللبنانيين. أما أوروبا الشرقية، فهي تستقطب الطلاب، ولكنها لا توفر الكثير من فرص الاندماج الاقتصادي. كما أن فرص الحصول على الجنسية الأجنبية غير متساوية بين البلدان المختلفة، فالدول العربية مثلاً لا تقدم للمغتربين اللبنانيين أي أمل بالاندماج، على العكس من أمريكا الشمالية وأستراليا أو حتى أوروبا الغربية، حيث يكون الحصول على جواز السفر هدفاً صريحاً للهجرة.



الشكل ٢-٣: الاغتراب وعودة المهاجرين (١٩٧٥-٢٠٠١).

المصدر: نقابة الأطباء ونقابة المهندسين في بيروت

الشكل ٢-٤: اللبنانيون حاملو الشهادات التي تمّ الحصول عليها في الخارج.

تعتبر الهجرة في أغلب الأحيان ضرورة مفروضة على الفرد، وسيلة لتجاوز مساوئ الاقتصاد اللبناني. لكنها تمثل أيضاً فرصة ومورداً للعائلة. ويعتبر عدد حاملي الشهادات الجامعية الذين تابعوا جزءاً من دراستهم أو كلها في الخارج مؤشراً للاستراتيجيات الفردية لتحسين الوضع الشخصي من خلال الإقامة المؤقتة في الخارج (الشكل ٢-٤). وهكذا، فقد حصل ٣٩٪ تقريباً من المهندسين و٦٠٪ من الأطباء على شهاداتهم في الخارج. وتصل هذه النسبة إلى ٧٥٪ فيما يتعلّق الأطباء الاختصاصيين. وهذا يدل على أن الهجرة تندرج في استراتيجيات، تمّ التخطيط لها مسبقاً، من أجل الترقي الاجتماعي. كما يؤكد اختيار مكان الدراسة وجود هذه الاستراتيجية: فبمواجهة المستويات المتفاوتة من التعليم الجامعي في لبنان، المكلفة كثيراً والمرتبطة بالسلم الاجتماعي، يرتبط اختيار الأماكن المقصودة للدراسة مع الاعتبارات الاقتصادية. وهكذا فإن الحصول على شهادات الطب والهندسة من دول أوروبا الشرقية (٢٧٪ من الأطباء و٨٪ من المهندسين، أي خمس المهندسين الذين حصلوا على شهاداتهم في الخارج) ينتشر أكثر بين أبناء الطبقات الوسطى والشعبية الذين يستفيدون من تكاليف منخفضة للدراسة في تلك الدول؛ إلاّ أنهم يعانون بذلك، وهذا صحيح، من التشكيك في كفاءاتهم المهنية ومن استعلاء اجتماعي من قبل زملائهم.

مسارات الهجرة المتعدّدة

يعمل الاغتراب اللبناني بحسب منطق الشبكات، التي تربط بين أطرافها في وجهات الهجرة المختلفة والتي تحافظ على الارتباط بلبنان. في الأساس، يعتمد وجود الاغتراب على تفعيل العلاقات الاجتماعية والعائلية والجغرافية التي تبني وتحافظ على طرق هجرة منظمة وثابتة ولكنها لا تخلو من المرونة.

وهناك مثالان يوضحان هذه الفكرة. يتعلق الأول بحالة بنت جبيل، وهي مركز قضاء في جنوب لبنان، توضح طريقة شبه حصرية للهجرة بين هذه المدينة وديربورن، ضاحية مدينة ديترويت في الولايات المتحدة، منذ الستينات. وديربورن هي بشكل عام مركز مهم للهجرة العربية في أمريكا الشمالية. فقد سمحت العائلات الأولى التي استقرت في ديربورن باستقرار العائلات اللاحقة، بالاعتماد على مبدأ التضامن العائلي. ثم أخذت الحركة حجماً أكبر مع اندلاع الحرب الأهلية، لكن ذلك ليس السبب الرئيسي في هذا السلوك، طالما أن الهجرة إلى ديربورن قد بدأت منذ ستينات القرن الماضي (الشكل ٢-٥).

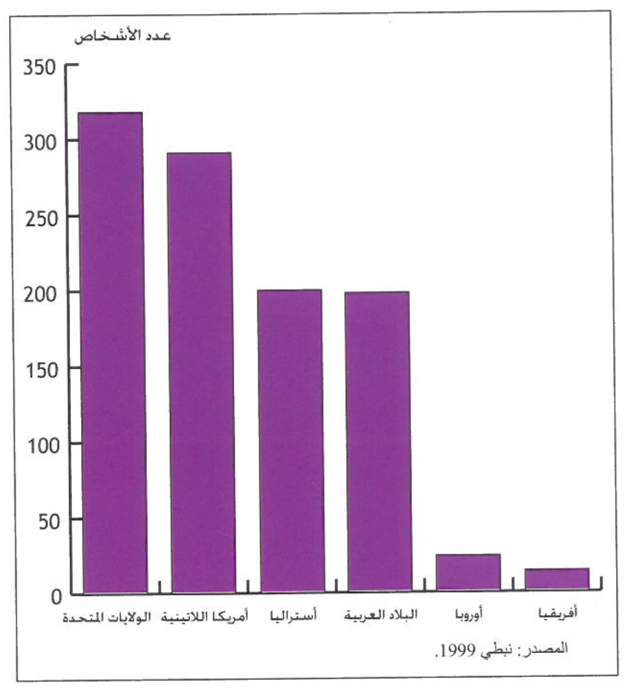
والمثال الثاني يتعلّق بحالة بشمزين، وهي مدينة أرثوذكسية في قضاء الكورة في شمال لبنان، وهي تمثل حالة معاكسة. فقد بدأت الهجرة في هذه المنطقة في بداية القرن العشرين، حيث سرعت المجاعة في الحرب العالمية الأولى حركات الرحيل. وتعدّد وجهات المهاجرين يدل على تنوّع الاستراتيجيات العائلية وإعادة هيكلتها مع الزمن. فلم تعد مراكز الهجرة في أمريكا الشمالية والجنوبية متشابهة في جذبها. فما زالت الولايات المتحدة جاذبة، إلا أن الهجرة غيرت من اتجاهها لتصبح نحو البلدان العربية وأستراليا (الشكل ٢-٦).

أ-مكان هجرة عائلات أصلها من بنت جبيل

ب-تاريخ سكن عائلات بنت جبيل في ديربورن (الولايات المتحدة)

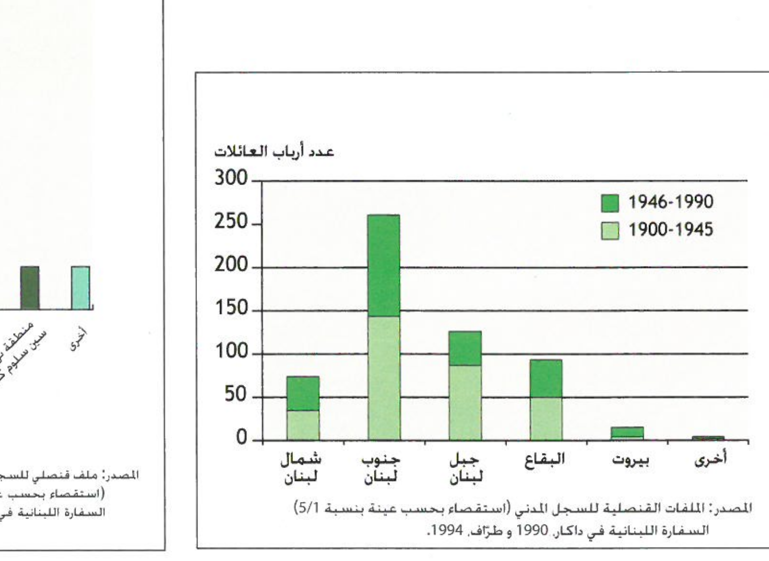
المصدر: جابر 1999.

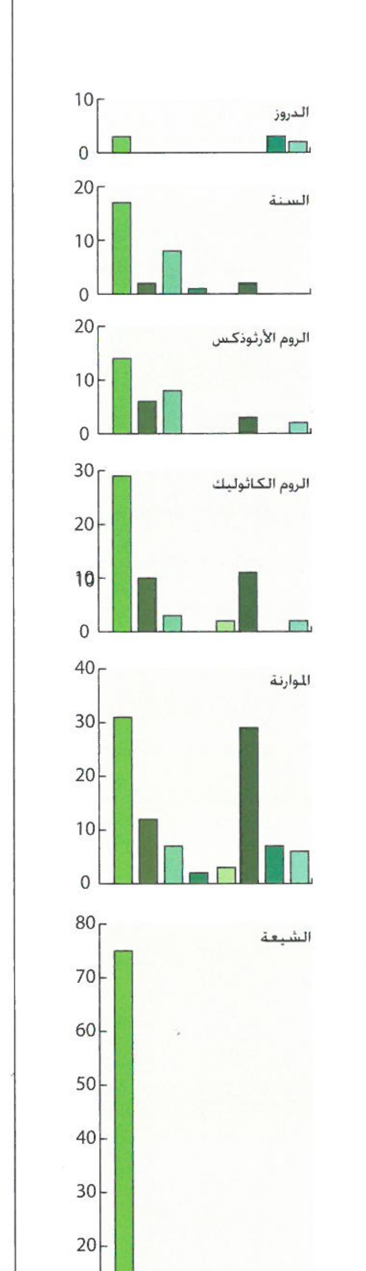
الشكل ٢-٥: الاغتراب الشيعي: عائلات بنت جبيل (النبطية).



الشكل ٢-٦: المهاجرون من قرية بشمزين (قضاء الكورة، لبنان الشمالي).

وتوضح قصة العلاقات مع السنغال وجود طرق أخرى للهجرة وتطورها بحسب التغيرات الاجتماعية لبلد المهجر. وهكذا فقد أصبحت السنغال وجهة للعديد من المهاجرين اللبنانيين منذ مطلع عشرينات القرن الماضي، حيث جاء إليها في البداية الموارنة والروم الأرثوذكس، ومعظمهم كان من جبال لبنان الغربية؛ ثم الشيعة من جنوب لبنان (الشكل ٢-٧ أ). وفيما استقرت الطائفتين الأولتين في المناطق الريفية التي لها علاقة بتجارة الفستق، تركز الشيعة في العاصمة داكار (الشكل ٢-٧ ب). وبعد الحرب العالمية الثانية والاستقلال، تركّزت الهجرة في داكار، بسبب التطور العمراني في البلاد والترقي الاجتماعي لأفراد الجالية اللبنانية. ورغم توقف الهجرة من لبنان إلى السنغال، إلّا أنها ما زالت تضم جالية تتألف من بضعة آلاف، استطاع قسم منهم أن يقيم علاقات وثيقة مع فرنسا وحصل أحياناً على الجنسية الفرنسية. كما أن السنغال هي نقطة انطلاق نحو وجهات أفريقية أخرى. ويعاني المغتربون في بعض الدول الأفريقية من عواقب الاضطرابات والحروب الأهلية (مثال زائير وسيراليون وساحل العاج) وهم مضطرون للعودة، أو الرحيل إلى أماكن أخرى في أفريقيا، أو غيرها من مناطق تواجد اللبنانيين. فالمهجر هو بالتالي فضاء متحرك.





الشكل ٢-٧ (أ و ب): الهجرة اللبنانية إلى السنغال.

الاغتراب كمجموعة شبكات

يمثل وجود الاغتراب، بالنسبة للعديد من الأطراف الفاعلة اللبنانية، رهاناً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، يضع موضع تساؤل وحدة الوطن، أو وحدة المجموعة التي يمثلونها. لذلك تشكل السيطرة النسبية على المجموعات المغتربة تحد يبرر بذل الجهد على المستوى العالمي.

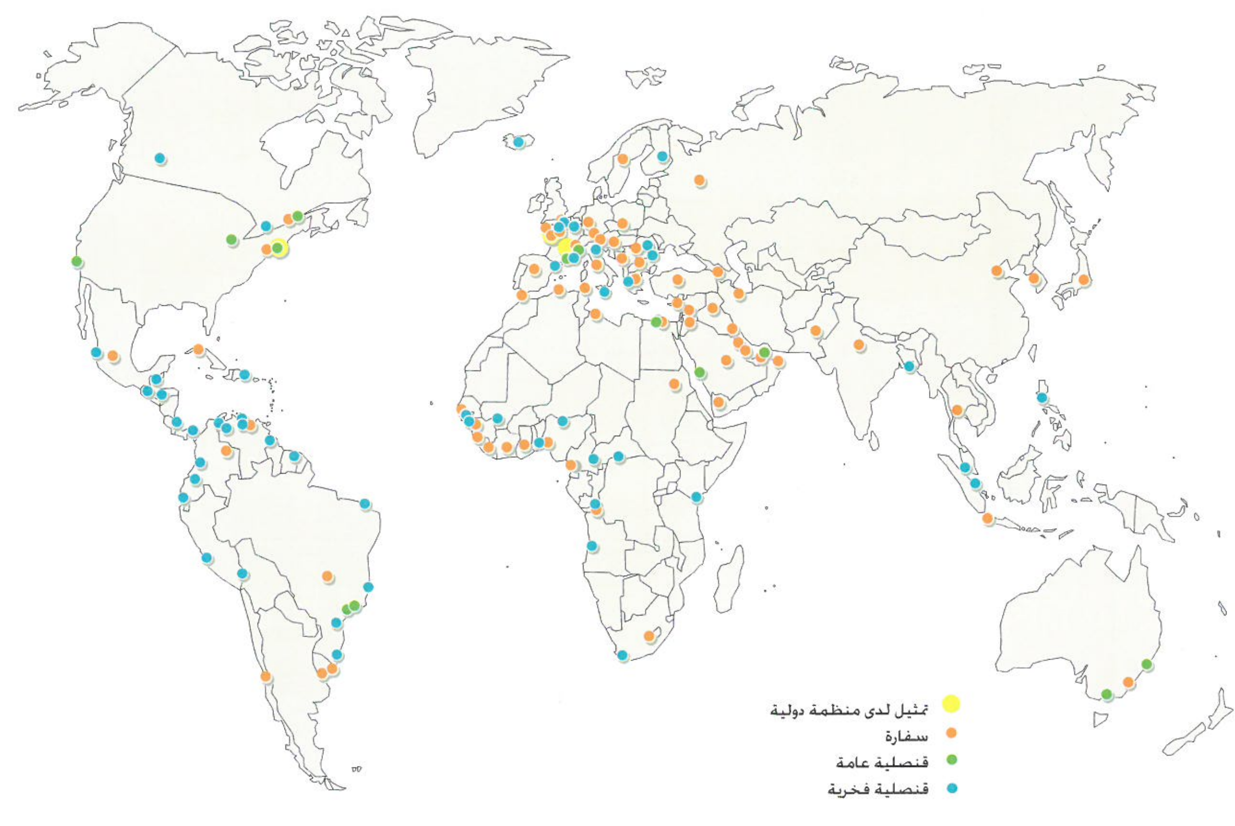
وتعتبر الدولة اللبنانية أن المغتربين هم ثروة ومخزون ادخاري جاهز للاستخدام في لبنان عند الحاجة، فأنشأت المديرية العامة للمغتربين.

تمتد الشبكة الدبلوماسية اللبنانية كثيراً، بشكل خاص بالمقارنة مع صغر حجم لبنان (الشكل ٢-٨). وتعود أهميتها جزئياً إلى أن الدولتين المجاورتين للبنان، سوريا[1] وإسرائيل، لا تقيمان علاقات دبلوماسية معه، وذلك لأسباب مختلفة جداً. فإسرائيل، في الواقع، في حالة حرب مع لبنان، وأي «اتصال مع العدو» معرض لملاحقة قانونية ويعامل على أنه خيانة. أما العلاقات بين سوريا ولبنان فبقيت، حتى انسحاب السوريين في أيار ٢٠٠٥، على شكل علاقة وصاية أكثر منها علاقة بين دولتين متكافئتين. وحتى هذا التاريخ كان المقر العسكري السوري، في عنجر في البقاع، يقوم بأعمال سفارة؛ وكان غالباً ما يطلق على رئيسه لقب «الوالي السوري». من جهة أخرى، كانت تذهب إلى دمشق وفود شبه يومية من الرجال السياسيين، لطلب الحظوة أو للتحكيم في النزاعات.

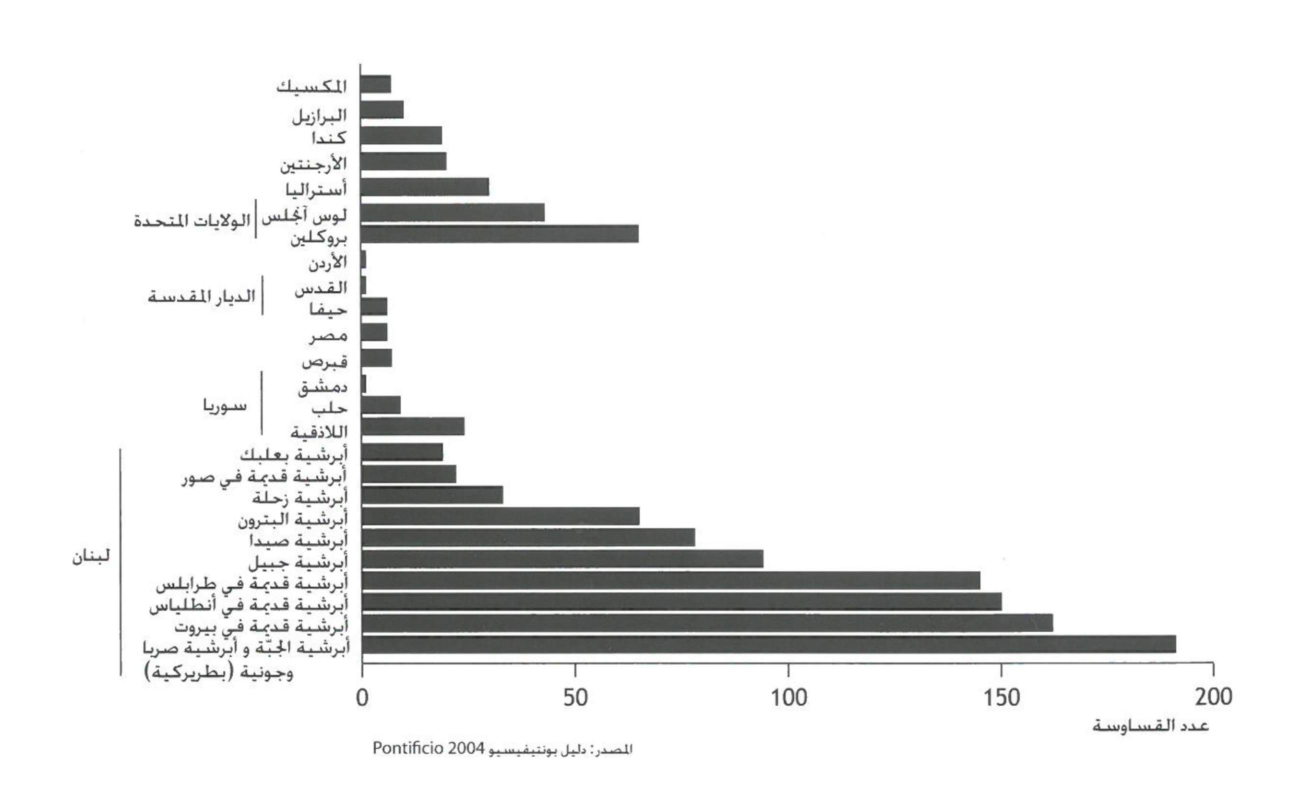
تكمن الخاصية الهامة الأخرى للشبكة الدبلوماسية اللبنانية في وزن الاغتراب، الذي يمكن التعرّف عليه من خلال تأسيس القنصليات الفخرية. ويستلم مهامها عادة لبنانيون مزدوجو الجنسية في بلد إقامة عائلتهم، حيث يمثّلون المصالح اللبنانية، ويقع على عاتقهم بعض مهام السجل المدني؛ وهذا يخفف التكاليف بالنسبة للدولة اللبنانية. ويحصل القناصل الفخريون مقابل هذا المنصب على شهرة وسلطة لدى جاليتهم المغتربة. ويمكن قراءة خارطة الشبكة الدبلوماسية اللبنانية على أنها مكونة من طبقتين وظيفيتين؛ الأولى تمثل البنى الجغرافية السياسية، والثانية تعكس جزئياً تاريخ الهجرة اللبنانية. ويعتبر تواجد الهيئات الدبلوماسية التقليدية قوياً في أوروبا والدول العربية والإسلامية والدول الكبيرة، وكذلك في أهم دول الاغتراب اللبناني، كما هي الحال في إفريقيا الغربية. أما شبكة القنصليات الفخرية فهي كثيفة في مناطق الاغتراب القديمة، لاسيما في أمريكا الوسطى ودول وسط إفريقيا وغربها.

وهناك نوع آخر من الشبكات مرتبط بالانتماء الطائفي. ولقد اعتمدنا هنا مثال الطائفة المارونية، لما يوفره نظامها المركزي وتقسيماته الجغرافية المطابقة للنموذج الكاثوليكي الروماني من تسهيلات في الحصول على المعلومات. ويتعلق الأمر هنا بكنيسة ذات أصل مشرقي يقع مركزها الروحي، أي البطريركية، في بكركي في قضاء كسروان. وتبدو مؤسسات الديانات الأخرى أكثر تشتتاً في جمعيات مختلفة، تحمل بذور التنافس.

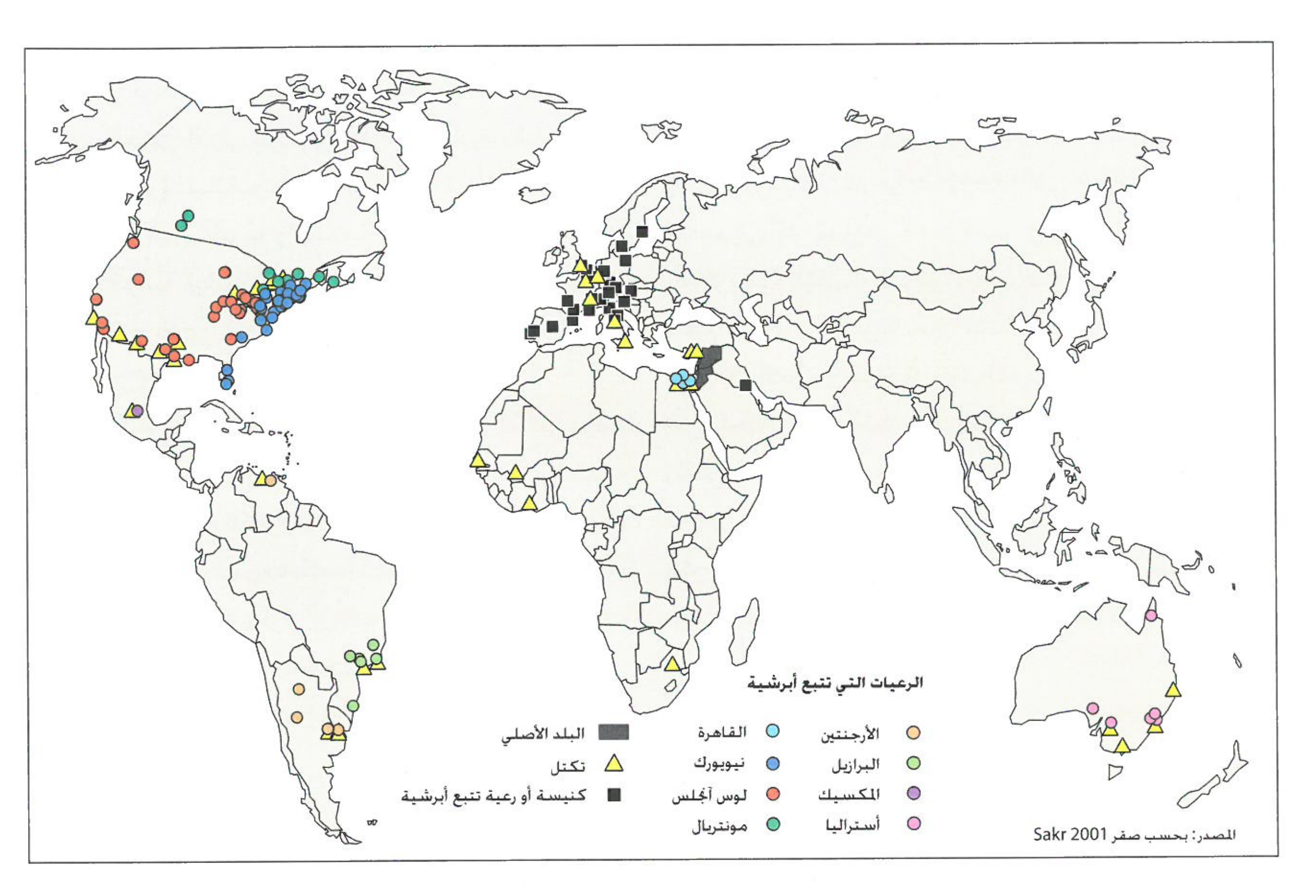
يبدو اليوم أن مركز الثقل الديموغرافي للطوائف المسيحية الشرقية، الأرثوذكسية والكاثوليكية، يتجه حالياً نحو دول العالم الجديد، خصوصاً الأمريكية. وتبين الأرقام العامة المتعلقة بعدد المؤمنين، التي ينشرها الفاتيكان، أن نصف الموارنة يعيشون في أبرشيات أمريكا وأستراليا (أي ١،٦ مليون من أصل ٣،١ مليون في عام ٢٠٠٤). إلا أن هذه الأرقام قابلة للنقد في تفاصيلها. وقد يكون معيار عدد القساوسة موثوقاً أكثر. وتضم الأبرشيات الخارجية نفسها ٢٠٠ قس مدني وديني فيما يصل عددهم إلى أكثر بقليل من ١٠٠٠ قسيس في الأبرشيات المركزية (الشكل ٢-٩). ويقوم البطاركة الشرقيون بجولات في مناطق الاغتراب بشكل منتظم. وتلعب هذه الطوائف دوراً متصاعداً في العالم الجديد في المجالات التمويلية والثقافية والسياسية. ولقد أنشئت عدة أبرشيات في تسعينيات القرن العشرين، وأصبحت اللغة الانكليزية هي اللغة المشتركة فيما بينها. وتحظى هذه الطوائف بنفوذ لدى الحكومات الأمريكية الشمالية وهي تمول في لبنان المدارس والجامعات والجمعيات المختلفة. وبهذا الصدد يمكن مقارنة الطائفة المسيحية بالطائفة المسلمة التي لا يشكل مغتربوها حالياً وزناً ديموغرافياً أو ثقافياً أو سياسياً يمكن مقارنته بذلك الذي تملكه الطوائف المسيحية.



الشكل ٢-٨: الشبكة الدبلوماسية اللبنانية.

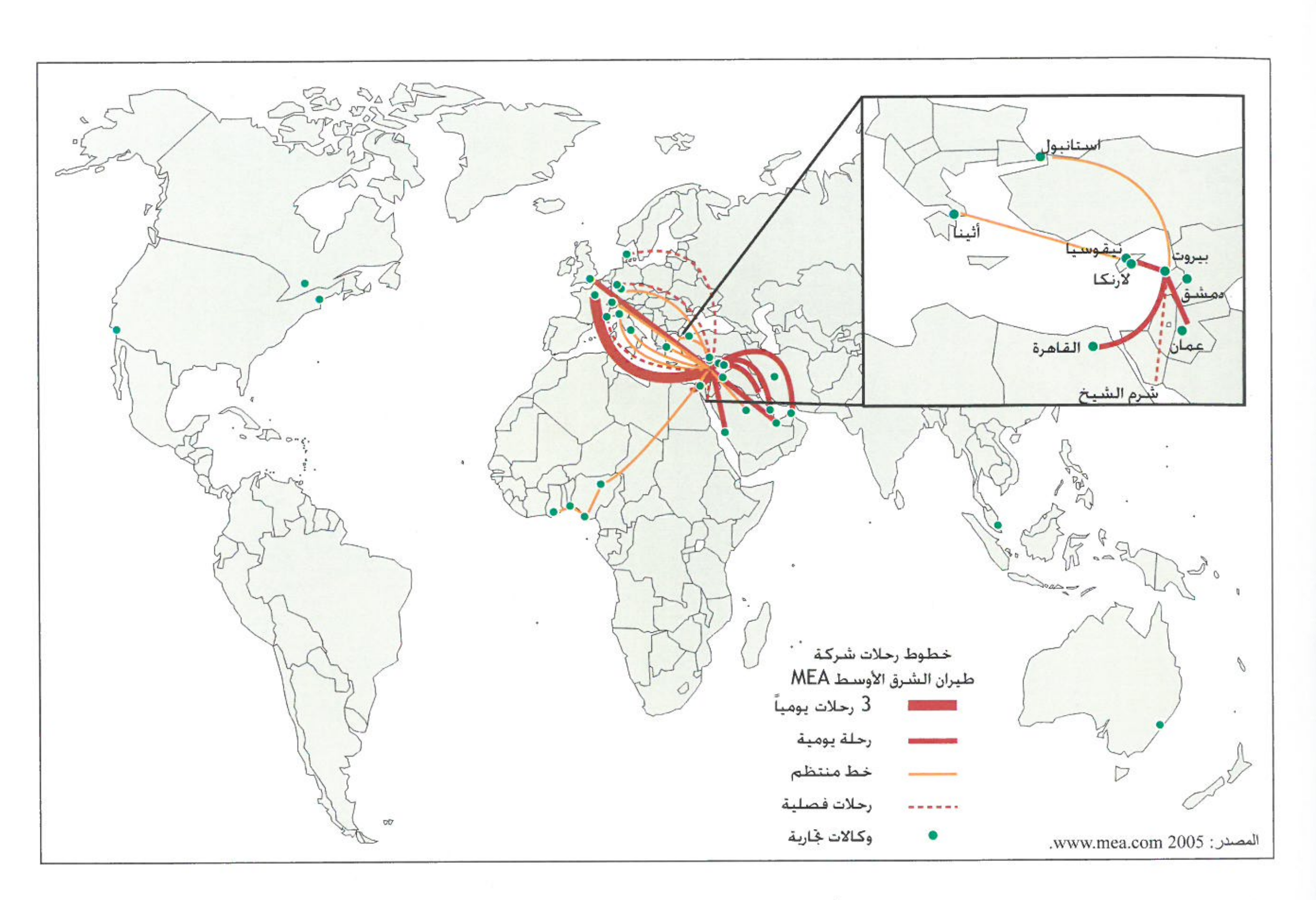


الشكل ٢-٩: القساوسة الموارنة في العالم.



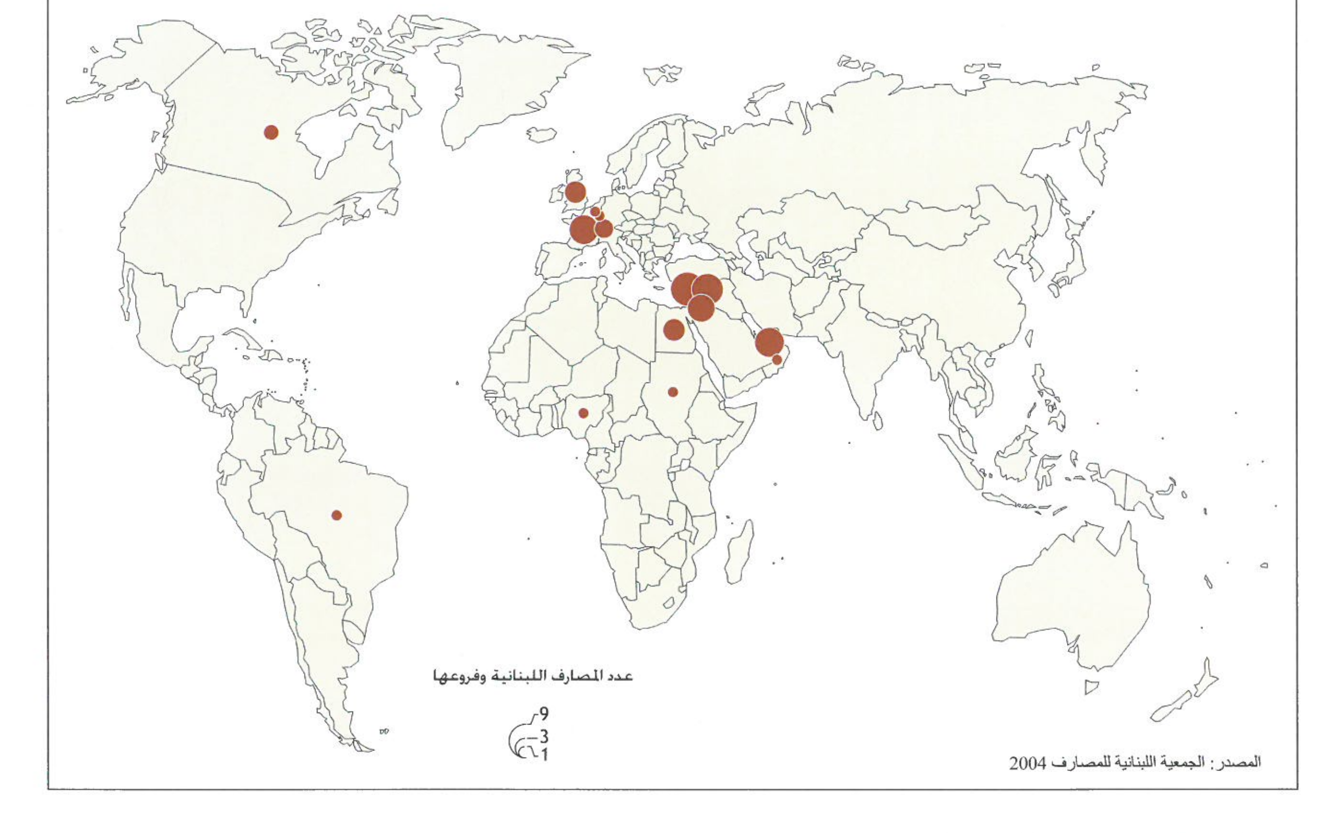
الشكل ٢-١٠: تنظيم الموارنة في المهجر.

ونجد في تنظيم الطائفة المارونية في الاغتراب ترتيباً طبقياً تاريخياً (الشكل ٢-١٠). وتتقاسم الأمريكتين ست أبرشيات تخدم ١٠٧ رعية، وتشكل نداً لمنطقة المركز. يقابل ذلك في المشرق، حيث يمكن إحصاء ١٢ أبرشية في لبنان وواحدة في قبرص وواحدة في الأردن واثنتين في فلسطين وثلاث في سوريا، وعدد إجمالي من القساوسة يبلغ ١٠٠٨ في عام ٢٠٠٤. وتشكلت في مصر، حيث استقر أوائل المهاجرين المسيحيين، أبرشية مستقلة. وبين هاتين المنطقتين، تظل أوروبا وإفريقيا والخليج العربي تحت سلطة البطريك اللبناني المباشرة، وهو يبعث إليها زائرها الرسولي بانتظام. وتتهيكل الطائفة بواسطة الكنائس، التي تشكل أحياناً رعيات رسمية، وبواسطة أديرة أنشئت بحسب الإمكانات والاحتياجات. وتخدم الأديرة أفريقيا. وفي أوروبا وإيطاليا (خصوصاً في روما) هناك العديد من الأديرة التي هي علامة للروابط الوثيقة بين الموارنة والبابوية. وخارج هذه المناطق، قد لا تملك الطوائف المارونية مكاناً خاصاً بها دوماً، في هذه الحالة تستضيفها كنائس محلية ذات نفوذ متراجع.



الشكل ٢-١١: خطوط شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية في العالم.

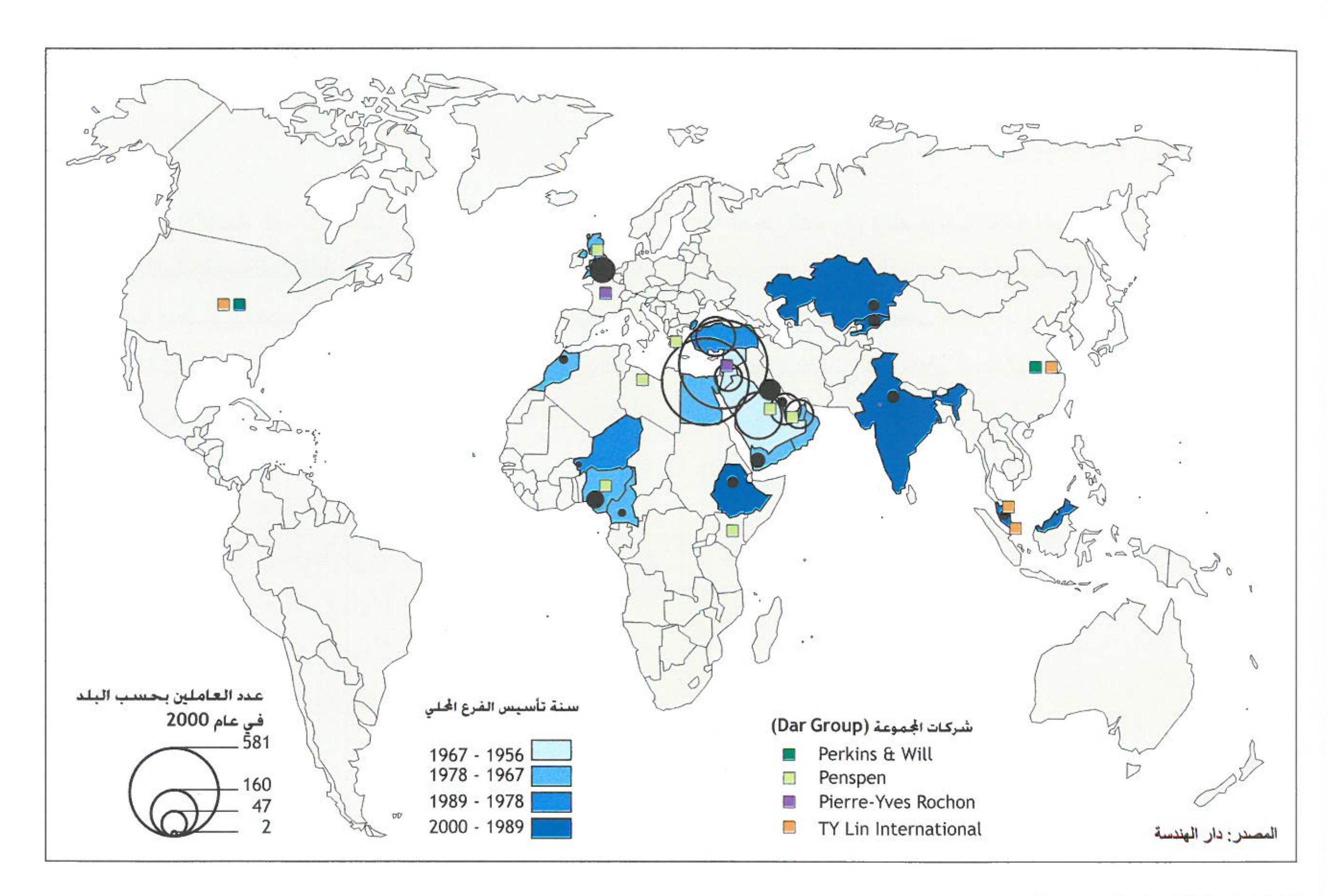
هناك نوع آخر من شبكات الاغتراب مكوّن من الشركات اللبنانية في الخارج. بعضها يختص بمهمة ربط لبنان بمراكز الهجرة اللبنانية، كشركة طيران الشرق الأوسط (الشكل ٢-١١). إلا أن شبكة طيران هذه الشركة لم تعد تغطي اليوم سوى جزءاً صغيراً من مناطق الاغتراب، التي كثيراً ما تتذمر من هذا الوضع. ويعود سبب تقليص شبكة خطوط الشركة إلى اضطرارها لتنظيم نشاطها، نظراً لحجمها الصغير، بالإضافة إلى دخولها في تحالفات تجارية مع شركات أخرى. فقد أصبحت الشركة في عام ٢٠٠٦ عضواً في تحالف سكاي تيم (Sky Team) الذي تسيطر عليه الخطوط الجوية الفرنسية. والوجهات المفضلة للشركة هي الدول العربية في الخليج وفي المشرق العربي، وأوروبا الغربية. وكانت تستثمر خط باريس-بيروت بالتعاون مع الخطوط الفرنسية بمعدل ثلاث رحلات في اليوم[٦]. وكانت طائرتان أسبوعيتان تؤمنان خدمات الجاليات اللبنانية في دول إفريقيا الغربية. ولربط لبنان بأمريكا وأستراليا، اعتمدت شركة طيران الشرق الأوسط على شركائها ضمن التحالفات التجارية الدولية.



الشكل ٢-١٢: شبكة المصارف اللبنانية.

وقد مثلت المصارف نوعاً آخر من الشركات المختصة بالتبادلات بين لبنان والمهجر. ففي عام ٢٠٠٤ أحصت الجمعية اللبنانية للمصارف ٢٩ مصرفاً لبنانياً و٥٦ فرعاً لها في العالم، برووس أموال غالبيتها لبنانية (الشكل ٢-١٢). ويبدو أن هذه المؤسسات تميل إلى التواجد في مراكز النشاط المالي في العالم، أي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يلاحظ غيابها في اليابان، حيث تملك وسطاء لها هناك. وتظهر خصائص شبكة المصارف هذه من خلال العلاقات بين الدول النفطية ولبنان، التي تركز على دور الوساطة المالية الذي تقوم به بيروت. وقد بقيت إفريقيا منسية من قبل البنوك اللبنانية، ومن المحتمل أن اللبنانيين الذين يملكون هناك مراكز تجارية عالية المستوى يتعاملون مع شبكات مالية أخرى، قد تكون غير رسمية، لإرسال جزء من أرباحهم إلى لبنان.

ويعتبر لبنان إحدى الدول التي اضطرت للتعامل، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، مع مجموعة العمل المالي المكلفة بمكافحة تبييض الأموال (GAFI)، وما زالت هذه الهيئة تراقب لبنان عن كثب بالرغم من أن الوضع أصبح طبيعياً.

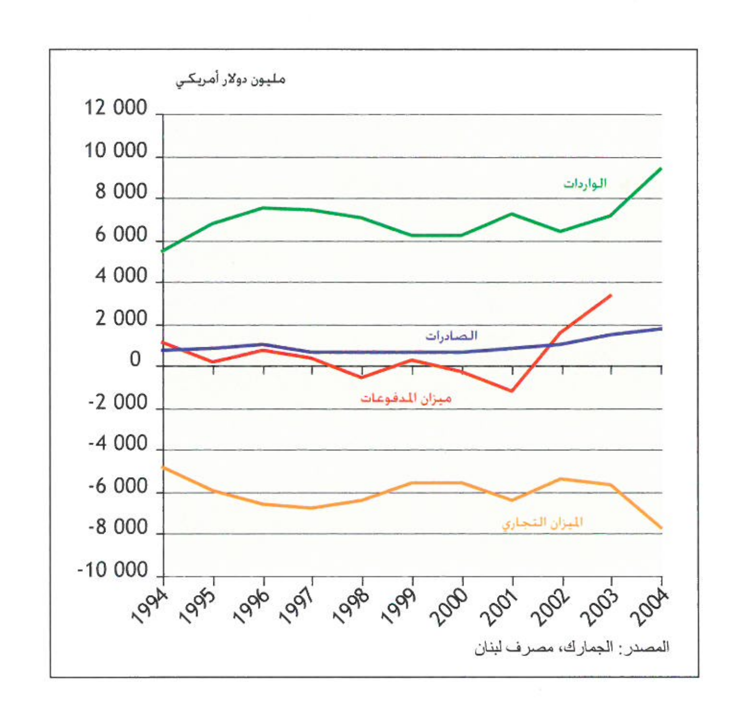


الشكل ٢-١٣: دار الهندسة.

وتستفيد شركات أخرى من تنظيم اللبنانيين في المهجر. وهكذا، كان التطور الذي عرفته المجموعة اللبنانية-الأردنية دار الهندسة للاستشارات (شاعر وشركاه) التي أصبحت من أولى الشركات العالمية في هذا المجال، وهي تضم أكثر من ألف مهندس وتمثل عولمة منطلقة من الشرق الأوسط (الشكل ٢-١٣). وقد ارتبط نجاح الشركة في البداية بهجرة الكوادر اللبنانية إلى دول الخليج، حيث أسست وطورّت نفسها تاريخياً. ولكن سرعان ما تجاوزت هذا السوق لتوجه أنظارها نحو المغرب العربي أيضاً، وكذلك نحو إفريقيا، خصوصاً في نيجيريا والغابون وبعد ذلك في أنغولا، وهي دول أصبحت ثرية بسبب النفط أيضاً. وإذا كان الاغتراب اللبناني لا يفسر لوحده هذا التطور السريع، إلّا أنه قد ساهم فيه على الأقل. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية توزّع مقر إدارة الشركة على عدّة مواقع، في القاهرة ولندن وبدرجة أدنى عمان، التي حلّت مؤقتاً مكان بيروت، حيث كان يقطن مديرها العام ومؤسّسها. وفي التسعينات، أعادت الشركة جزءاً من موظفيها إلى العاصمة اللبنانية، وذلك عندما تم تكليفها بتصميم العديد من ورشات إعادة الإعمار. وفي الوقت نفسه، عقدت الشركة تحالفات دولية تسمح لها بدخول منطقة المحيط الهادئ والولايات المتحدة، في الوقت الذي تابعت فيه نموها في آسيا الوسطى والجنوبية.

التبعية للعالم

يبدو أن الاقتصاد اللبناني، بمعنى ما، يتحدى كل منطق؛ فهو بعيد جداً عن تلبية الحاجات الداخلية، ويستهلك كميات كبيرة من المواد المستوردة. كما أن صادراته متواضعة تتراوح بين ١٠ و٢٠٪ من الواردات (الشكل ٢-١٤). إلاّ أن البلاد لم تجد حتى الآن أية صعوبة في تمويل هذا العجز التجاري والمصاريف العامة للحكومة، بواسطة مديونية عامة وخاصة وصلت إلى أرقام قياسية. ويعود هذا الوضع بشكل عام إلى المساهمة، التي يصعب حصرها من خلال المؤشرات المتوفرة، للمغتربين في الاقتصاد اللبناني من خلال تحويلاتهم المالية واستثماراتهم في لبنان.

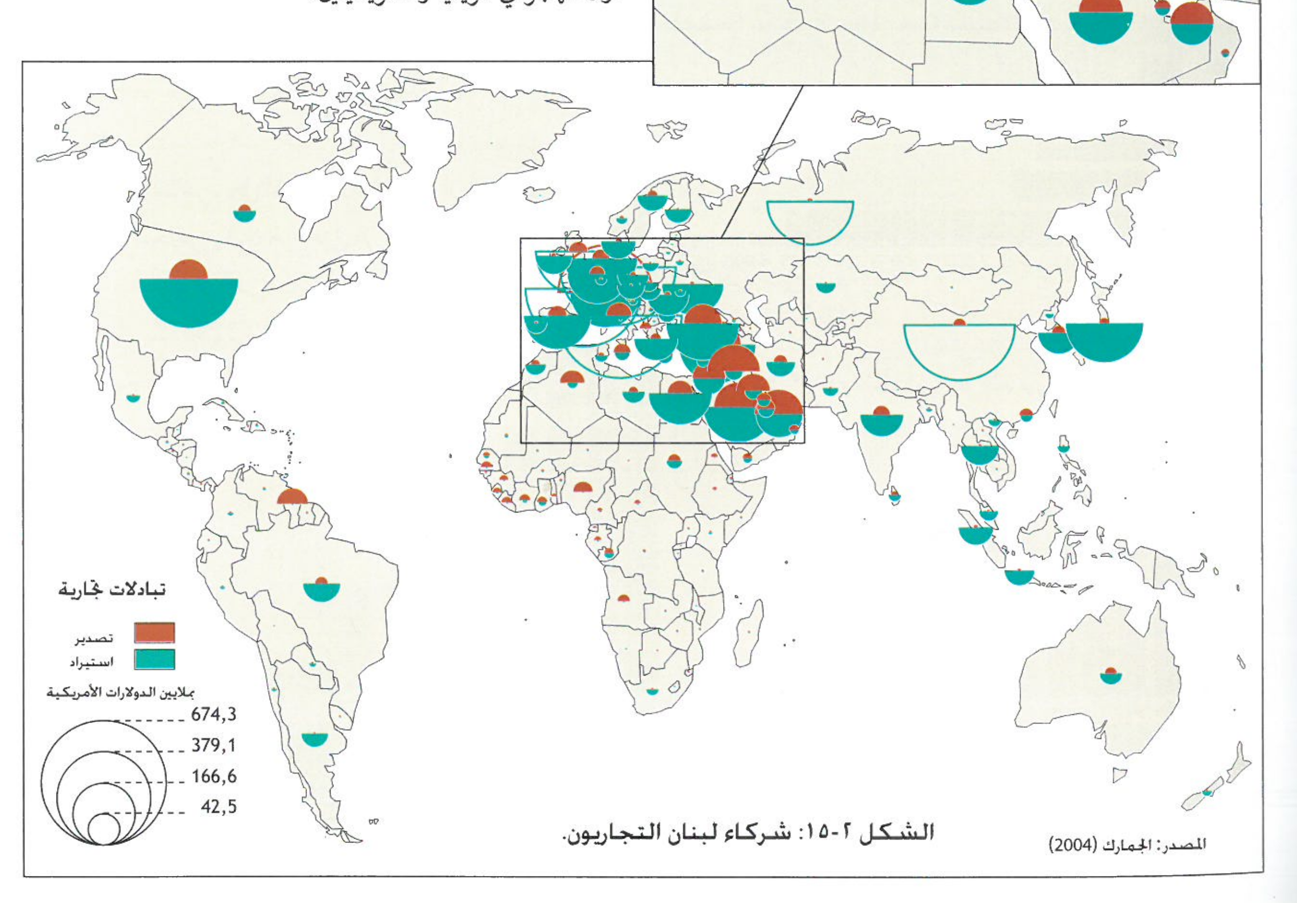


الشكل ٢-١٤: تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

التجارة الخارجية وشركاء لبنان الاقتصاديون والماليون

تبيّن التبادلات التجارية في لبنان اندماجه في العولمة (الشكل ٢-١٥). إن ميزان لبنان التجاري في عجز مستمر؛ وهو يعتمد بشكل كبير في مشترياته على شريكه الأول، الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن المستوردات من المواد الاستهلاكية (السيارات والأدوات المنزلية الكهربائية) تميل للتزايد من الدول الآسيوية خصوصاً من الصين. وتزود دول المنطقة لبنان بما يحتاجه من الوقود. وبما أن الزراعة في لبنان متخصصة وذات إنتاجية ضعيفة فهو يستورد أيضاً القمح والعديد من السلع الغذائية. وتتجه صادراته المتواضعة جداً نحو دول في الشرق الأوسط، وعلى الأخص إلى سوريا والعراق والإمارات العربية المتحدة والسعودية. وتأتي بعدها في الترتيب دول الاتحاد الأوروبي وسويسرا. ويحتل اللؤلؤ والحجارة الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول في قائمة الصادرات اللبنانية، لاسيما إلى سويسرا، وهذا مؤشر على أهمية صناعة الحلي والمجوهرات.

ومن جهة أخرى، يصدّر لبنان أيضاً بعض الآليات والسلع المعدنية والكيماوية والصناعات الغذائية. كما تبين الخارطة التبادلات مع دول المهجر في أفريقيا والأمريكيتين.

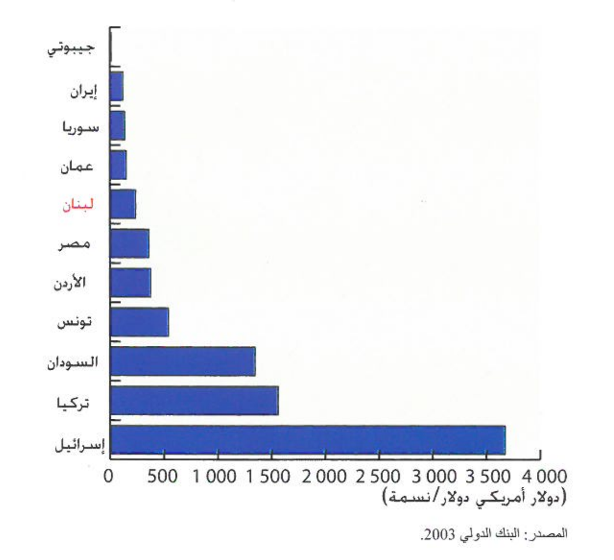


الشكل ٢-١٥: شركاء لبنان التجاريون.

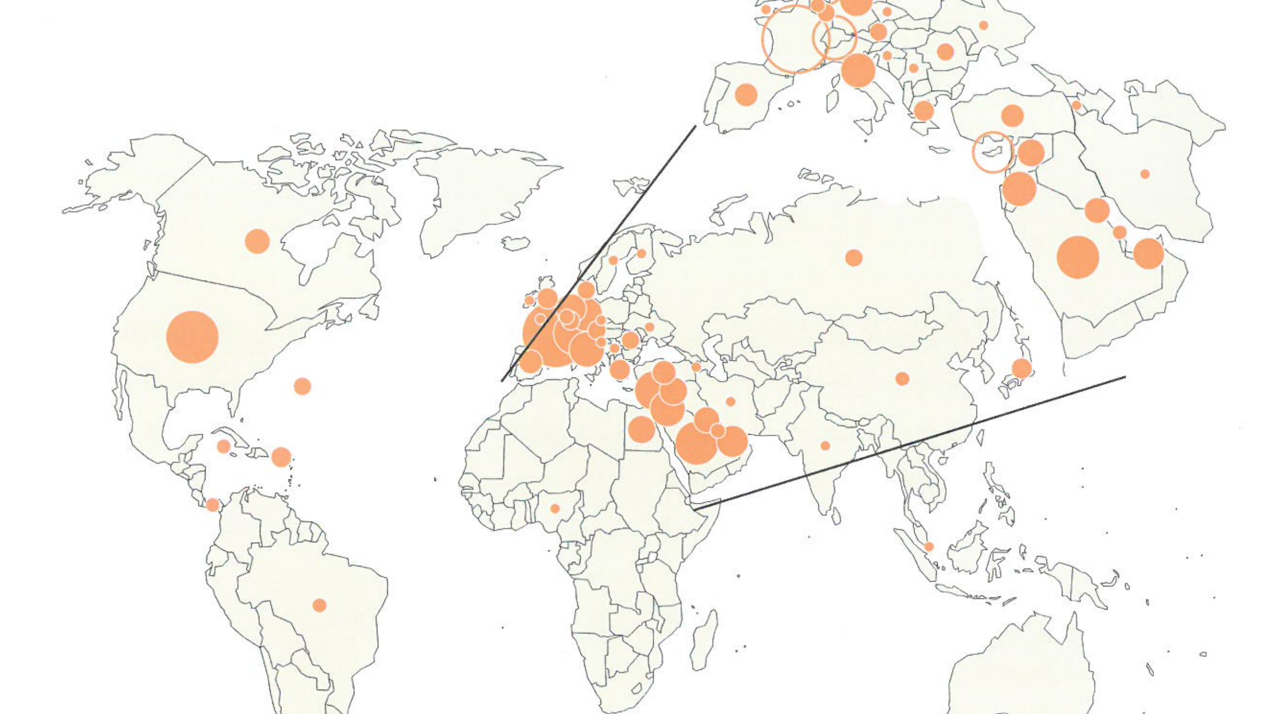
من الصعب تحديد وتقييم الاستثمارات الأجنبية في لبنان. ويحتل لبنان بالنسبة لحجمه موقعاً مميزاً للاستثمارات الأجنبية في المنطقة (الشكل ٢-١٦). وتقدم قائمة الشركات التي نشأت في بداية القرن الواحد والعشرين في لبنان صورة عن الدول التي تنتمي لها هذه الاستثمارات في القطاع الخاص؛ وهي تنتشر في منطقتين رئيسيتين (الشكل ٢-١٧). الأولى هي منطقة الشرق الأوسط: ويتعلّق الأمر هنا باستثمارات البناء والتجارة والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى. وبالفعل كان لبنان يشكل في عام ٢٠٠٤ البلد الثالث للاستثمارات العربية بعد السعودية ومصر (الشكل ٢-١٨). ولقد تناقصت هذه الاستثمارات، التي كانت كبيرة في التسعينات، ووصلت إلى حد أدنى في عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، حد العرب من استثماراتهم في أمريكا وأوروبا وأرسلوا رووس أموالهم إلى الشرق الأوسط مما أدى إلى زيادة كبيرة جداً في حجم الاستثمار. زد على ذلك أن النمو المستمر لعائدات النفط يغذي هذا السيل من الاستثمارات (الشكل ٢-١٩).

وباستثناء الاستثمارات العربية هذه، تشكل أوروبا المُورِّد الأساسي الثاني للاستثمارات، حيث تهتم شركاتها بقطاعي التجارة والخدمات بشكل أساسي. وفي أغلب الحالات نرى أن الاستثمار تقوم به مجموعة من الأشخاص يكون أفرادها لبناني الجنسية والآخرون أجانب، إن لم يكونوا جميعهم من أصل لبناني، على الأخص في الشركات القادمة من إفريقيا أو أمريكا الجنوبية. أخيراً تجدر الإشارة إلى استثمارات تقوم بها شركات مسجلة في مناطق الحماية الضريبية، مثل باناما والبهاما والجزر العذراء؛ وهي تظهر من خلال الشركات المصرح بها في وزارة التجارة، وتمثل حركة تجارية ومالية كثيفة (الشكل ٢-١٧).

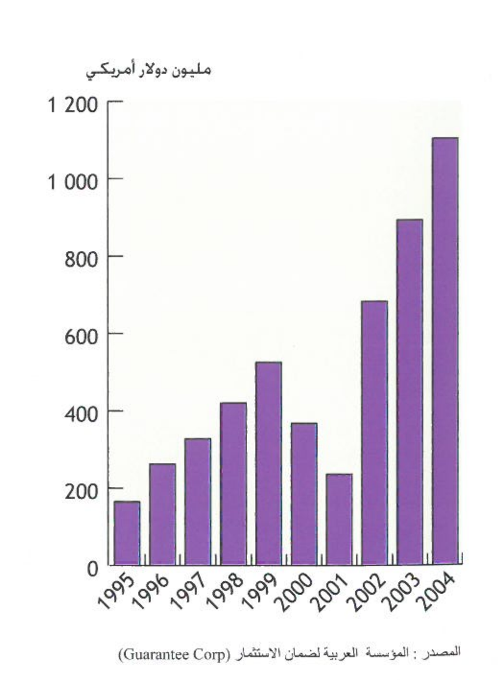
ويشكل قطاع الخدمات المالية (بنوك وشركات تأمين) والسياحة مصادر هامة للدخل، لتعويض العجز التجاري البنيوي في ميزان المدفوعات. ويعتبر استيراد رووس الأموال عنصراً رئيسياً من عناصر الاستقرار المالي للبنان، وهو يقوم بوظيفة تمويل الاستهلاك المحلي. ومن المؤسف أننا نجهل الكثير عن هذه الحركة، سواء في حجمها أو في مصدرها.



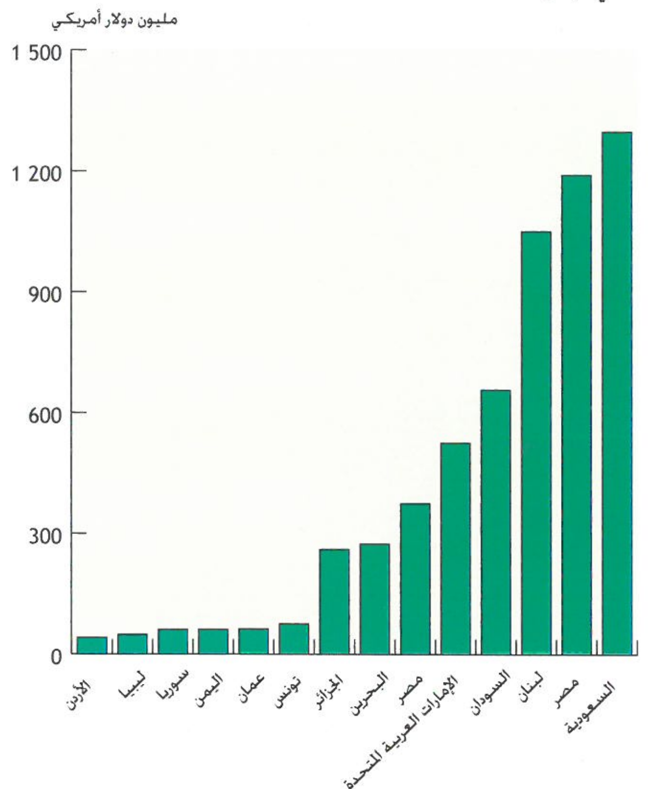
الشكل ٢-١٦: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان.



الشكل ٢-١٧: الدول الأصلية للشركات الأجنبية المسجلة في لبنان.



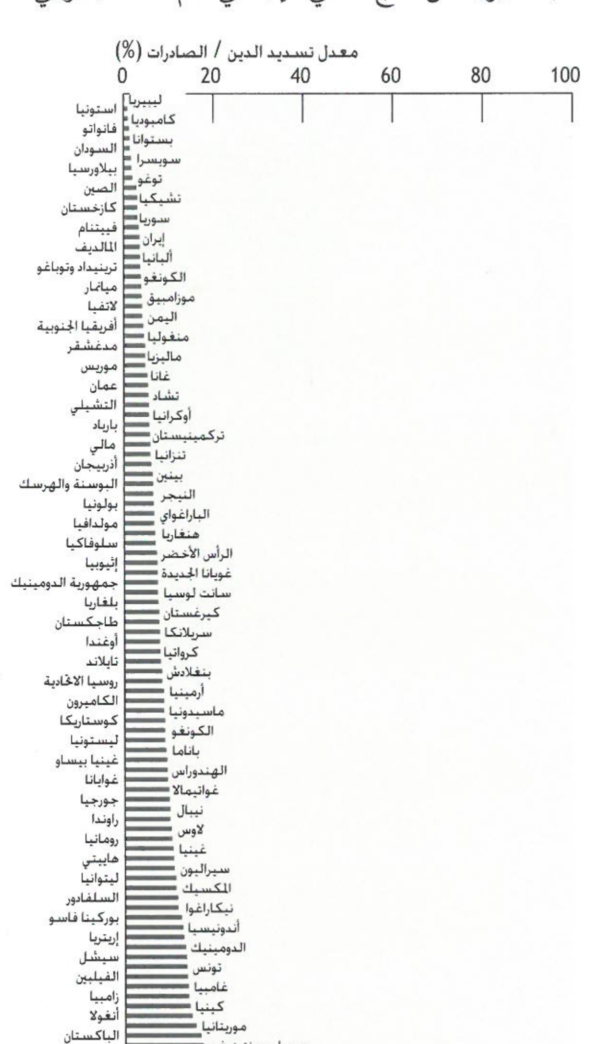
الشكل ٢-١٩: الاستثمارات العربية في لبنان.



الشكل ٢-١٨: المستفيدون من الاستثمارات البينية العربية (٢٠٠٤).

ديون لبنان

يتميز الاقتصاد اللبناني، على الصعيد الاقتصادي الكلي، بفارق كبير بين الإنتاج المحلي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك. كان الاستهلاك يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ بحوالي ٢٠٪.

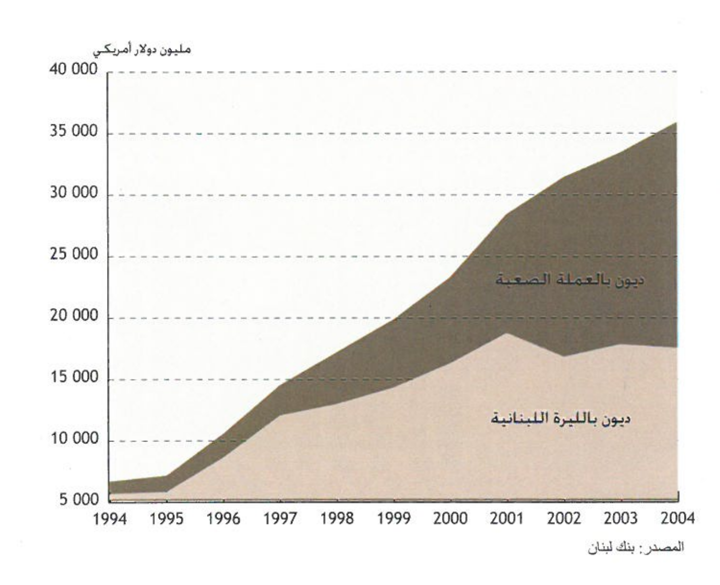


الشكل ٢-٢٠: حجم تسديد الدين مقارنة بالصادرات.

يعزى هذا الفارق إلى رؤوس الأموال التي يأتي بها أفراد الجالية اللبنانية في الخارج، على شكل استثمارات أو تحويلات للعائلات وإلى المديونية العالية التي تتعلّق في الوقت نفسه بالدولة وبالعائلات والشركات. ففي عام ١٩٩٥، كانت الدولة مسؤولة عن عجز الميزانية الجارية بنسبة ٤٨٪، في حين كانت البقية للعائلات والشركات، وتبلغ ٥٢٪.

وازدادت مديونية الدولة منذ ذلك الحين، وأصبحت مصدراً للقلق بالنسبة للأوساط السياسية والاقتصادية. فمن ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، أي ١٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، استمرت المديونية بالتزايد، بسبب تكاليف إعادة البناء ورواتب وأجور الوظائف العامة. وينعكس هذا الحد الباهظ في المديونية في المرتبة العالمية الأولى التي يحتلها لبنان في ميزان الديون مقارنة مع الصادرات (الشكل ٢-٢٠).

وتلتهم فوائد الديون حالياً جزءاً متزايداً من الموارد العامة. ومن أجل تخفيض التكلفة قرّرت الحكومة وضع الديون بالعملة الصعبة عوضاً عن الليرة اللبنانية، وذلك لأن فوائد الأخيرة كانت مرتفعة جداً (الشكل ٢-٢١). ورغم أن هذه الديون تعود للبنوك اللبنانية في غالبيتها، إلا أن الدولة تعرّض نفسها بهذه الطريقة إلى المزيد من مخاطر تغيرات أسعار الصرف.

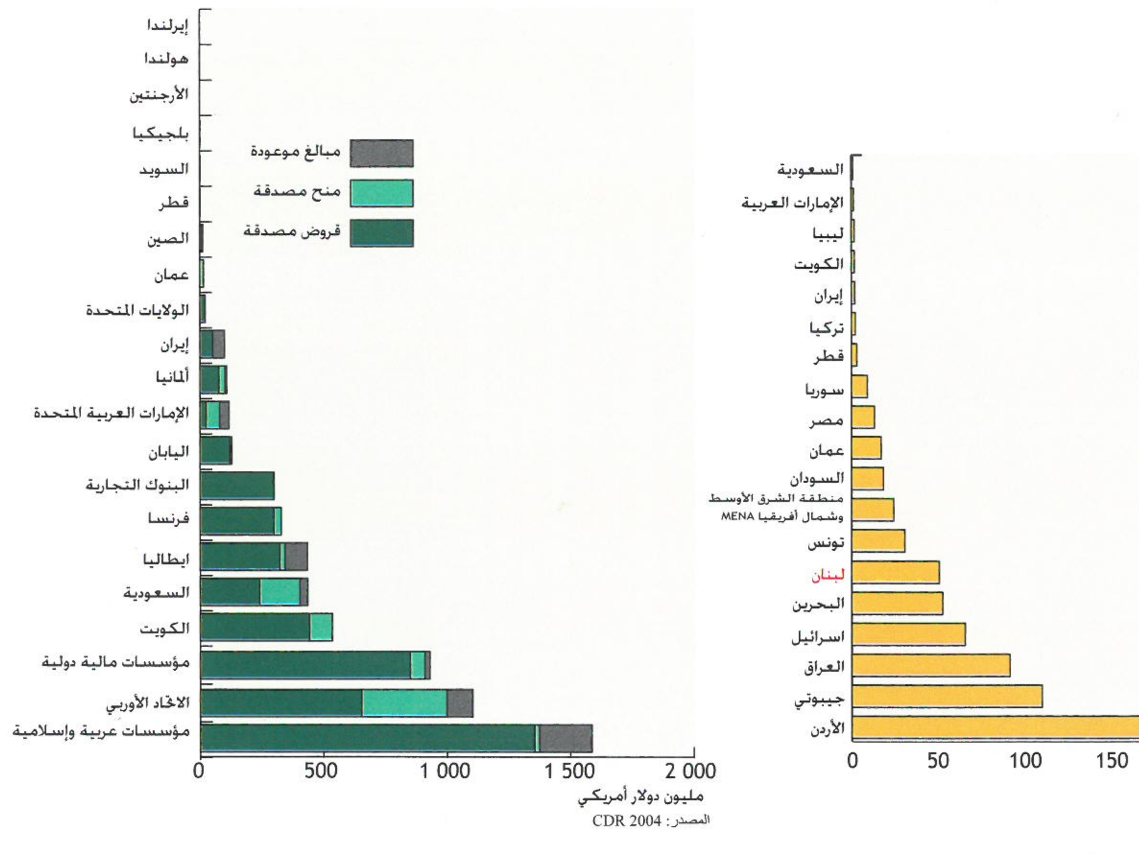


الشكل ٢-٢١ : تطور الديون وتوزعها بحسب العملة: ليرة لبنانية وعملة صعبة.

المساعدات الدولية

ولا تخيف هذه المجازفة الأسواق، لاسيما وأن لبنان يسدد دوماً فوائد ديونه في الموعد المحدّد. ويستفيد لبنان بالإضافة إلى ذلك من مساعدات مالية، استثنائية بحجمها، من المنظمات الدولية والدول الحليفة والصديقة. وتكمن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وراء هذه العناية الخاصة للمانحين. فهناك عدة دول مجاورة تتلقى مبالغ مماثلة أو حتى أكبر، كالأردن على سبيل المثال (الشكل ٢-٢٢).

ويبين الشكل البياني المتعلق بالمساعدات الخاصة بالتنمية وإعادة الإعمار، الموزّعة على لبنان بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٤، المكانة التي تحتلها دول الاتحاد الأوروبي، إن كان من خلال ما يرصده الاتحاد نفسه أو من خلال المساعدات الثنائية، حيث تحتل دولتا فرنسا وإيطاليا المركز الأول (الشكل ٢-٢٣). وتبدو دول الخليج العربي كدول مانحة ومقرضة هامة أيضاً، إن كان بشكل مباشر أو عبر المؤسسات العربية أو الإسلامية. ولقد سمح المؤتمر، الذي أطلق عليه اسم «باريس الثانية»، في تشرين الثاني ٢٠٠٢ بتأمين مساعدة إضافية تساوي ٤ مليار دولار، يتكون معظمها من قروض جديدة وتقسيط جديد للقروض القائمة. وقدمت فرنسا بدورها ٥٠٠ مليون دولار، وقد منحت هذه المساعدة لقاء وعود واهية بإجراء بعض الإصلاحات التي لم تنفذ قط، مما يدل على درجة الاعتبار العالية التي يحظى بها لبنان، وأهميته الاستراتيجية في نظر حلفائه، بالإضافة إلى الثقة الشخصية التي عرف رفيق الحريري كيف يبنيها، مما جعل اختفاءه المأساوي يشكل قلقاً كبيراً حول مستقبل البلاد.

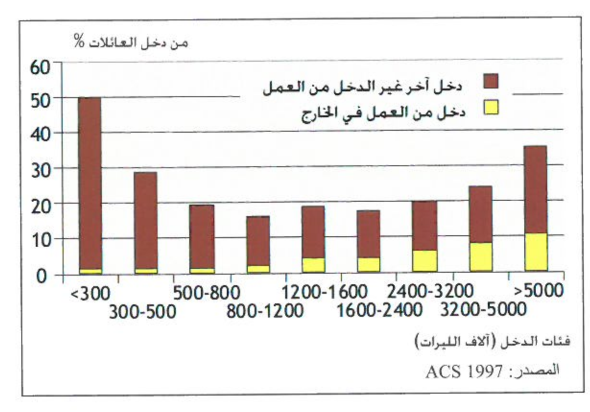


الشكل ٢-٢٢: المساعدة الدولية للفرد الواحد.

الشكل ٢-٢٣: الدول المساهمة بتقديم المساعدة الدولية العامة لإعادة إعمار لبنان.

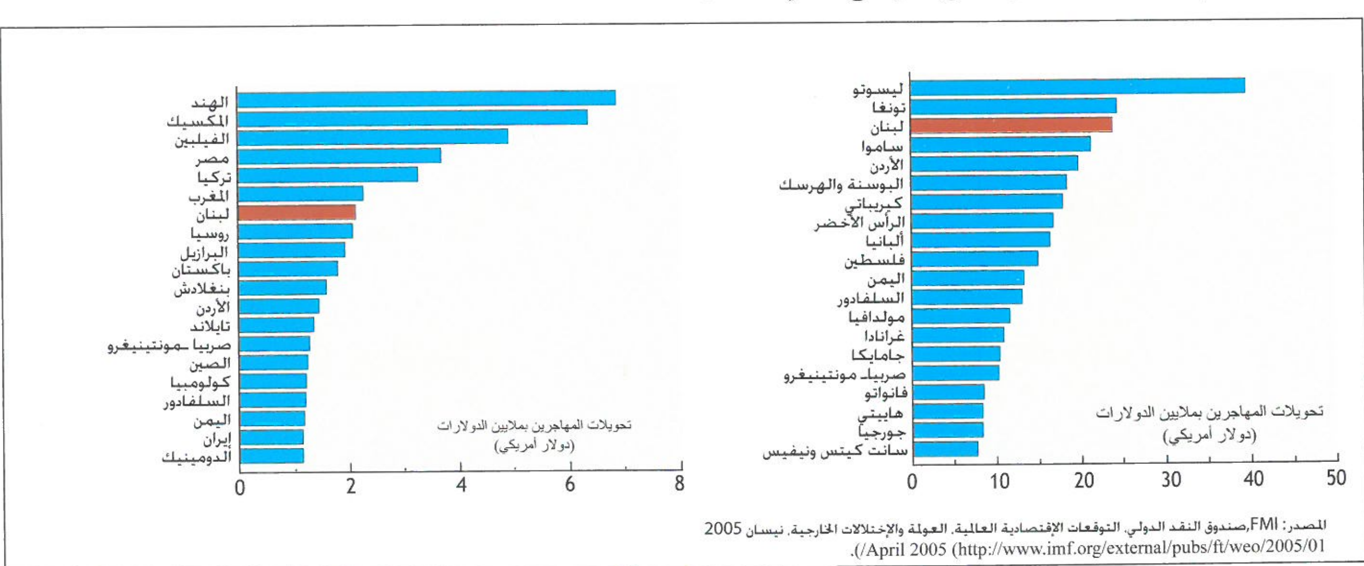
تحويلات المهاجرين المالية

تشكل الهجرة بالنسبة للبنانيين مصدراً اقتصادياً أساسياً، بالرغم من التنديد اللفظي بها من قبل السلطات السياسية والاقتصادية. إنها تسمح عموماً للبنان بتحقيق توازنه المالي. ويشهد تركيب المداخيل في لبنان على أهميتها الحيوية كمساند للاستهلاك. وهكذا، تجاوز الإنفاق الوطني، في عام ٢٠٠٢، ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر. وهذا واضح، خاصة بالنسبة للأثرياء من سكان لبنان، الذين يشكل دخل العمل في الخارج بالنسبة لهم ١٢٪ من متوسط الدخل في عام ١٩٩٨، في حين أن نسبة كبيرة من «الإيرادات الأخرى»، لاسيما دخل رأس المال، مرتبط أيضاً بالخارج وبالاغتراب (الشكل ٢-٢٤).



الشكل ٢-٢٤: حجم التحويلات في ميزانية العائلات.

وبشكل عام، تشكل التحويلات المالية من المهاجرين لأسرهم، في جميع طبقات المجتمع، نسبة كبيرة من الدخل المتوفر. ووفقاً للمقارنة الدولية التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، فقد تلقى لبنان بشكل متوسط أكثر من ملياري دولار سنوياً، وهو ما يصنّفه، بشكل مطلق، تماماً بعد بلدان تضم عدداً أكبر بكثير من السكان، كالهند والمكسيك والفيليبين ومصر وتركيا (الشكل ٢-٢٥). وإذا حولنا ذلك إلى نسب مئوية من الناتج القومي الإجمالي، فإن لبنان يتبوأ المرتبة الثالثة في العالم لتحويلات العاملين في الخارج والتي تبلغ حوالي ٢٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. أو حجم مماثل تقريباً للتقديرات الوطنية المذكورة أعلاه. وهكذا فإن لبنان يصنّف بين البلدان الجزر، أو المعزولة (ليسوتو، وتونغا وساموا)، وكذلك بين البلدان التي عانت مثله من الهجرة بسبب الحروب الأهلية (البوسنة والهرسك وفلسطين)، ولكن أيضاً الأردن المجاور، الذي يشكل الفلسطينيون ٥٠٪ من سكانه، والذي يعتمد اعتماداً كبيراً على عماله المهاجرين في دول الخليج.



المصدر: FMI،صندوق النقد الدولي، التوقعات الإقتصادية العالمية، العولمة والإختلالات الخارجية، نيسان 2005 .(/April 2005 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2005/01

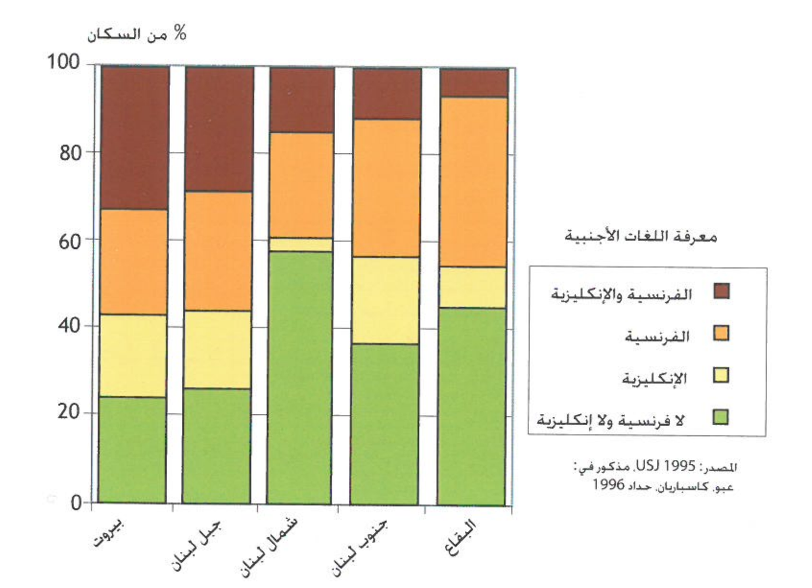
الشكل ٢-٢٥: الدول النامية: المستفيدون العشرون الرئيسيون من تحويلات المهاجرين (متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣).

العولمة ومسألة اللغة

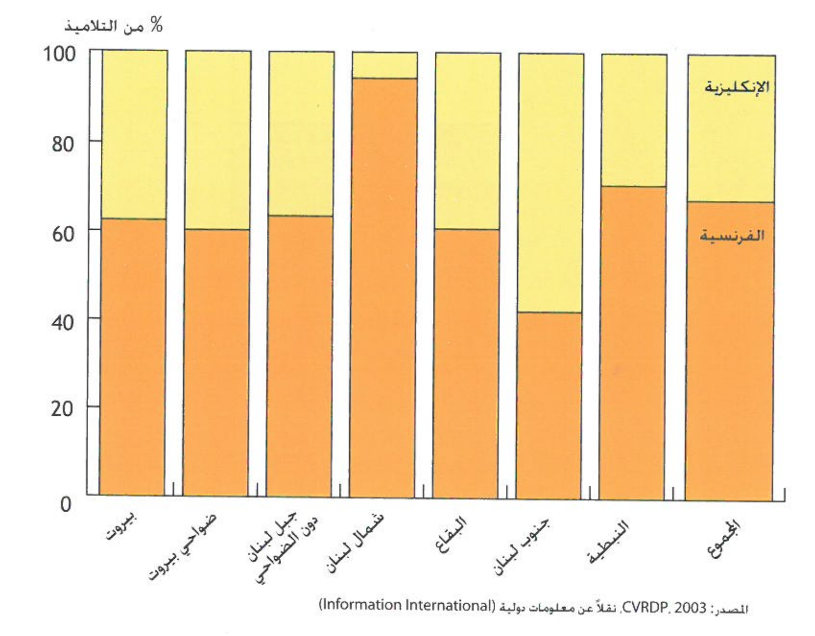
لبنان دولة ذات ثقافة عربية. وتستعمل اللغة العربية فيه في صيغتها العامية السورية-اللبنانية، وبصيغتها الفصحى الأدبية. ولقد ضمن التعليم، الذي بدأ منذ قرن، اندماج لبنان في كتلة ثقافية أوسع تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. إلاّ أن استخدام لغات أخرى فيه شيء شائع، وهو يعبر عن تاريخ تتلاقى فيه العديد من التأثيرات الثقافية.

وتستعمل اللغتين السريانية واليونانية لدى الطائفتين الصغيرتين الكلدانية والآشورية. وقد استخدمت اللغة التركية في لبنان لفترة زمنية طويلة، إلاّ أن استخدامها اليومي لم يعد موجوداً إلاّ في قرية واحدة في عكار. والأرمنية هي لغة جزء كبير من أحفاد الهجرة الأناضولية. ويتحدث اللاجئون الأكراد اللغة الكردية. أمّا الإيطالية المرتبطة بالتجارة مع جنوا والبندقية، بالإضافة إلى العلاقات مع البابوية، فقد كانت لغة منتشرة في المشرق لفترة طويلة ولكنها تراجعت بسرعة منذ عام ١٨٥٠.

والتنوع اللغوي هو أيضاً إرث تركته للبنان الغزوات الاستعمارية والتبشيرية، التي ارتبطت بعضها البعض دون أن تختلط؛ بدءاً من فرنسا الكاثوليكية – التي لم تكن معاداة المؤسسة الدينية فيها مادة قابلة للتصدير أبداً – إلى البعثات البروتستانتية البريطانية أو الأمريكية. وقد انتشرت الفرانكوفونية بشكل واسع منذ فترة الانتداب، دون أن تطغى على اللغات الأخرى، لاسيما الإنكليزية. وحالياً، يوظف هذا التعدد للغات في إطار العولمة، وباتت الإنكليزية تنافس الفرنسية. ولقد جعل هذا التعدد من لبنان دولة جاذبة للشركات الأجنبية؛ كما أن اللبنانيين يستثمرون مهاراتهم اللغوية في هجرتهم في أوساط الاغتراب.



الشكل ٢-٢٦: معرفة اللغات الأجنبية بحسب المناطق.



الشكل ٢-٢٧: تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة الثانوية.

على عكس ما يقال أحياناً، فإن تعليم اللغة الفرنسية واستخدامها ليسا في تراجع. فمازالت الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى بالنسبة لـ ٦٥٪ من الأطفال، الذين يتعلمونها أحياناً من المرحلة الابتدائية، أو حتى في الروضة (الشكل ٢-٢٦). وبسبب انتشار التعليم المدرسي، نجد أن معرفة اللغة الفرنسية لدى الأجيال الشابة هي اليوم أوسع مما هي عليه لدى الكبار: ففي عام ١٩٩٤ كان ٣٩،٥٪ من شريحة الشباب، ما بين ١٥ و١٩ سنة، يتقنون الفرنسية بشكل جيد أو متوسط، مقابل أقل من ٢٠٪ من شريحة الكهول ما بين ٥٠ و٥٤ سنة. وتتزايد قليلاً نسبة اختيار اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية أولى. وتنتشر معرفتها بشكل أسرع من الفرنسية إلا أنها تبقى أقل انتشاراً. فنسبة ١٣،٨٪ من اللبنانيين يتكلمون الإنكليزية ولا يتكلمون الفرنسية، وبالعكس فإن ٢٨،٥٪ من اللبنانيين يتكلمون الفرنسية ولا يعرفون الإنكليزية. ويبلغ مجموع اللبنانيين الذين يمكن اعتبارهم مؤهلين لاستخدام اللغات الثلاث، العربية والفرنسية والإنكليزية، ٢٠،٥٪ من اللبنانيين. وتصل هذه النسبة لدى شريحة الشباب، ما بين ١٥ و٢٤ سنة إلى حوالي ٣٠٪ (جامعة القديس يوسف ١٩٩٥).

إن الاختلافات المناطقية مهمة جداً: إنها تترجم في المقام الأول غنى السكان (الشكل ٢-٢٧). فسكان بيروت الكبرى يملكون مهارات لغوية أكثر. وفي جبل لبنان، تتميّز المناطق الدرزية والضاحية الجنوبية لبيروت، حيث توجد الأغلبية الشيعية، بمعرفة أكثر باللغة الإنكليزية مقارنة بالفرنسية؛ وهذا في جزء منه، مرتبط بالإرث الذي خلّفته البعثات التبشيرية البروتستانتية لدى الطائفة الدرزية. وحالياً، يتجه الشيعة أكثر فأكثر، وخصوصاً في جنوب لبنان، نحو تعلّم اللغة الفرنسية، وغالباً ما يفسر ذلك على أنه نتيجة هجرتهم القوية إلى إفريقيا الفرانكوفونية.

وفي الوقت الذي تتفوق اللغة الفرنسية في مرحلة الدراسة الثانوية، نجد أن الوضع مختلف في المرحلة الجامعية. ويتميز المشهد الجامعي اللبناني بنسبة عالية من عدم التجانس (الشكل ٢-٢٨). فقد أنشأت البعثات التبشيرية في القرن التاسع عشر الجيل الأول من الجامعات البروتستانتية (الجامعة الأمريكية في بيروت، وبيروت يونيفرسيتي كوليج الذي صار أسمها الجامعة اللبنانية الأمريكية، الخ.). ثمّ أسّست البعثات الكاثوليكية في القرن التاسع عشر جامعة القديس يوسف (أو اليسوعية التي أسسها الأخوة اليسوعيون). وتأسست الجامعة اللبنانية تدريجياً بعد الاستقلال. وأنشئت في الستينيات جامعة كبيرة أخرى، هي جامعة بيروت العربية، التي ترتبط بجامعة الإسكندرية. وخلال الحرب الأهلية، قسّمت الجامعة اللبنانية إلى خمسة فروع مناطقية. وانتشرت العديد من الجامعات الخاصة. ونتج عن كل ذلك توسّع كبير لسوق الجامعات: ١٢،٥٪ من السكان يملكون شهادة جامعية، و٢٠٪ من جيل الـ ٢٠-٣٠ سنة يدرّس في الجامعة أو كان يدرس فيها عام ٢٠٠١.

تختار الجامعة لغة التدريس فيها بشكل حر، ولا توجد إحصائيات موثوقة في هذا المجال. هذا يعكس سياسات الجامعات وتنوع طلابها وأساتذتها. وعلى هذا الأساس من المألوف، في كثير من الأحيان، أن تستخدم عدة لغات في الوقت نفسه. وبشكل عام يبدو أن اللغة الفرنسية هي الأكثر شيوعاً. وهذا واضح في جامعة القديس يوسف وفي الجامعة اللبنانية، حيث العديد من الأساتذة يتقنون الفرنسية؛ والوضع أكثر تعقيداً بحسب الفروع ومستوى الطلاب. واللغة العربية هي لغة التواصل بين الطلاب عموماً. وما يلفت الانتباه هو التطور السريع للجامعات التي تدرّس باللغة الإنكليزية، خصوصاً الصغيرة منها، وليس الجامعات الكبيرة القديمة. هذه الجامعات والمعاهد الجامعية تدّعي أنها تقدّم للطبقة الوسطى حلاً بديلاً —تعرّض للعديد من الانتقادات- يعوض عن ارتياد الجامعة اللبنانية، التي أصبحت تعتمد التعليم كثيف الطلبة، والتي تتعرّض للكثير من الذم. تلعب هذه الجامعات على رغبة اللبنانيين في الهجرة، وجاذبية أمريكا (أو اوستراليا) لهم، كما هو واضح من خلال تسمياتها (راجع قائمة التسميات المختصرة، الشكل ٢-٢٨) وشعاراتها الدعائية (مثلاً شعار المنظور العالمي «A Global Perspective» بالنسبة لإحداها). وكذلك عموماً من خلال أنظمتها المشابهة لأنظمة الجامعات الأمريكية. كذلك تقف وراء تأسيس هذا التنوع الجامعي الرهبانيات المسيحية المختلفة التي تجد في المهجر التمويل اللازم للاستثمار في ميدان السياسات الجامعية، وعموماً في أوساط المغتربين القدماء. ومن خلال الوكالة الجامعية للفرانكوفونية يحاول مسؤولو الفرانكوفونية بناء عرض بديل، وتتطلّب هذه المهمة بعض التنازلات، إذ أن عدداً من المؤسسات المنتسبة للهيئة تدرّس بالإنكليزية علناً.

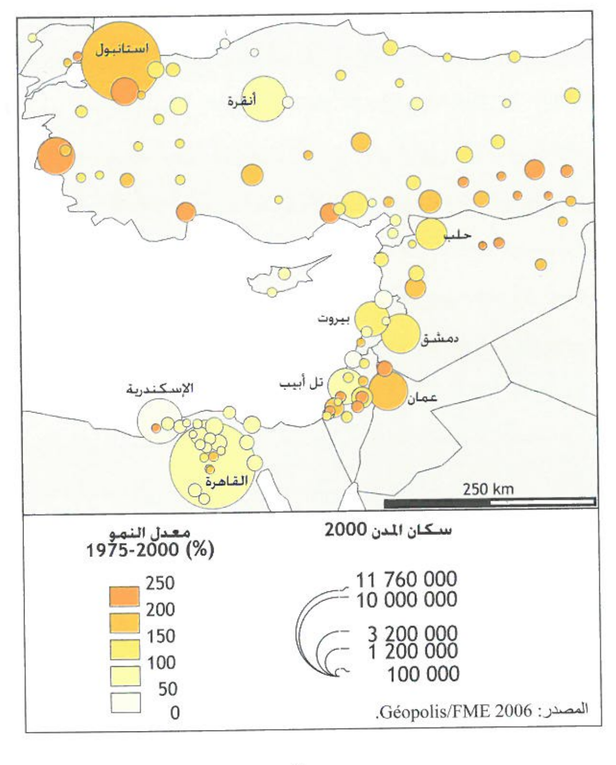
الشكل ٢-٢٨: الجامعات ولغات التعليم والعولمة.

مكانة لبنان في الشرق الأوسط

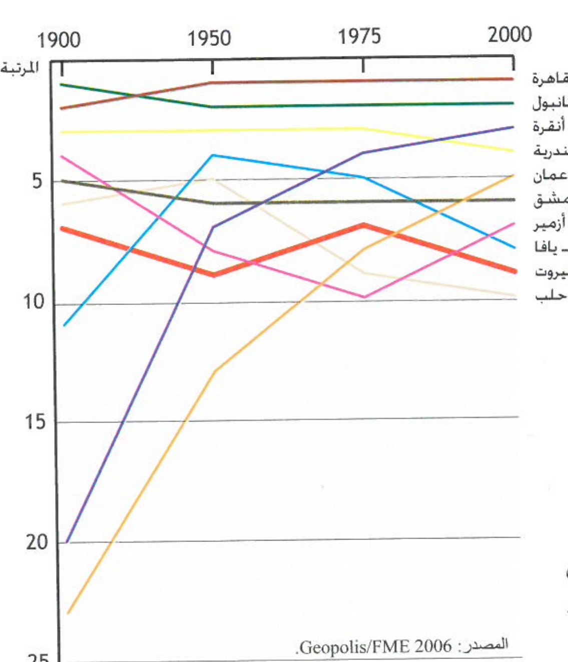
يشكّل الشرق الأوسط مقياساً أساسياً لفهم الانفتاح الخارجي للبنان وأشكال اندماجه في الاقتصاد العالمي. وهنا تساهم الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية في فهم التحولات التي تطرأ على الدور التاريخي للبنان كصلة وصل، أو كجسر، بين أوروبا وبشكل أعم الغرب من جهة، والشرق الأوسط العربي من جهة أخرى. ويكوّن شكل شبكات النقل مؤشراً دقيقاً في هذا الصدد. وبشكل عام، وبسبب طبيعة الاقتصاد اللبناني، حيث التجارة وتدفق الرساميل أهم بكثير من الإنتاج، وكذلك بسبب تطورات الاقتصاد العالمي الذي يمنح مكانة أكبر للمدن، لا يمكننا الخوض في هذا الموضوع بدون أن نتطرق إلى حالة بيروت وعملية تحولها إلى متروبول التي تعيشها حالياً.

تهميش بيروت

الملاحظة التي تفرض نفسها هنا هو التهميش الحاصل لمدينة بيروت، والذي يمكن رؤيته في تطور تسلسل الشبكة العمرانية. لقد كانت بيروت متروبولاً للمشرق ووصلت إلى عتبة المليون نسمة في نهاية الستينات. ثم تباطأ نموها بسبب الحرب، ونظراً لتزايد عدد المدن في الداخل، وبسبب الهجرة، حيث وصل عدد سكانها إلى ١،٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٦ داخل حدود «بيروت الكبرى» (١،٩ مليون نسمة بحسب جيوبوليس Géopolis عام ٢٠٠٠). وهي تظهر اليوم على أنها عاصمة صغيرة مقارنة مع عمان ودمشق، هذا حتى لا نقارنها مع القاهرة أو إستانبول أو الإسكندرية أو بغداد... كما أنها تراجعت مرتبتين على سلم المدن الإقليمية منذ عام ١٩٧٥ بحسب جيوبوليس (الشكلين ٢-٢٩ و٢-٣٠).



الشكل ٢-٢٩: تطور الشبكة المُدُنية في الشرق الأوسط.

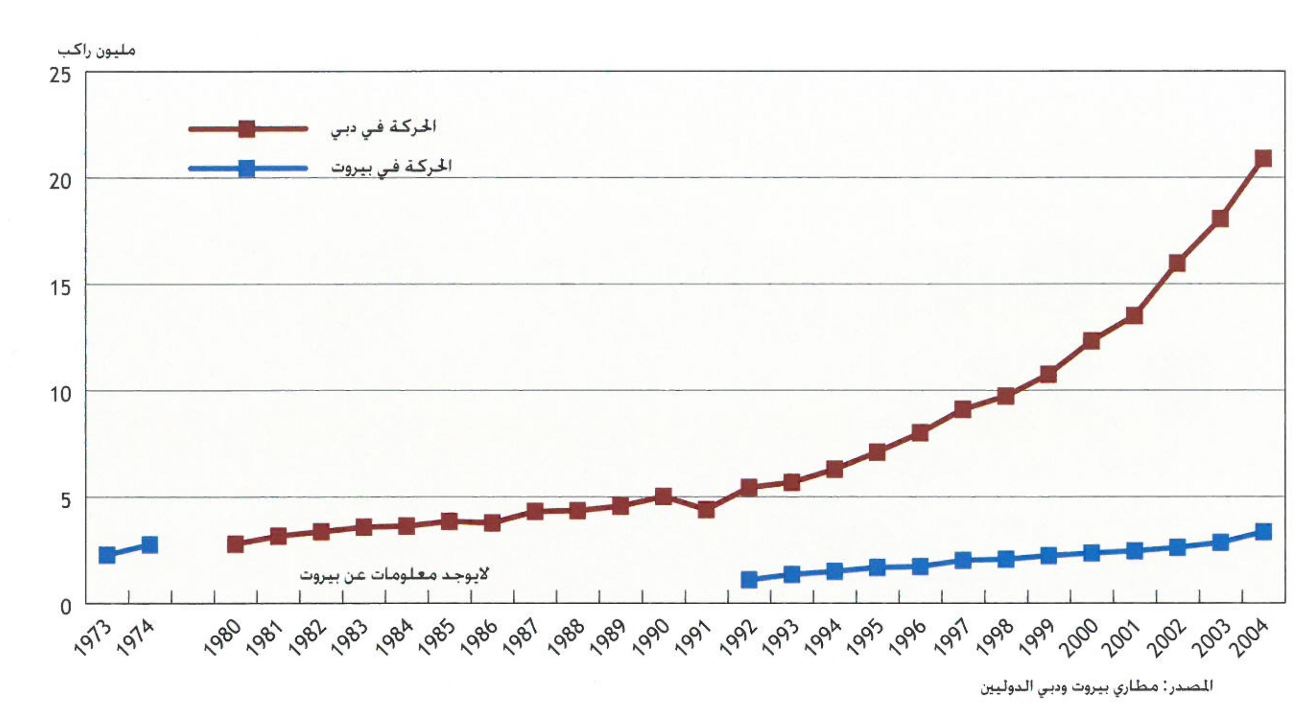


الشكل ٢-٣٠: تطور المرتبة المتروبولوتية لبيروت (تطوّر مرتبة أكبر عشر مدن في الحوض الشرقي للبحر المتوسط في عام ٢٠٠٠ - تركيا. سوريا. لبنان. الأردن. مصر. إسرائيل. الأراضي الفلسطينية. قبرص).

الشكل ٢-٣١: حركة نقل الركاب في المطارات الإقليمية (٢٠٠٣).

ولكن معيار الحجم لا يعبر بدقة عن دور المدينة الإقليمي. فوظائف نقل المسافرين والبضائع ستكون أكثر إفادة هنا. فالشبكة التي ترسمها شركة طيران الشرق الأوسط (MEA) تتماشى مع دور الوسيط الذي تلعبه بيروت في ربط الغرب مع المنطقة. ولكن، بعد أن كانت الشركة تسيطر على أجواء المنطقة، ظهرت منافسة المدن الأخرى؛ كذلك فإن ازدياد قدرة الطائرات على التحليق لمسافات أطول ساهم في تهميش العاصمة اللبنانية.

وتبيّن خارطة حركة الطيران في مطارات المنطقة (الشكل ٢-٣١) أن بيروت لا تحتل سوى مكاناً عادياً في حركة النقل الإقليمية، وهي بعيدة عن أن تكون مركزاً لمطار ذي أبعاد دولية (hub)، فهي تتعرض لمنافسة دبي، مركز النقل الدولي في الإمارات الذي ينافس مطار بيروت بشدّة، ويتطور بسرعة كبيرة. وفي عام ٢٠٠٤ تجاوز عدد مسافري المطار في دبي – الذي يشهد أعمال توسّع مستمرّة والذي يلعب دور وكالة تجارية لكل دول الخليج – العشرين مليون مسافر. وهناك عدة مطارات في المنطقة تعلن عن عدد مسافرين أكبر بكثير من بيروت، كإستانبول والقاهرة وعدة عواصم مجاورة ذات الحجم المماثل. ويتناقض هذا الوضع مع ما كانت عليه بيروت في فترة مطلع السبعينات. ويمكن تفسير هذا التحول بالحرب الأهلية من جهة، ولكن أيضاً بسبب سياسات التحديث وتجهيز البنية التحتية التي أقيمت في هذه العواصم. ويعتمد نمو هذه العواصم الاقتصادي، وخصوصاً السياحي، على التنافس الشرس الدائر بينها.



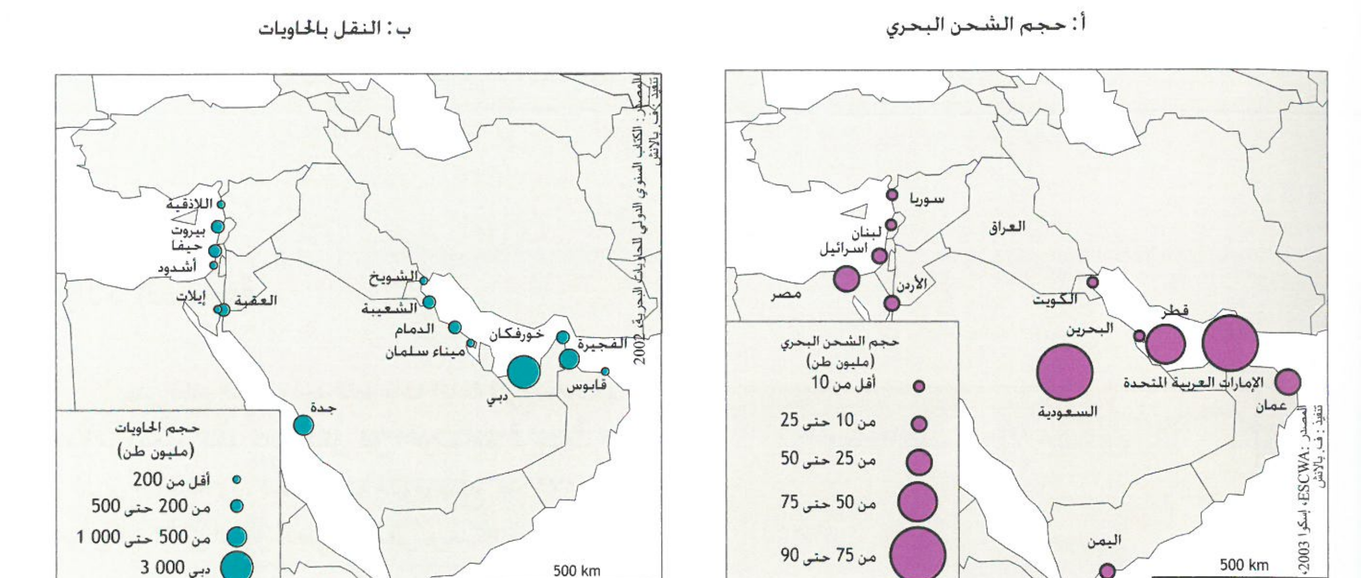
الشكل ٢-٣٢: تطور حركة نقل الركاب في مطاري دبي وبيروت.

وكثيراً ما تعتبر المدينة الإماراتية على أنها قدوة بالنسبة لبيروت، وتبين مقارنة حجم حركة الطيران في كليهما تواضع الانطلاقة اللبنانية، حتى وإن كانت حقيقية (الشكل ٢-٣٢).

ومع البقاء في مجال التبادلات، نلاحظ أن حركة البضائع في الموانئ تؤكد أيضاً عملية تهميش لبنان (الشكلين ٢-٣٣ و٢-٣٤). وإذا كانت العاصمة اللبنانية قد استطاعت عام ١٩٤٨، بعد إغلاق المنافذ العربية لميناء حيفا، أن تصبح محطة الترانزيت بين المتوسط والخليج، وعلى الأخص العراق، فإننا نلاحظ أن لبنان لم يعد حالياً بوابة المنطقة، بالرغم من استئناف حركة النقل في مينائي بيروت وطرابلس. فمينائي طرطوس واللاذقية باتا ينازعانه تفوقه المحلي. لقد أصبحت بيروت نقطة توقف ثانوية للملاحة الإقليمية المنطلقة من الإسكندرية أو بور سعيد ولا يمكن مقارنة تطورها مع ذلك الذي يمر به ميناء دبي، الذي يربط بين آسيا الصناعية والأسواق الشرق-أوسطية.

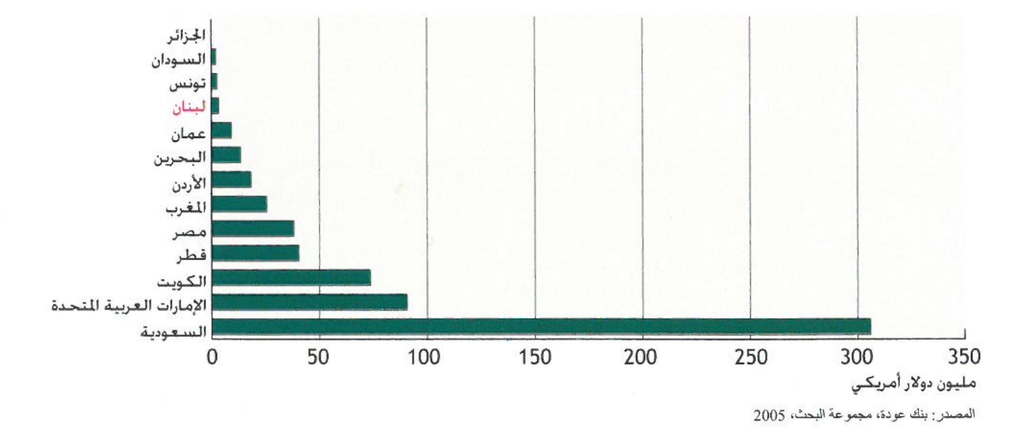


الشكل ٢-٣٣: حركة النقل البحري في ميناء بيروت منذ عام ١٩٩٢.



الشكل ٢-٣٤: حركة النقل البحري في موانئ الشرق الأوسط. أ: حجم الشحن البحري. ب: النقل بالحاويات.

وإذا أردنا أن نستعرض بإيجاز ميدان الوظائف القيادية، نلاحظ أن التهميش يفرض نفسه أيضاً. ومثال بورصة بيروت معبر جداً عن هذا الوضع، فرغم وجود قطاع مصرفي متطور، تظل بورصة بيروت هزيلة بالنسبة للقاهرة أو الرياض (الشكل ٢-٣٥). ففي عام ٢٠٠٤ لم يندرج فيها سوى ١٦ شركة، ومعظم سوق الأسهم تشكله شركة سوليدير، وهي شركة إعادة إعمار وسط بيروت. ويمكن أن يكون هناك مؤشرات أخرى أقل قسوة بالنسبة للعاصمة اللبنانية، لكن المهم في الأمر هو أنها كانت تحتل عام ٢٠٠٦ موقعاً ثانوياً في جوقة المدن الكبرى في الشرق الأوسط.

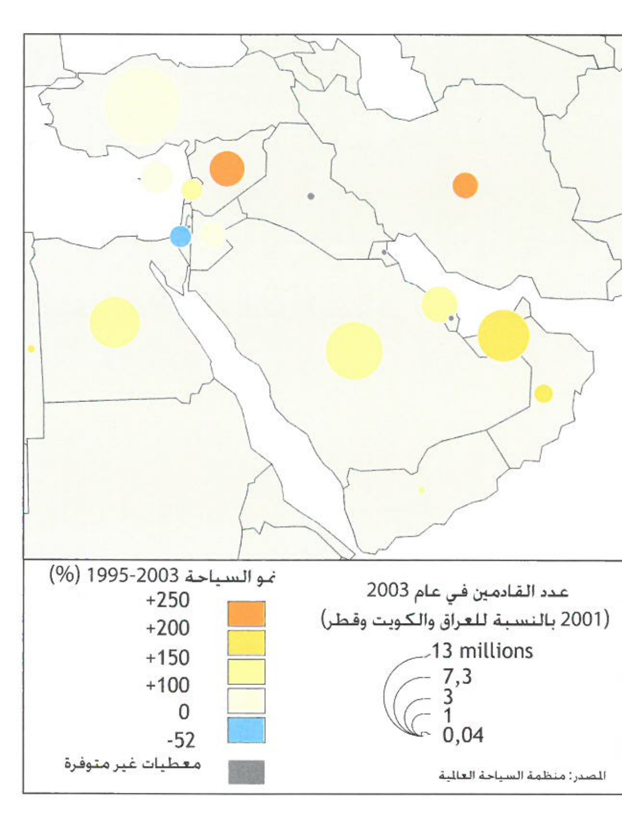


الشكل ٢-٣٥: سوق الأسهم في البلدان العربية (٢٠٠٤).

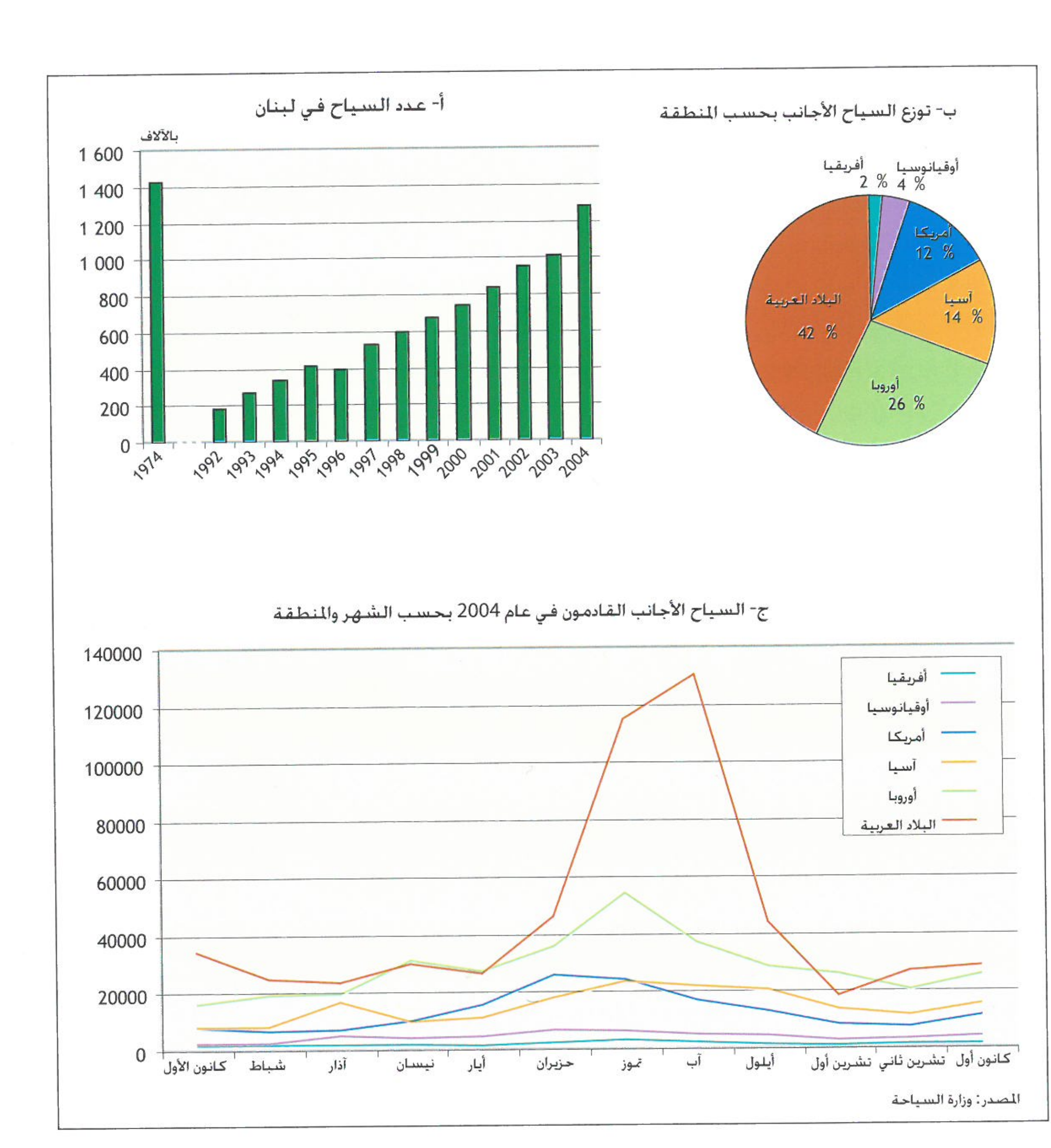
تجدد السياحة

يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات القليلة التي استعاد فيها لبنان بعضاً من مجده. فلقد كان يشكل قبل الحرب أهم الوجهات السياحية في الشرق الأوسط، وقد استقبل قرابة مليون سائح عام ١٩٧٤، ساهموا بحوالي الـ ٢٠٪ من الدخل المحلي الإجمالي. وبعد ثلاثين عاماً، تجاوز عدد السياح عتبة المليون مجدداً في عام ٢٠٠٣. لا شك أن هذه العتبة رمزية، تحجب التحول الهام الذي طرأ على هذا القطاع، ما يجعل من هذه العتبة نسبية. ولم يعد لبنان إلّا وجهة عادية بين وجهات أخرى في منطقة تعرف فيها السياحة نمواً كبيراً، ولكنها تظل وجهة ضعيفة كردة فعل النزاعات العسكرية وعدم الاستقرار. ومع ذلك فقد تضاعف حجم السياحة في لبنان ثلاث مرات عملياً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤، ولكن هذا النمو لا يضاهي ذاك الذي تعرفه الجارة سوريا (الشكلين ٢-٣٦ و٢-٣٧).

في النهاية، يبدو أن ما يعرضه لبنان سياحياً ما زال محدوداً وخاصاً جداً. فشاطئه المكتظ بالسكان والملوث، مثلاً، أقل جذباً من السواحل التركية والقبرصية أو من سواحل سيناء المصرية. ومن المؤكد أن تراثه التاريخي عظيم إلا أنه قليل التأهيل. كما أن لبنان بلد مكلف للسائح. وتبين جنسيات السياح ونمط إقامتهم خصوصية الوضع السياحي اللبناني (الشكل ٢-٣٧ ب). وبشكل عام، يمثل العرب الجزء الأكبر من كتلة الزوار، وبالدرجة الأولى السوريون والخليجيون، لاسيما السعوديين والكويتيين والإماراتيين. فلبنان يشكل بالنسبة لهم مكاناً تقليدياً للاصطياف في الجبال (الشكل ٢-٣٧ ج)، ولكن أيضاً في المناطق المُدُنية، كبيروت ومنطقة جونية. فهنا تشكّل الفنادق والمتاجر الراقية والتحرّر والبغاء المقومات الرئيسية للسياحة. ويمثّل الأوروبيون الغربيون، لاسيما الفرنسيين والألمان، الكتلة الثانية من السياح الذين يأتون إليه عموماً لاكتشاف إرثه التاريخي، دون إهمال متعة التبضع في أسواقه وتذوق مأكولاته.



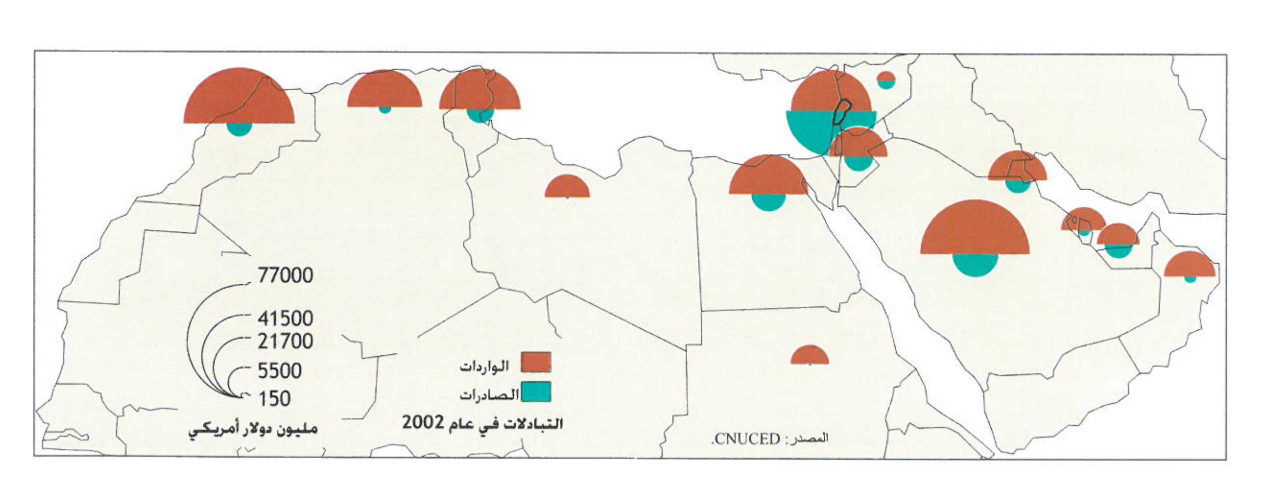
الشكل ٢-٣٦: السياحة الدولية في الشرق الأوسط.



الشكل ٢-٣٧ (أ. ب. ج): السياح في لبنان.

دور ثقافي وإعلامي

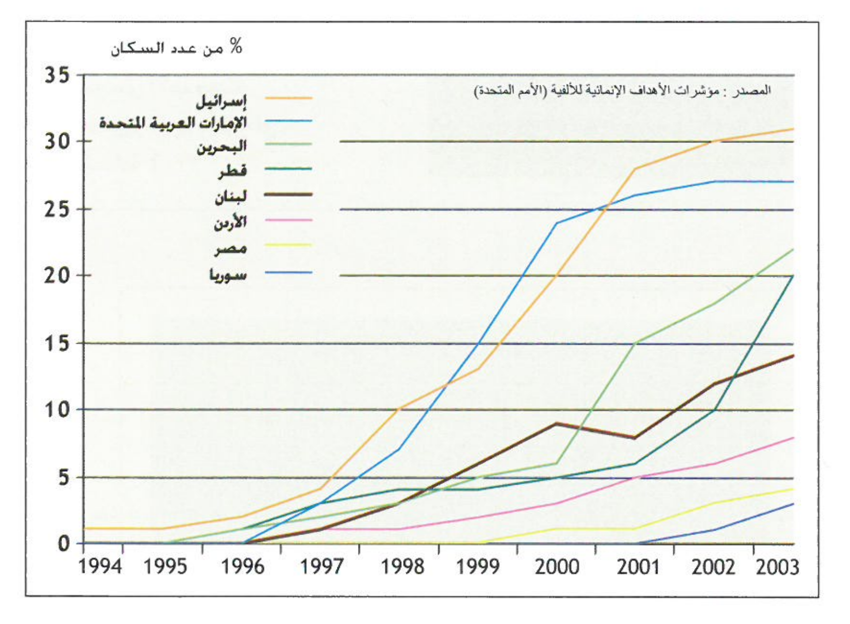
لقد شهد لبنان، على صعيد تبادل البضائع وكمركز تجاري كبير، تراجعاً وتهميشاً لم يتغير اتجاههما منذ التسعينات، إلّا أنه ما زال يلعب دوراً ثقافياً متميزاً على مستوى العالم العربي. فعاصمته بيروت، هي مدينة عالية وجامعية، وملاذاً للمثقفين العرب المضطهدين من قبل الأنظمة الاستبدادية منذ الحرب العالمية الثانية؛ وهي تقوم بدور المحور في عملية إنتاج وتداول المعلومات والمعارف. ويوضح مثال صناعة الكتاب هذا تماماً. لقد ولّى ذاك الزمان، زمن أواخر الستينات، الذي كان يقال فيه: «القاهرة تكتب وبيروت تطبع وبغداد تقرأ». ومع ذلك، فإن العاصمة اللبنانية لا تزال تحتل مكانة بارزة في إنتاج وتجارة الكتاب. ولبنان هو أحد الأقطاب الرئيسية للنشر في العالم العربي، فقد كان ينشر حوالي ٧٥٠٠ كتاباً سنوياً (ميرمييه، Mermier ٢٠٠٥). ومن المؤكد أن القاهرة قد تفوقت عليه بوضوح، والمملكة العربية السعودية هي أيضاً منتج رئيسي. ويظل المغرب، حيث يتقدم التعريب بسرعة، والذي ينتج أيضاً مثل لبنان كتباً بالفرنسية، في وضع ثانوي في ميدان النشر. وتبين الإحصاءات الخاصة بتجارة المطبوعات (كتب، نشرات، صحف) الموقع المركزي الذي ما زالت بيروت تحافظ عليه في ميدان تسويق الكتاب، بالمعنى الواسع للكلمة (الشكل ٢-٣٨). ولبنان هو حتى الآن أكبر مصدّر للمطبوعات في العالم العربي. ومن جانب آخر، إنه المجال الوحيد الذي نجد فيه فائضاً في الميزان التجاري، على العكس من جميع الدول العربية الأخرى. وقد شكلت المطبوعات ٥٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٣، وهو رقم كبير ويوضح الدور الثقافي الخاص لمدينة بيروت وللّبنانيين في العالم العربي.



الشكل ٢-٣٨: تجارة المطبوعات في العالم العربي.

تشكّل المحطات التلفزيونية الفضائية – التي يعتبر لبنان أكبر مزوّد لها بالبرامج والإعلانات التي تطور سوقها الشرق-أوسطي في بيروت أولاً – قطاعات اقتصادية أخرى مزدهرة، يلعب فيها لبنان دوراً هاماً. ولكن مراكز القيادة قد انتقلت الآن إلى دول الخليج: دبي أصبحت مركز القيادة الرئيسي للدعاية، ومنافستها الرئيسة هي القاهرة. ونجد في التلفزيون أن رؤوس الأموال هي بالأحرى سعودية. فقناة الجزيرة تبثّ من قطر، ولكن إحدى منافساتها في سوق الأخبار هي قناة العربية، التي تملك استوديوهات في بيروت. وبوجه أعم، ينتج لبنان برامج ترفيهية محبوبة في جميع أنحاء العالم العربي.

وفي المقابل لم يعرف لبنان التطوّر المتوقّع في مجال تكنولوجيا المعلومات، على الرغم من وجود اليد العاملة المؤهلة؛ ويبقى لبنان بعيداً عما وصلت إليه الإمارات العربية المتحدة، أو إسرائيل(الشكل ٢-٣٩). وقد ركزت سياسة الحكومة على حماية مقدّم خدمة الاتصالات التاريخي، وحافظت له على دخل مريح توفره تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية العالية جداً. ولقد نتج عن هذه السياسة التأخر في إدخال قدرات تكنولوجية عالية؛ وهذا يرتبط أيضاً بتشكّل احتكارات في هذا السوق.



الشكل ٢-٣٩: استعمال الإنترنيت في بعض بلدان الشرق الأوسط (١٩٩٤-٢٠٠٣).



مخيم للعمال السوريين المهاجرين في شكا بالقرب من معمل الإسمنت.
تصوير: إيريك فيرداي.
شباط ٢٠٠٦.



في مركز بيروت الذي يعاد إعماره. تعبر الكنيسة (في الخلف) والمسجد (في المقدمة)، ببنائهما المتجدد، عن حضور الطوائف في الفضاء العام.
تصوير: فرانك شيرير (Franck Scherrer) نيسان ٢٠٠٦.

الفصل الثالث



السكان والإسكان

يتكشّف لنا من خلال دراسة السكان اللبنانيين، وبناء على الأرقام المتوفرة التي تعتبر غير دقيقة ومشكوك بها وحتى متناقضة، ملاحظتان مضادتان إلى حد ما: تعبّر الأولى عن نزعة نحو تجانس السلوك والبنيات الديموغرافية. يعتبر لبنان بين البلدان العربية رائداً في ميدان التحوّل الديموغرافي. إذ أن انخفاض معدلات الخصوبة وتبني سلوكيات «عصرية» - كانت إلى عهد قريب حكراً على السكان المسيحيين الأكثر تعلّماً والأكثر انفتاحاً على الخارج - أصبحت سلوكيات تنتشر حالياً في كافة المناطق ولدى كافة الطوائف اللبنانية. وتعتبر بيروت بشكل خاص مركز جذب في هذا التوجّه، فهي فضاء مشترك وساحة للاندماج، وهي المكان الذي تتكوّن به هذه الممارسات الجديدة. ويتلازم مع تجمّع السكان والنشاطات الاقتصادية في الساحل النقص التدريجي لمقومات الحياة في الجبال والمناطق الريفية.

لكن، من جهة أخرى، هذا التوحيد للعادات ولطرق العيش لا يوحّد بالضرورة الهويات والانتماءات الدينية أو القبلية، كما يتضح من استمرار الممارسات التي ترتبط بالمنبت الأصلي، كأماكن التجمعات المدنية للسكان المتنقلين على امتداد الأراضي اللبنانية. ومع ذلك، فإن هذه الممارسات والانتماءات تطرح إشكالية الوحدة الوطنية، هذه الوحدة التي تزيد من هشاشتها حركات هجرة اللبنانيين المؤقتة أو الدائمة إلى الخارج، والتي تولّد انتماءات أخرى، وأحيانا تمسكاً بالقيم الجديدة. ويساهم في هذه الهشاشة أيضاً، وعلى عكس ما سبق، توطن مجموعات قومية أو إثنية ضعيفة الانخراط في المجتمع اللبناني - إن لم تكن منبوذة منه، كالفلسطينيين - والهجرات المؤقتة للمهاجرين من سوريا أو من بلدان أخرى.

الأرقام المشكوك بها

إن أول ما يجب التشديد عليه هو عدم التيقن القوي الذي يحيط بالتقديرات السكانية. كما يجب أن يرافق هذه الملاحظات الحذر والريب؛ ولا يمكن أن نذهب أبداً أبعد من التقديرات التقريبية (الشكل ٣-١). فالتقديرات الثلاثة الأولى المتاحة هي تعدادات وإحصائيات جرت في عهد الانتداب الفرنسي. ولقد أدت استخداماتها السياسية والاجتماعية إلى إضعاف الثقة بها. حتى أن جزءاً من السكان يشكك بوجود الهوية الوطنية اللبنانية، وتعبر عن ذلك تصريحات مبطنة. وفي عام ١٩٤٣، كان الغرض من التعداد توزيع المعونة الغذائية، وكان من مصلحة السكان أن يشملهم الإحصاء. كما كانت مسألة اعتبار عدد المهاجرين الذين رحلوا في العهد العثماني إشكالية أيضاً. وعلى أية حال، فبعد عام ١٩٣٢، لم يجر أي تعداد سكاني، وتستند الأرقام المتوفرة على الإسقاطات والدراسات الاستقصائية.

وبعد الاستقلال، توجب انتظار رئاسة فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) كي تولد إدارة حقيقية مكلّفة بالإحصاء. وقد ترجمت الإصلاحات والسياسات الاجتماعية بازدهار التعدادات والدراسات، والتي كان أكثرها جدية التحقيق الميداني الاستقصائي المتعلق بدراسة السكان النشيطين (العاملين) في عام ١٩٧٠، والتي اعتمدت مرجعيتها على تقدير السكان المقيمين، حتى وإن كان قد تمّ إعادة تقويم عددهم في عام ١٩٧٤. وفي ذلك التاريخ، كان عدد السكان يصل إلى ٢،١٢٦،٠٠٠ نسمة. وفي هذه الأثناء، ظل سجل النفوس المؤسسة الوحيدة المؤهلة التي تشمل السكان المقيمين والمهاجرين.

لقد كان مشكوكاً وبشكل كبير بالتقديرات السكانية أثناء الحرب. ويبرز من بينها التحقيق الذي يشمل المهجّرين في عام ١٩٨٧ (جامعتي القديس يوسف ولافال /USJ/Laval ١٩٩٢) والذي يذكر الرقم ٣ ملايين مقيم. وبعد الحرب، أعيد تشكيل إدارة الإحصاء المركزي بصعوبة، بفضل المساعدة الدولية. وقد تمّ نشر نتائج تحقيقين صادرين بشكل متباعد عن وزارة الشؤون الاجتماعية وعن إدارة الإحصاء المركزي، ووصل

السكان (مليون نسمة)

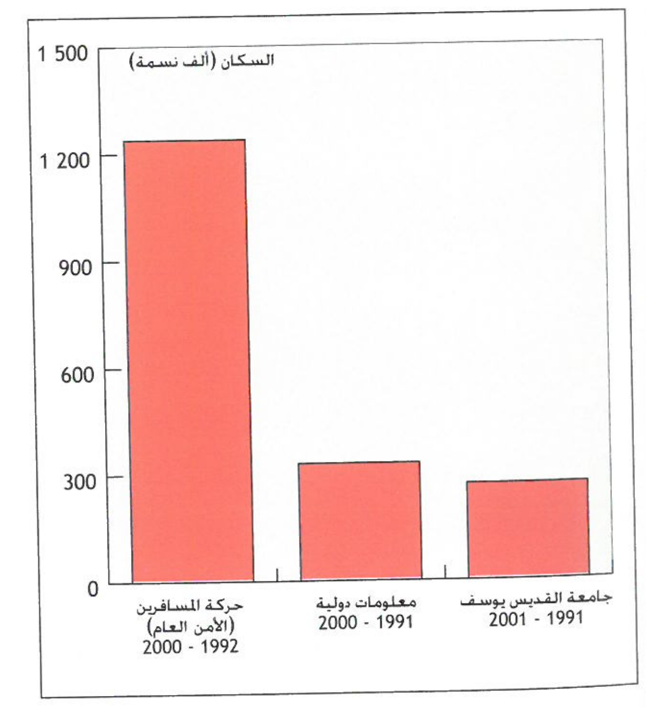
المصدر: 1922: التعداد الثاني للجيش الفرنسي
1932: تعداد السكان
1959: سجل النفوس
1970: إدارة الإحصاء المركزي
1987: جامعتي القديس يوسف ولافال (كندا)
1996: وزارة الشؤون الإجتماعية
1997: إدارة الإحصاء المركزي
2001: جامعة القديس يوسف USJ
2004: إدارة الإحصاء المركزي

الشكل ٣-١: التقديرات السكانية في (١٩٢٠-٢٠٠٠) في لبنان.

الفارق بينهما إلى ٢٥٪. ويقدر الأول عدد السكان اللبنانيين المقيمين بأقل من ٣ ملايين نسمة في عام ١٩٩٦، بينما يقترح الثاني، الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي، رقماً يقترب من ٤ ملايين نسمة في عام ١٩٩٧. وقد أدى هذا التباعد بين الرقمين إلى جدال حاد بين الديموغرافيين اللبنانيين. ففي عام ٢٠٠١، جاء التحقيق الذي قامت به جامعة القديس يوسف، المعتمد على المنهجية نفسها التي تبنتها إدارة الإحصاء المركزي، ليدعم تقديرات هذه الأخيرة. وفي المقابل، فإن آخر الأرقام التي قدمتها إدارة الإحصاء المركزي في عام ٢٠٠٤ تظهر تراجعاً في عدد السكان الذي هبط إلى ٣،٧ مليون مقيم، وهي تتناقض بشكل واضح مع المعطيات السابقة، وتتفق بالأحرى مع تقديرات وزارة الشؤون الإجتماعية في عام ١٩٩٦.

وتفسر هذه التناقضات ثلاث نقاط رئيسية تشكل لب هذه النقاشات. فنوعية الاستقصاء هي مشكلة بحد ذاتها. ولم يكتمل تعداد المساكن في كافة أنحاء لبنان إلا في عام ١٩٩٦. وفي بلد ترتفع فيه نسبة المهاجرين الفصليين، فإن التقديرات العالية لعدد المساكن الرئيسية يمكن أن يكون وراء العدد المرتفع جداً للسكان.

كما يشكّل الحجم غير المعروف للهجرة اللبنانية في السنوات الأخيرة متغيراً، ممّا يؤثّر على التقديرات السكّانية. وهنا يكمن هدف الخطابات الحماسية والتقديرات المحيرة (الشكل ٣-٢). ووفقاً لنتيجة حساب الصافي بين القادمين والمغادرين من اللبنانيين الذي قدمته إدارة الأمن العام، فإن البلد يفقد في المتوسط ١٢٠،٠٠٠ نسمة سنوياً منذ عام ١٩٩٠. ويذكر بعض المختصين أن الهجرة بلغت ١،٧ مليون نسمة منذ



الشكل ٣-٢: تقديرات عدد السكان المهاجرين.

ذلك التاريخ. وتشير تقديرات أخرى إلى أرقام أكثر اعتدالاً. ففي عام ٢٠٠١ قدرت دراسة قامت بها جامعة القديس يوسف عدد المهاجرين منذ عام ١٩٧٥ بـ ٦٠٠،٠٠٠ نسمة، بما في ذلك ما يقارب من ٢٥٠،٠٠٠ نسمة منذ عام ١٩٩١. وتقترح دراسة أخرى رقم ٣٥٠،٠٠٠ نسمة بين مهاجر دائم ومؤقت خلال سنوات التسعينات. ويمكن لتسارع محتمل للهجرة أن يؤدي إلى استقرار في عدد السكان في لبنان وربما إلى تراجعه. وعلى أيّة حال، تظهر هذه الارقام أن الهجرة هي حقيقة راسخة (انظر الفصل ٢).

ولا يزال تقدير عدد السكان المقيمين خاضعاً لمسألة أخيرة تتضمن الكثير من الشك: السكان الأجانب. فالدراسات الأخيرة تقدر نسبتهم من عدد السكان المقيمين بين ٤٪ (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦) و ٧٪ (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧ و٢٠٠٤). ونحن هنا أمام مسألة قديمة: فقد قدر عدد السكان الأجانب في عام ١٩٧٠ في لبنان بحوالي ٣٣٠،٠٠٠ نسمة، أي بحدود ١٥٪ من عدد السكان ككل، وكانوا يمثلون ٢٥٪ من سكان بيروت الكبرى، وهم خصوصاً من السوريين والفلسطينيين. كما تحيط الكثير من الشكوك بعدد العمال السوريين في لبنان، الذي لم يعرف رسمياً إلا في عام ٢٠٠٣، حيث بلغ ٥٠٠ عاملاً، بحسب رخص العمل الممنوحة، ولكن بعض المحللين يقدرون أن هذا العدد قد وصل إلى مليون عامل في بعض الأحيان، خلال العقد الماضي! وبشكل عام، نلاحظ وجود عدد كبير من العمال غير الشرعيين في البلاد. وسوف نعود إلى هذه النقطة مع المزيد من التفاصيل في الجزء الثالث من هذا الفصل.

وأمام عدم القدرة على الوصول إلى الحقيقة بشأن هذه المعلومات المختلفة، فسوف نعتمد على بيانات عام ١٩٩٧ لدراسة التوزيع المكاني للسكان، مثلما فعل واضعو الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. إنه التحقيق الميداني الوحيد الذي تتوفر نتائجه على المستويات المحلية. وسوف نقارن بعض الجوانب فيها مع بيانات القوائم الانتخابية لعام ٢٠٠٠.

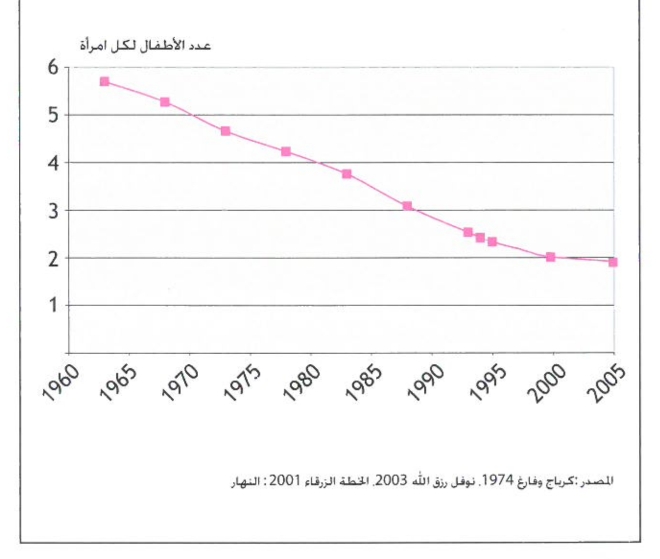
الديناميات الديموغرافية

يعتبر لبنان، من بين جميع الدول العربية، رائداً في ميدان التحول الديموغرافي. فقد استفاد سكانه منذ زمن طويل، لاسيما المسيحيين، من تسهيلات كبيرة في ميدان التعليم.

الجدول ١: مؤشرات ديمغرافية في لبنان

السنة	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٠٤
معدل الوفيات (٪)	٨	٨	٨
معدل الولادات (٪)	٣٣	٢٦	١٩
الأمل بمدة الحياة عند الولادة (سنة)	٦٥	٦٩	٧٢

المصدر: يونيسيف، ٢٠٠٥



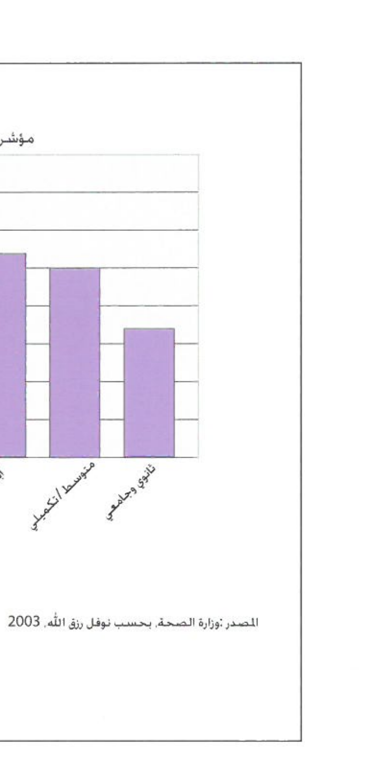
الشكل ٣-٣: تطور معدل الخصوبة (١٩٦٣-٢٠٠٥).

وقد سمح تحسين المرافق الصحية منذ زمن طويل بالوصول إلى مستوى معتدل من الوفيات، في حين عرف معدل المواليد انخفاضاً ملحوظاً، من حوالي ٣٣٪ في عام ١٩٧٠ إلى ١٩٪ في عام ٢٠٠٤، وفقاً لبيانات اليونيسيف. وبدأ انخفاض معدل الخصوبة في السنوات ١٩٥٠. ووفقاً لتقديرات مختلفة، فهو يهبط اليوم إلى تحت عتبة التجدد السكاني (الشكل ٣-٣).

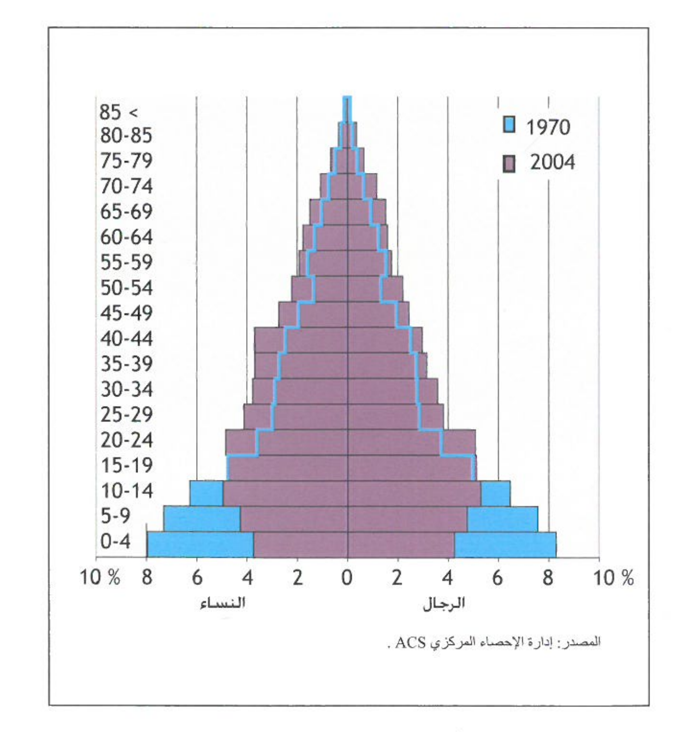
ويعني هذا الانخفاض المنتظم التقارب في السلوك الديموغرافي داخل البلد، بين المركز والأطراف وبين المدن والريف، وبين الطوائف المسيحية والمسلمة. ففي السنوات ١٩٦٠، بينت المعطيات المتوفرة أن انخفاض معدل الخصوبة كان أكثر وضوحاً لدى المسيحيين، في حين ظل في ذروته في الأوساط الشيعية. ومع ذلك، ففي مستوى تعليمي واجتماعي متشابه يظل السلوك الديموغرافي متقارب.

ونشهد في الوقت الحاضر وجود تقارب في المؤشرات بين مختلف المناطق، على الرغم من الفروقات الكبيرة التي ما زالت قائمة بين بيروت، حيث وصل معدل الخصوبة إلى حوالي ١،٧ طفل لكل امرأة في عام ١٩٩٣، والشمال، حيث بلغ ٣،٤ في الفترة نفسها. وتعود هذه الاختلافات عموماً إلى الفروقات في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية وفرص الحصول على التعليم (الشكلان ٣-٤ و٣-٥). علاوة على ذلك، يمكن للمرء أن يلاحظ أن التقارب هو أسرع بالنسبة لمنطقة تسكنها أغلبية شيعية، كما هو الحال في جنوب لبنان مقارنة بشمال لبنان حيث يختلط السكان السنة بالسكان المسيحيين. وبالتالي يؤدي هذا إلى دحض التفسيرات التي تعطي وزناً كبيراً للبعد الديني.

الشكل ٣-٤: معدل الخصوبة على مستوى المحافظة.



الشكل ٣-٥: العلاقة بين معدل الخصوبة ومستوى التعليم لدى الأمهات.

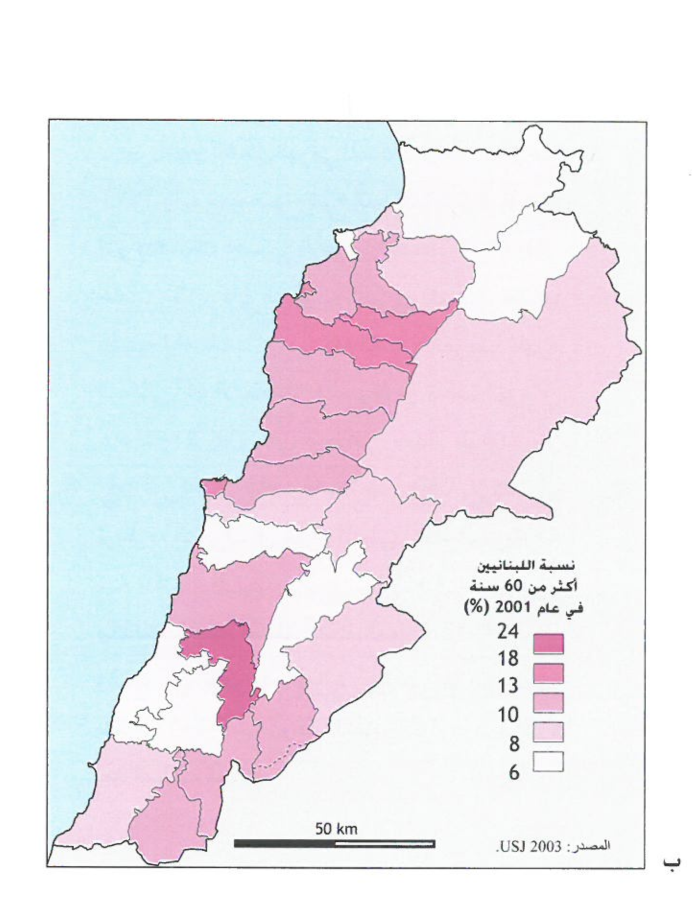


الشكل ٣-٦: هرم الأعمار في عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٤.

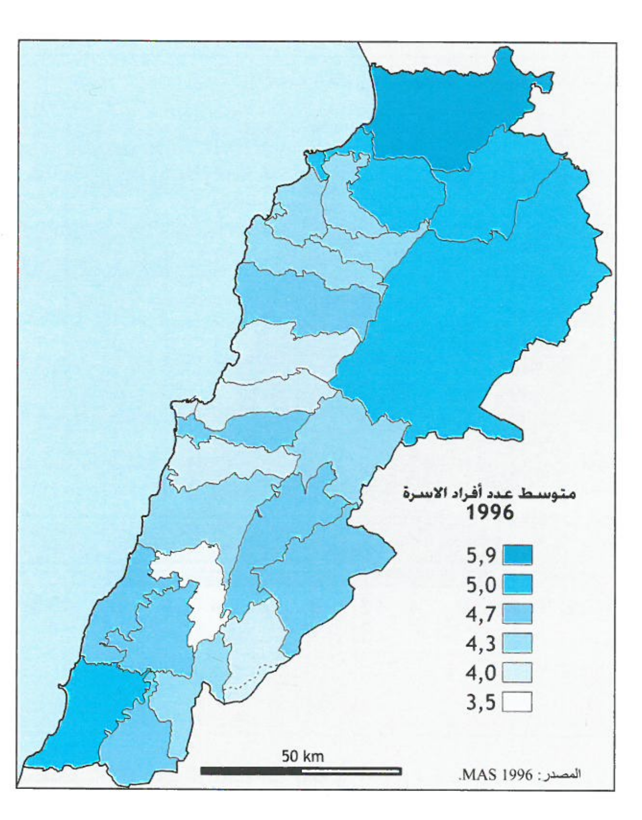
يبين الشكل الهرمي للسكان، وتطوره بين عام ١٩٧٠ واليوم، بوضوح تنوع السلوك الديموغرافي تبعاً لتنوّع البنيات بحسب الأعمار (الشكل ٣-٦). ففي عام ١٩٧٠، كان التركيب العمري للسكان تقليدياً بالنسبة لبلد شاب، وتعبر عنه القاعدة العريضة للهرم السكاني. إن الانخفاض الملحوظ في قاعدة الهرم في عام ٢٠٠٤ يدل على انخفاض معدل المواليد، ولا تبدو آثار الحرب واضحة جداً هنا: يمكننا بلا شك أن نربط به التجوف في الهرم المتعلق بالفئة العمرية ٤٠ سنة فأكثر، والمرتبط بارتفاع نسبة الوفيات وبالهجرة، وكذلك النقص المتعلق بالفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، والناتج عن نقص في المواليد، والذي يعوَّض جزئياً بالفئة ١٠-١٤ سنة، وهم الشباب المولودون مباشرة بعد اتفاقات السلام.

يتبين من خلال ملاحظة الهيكل العمري لمناطق الأطراف، ولا سيما في الشمال، أن هذه الأطراف لا تزال تحمل خصائص تركيبة فتية للسكان (الشكل ٣-٧)، فنسبة الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة تمثل حوالي ٥٠٪ في عدة أقضية في الشمال، في حين أنها تمثل أقل من ٣٠٪ في بيروت والأقضية المسيحية الغنية في شمال جبل لبنان. وتضم هذه المناطق نفسها سكاناً تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة بنسبة مرتفعة نسبياً. أما المناطق التي تعرضت للاحتلال الإسرائيلي في الجنوب فهي تضم أيضاً سكاناً أكثرهم من المسنين، وهذا دليل على هجرة الشباب لأسباب أمنية واقتصادية.

ويظهر متوسط حجم الأسرة صورة للعلاقة بين المركز والأطراف، والتي تعكس بشكل كبير حالة التناقض بين المناطق ذات الخصوبة العالية، وتلك التي أصبحت هرمة (الشكل ٣-٨). ولا يستثنى من هذا النمط سوى أقضية جزين ومرجعيون وحاصبيا، التي تعرّضت للاحتلال والتي يتكون جزء كبير من سكانها من المسيحيين.



الشكل ٣-٧ (أ و ب): الفئة التي تقل أعمار أفرادها عن ٢٠ سنة وتلك التي تزيد عن ٦٠ سنة بحسب الاقضية.



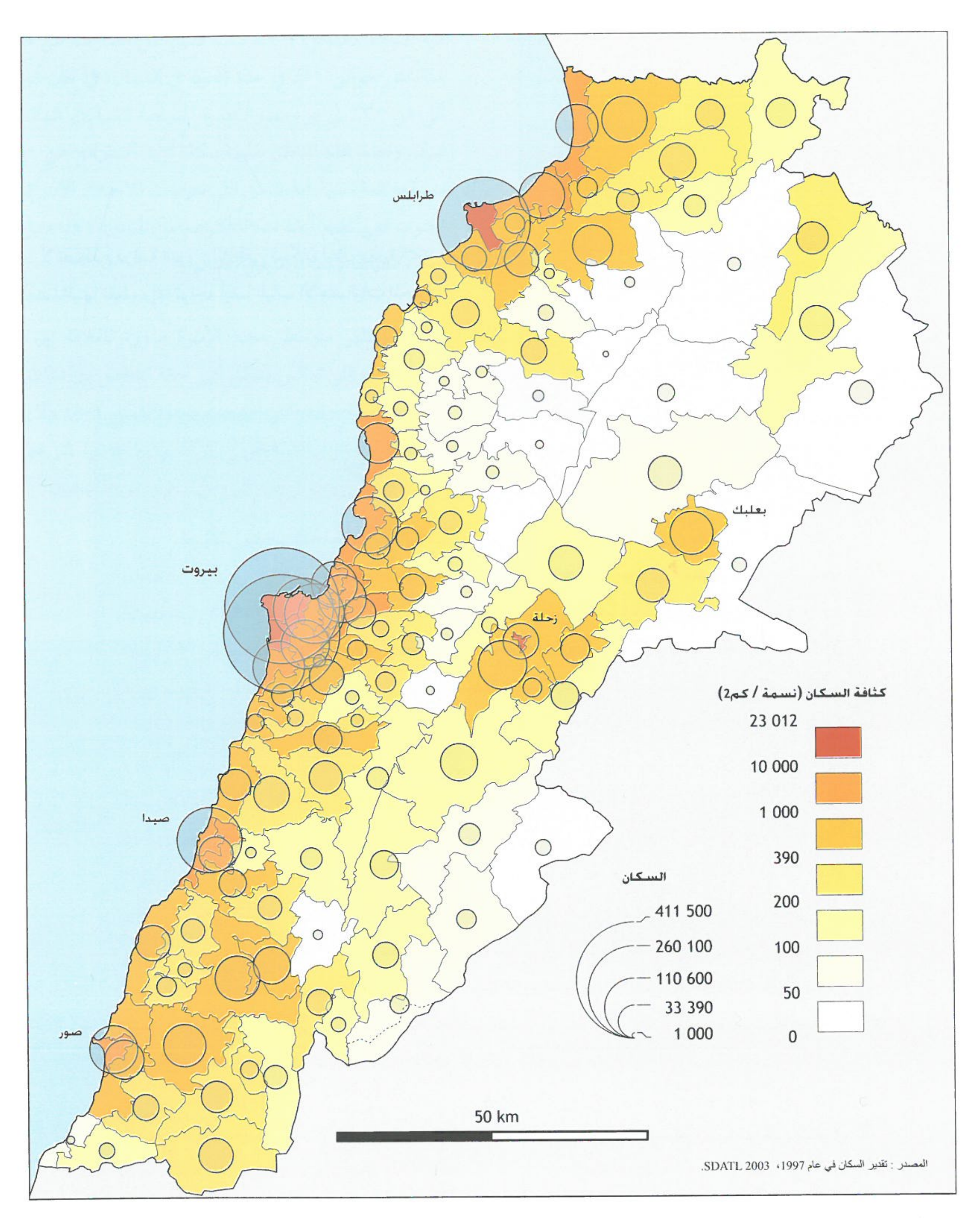
الشكل ٣-٨: متوسط عدد أفراد الاسرة.

التوزع المناطقي للسكان وتطوره

لا تصطدم دراسة التوزع المناطقي لسكان لبنان بندرة التقديرات وعدم مصداقيتها فقط، وإنما تواجه أيضاً غياب الإحصائيات المحلية.

توزع السكان على المستوى المحلي

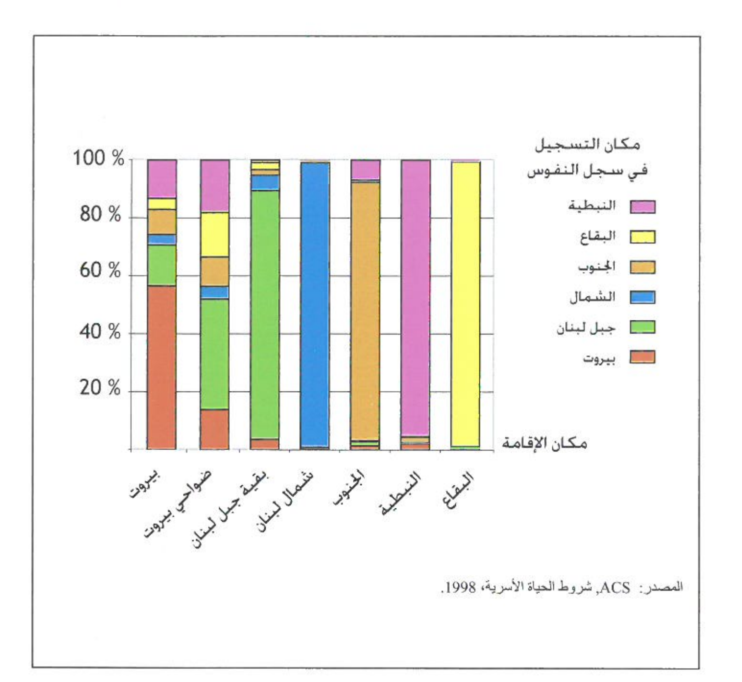
لم تنشر بيانات التحقيقات الميدانية الهامة المتوفرة عن السكان إلا على مستوى المحافظة (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٨ وجامعة القديس يوسف ٢٠٠١)، وعلى مستوى القضاء (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦). وعلى أية حال، فإن مستوى القضاء يظل من الناحية الجغرافية ذا تعبير ضعيف (راجع الفصل الأول)، ومن الضروري أن يكون لدينا تقدير لحجم السكان على المستوى المحلي. ولهذا السبب، فإن فريق مشروع «أطلس المناطق العقارية في لبنان» قد أعاد استخدام النهج الذي اتبعه الخبراء المكلفون بوضع الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (مجلس الانماء والإعمار ٢٠٠٢). ولقد استخدمنا نتائج تعداد المباني والمنشآت الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي في العامين ١٩٩٦-١٩٩٧، التي كانت تهدف إلى تحديث أسس الاستقصاء التي ستعتمد في التحقيقات الميدانية اللاحقة. ونحن نملك على مستوى ١٥٠٠ دائرة عقارية في لبنان (وهي تعادل مناطق وأحياء في المدن) بيانات عن الأبنية (تاريخ البناء، الارتفاع، الصبغة القانونية، الإشغال)، وكذلك بالنسبة للمواقع المشغولة، خاصة المساكن (الأساسية، الثانوية، الخالية)، ومن خلال القيام بوضع تقاطع لعدد المساكن الرئيسية مع متوسط حجم الأسر على مستوى المنطقة، لنحصل على تقدير أولي لعدد السكان. أما تقدير حجم الأسر فقد أخذناه من مسح وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٩٦، وهو غير متوفر إلا على مستوى الأقضية. ولجعل هذه البيانات متناسقة، فإن حساب عدد السكان المقيمين على المستوى المحلي عن طريق ناتج ضرب عدد المساكن بالحجم المتوسط للأسر قد تم تصحيحه بواسطة معامل يؤدي إلى تطابق المجموع الناتج مع العدد الكلي للسكان، بحسب تقديرات إدارة الإحصاء المركزي على مستوى المحافظات في عام ١٩٩٨. وتم لاحقاً تجميع هذه النتائج على مستوى ١٢٢ منطقة، محددة في إطار مشروع «أطلس المناطق العقارية في لبنان». وبالتالي فإن النتيجة التقريبية لتقدير عدد السكان على مستوى الدوائر العقارية تكون محدودة الدقة.



الشكل ٣-٩: السكان والكثافة السكانية في لبنان.

ينتمي لبنان الى فئة البلدان التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة الأكثر كثافة سكانية في العالم، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المساحة الكبيرة للمناطق الجبلية. وتفسر التضاريس والتطور الاقتصادي للبلد سبب تركز السكان الكبير على طول الساحل، والذي، بحسب تعريف الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (SDATL)، يضم أكثر من ٣٣٪ من السكان في ٨٪ من مساحة البلد، حيث تزيد الكثافة عن ١٣٠٠ نسمة/كم². وفي الداخل يتركّز السكان في المدن الرئيسية، كزحلة وبعلبك والنبطية. وتتميّز المناطق الجبلية وبعض المناطق الريفية (البترون، جبيل العليا) بكثافات أضعف، إذ تتراوح حول ٥٠ نسمة/كم². هذه التركيبة للتوسع المُدُني هي انعكاس للمعيقات المناخية والتضاريسية بالإضافة إلى هجرة ريفية قديمة ومستمرة (الشكل ٣-٩).

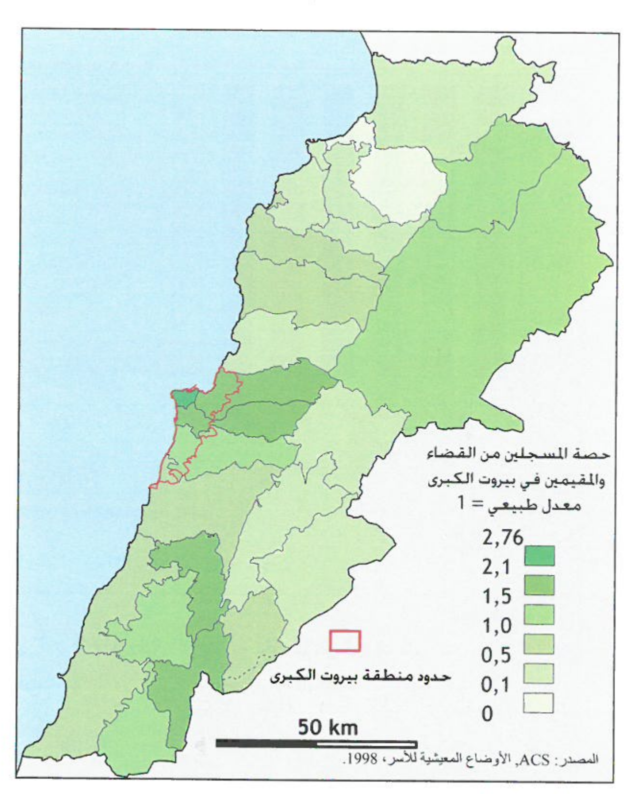
للأسف، إن المعطيات عن الهجرة، غير موجودة تقريباً. وللوصول إلى نتائج تقريبية عنها غالباً ما نلجأ في لبنان إلى المقارنة بين مكان التسجيل في سجل النفوس ومكان الإقامة الحالية. في الواقع، لقد ثبّت سجل الأحوال الشخصية، (سجل النفوس)، أثناء تعداد السكان في عام ١٩٣٢، مكان تسجيل العائلات. ولا تؤدي الهجرة إلى تغير تلقائي لمكان التسجيل، وتدل الوقائع على أن طلبات تغيير مكان التسجيل نادرة للغاية. إن المقارنة بين سجل النفوس ومكان الإقامة هو بالتالي مؤشر على التنقل على المدى الطويل في البلد. ولقد قدم المسح الميداني في عام ١٩٩٧ جدولاً يقارن بين هذه البيانات. وقد سمح هذا الجدول بتحديد الاتجاهات الرئيسية للهجرة على مستوى الأجيال (الشكل ٣-١٠).



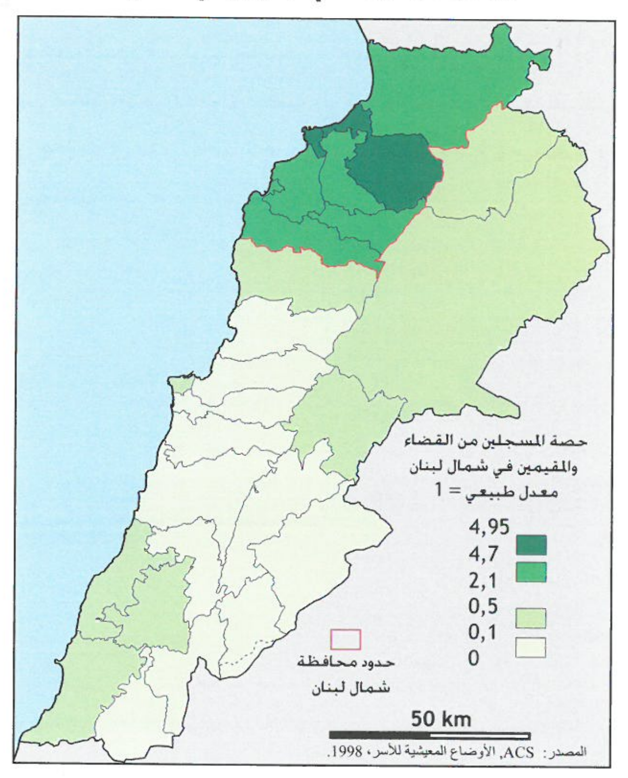
الشكل ٣-١٠: المناطق الأصلية للسكان بحسب المحافظات.

الحقيقة الأولى هي أن أغلبية السكان المقيمين، على مستوى المحافظة، باستثناء جبل لبنان، هم من نفس المنطقة؛ بعبارة أخرى، كانت التحركات السكانية الرئيسية إما داخل هذه المناطق (من الريف إلى المدن)، أو من مناطق الأطراف نحو منطقة المركز. والتخالط الوحيد للسكان الذي يحدث في هذه المناطق ناتج عن وصول الفلسطينيين، وبخاصة في جنوب لبنان.

أ: خارطة المكان الاصلي للمقيمين في بيروت الكبرى



ب: خارطة المكان الأصلي للمقيمين في الشمال



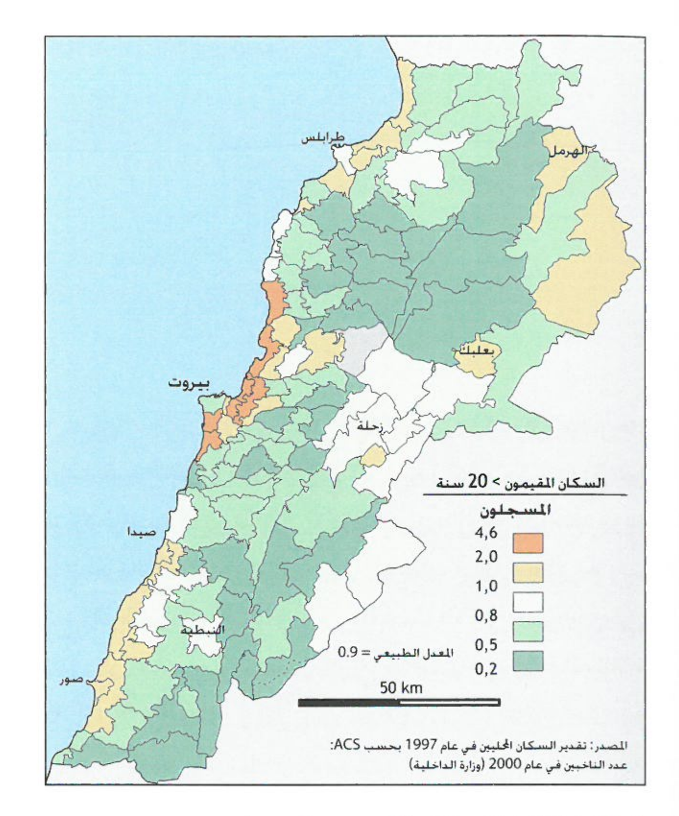
الشكل ٣-١١ (أ و ب): خارطة الهجرة التفضيلية.

تختلف منطقة جبل لبنان، ولا سيما منطقة العاصمة بيروت وضواحيها، بشكل كبير عن هذا النموذج. فالعاصمة وضواحيها تتكون من ٥٠ ٪ أو أكثر من السكان القادمين من مناطق أخرى، أما بقية جبل لبنان فهو أكثر تجانساً، إلّا أن نحو سدس سكانه يأتون من مناطق أخرى، ولا تتضمن هذه الأرقام معلومات عن الهجرات الداخلية ضمن المحافظة، والتي ليست ضئيلة، خاصة بين أقضية جبل لبنان.

يسمح التحليل بحسب الهجرة «التفضيلية» إلى منطقة العاصمة والى شمال لبنان بتحديد مناطق الجذب السكاني للمدن الرئيسية (الشكل ٣-١١). وتؤكد هذه المنهجية أن منطقة العاصمة تجذب بامتياز سكان جنوب لبنان، لاسيما سكان محافظة النبطية وقضاء جزين، وبدرجة أقل قضاء الهرمل (الشكل ٣–١١ أ). وفي المقابل، تتميز بعض المناطق بانجذاب أقل نحو العاصمة، مثل سائر أنحاء محافظة الشمال وقضاء كسروان أو أقضية جنوب ووسط البقاع. ويجب أن نستنتج من ذلك تأثير جاذبية غيرها من المدن، وهكذا، فإن طرابلس هي المدينة المفضلة لسكان الشمال (الشكل ٣-١١ ب)، وجونية بالنسبة لسكان شمال جبل لبنان، وزحلة وضواحيها بالنسبة لسكان البقاع الغربي.

وقد أظهرت المقارنة بين السكان المقيمين والناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية أنها مؤشر مفيد لتحديد المناطق المتأثرة بالهجرة الريفية خصوصاً، بمقابل تلك التي تستقبل المهاجرين من الريف. وإذا اتخذنا كافة الاحتياطات اللازمة المتعلقة بالغموض الذي يحيط بالمعطيات المستعملة، فإن الشكل (٣-١٢) يقدّم صورة للمناطق الرئيسية للهجرة ولتركزها على الأراضي اللبنانية. فالمناطق الممثلة باللون الأخضر، أي تلك التي يفوق عدد سكانها المسجلين عدد السكان المقيمين، هي بشكل خاص المناطق الريفية والمناطق الجبلية المرتفعة. كما أن المناطق الواقعة على الحدود مع إسرائيل قد تأثرت أيضاً بالهجرة، وكذلك منطقة جزين، التي كانت تحتلها الميليشيات المرتبطة بإسرائيل حتى عام ١٩٩٩.

إن المناطق المستفيدة من الهجرة الداخلية هي بصورة رئيسية المناطق المُدُنية الواقعة على الساحل (صيدا وصور والصرفند وجونيه وجبيل والمنية ومنطقة نهر البارد) أو في الداخل، مثل بعلبك أو الهرمل. وبالنسبة للمناطق الساحلية، تجب الإشارة إلى سكان المخيمات الفلسطينية في صور ومحيطها وصيدا ونهر البارد (إن مساكن المخيمات مشمولة في الحساب الذي أفضى لمعرفة عدد السكان المقيمين).



الشكل ٣-١٢: السكان المقيمون والمسجلون في القوائم الانتخابية.

تعديل البنية العمرية للسكان

تفترض المقارنة بين عدد الناخبين في القوائم الانتخابية والسكان المقيمين، أن لا يؤخذ بالاعتبار إلّا السكان البالغين، وهم الذين تبلغ أعمارهم هنا ٢٠ سنة وما فوق، ولا توجد بيانات عن السكان الذين تبلغ أعمارهم ٢١ سنة فأكثر والذين يشكلون السكان الراشدين. ولا نعرف البنية العمرية للسكان إلا على مستوى الأقضية، وذلك بفضل المسح الذي قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٩٦). إذ يطرح عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة في القضاء ثم تعدل النتيجة بعد ذلك كي تتطابق مع عدد سكان هذه الفئة العمرية المعروف على مستوى المحافظة.

ومن الناحية المثالية، كان من الأفضل طرح عدد السكان الأجانب من عدد السكان المقيمين، لكن للأسف، يعطي كلا المصدرين، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٦ وإدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧، أرقاماً شديدة الاختلاف وغير موثوقة للسكان الأجانب المقيمين. ولذلك نفضل التمسك بالبيانات الخام، على الرغم من بعدها عن الكمال وقابليتها للنقد، عوضاً عن مضاعفة عدد الفرضيات.

مبدأ تفسير الخارطة ٣-١٢

تعتبر المنطقة المتأثرة بقيمة تقل عن ١ مكاناً أساسياً للهجرة. وعلى العكس من ذلك، تكون المنطقة التي يزيد معدلها عن ١ منطقة استقبال للسكان المولودين خارجها. (في الواقع، يحوم المعدل الوطني حول ٠,٩ بسبب الهجرة الخارجية). ومع ذلك، تدل القيمة القريبة من التوازن على أن عدد السكان المقيمين يتطابق مع عدد المسجلين، لكن من الممكن أن المنطقة كانت مسرحاً لحركة كثيفة من القادمين ومن المغادرين مما أدى إلى التوازن. إن قيمة هذا المؤشر تعتمد أيضاً على التحفظات الأعم التي يمكن أن نجدها فيما يخص السكان المسجلين، خصوصاً التشوهات التي تولدها الهجرة نحو الخارج (قلة التبليغ عن الوفيات والولادات).

تظهر بيروت في فئة مناطق العجز السكاني. وتبدو هذه الحالة غريبة ظاهرياً، إذ أن المدينة هي وعاء للهجرة الريفية منذ قرن من الزمان. هناك تفسيران يسيران جنباً إلى جنب، فعدد السكان المسجلين في العاصمة يضم العديد من الطوائف المتأثرة خصوصاً بالهجرة: الأرمن والبروتستانت وتقريبا جميع اليهود. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت مدينة بيروت انخفاضاً في عدد سكانها منذ عام ١٩٧٠، إما بسبب تقلص الأسر (انخفاض في متوسط حجم الأسرة)، أو بسبب الهجرة منها إلى الضواحي، لاسيما نتيجة للدمار الناجم عن الحرب، والذي أصاب نحو ١٥٪ من المباني. في المقابل، نجد في ضواحي العاصمة أن زيادة عدد السكان المقيمين على المسجلين ليس بالأمر الغريب. فهنا تكون الاختلافات كبيرة جداً مع نسبة ٤,٦ مقيم لكل مسجل واحد في الضاحية الجنوبية لبيروت، وهي المنطقة الرئيسية لسكن المهاجرين الشيعة من الجنوب ومن البقاع.

أما طرابلس والبقاع الأوسط والنبطية فهي في موقع وسيط يقترب من المعدل. وبالنسبة لطرابلس، يجب على الأرجح تقدير الهجرة انطلاقاً من ظهيرها (عكار والضنية) مع الأخذ بالحسبان الرحيل القسري للمسيحيين المتأثرين بالحرب والهجرة. وتعتبر النبطية تاريخياً منطقة للهجرة الكبيرة ولا سيما للهجرة الريفية، لكن الحرب حولتها أيضا إلى ملاذ للنازحين من المناطق الأكثر عرضةً للخطر. وينطبق هذا التعليل على البقاع الأوسط: حتى وإن كانت زحلة وضواحيها قد شهدت نمواً سكانياً وعمرانياً قوياً، فالهجرة منها، لاسيما هجرة المسيحيين، كانت قوية.

ونشهد بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧ انخفاضاً في قدرة بيروت على جذب السكان، لاسيما وسط المدينة، المتأثر بضعف التعايش بين الطوائف، وبشيخوخة سكانه، وبالرحيل المرتبط بغياب الأمن الناتج عن الحرب. (الشكل ٣-١٣). ولقد واصلت ضواحي بيروت الكبرى النمو بالقيمة المطلقة، ولكن وزنها السكاني ظل مستقراً. في المقابل، تشهد مناطق الأطراف زيادة كبيرة. ويفسر هذا بارتفاع معدل الخصوبة في هذه المناطق، وربما أيضاً بسبب دورها كمستقبل للهجرة من الريف نحو العاصمة، ويتم تعويض ذلك بعودة المهاجرين والقادمين من المناطق المتضررة من الصراع إلى التوجه نحو المدن المتوسطة.

كانت التغيرات بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤، أقل وضوحاً، وشوشت الهجرة الصورة العامة. ومع ذلك، يبدو أننا أمام استقرار في نمو مناطق الأطراف، والذي يمكن أن يعكس هجرة أعلى من المتوسط، وربما عودة الهجرة الداخلية نحو المركز. وعلى أية حال، تسجل مناطق الجنوب والبقاع والنبطية تراجعاً نسبياً، في حين أن الشمال (الأكثر خصوبة) وجبل لبنان (في ظل غياب معلومات عن التوزع بين الضواحي وبقية المحافظة) يسجل ازدياداً ملحوظاً.

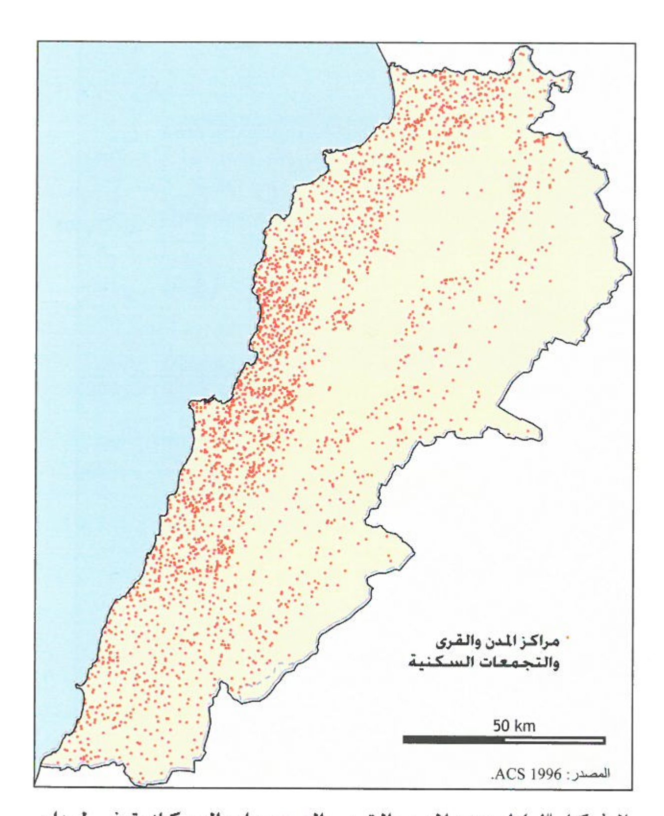


الشكل ٣-١٣: تطور التوزع المناطقي للسكان (١٩٩٧-٢٠٠٤).

المدينة والريف

يعكس التناقض بين المركز ومحيطه الديناميات الديموغرافية المتناقضة: تعارض المناطق الريفية والفقيرة ذات الخصوبة السكانية العالية مع المركز المُدُني الذي بلغ نهاية التحوّل الديموغرافي، ويجذب إليه جزء من المهاجرين الريفيين. ويترابط هذا الهيكل المكاني مع التناقض بين الريف والمدينة.

ويؤكد الانتشار الكبير للمدن والقرى والتجمعات السكانية اللبنانية على ظاهرة السكن الكثيف جداً والقديم للبلاد، وفي الوقت نفسه على عدم تساوي الظروف الملائمة للتمدد العمراني (الشكل ٣-١٤). وفي الوقت الذي نجد فيه أن كثافة التجمعات السكانية عالية جداً على السفوح الغربية من الجبال، نجد أنها متبعثرة في الهضبة الجنوبية، وكذلك في البقاع. ففي هذا السهل الأكثر جفافاً، يرتبط توزع القرى بوجود الينابيع. كما أن المناطق العالية في الجزء الشمالي من جبال لبنان، وجبال لبنان الشرقية، خالية من السكان. وهذه البنية العمرانية موروثة منذ القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي تحدث عنها د. شوفالييه (١٩٧١) عندما ذكر بأن الجبل مشبع سكانياً. وقد شوه هذه المنظومة قرنٌ من الهجرة نحو المدن والمناطق الساحلية.



الشكل ٣-١٤: توزع المدن والقرى والتجمعات السكانية في لبنان.



مدخل بلدة بعبدات (المتن) - عمارة نموذجية لقرية اصطياف لبنانية ومنازلها ذات الأسطح الهرمية. وتعتبر هذه المدينة الصغيرة من المدن ذات الكثافة العالية في عمرانها. وتعتبر اليوم ضاحية في بيروت الكبرى.
تصوير وليد باخوس.

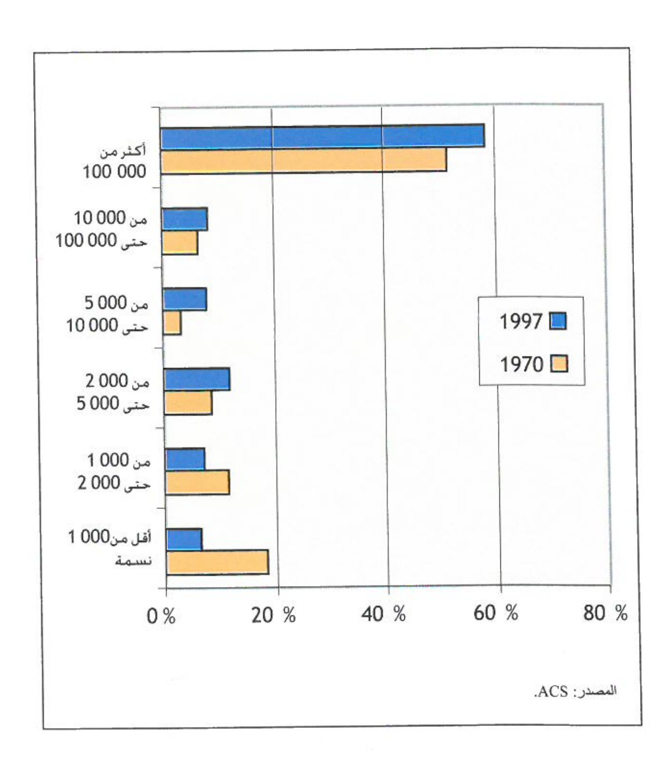
الشكل ٣-١٥: الهيكل العمراني في عام ١٩٩٧.

المصدر: SDATL بحسب ACS 1997.

يكشف التسلسل العمراني عن تفوّق بيروت (الشكل ٣-١٥)، فقد اعتبر تجمّعها السكاني - وتوابعه في جونيه وبكفيا وبرمانا وبيت مري وعاليه والدامور- من قبل الخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية «المنطقة العمرانية الوسطى»، وتستضيف منطقة العاصمة ٣٩٪ من السكان اللبنانيين. وتهيمن هذه المنطقة المركزية، التي يمكن أن نضيف إليها التجمع السكاني الساحلي في جبيل، على بقية منطقة جبل لبنان الضعيفة سكانياً والتابعة للعاصمة. إن الاستثناء الوحيد الملحوظ هو منطقة الشوف، التي تأثرت بالتأكيد بهجرات الحرب المؤلمة، ولكن مكونها الدرزي ما زال يحتفظ بتواجده النسبي.

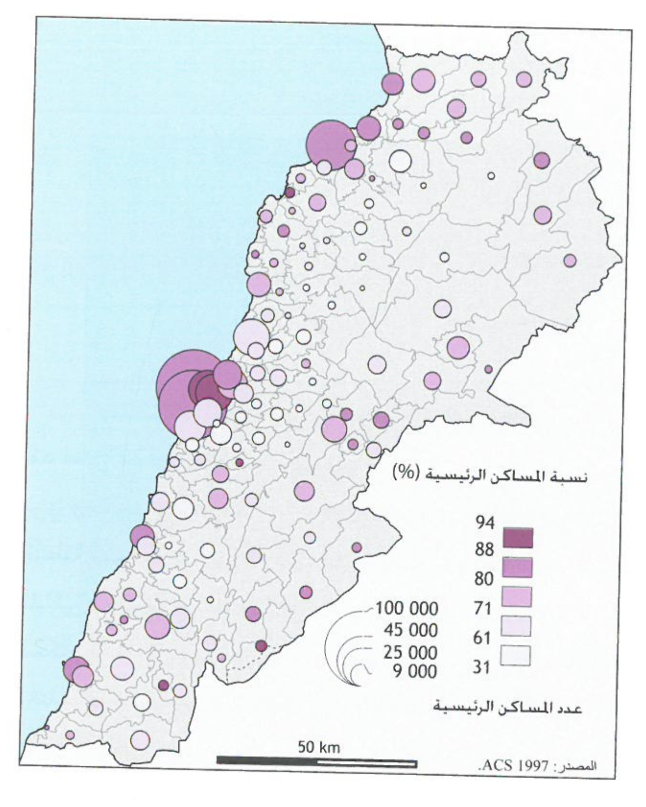
إن المدينة الكبيرة الوحيدة الأخرى هي مدينة طرابلس، التي تضم نحو ٣٥٠،٠٠٠ نسمة مع ضواحيها المنظمة بشكل سيء في مراكز صغيرة مثل المنية والعبدة. وهذا التجمّع العمراني هو بلا منازع عاصمة الشمال والوجهة المفضلة للهجرة الريفية منه. وعلى الرغم من أنه يرتبط أكثر فأكثر بجبل لبنان بسبب توترات الحرب، فإن المناطق المسيحية في الكورة والبترون وبشري وزغرتا، التي تنشطها التجمعات السكانية ذات الحجم المتواضع (يبلغ عدد سكان زغرتا حوالي ٢٠،٠٠٠ نسمة). لا تزال تعتمد على مدينة طرابلس المتروبوليتية.

ويبلغ عدد سكان كل من صيدا وزحلة وصور نحو ١٠٠،٠٠٠ نسمة. وتهيمن كل منها على ضواحيها القريبة وتخدم محيطاً ريفياً محدوداً. وتعاني هذه المدن، بالنسبة للخدمات العادية، من مزاحمة غيرها من المدن القريبة كالنبطية وبعلبك، أو من المجمع العمراني المكون من برجا وشحيم (حوالي ٦٠،٠٠٠ نسمة)، وبالنسبة للخدمات الاستثنائية، فإن بيروت هي التي تؤمّنها. هذا التأثير المحدود للمدن اللبنانية الرئيسية هو في الوقت نفسه مؤشر على هيمنة بيروت على الشبكة العمرانية اللبنانية، فالعاصمة قريبة جداً، ومؤشر على التقسيم الطائفي والمناطقي الذي يعرفه لبنان، والذي يؤدي إلى الحفاظ على استمرار وجود أقاليم صغيرة مستقلة.

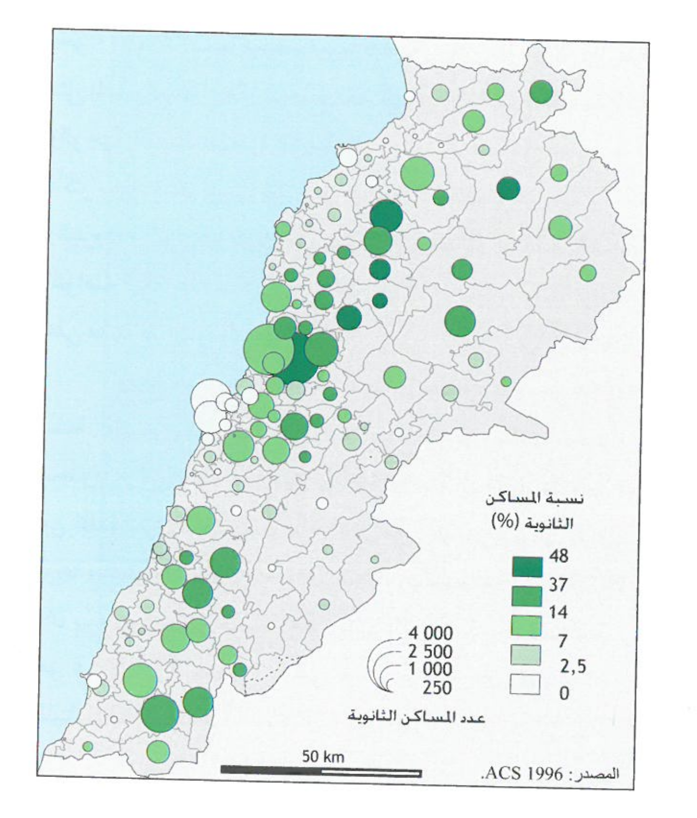


الشكل ٣-١٦: توزّع السكان بحسب حجم التجمعات السكانية في عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧.

تنتشر في الريف اللبناني بلدات يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ و١٠،٠٠٠ نسمة، وهي مراكز صغيرة للخدمات. ولكننا نجد أحياناً قرى متضخمة سكانياً، بسبب معدل الخصوبة المرتفع، لاسيما في الشمال أو في البقاع. وقد انخفض عدد سكان الريف بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧ بالمعنى الدقيق للكلمة، هذا إذا اخترنا المقيمين في التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة (المعتمدة كمرجع في ظل غياب التعريف الرسمي). ومع ذلك، فإن الفئات التي أظهرت أكبر قدر من النمو هي المدن الصغيرة والمتوسطة، وليس بيروت والمنطقة العمرانية الوسطى (الشكل ٣-١٦).



الشكل ٣-١٧: المساكن الرئيسية.



الشكل ٣-١٨: المساكن الثانوية.

يؤكد التوزع الجغرافي للمساكن على الانقسام بين المدينة والريف في الأراضي اللبنانية، مع تسليط الضوء على حركات الهجرة العريقة.

وتبين خارطة المساكن الرئيسية (الشكل ٣-١٧) أهمية المناطق العمرانية. وتتمثل أبرز الاستثناءات في بعض المناطق الريفية النائية مثل عكار والهرمل وجنوب البقاع، والتي تملك معدلات عالية من المساكن الرئيسية، دلالة على عالم ريفي عامرٍ بالسكان، على العكس من سفوح جبال لبنان الغربية.

يمثل السكن الثانوي ٥،٩٪ من مجمل المساكن في لبنان. ويتواجد معظم هذه المساكن (الشكل ٣-١٨): على السفوح الغربية من جبال لبنان بدءاً من منطقة عاليه وفي الهضاب الجنوبية. وتذكر هذه الجغرافيا بهجرة السكان الكبيرة التي أصابت جبل لبنان طوال القرن العشرين. وهي تشير مع ذلك، وفي الوقت نفسه، إلى التمسك بالروابط بين العالم المُدُني المستقبل للمهاجرين والمناطق الريفية التي تعتبر موطن الجذور الأسرية والملكيات العقارية، وغالباً المكان الذي يتم فيه الانتخاب. وتظهر منطقتي عاليه والشوف معدلات ضعيفة نسبياً للمساكن الرئيسية والثانوية، وهو ما يعبّر عن الهجرة القسرية إبّان الحرب من خلال ارتفاع معدل المساكن الشاغرة (انظر الفصل الرابع).

الديموغرافية الطائفية

يشهد لبنان التمدّد المُدُني الذي ينتشر، خاصة في الساحل، جنباً إلى جنب مع زيادة تجانس السلوك الديموغرافي، على غرار البلدان الأخرى ذات مستوى التنمية المتقارب. ومع ذلك فإنه ينبغي ألا نقلّل من أهمية استمرارية الانتماءات المحلية والطائفية التي يتمسّك بها السكان، أو بالأحرى إعادة تشكلها. وهناك حاجة إلى مؤشرات أخرى للكشف عن الانقسامات الجغرافية المرسومة في هذا البلد. وفي هذا الصدد، تبدو المسألة الطائفية بالغة الأهمية لفهم الواقع اللبناني، على الرغم من أنها تمثل بالنسبة للبحث العلمي أرضية زلقة جداً ، بسبب نقص البيانات. لقد كان التوزيع الطائفي الملاحظ في تعداد السكان لعام ١٩٣٢ يهدف إلى تبرير توزيع السلطة بين الطوائف الثلاث الرئيسية في البلاد. ومنذ «الميثاق الوطني» لعام ١٩٤٣، كان رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، وكانت رئاسة مجلس الوزراء حكراً على السنة، في حين أن رئاسة البرلمان كانت من حق الشيعة. وبشكل أعم، فإن المقاعد النيابية والوظائف العليا في الدولة والجيش توزع بدقة بحسب حصص معينة بين الطوائف الرئيسية. وبالتالي فإن أي تعداد رسمي جديد للسكان سيؤدي إلى إعادة النظر في هذه التوازنات، ونتيجة لذلك فهذا الأمر مستبعد حالياً.

ومع ذلك، فإن العديد من البيانات الجزئية، أو غير الرسمية، تقدّم معلومات عن تطورات البنية الطائفية في لبنان. وتعتبر القوائم الانتخابية من أهم المعطيات التي لا تقبل النقض، على الرغم من أنها لا تخلو من المواربة. ويستثنى من هذه القوائم من هم دون سن ٢١، واللبنانيون المقيمون في الخارج الذين لا يسجلون في القوائم الانتخابية.

وتبيّن مقارنة المعطيات المتوفرة في الفترة ١٩٣٢ - ٢٠٠٥ تحوّلاً واضحاً في البنية الطائفية. فبينما كان السكان المسيحيون يمثلون الأغلبية في عام ١٩٣٢، مع أو بدون المغتربين، فقد انعكس الوضع في عام ٢٠٠٥ (الشكل ٣-١٩). فقد أصبح المسلمون يشكلون نحو ٦٠٪ من الناخبين المسجّلين. ووفقاً لبيانات سجل النفوس التي نشرتها جريدة النهار في

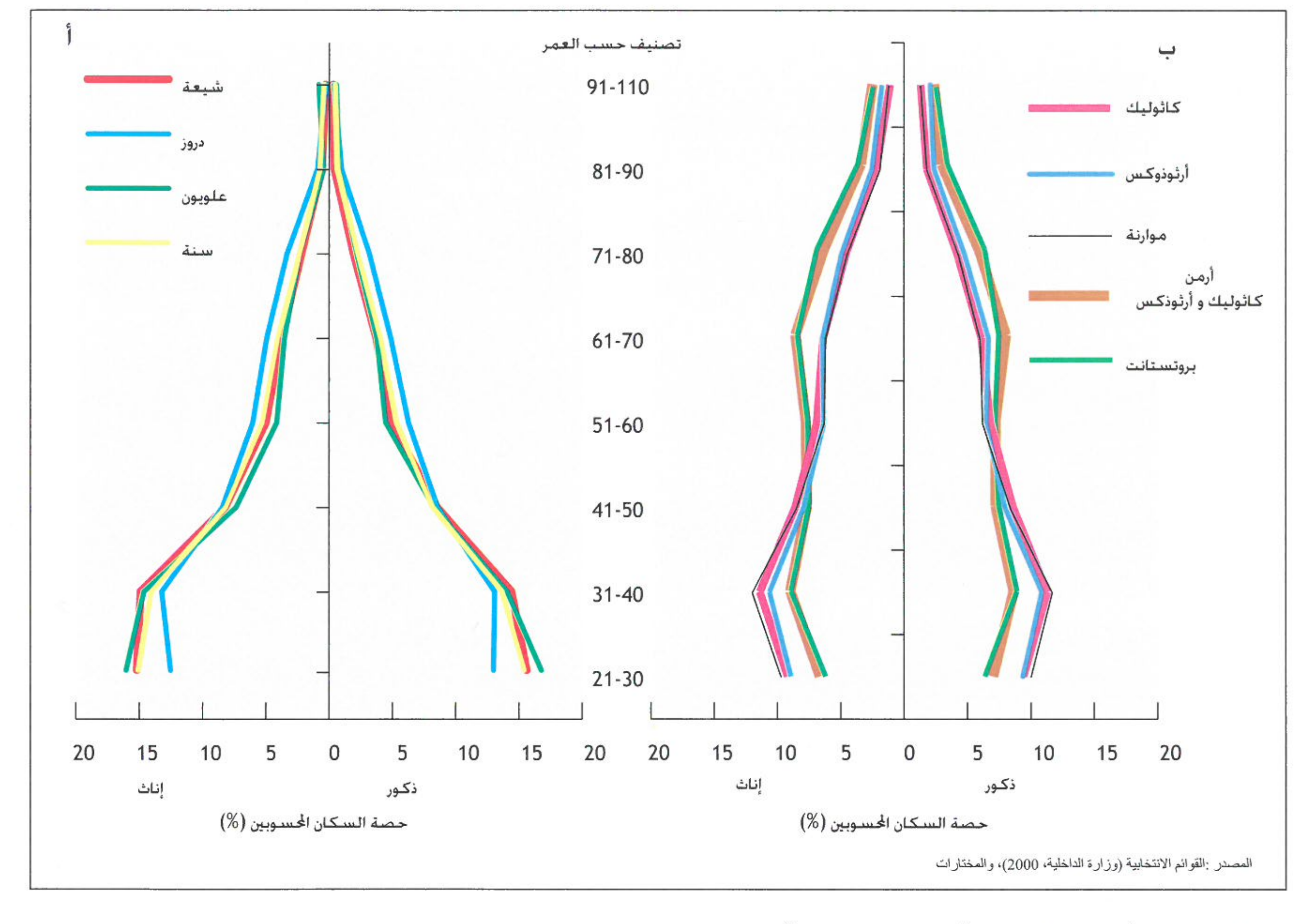
من مجموع السكان %

السكان اللبنانيون في عام 2006
القوائم الانتخابية في عام 2005
المهاجرون في عام 1932
المقيمون في عام 1932

أرثوذكس، كاثوليك، آرمن، موارنة، مسيحيون آخرون، دروز، سنة، شيعة، مجموع المسيحيين، مجموع المسلمين

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 2718 تاريخ 5 تشرين الأول 1932، بحسب مكتبي 1999. القوائم الانتخابية 2005 (النهار 10 شباط 2005): النهار 13 تشرين الثاني 2006.

الشكل ٣-١٩: تطور البنية الطائفية للسكان في لبنان.



الشكل ٣-٢٠: الأشكال الهرمية لأعمار للمسلمين (أ) وللمسيحيين (ب).

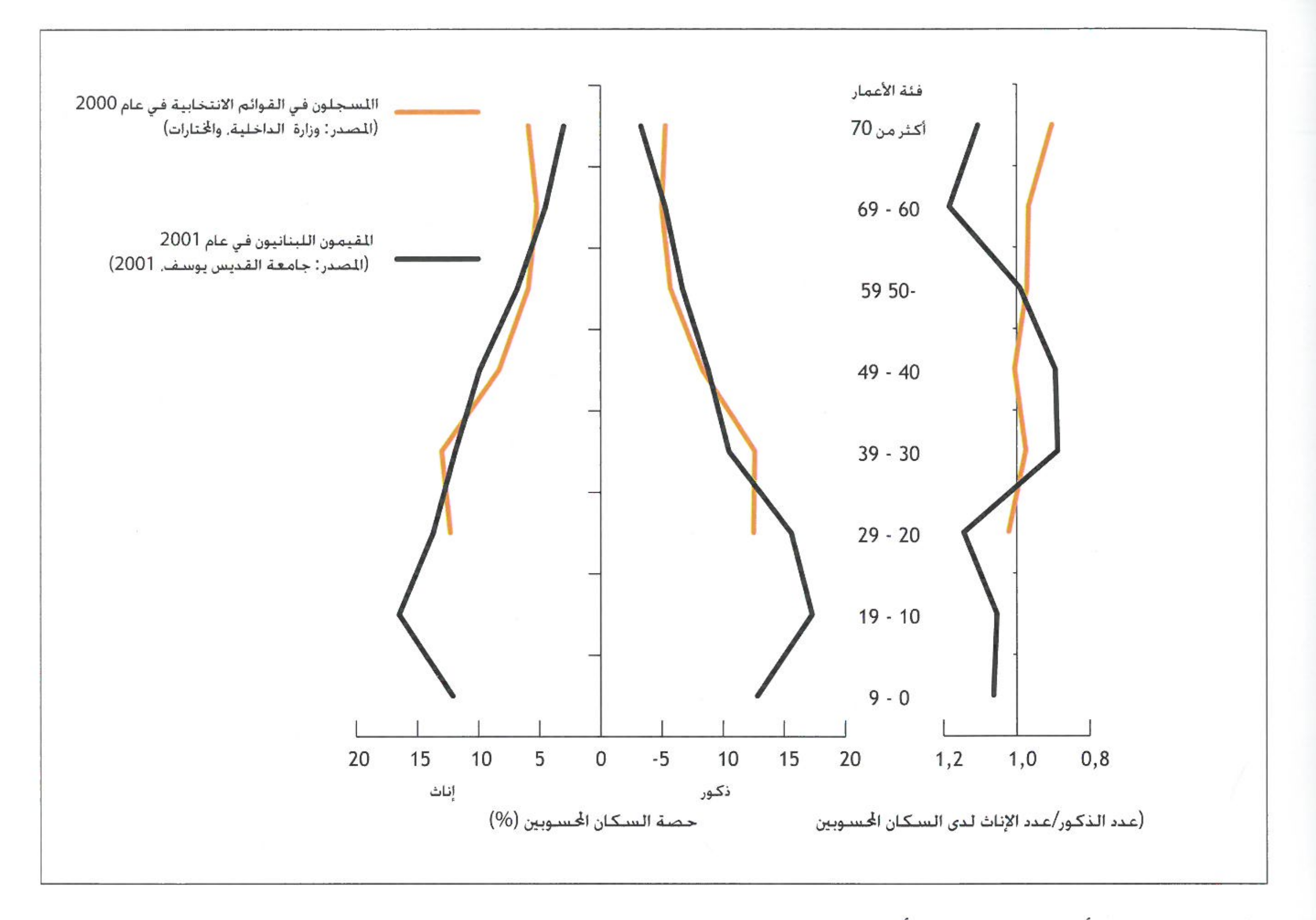
١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦ والتي تشمل جميع السكان اللبنانيين (حوالي ٤،٨٥٥ مليون نسمة)، فإن المعدل يميل بوضوح لصالح المسلمين (٦٥٪ مقابل ٣٥٪ من المسيحيين)، وذلك بسبب السلوك الديموغرافي والتركيبة العمرية الشابة الأكثر خصوبة لدى المسلمين. ويرجع هذا الانقلاب العددي بشكل كبير، على المدى الطويل، إلى الفارق في معدّل الخصوبة الكلّي بين المسيحيين والمسلمين. كما تلعب الهجرة دورها، ولكن من الصعب جداً تقدير هذا الدور.

ونظراً لغياب إحصاءات تسلسل زمني لمعدل الخصوبة بحسب الطوائف، فإن اللجوء إلى بيانات القوائم الإنتخابية قد أثبت جدواه من جديد. فسنة الميلاد مذكورة في السجلات، وبالتالي فإن رسم الأشكال الهرمية للطوائف الرئيسية يسمح بمقارنة البنية السكانية بحسب الأعمار وبحسب المجموعات الطائفية، باستثناء من هم دون سن ٢١ سنة (الشكل ٣-٢٠).

وتقدّم الأشكال الهرمية للطوائف المسلمة (الشكل ٣-٢٠ أ) ذات القاعدة العريضة (فئة الأعمار بين ٢٠ و٤٠ سنة) تمثيلاً جيداً للسكان في نهاية المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي (لا نتحدّث هنا إلّا عن الذين تزيد أعمارهم عن ٢١ سنة). ومع ذلك، فلدى كل المجموعات، وإن كانت العملية تدريجية، من الدروز إلى العلويين مروراً بالسنة والشيعة، ميل واضح باتجاه انخفاض معدلات المواليد. حتى أن التضيق في القاعدة مرئي بالنسبة للدروز.

وتمثّل الأشكال الهرمية للطوائف المسيحية مرحلة أكثر تقدّماً في التحوّل الديموغرافي (الشكل ٣-٢٠ ب). ونلاحظ أن الشكل الهرمي شاقولي أكثر، وهذا دليل على شيخوخة واضحة لدى السكان. كما أن الاتجاه نحو قاعدة أصغر واضح تماماً، وهو ما يشير إلى الآثار الناجمة عن الانخفاض الحاد في معدل المواليد. هذه الاتجاهات هي بالتأكيد أكثر وضوحاً بكثير لو كان لدينا بيانات عن السكان دون سن ٢١ سنة.

ويمكن أيضاً تمييز الطوائف الكبرى بين المسيحيين، كالموارنة والأرثوذكس والكاثوليك والأرمن (الغريغوريين والكاثوليك على حد سواء) والبروتستانت (ومن بينهم كثير من الأرمن البروتستانت)، وتشير أشكال هذه المنحنيات إلى شيخوخة أكثر وضوحاً (قمة هرم شبه عمودية



الشكل ٣-٢١: هرم أعمار المقيمين/هرم أعمار المسجلين.

نتيجة تمثيل كبير للأشخاص المسنين. ولا يمكن إعادة هذا الأمر إلى إقرار بنسبة خصوبة أكثر انخفاضاً فقط. ويمكن ربط هذا التشويه للشكل الهرمي السكاني بالهجرة القديمة أيضاً، والتي ما زالت تعاني منها هذه الطوائف، لاسيما الأرمن. وعلى الرغم من الوجود القديم للجماعات الأرمنية في سوريا العثمانية، فإن وجود الأرمن في لبنان يعود بشكل كبير إلى النزوح القسري من الأناضول خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، وقد حصل الأرمن المقيمون في لبنان على الجنسية اللبنانية في عام ١٩٢٤. كما تمت تسوية أوضاع أولئك الذين جاؤوا في وقت لاحق. لكن بالنسبة للبعض منهم، لم يكن لبنان سوى محطة للانطلاق إلى وجهة أخرى من وجهات الاغتراب، أو بالنسبة للبعض، للرحيل إلى أرمينيا السوفيتية في عام ١٩٤٧. وقد عجّلت الحرب الأهلية اللبنانية من هذه الحركة. وغالباً، لم يكن أطفال المهاجرين يتسجلون في سجلات الأحوال الشخصية اللبنانية، كما أن الوفيات لم تكن كلها مسجلة. وتفسر هذه الحجج البنية العمرية لدى البروتستانت (ومنهم عدد كبير من الأرمن البروتستانت) وكذلك لدى اليهود. فما زال هناك ٥٦٠٠ يهودي مسجل في القوائم الانتخابية في عام ٢٠٠٥. في حين أن عدد المقيمين منهم في لبنان لا يزيد عن المائة نسمة.

وبوجه عام، توضح المقارنة بين شكل هرم السكان المقيمين وشكل هرم المسجلين في القوائم الانتخابية وجود فجوة كبيرة بين هاتين الفئتين من السكان، وهي تعود على الأرجح –هنا أيضاً– إلى آثار الهجرة (الشكل ٣-٢١). وقد أدت إجراءات تسجيل الناخبين إلى زيادة في فئة الشيوخ. وعلى أية حال، ينطبق هذا الانحراف في الأشكال الهرمية على جميع الطوائف، ولكن بشكل غير متساو، إذا اعتبرنا أن مختلف الطوائف لا تتأثر بالدرجة نفسها بالهجرة. ومن الناحية التاريخية، كانت الهجرة محصورة بالمسيحيين: ففي عام ١٩٣٢ هاجر ٢٥٪ من السكان المسيحيين، مقابل أقل من ٥٪ من المسلمين. وإذا كانت المعطيات تنقصنا بالنسبة الفترات اللاحقة، لكن يبدو أن الهجرة قد أصبحت قليلة الاختلاف من الناحية الطائفية. ووفقا لتقديرات عام ٢٠٠٢، كان الشيعة يشكلون نحو ٣٠٪ من المهاجرين، والموارنة ٣٠٪، والسنة ١٨٪، الخ. (معطيات دولية، ٢٠٠٢).

يعبّر التسجيل الجغرافي للواقع الطائفي بامتياز عن تنوّع الكيان اللبناني وانقسامه. وتبيّن الخرائط المقدّمة هنا (الشكلين ٣-٢٢ و٣-٢٣) التناقضات القوية للتوطّن الجغرافي لمختلف الفئات. وتعكس هذه الجغرافيا الطائفية الحركات القديمة للطائفة المارونية، أو للمسلمين غير السنة الذين لجؤوا إلى الجبال. كما أنها تحمل آثار التحولات الإقليمية التي وقعت في نهاية الإمبراطورية العثمانية، مع توسع مدينة بيروت على سبيل المثال، والحركات السكانية التي رافقت ذلك (هجرة المسيحيين من الجبال الى العاصمة، وتوطن الأرمن).

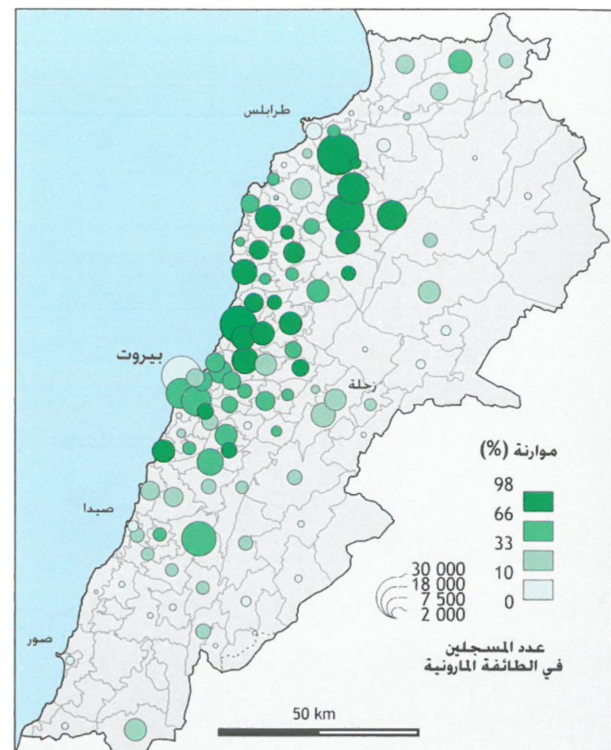
والى جانب التخصّص المناطقي الذي يشمل معظم المجموعات الطائفية، فإنه يمكن تمييز الجماعات المهيمنة محلياً في بعض المناطق الجغرافية، كالسنة والموارنة والشيعة، أو بشكل أقل وضوحاً، الأرثوذكس والدروز، والمجموعات التي هي دوماً في مصاف الأقلية. ومع ذلك، وبحسب المناطق، يمكن لمجموعة تنتمي للفئة الأولى أن تكون أقلية. وبوجه أعم، تبين المعطيات التي تغطي ١٢٢ منطقة أنه، في معظم أنحاء البلاد، تتعايش العديد من الجماعات، وأن وجود طائفة واحدة أمر نادر جداً.

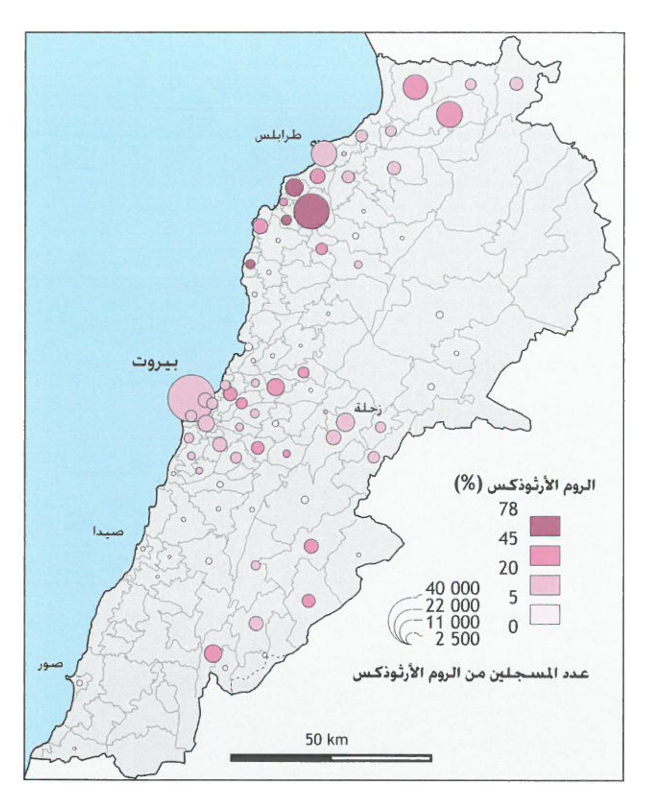
ومن الواضح أن الحرب قد ساعدت على تجمّع الطوائف، وهو الأمر الذي لا تسمح معلومات بيانات سجل الأحوال الشخصية بقياسه، لأنه لم يتم تسجيل هذه التجمعات المستجدّة. ولهذا السبب، فمازال التوزّع الجغرافي للمجموعات الطائفية في مكان الإقامة غير معروف. وبالتالي فإن القوائم الانتخابية هي المصدر الوحيد القابل للاستعمال، والمناطق التي ترسمها هذه القوائم وهمية إلى حد ما أو أكثر من ذلك؛ فهي ليست مناطق الحياة اليومية، ولا تصبح ذات مغزى إلا في الممارسات الاجتماعية مثل التصويت وزيارات نهاية الأسبوع. علاوة على ذلك، إن هذا التوزيع المكاني جزء من وهم ومن منطقة رمزية. وعلينا من أجل تحليله ودراسته أن نأخذ هذه الاحتياطات بعين الاعتبار.

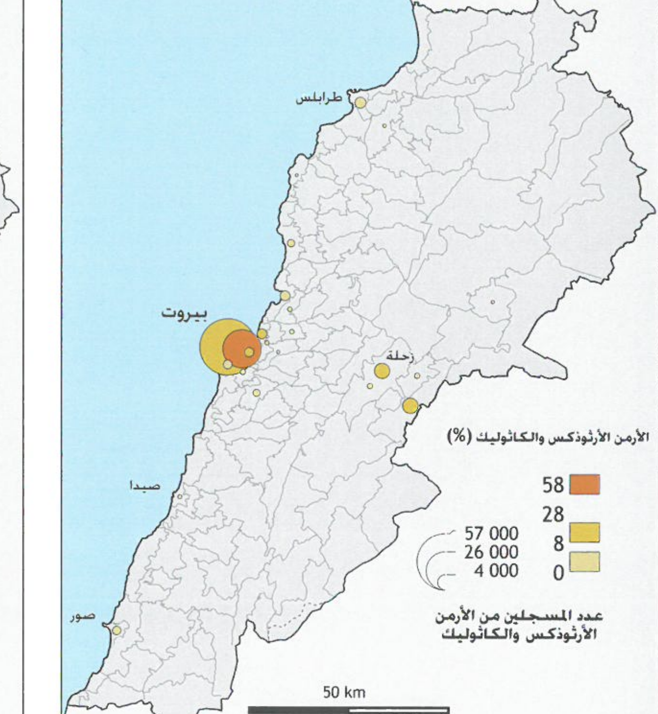
إن للسنة حضور كبير في المدن الكبرى، وهم يشكلون الأغلبية الواضحة بشكل خاص في صيدا وطرابلس، في الوقت الذي يمثلون فيه المجموعة الأولى في بيروت. وفي المناطق الريفية، يسكن السنة في المناطق الشمالية من عكار، وفي الضنية والبقاع الجنوبي وإقليم الخروب في الشوف، وفي الشمال الشرقي من مدينة صيدا، حيث يكونون الأغلبية.

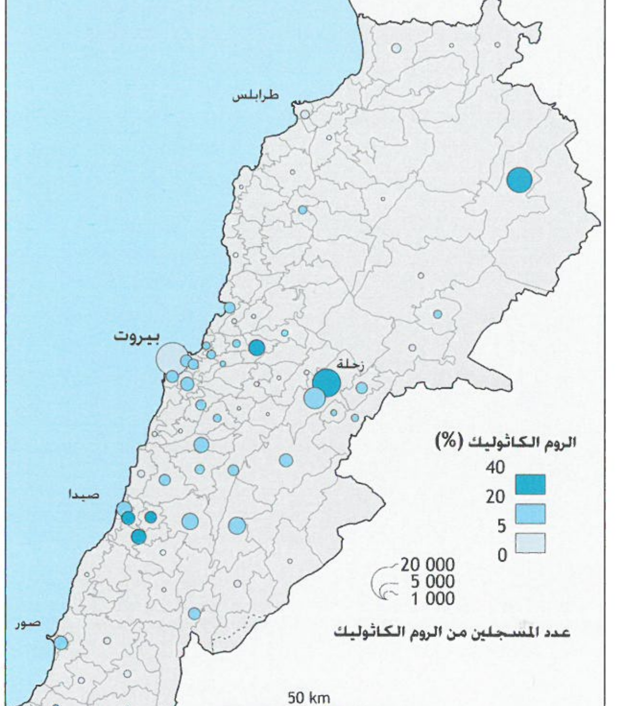
يتركز الشيعة من الناحية الجغرافية في الجنوب (جبل عامل)، وفي البقاع الشمالي، حيث قد يكونون الوحيدين في بعض الأحيان. وهم كانوا تقليدياً غير موجودين في المدن، على الرغم من الأقلية الشيعية الموجودة في بيروت وضاحيتها. وتسكن بعض الأقليات منهم في منطقتي جبيل والبقاع الأوسط. ويتركز التوطن الدرزي في جنوب جبال لبنان الغربية (الشوف ومنطقة عالية) وكذلك على سفوح جبل الشيخ. وهم يشكلون أحياناً الأغلبية الساحقة في مناطقهم، أو يكونون أكثر اختلاطاً في أماكن أخرى. ويكوّن العلويون في شمال لبنان جماعات صغيرة على شكل أقليات، وتشكّل منطقتهم استمراراً جغرافياً لمنطقتهم الطائفية الرئيسية في جبل النصيرية (الجبال الساحلية) في سوريا.

وتملك الطوائف المسيحية أيضاً تركيزاً جغرافياً قوياً. فالموارنة متوطّنون بقوة على المنحدرات الغربية لجبال لبنان. وهم الأغلبية في الشمال، من كسروان إلى منطقة زغرتا؛ إلّا أنهم يختلطون في أكثر الأحيان مع الشيعة في الجزء الجنوبي من لبنان (الجنوب وجبيل)، ومع الدروز (الشوف وعاليه والمتن)، أو مع الأرثوذكس (المتن والكورة). أما الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك فهم في أغلب الأحيان أقلية في عدد من المناطق المسكونة. وهكذا فإن للأرثوذكس حضور تقليدي قوي في المدن الساحلية الكبرى: طرابلس وبيروت. وفي المناطق الريفية؛ هم في حالة اختلاط في المتن وجبال لبنان الوسطى، وكذلك في جنوب شرق لبنان، وفي البقاع الأوسط وفي هضاب عكار. وهم لا يشكلون الأغلبية إلّا في الكورة، إلى الجنوب من طرابلس. والروم الكاثوليك حاضرون كأقلية في مدن زحلة وصيدا وصور، وبشكل أقل تواضعاً في بيروت. كما أنهم ينتشرون بشكل متبعثر في جنوب جبل لبنان وفي البقاع الشمالي. وتتركز الطائفتان الأرمنية الأرثوذكسية والكاثوليكية في بيروت وضواحيها وكذلك في البقاع الأوسط، وهو مكان توطنهم الأول عندما وصلوا من الأناضول. وتتركز الطوائف المسيحية الأخرى، التي لم نضع مواقعها على الخرائط، في بيروت وجبل لبنان الأوسط والبقاع الأوسط.



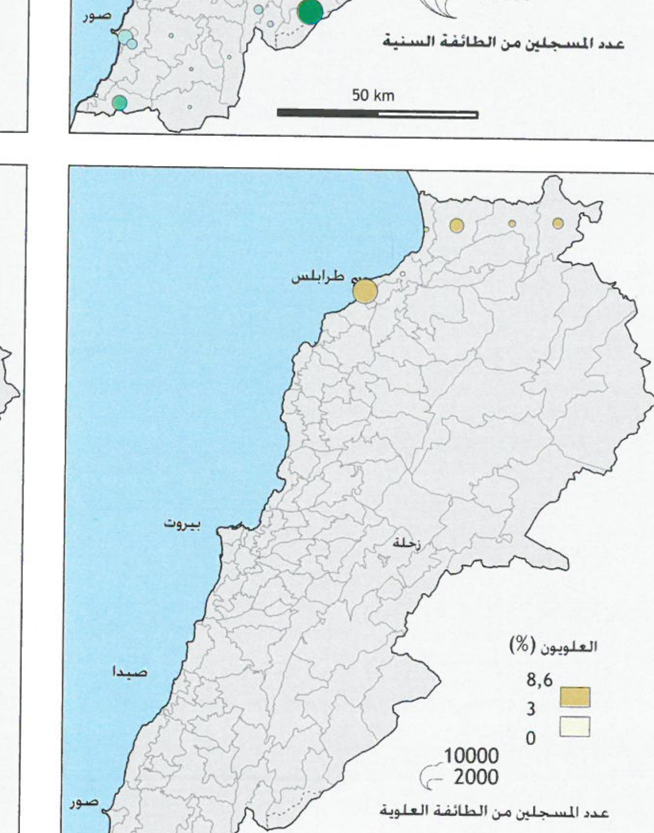


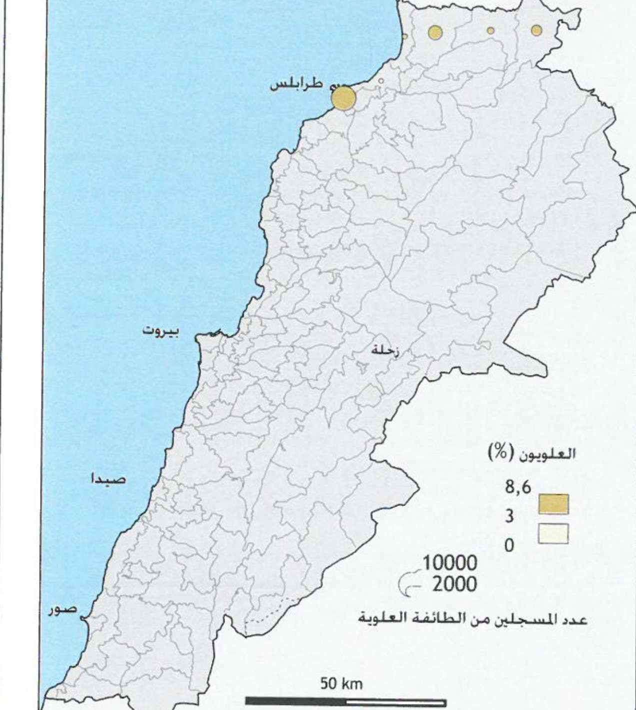


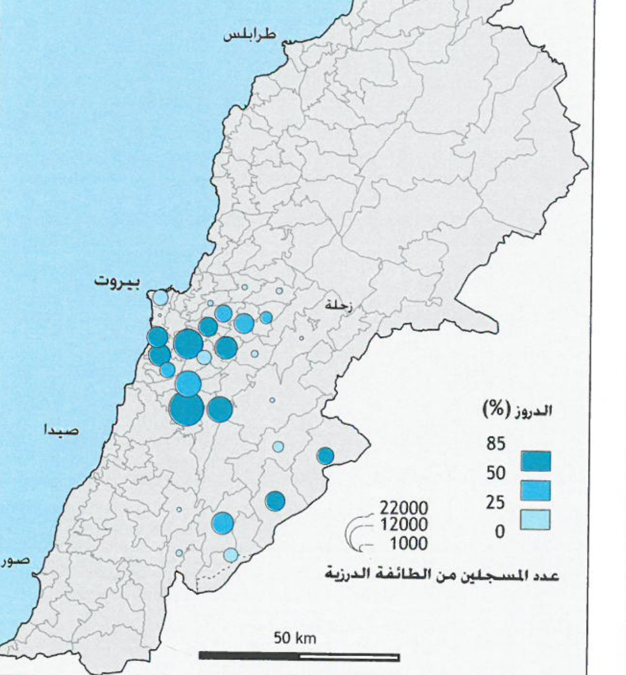


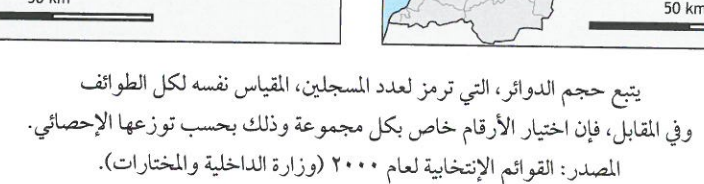
يتبع حجم الدوائر، التي ترمز لعدد المسجلين، المقياس نفسه لكل الطوائف
وفي المقابل، فإن اختيار الأرقام خاص بكل مجموعة وذلك بحسب توزعها الإحصائي.
المصدر: القوائم الإنتخابية لعام ٢٠٠٠ (وزارة الداخلية والمختارات).

الشكل ٣-٢٢: توزّع الطوائف المسيحية.









يتبع حجم الدوائر، التي ترمز لعدد المسجلين، المقياس نفسه لكل الطوائف
وفي المقابل، فإن اختيار الأرقام خاص بكل مجموعة وذلك بحسب توزعها الإحصائي.
المصدر: القوائم الإنتخابية لعام ٢٠٠٠ (وزارة الداخلية والمختارات).

الشكل ٣-٢٣: توزّع الطوائف الإسلامية.

السكان الأجانب في لبنان

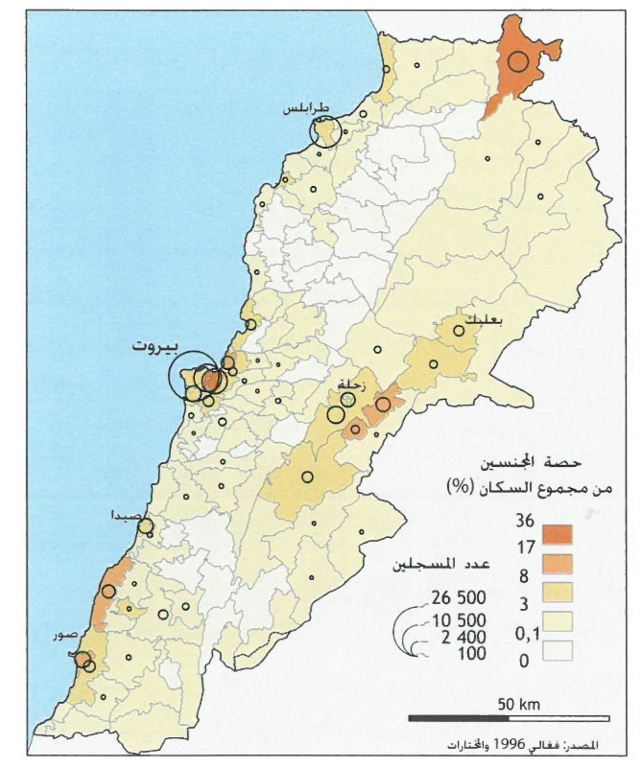
لا يمكن حصر تقسيم الكيان اللبناني في ديمومة الهويات المناطقية أو الطائفية فقط، فقد استقبل هذا البلد، الذي كان دوماً أرض اللجوء، طوال القرن العشرين مجموعات عرقية أو قومية ما زال اندماجها المنتقص أو المرفوض يساهم في توتير مجتمع يعاني من الولاءات المتناقضة أو المتنازعة. ويضاف إلى آثار التحولات والنزاعات الجيوسياسية الإقليمية، هجرة اليد العاملة الدولية التي تندرج في حقل هجرة تغطي الشرق الأدنى بكامله أو أوسع من ذلك.

موجات اللاجئين: الأرمن والفلسطينيون والأكراد ومكتومي القيد

وصلت الأقلية الأرمنية المسيحية من موطنها في أطراف الأناضول إلى لبنان، على شكل موجات في السنوات ١٩٢٠ و١٩٣٠، وقد تجذّرت في لبنان، ولكن عدداً من أفرادها ظل بلا جنسية إلى أن صدر مرسوم في عام ١٩٩٤ يمنحهم الجنسية اللبنانية. وقد استفاد من هذا الإجراء أيضا البدو السنة، الذين ظلوا لفترة طويلة على هامش مشروع البناء الوطني، والذين استقروا واستوطنوا في القسم الشمالي من سهل البقاع. كما حصل على الجنسية في هذه المناسبة أيضاً سكان سبع قرى في منطقة الجليل الحدودية، كانوا قد اعتبروا لبنانيين لفترة في السنوات ١٩٢٠، وكذلك أبناء المتحدّرين من اللبنانيين.

وقد نتج عن هذا الإجراء فضيحة مزدوجة، فتجنيس الفلسطينيين، ذوي الأغلبية السنية، قد أدى إلى حصول مخاوف من أن تكون هناك محاولة للتلاعب بالتوازنات الطائفية اللبنانية على حساب المسيحيين وكان هناك خوف من أن يمثّل ذلك إمكانية توطين نهائي لكافة اللاجئين الفلسطينيين، والذي يبدو اليوم وكأنه فزاعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد اتُهمت وزارة الداخلية بأنها تلاعبت بالقوائم الانتخابية من خلال تسجيلها للمجنسين أحياناً في مناطق أخرى غير قراهم. ويعتمد هذا الانتقاد على المشهد المتكرر لمجموعات من المُجنسين الذين يتم نقلهم بالحافلات إلى بعض القرى، أثناء الانتخابات، لاسيما في المتن.

يبين الشكل ٣-٢٤ مواقع تسجيل المواطنين المجنسين. وتتطابق منطقة وادي خالد، والبقاع بصورة أعم، مع منطقة تسجيل البدو المستقرين. ويعكس التسجيل في مدن الجنوب تسجيل القادمين من «القرى السبعة»، الذين كانوا لفترة تحت السيادة اللبنانية، وكذلك الأمر في جنوب بيروت أو قرب طرابلس. ومع ذلك، ففي هذه المدن الكبرى وكذلك في البقاع الأوسط، يعكس التمركز القوي للمجنسين وزن النازحين من أصل أرمني. وفي المتن يشكل الأرمن والأقلية المسيحية ذات الأصل السوري-العراقي نسبة كبيرة من المواطنين المجنسين.



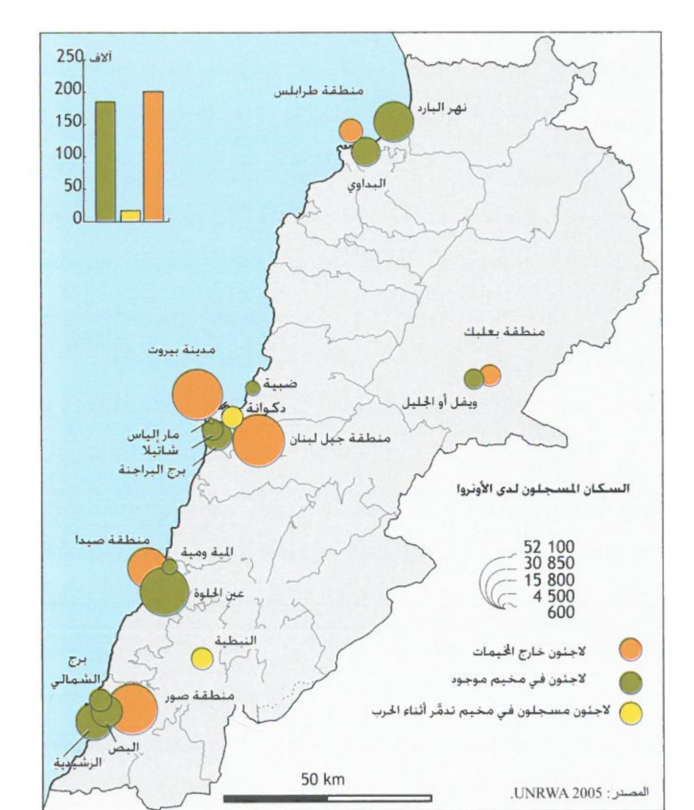
الشكل ٣-٢٤: توزع المجنسين في القوائم الانتخابية (١٩٩٤).

وصل عدد السكان الفلسطينيين رسمياً إلى ٤٥٠،٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠٠٥ وذلك بحسب سجلات الأونروا (وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين)، ولكن من المرجّح أن عددهم أقل من ذلك بكثير بسبب الهجرة. ففي عام ١٩٩٧ قدرت إدارة الإحصاء المركزي عدد السكان الفلسطينيين في لبنان بـ ٢٠٠،٠٠٠ نسمة.

يتجمّع معظم هؤلاء السكان في اثني عشر مخيماً تحت إشراف وكالة الأونروا، ولكن حوالي ٤٤٪ من اللاجئين الذين رصدتهم الوكالة غير مسجلين في المخيمات. والمخيمات الرئيسية هي: مخيم عين الحلوة، بالقرب من صيدا، وهو يضم حوالي ٣٠،٠٠٠ لاجئ مسجّل، ومخيما البدواي ونهر البارد في الشمال وكذلك مخيمات ضواحي صور. وفي ضواحي بيروت، تستقبل المخيمات سكاناً متنوعين. إذ يختلط مع الفلسطينيين العمال السوريون والمصريون والسودانيون وعمال من سريلانكا والفليبين. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية غير الرسمية والعديدة للاجئين، لاسيما في الجنوب.

لقد عانى الشعب الفلسطيني كثيراً من قسوة الحرب الأهلية في لبنان ومن الاعتداءات الإسرائيلية. وتتراوح تقديرات الضحايا ما بين ٥٠،٠٠٠ و٧٥،٠٠٠ قتيلاً من الضحايا الفلسطينيين العسكريين والمدنيين. كما دُمرت العديد من المخيمات والتجمعات السكنية غير الرسمية أو ذبح سكانها. وتظل مجزرة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢) رمزاً للعنف التي يعاني منه الفلسطينيون. ولا تزال وكالة الأونروا تعمل حتى الآن على تحديد السكان الذين يعود أصلهم إلى مخيم تل الزعتر في الدكوانة، الذي دمّرته الميليشيات المسيحية في عام ١٩٧٦، ومخيم النبطية الذي دمرته إسرائيل أيضاً إبان الحرب الأهلية.

كما يعاني الفلسطينيون في لبنان حتى اليوم من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، كحالة لا مثيل لها في البلدان العربية الأخرى. فهم يخضعون لقيود تتعلق بدخول سوق العمل. فحتى عام ٢٠٠٥، كانوا مستبعدين من ٧٢ مهنة، وقد خففت حدة هذا الإجراء مؤخراً. كما أنه لا يحق لهم امتلاك الأراضي والمباني. ومع ذلك، وعلى التوازي، فإن، الموارد التي تمول المؤسسات التعليمية أو الخدمات الطبية للسكان الفلسطينيين، سواء من منظمة التحرير الفلسطينية أو الأونروا، تقل ويتم توجيهها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعيش الفلسطينيون في لبنان وضعاً اجتماعياً مأساوياً. وفي هذا الظرف، يجب فهم تزايد راديكالية التوجهات السياسية الإسلامية الملاحظ في السنوات الأخيرة، لاسيما في مخيمات الجنوب، الأقل مراقبة من قوات الأمن السورية أو اللبنانية.

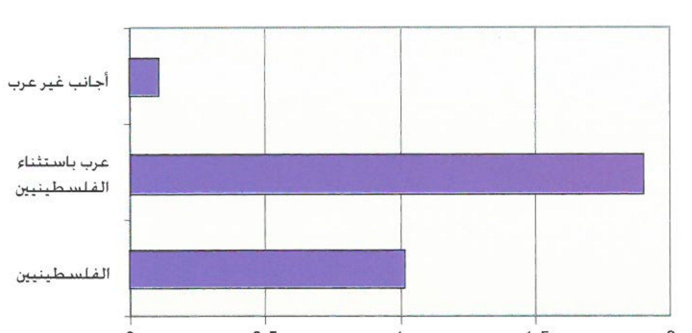


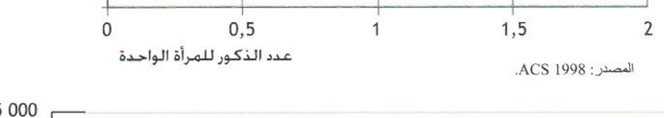
الشكل ٣-٢٥: السكان الفلسطينيون في لبنان.

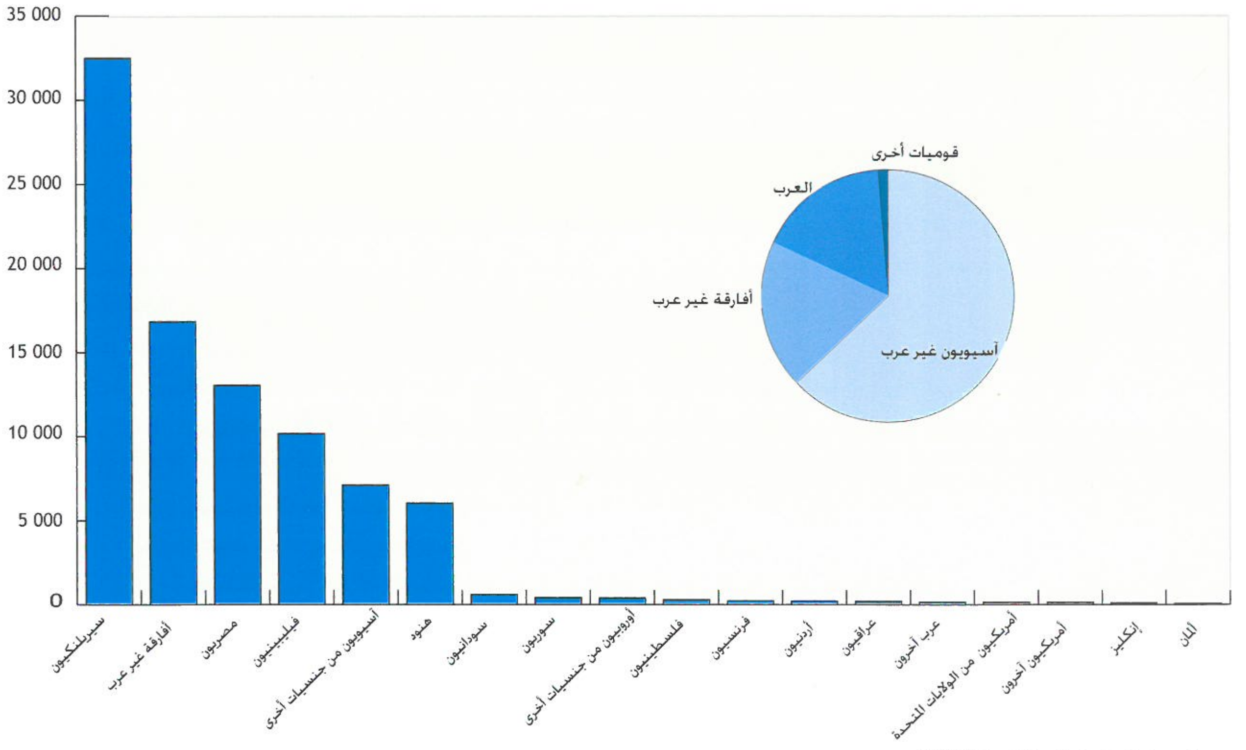
العمال الأجانب

يعتبر لبنان بلداً للهجرة، ولكنه في الوقت نفسه بلد لاستقبال هجرة اليد العاملة. ويدل أصل المهاجرين إلى لبنان والمسجلين لدى وزارة العمل، على شدة تأثير العولمة، من خلال الوجود الهام لأعداد كبيرة من العمال الأجانب في القطاعات التي لا تتطلب المؤهلات، ولاسيما في ميدان الخدمات المنزلية والزراعة والبناء والأعمال التي تتطلب الجهد العضلي (الشكل ٣-٢٦)، وقد أصبح لمصطلح «سيريلنكية» قيمة نوعية لتسمية الخادمة، علماً أن هذه "الوظيفة" قد تشغلها الفيليبينيات والهنديات والحبشيات ومهاجرات من أفريقيا الغربية وغيرها من الدول الأفريقية الأخرى.

وقد حلّت هذه القوميات تدريجياً مكان اللبنانيات والفلسطينيات والسوريات اللواتي خدمن في منازل الطبقة العليا حتى تاريخ الحرب الأهلية في لبنان. ويتبع اللبنانيون هنا عادة تعود عليها المغتربون اللبنانيون في الخليج. وليس من النادر بالنسبة لهؤلاء النسوة التعرض لمضايقات كثيرة في الحياة اليومية، وأحيانا التعرض للاستغلال







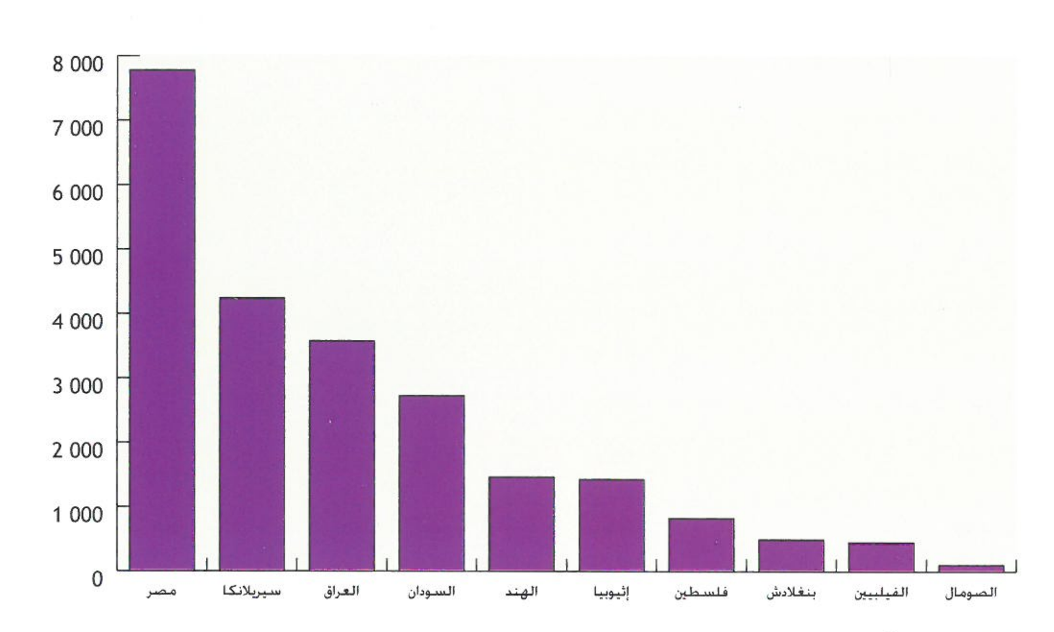
الشكل ٣-٢٦: أصل وجنس العمال الأجانب في لبنان.

الظالم والقيود المفروضة على حرياتهن، لاسيما مصادرة جواز السفر. كما يعمل عدد أقل من رجال هذه الجنسيات في لبنان. وقد أسّس بعضهم مجتمعاً موازياً يملك أحياءه البائسة وأسواقه وسوق عمله القاسية.

وفي القطاعات الأخرى، نجد أن هجرة ذكورية وبشكل أساسي عربية. أما الحضور السوري الكثيف فقد تجاهلته الإحصائيات كلياً. وهذا الحضور، الذي قدر بين ٣٠٠،٠٠٠ و٨٠٠،٠٠٠ عامل، فهو متغير جداً من الناحية الزمنية وذلك بحسب الظروف الاقتصادية اللبنانية (ازدهار عملية إعادة الإعمار والبناء أو ركودها) والفصول السنوية (الشتاء لا يناسب لا البناء ولا الزراعة). وقد كانت مساهمتهم في انتعاش لبنان الاقتصادي بعد الحرب أساسية جداً، على الرغم من أن الرأي العام قد انتقد هؤلاء العمال واعتبرهم البعض عملاءً للمخابرات السورية، وبأنهم لايشاركون في الاستهلاك المحلي، فهم يرسلون أجورهم إلى بلدهم. وقد أدى الجمود الأخير للعلاقات السورية-اللبنانية والعنف الذي تعرّض له العمال السوريون إلى نزوح عدد كبير منهم، وأصبح من الصعب معرفة إن كان سيتم تعويضهم بجنسيات أخرى، وبأي نسبة، بشكل أساسي من العرب، لاسيما من المصريين والسودانيين.

ويبدو أن لبنان قد أصبح الآن نقطة عبور للمرشحين للهجرة من الأكراد والعراقيين واليمنيين، وما إلى ذلك. وتعتبر الصراعات الإقليمية هي السبب الرئيسي لهذه الهجرة، وقد ازداد عدد طالبي اللجوء، وخاصة لدى القادمين من العراق منذ عام ٢٠٠٣. لكن الإحصاءات في مركز الحجز في بيروت تظهر أيضاً مجموعات من الجنسيات الأخرى، بما فيهم العمالة ذات الأصل العربي أو الآسيوي، المقيمة في لبنان بشكل غير مشروع (الشكل ٣-٢٧).

أخيراً، فإن جدول الوجود الأجنبي في لبنان لن يكون كاملاً إن لم نذكر الرعايا الأوروبيين والأمريكيين. ومع ذلك، فعددهم منخفض جداً، وهم لا يشكلون إلّا بضعة آلاف، ويتركّزون في العاصمة، ومعظمهم وكلاء لشركات دولية أو موظفون دبلوماسيون وقنصليون.



المصدر: الإدارة العامة لأمن الدولة، لبنان، 2004، (Doraï & Clochard 2005)

الشكل ٣-٢٧: البلاد الرئيسية للمهاجرين إلى لبنان: طالبوا اللجوء واللاجئون في مركز الحجز في بيروت (١٩٩٨-٢٠٠٣).

الفصل الرابع

التحولات في استخدام الأراضي

شكّلت الحرب اللبنانية الأهلية، خلال السنوات الثلاثين الماضية عاملاً رئيسياً من عوامل التغيرات المحلية في استخدام الأراضي، ولاسيما من خلال تشريد السكان الذي نتج عنها. وكانت النتائج الرئيسية، التي لا مثيل لها، الإهمال والتخلي عن بعض المناطق وتدمير المناطق السكنية والاستقطاب الطائفي، وتدهور لايمكن معالجته للبيئة في بعض الأحيان بسبب المكبات والتعديات على الشواطىء. ومع ذلك، وبصرف النظر عن طبيعة هذه الحركات المكانية المفاجئة، فقد تمّ رسم جغرافيا جديدة للبنان، وهي تملك الكثير من أوجه التشابه مع بلدان أخرى تشهد نمواً قوياً حيث يبقى دور الحكومة ضعيفاً في مجال التنمية، وذلك ضمن الأشكال المكانية التي رسمت على مستويات كبيرة، كما هو الحال ضمن التجمعات العمرانية الجديدة، لاسيما زيادة السكان والنشاطات في المنطقة الساحلية.

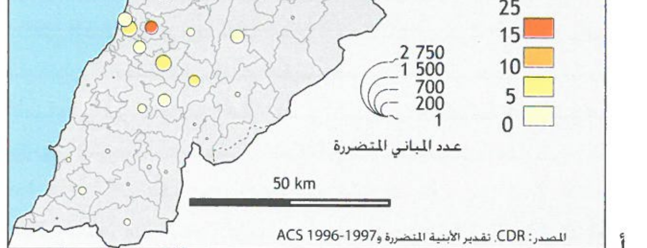
كانت فترة ما بعد الحرب، هي الفترة التي ترسخت فيها هذه الديناميكية الجديدة، والتي تعتمد على عودة الحركة الداخلية. إن الاستقطاب الذي مارسته بيروت والذي همشته الحرب، عاد ليكون من جديد العامل الأساسي في تنظيم المجال المُدُني. لكن هذه الحركة قد شجعت أيضاً على نمو عمراني في الضواحي، التي ولدت بشكل متناقض أثناء التقوقع الطائفي خلال الحرب. وكان من نتائج ذلك زيادة كثافة السكان في بعض المناطق الريفية من خلال امتداد العمران في المناطق الطبيعية والزراعية. وفي مجال البيئة، لم يستطع تدخل الدولة المتأخر والجزئي والخجول أن يغير من هذا الوضع، واستمر التدهور بالتزايد. وبالتالي فإن البحث عن الخصوصية اللبنانية يجب أن يتم في هذه الاستمرارية النسبية للتحولات المناطقية، بالرغم من تحولات الوضع السياسي العميقة.

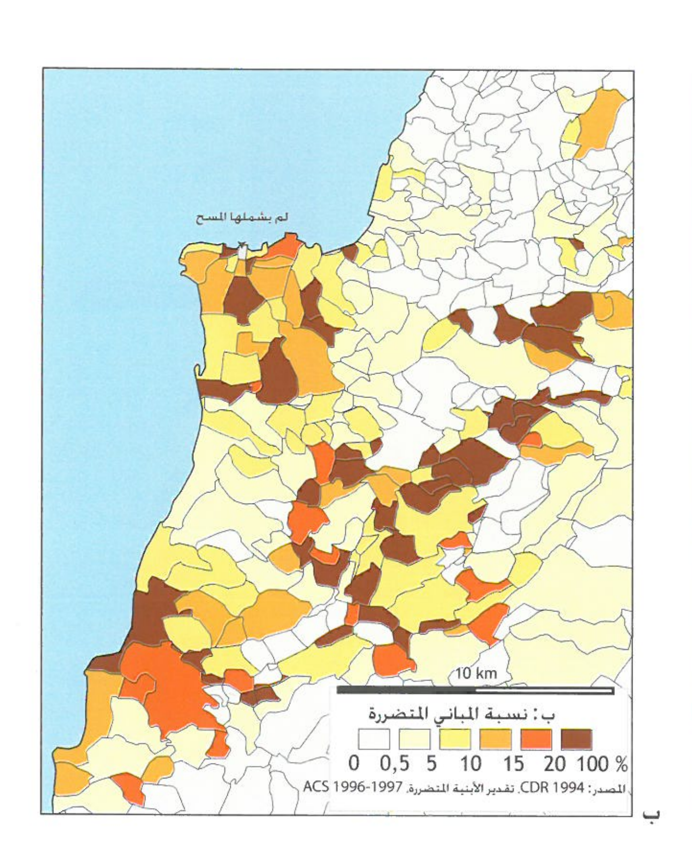
انقطاعات الحرب

إن عدم وجود المصادر الموثوقة يجعل من الصعب تقدير الأضرار إحصائياً، خاصة تلك الناتجة عن الديناميكيات المكانية التي سببتها الحرب. ويستند تقييم الأضرار على دراسة استقصائية أجريت بعد وقت قصير من توقف القتال. ففي كل أنحاء لبنان، تضرر ١٢،٠٠٠ مبنى تقريباً، وتعرض ٣٨٪ منها إلى أضرار فادحة. وتتركّز المباني المتضررة الى حد كبير في بيروت الكبرى وبعض المدن الأخرى (الشكل ٤–١ أ).

لقد كانت الحرب اللبنانية حرب مدن بشكل خاص، حرب تواجهت فيها الجيوش والقوى المسلّحة المحلية مستخدمة أسلحة ذات قدرة محدودة على الدمار، بالمقارنة مع وسائل الدمار التي استخدمت، على سبيل المثال، ضد المدن المهدمة خلال الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن للطيران دور في إحداث الضرر، وإلاّ لكان الدمار أكثر من ذلك بكثير. كانت المدفعية الخفيفة وقاذفات الصواريخ والرشاشات والكلاشنكوف أسلحة القتال الرئيسية على طول خط التماس الذي تعرض للتدمير أكثر من غيره، لكنه ظل مع ذلك ثابتاً نسبياً طوال خمسة عشر عاماً من الحرب. وقد شهدت الأسلحة التي تمتلكها مختلف الفصائل تطوراً متزايداً، ونتيجة لذلك، سببت المعارك





الشكل ٤-١: تدمير المنازل. (أ) في لبنان و(ب) في بيروت الكبرى.

التي وقعت في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠، والتي تدخل فيها الجيش اللبناني على نطاق واسع، أضراراً أكبر مقارنة بتلك التي لوحظت قبل ذلك.

لقد تأثر ١٥٪ من المباني في مدينة بيروت (بالإضافة إلى االمركز التجاري)، و١٠٪ في ضواحيها. لكن الأضرار تركزت بشكل خاص في وسط المدينة، وعلى طول خط التماس الذي يفصل بين القطاعين الشرقي (مسيحي) والغربي (مسلم بالغالبية)، وفي بعض المناطق المتضررة من القتال في الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث توجد المخيمات الفلسطينية، وبشكل محدود في مواقع المعارك التي تواجهت فيها القوى المسلّحة المتناحرة في الضواحي الشرقية، وكذلك في منطقة الدامور الواقعة جنوب العاصمة (الشكل٤–١ ب).

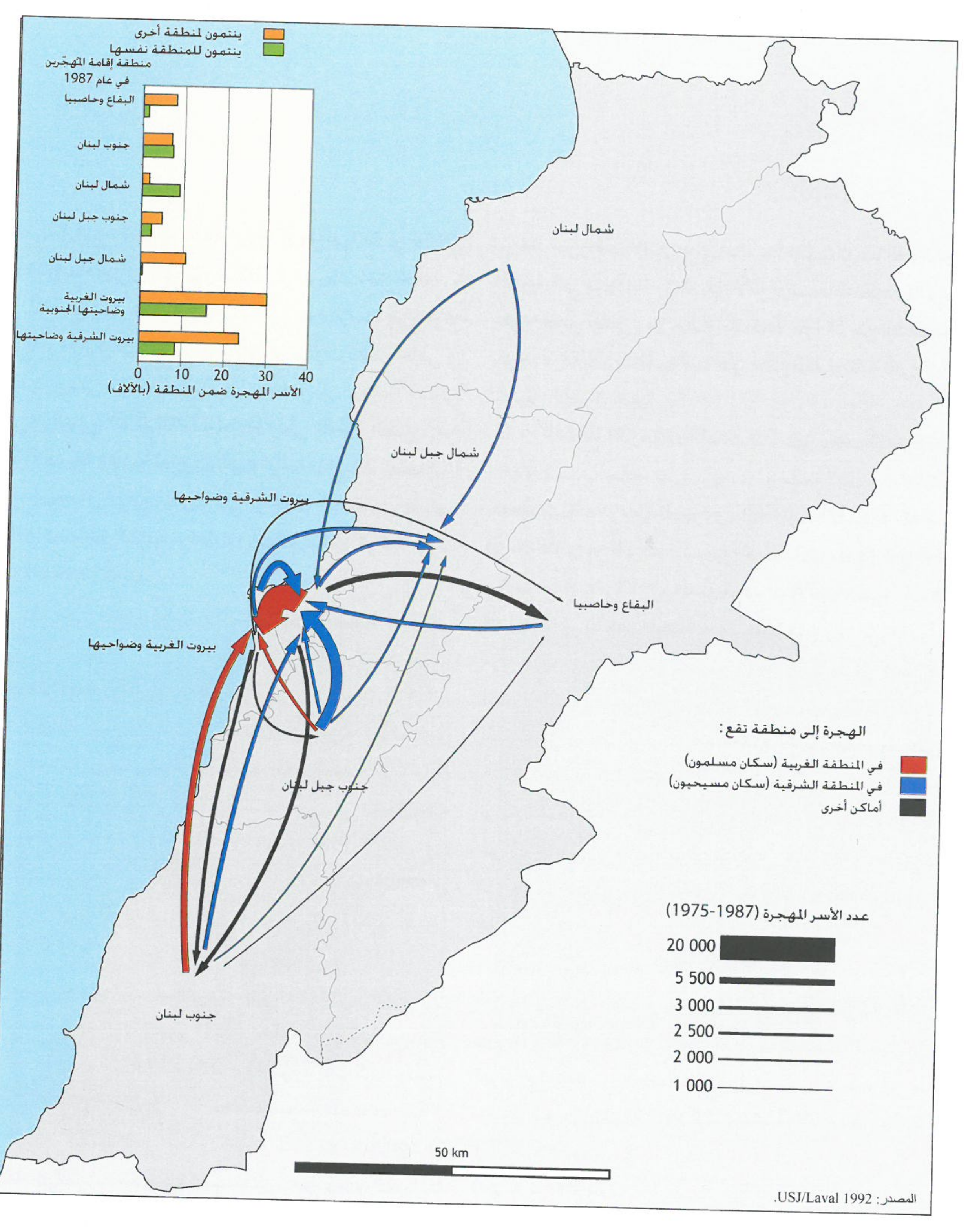
وفي خارج بيروت الكبرى، كانت المناطق الرئيسية المتضررة هي تلك التي كانت مسرحاً للمراحل المختلفة من الصراع، ولاسيما المناطق التي تقع على محاور الطرق الداخلة إلى المدينة، وفي مناطق الاختلاط الطائفي. وهكذا، كان جبل لبنان إلى الشرق من بيروت، حول طريق دمشق، وكذلك على طول الحدود بين قضاء المتن وبعبدا، أرض المعارك خلال المرحلة الأولى من الحرب. ثم انتقلت الحرب الى مناطق عاليه والشوف، حيث جرت حرب الجبل في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤، وفي شرق صيدا عام ١٩٨٥. كما وقعت معارك عنيفة في عام ١٩٨٣ في طرابلس بين القوى الموالية لسوريا وتلك المحلية والمؤيدة للفلسطينيين (الشكل ٤–١ أ).

يحمل جنوب لبنان بصمات الاحتلال الإسرائيلي، لكن التفوق العسكري خفف من حجم التدمير الحاصل بشكل عام، مقارنة مع ذلك الذي عرفته منطقة العاصمة، لاسيما الضاحية الجنوبية حيث كانت مقاومة الغزو على أشدها في عام ١٩٨٢.

إذا كان التدمير المادي محدود الحجم بشكلٍ عام، فإننا نجد في المقابل أن التحولات المتعلقة بهجرة السكان كبيرة جداً. وتشير التقديرات إلى أن ثلثي اللبنانيين قد غيروا مكان إقامتهم خلال الحرب، وأن الثلث لم يجد مقر إقامته الأصلي على حاله بعد الحرب. ولقد أدت الهجرات القسرية، التي سببها المناخ العام غير الآمن أو سياسات الطرد والمذابح، إلى تحقيق تجانس طائفي، غير متساوٍ بالتأكيد، على الأرض اللبنانية، ولكن بالرغم من ذلك ترك تقسيماً مبنياً على أسس طائفية، لطالما دعى إليه بعض المنظرين الإيديولوجيين.

وتسمح الخارطة التي أعدت بناءً على بيانات التحقيق الميداني – الذي قامت به جامعة القديس يوسف وجامعة لافال في عام ١٩٨٧ – بتحديد التيارات الرئيسية للهجرة في ذلك التاريخ (الشكل ٤–٢). وخلال المرحلة الأولى من الحرب، تم تسجيل تحركات كبيرة للسكان في العاصمة، وخصوصاً في عام ١٩٧٦، عندما حوصرت الأحياء الفقيرة ذات الغالبية المسلمة، وعلى الأخص المخيمات الفلسطينية في بيروت الشرقية، وأخليت من سكانها من قبل الميليشيات المسيحية. وجاء الرد بشكل خاص بمجزرة الدامور التي ارتكبتها قوات منظمة التحرير الفلسطينية ضد السكان المسيحيين في هذه المنطقة. ومنذ عام ١٩٧٨، لجأت إلى العاصمة وضواحيها عدة موجات من النازحين الفارين أمام تقدم القوات الإسرائيلية. ويعود توسع الضاحية الجنوبية إلى توطن هؤلاء اللاجئين، وبعضهم في ظروف غير قانونية. وتسارع هذا التوطن ابتداءً من عام ١٩٨٤، عندما دخلت الدولة حلبة الصراع ضد المسلحين الشيعة والدروز وفقدت السيطرة كلياً على بيروت الغربية.

وابتداءً من عام ١٩٨٤، أدت الفوضى التي سادت في بيروت الغربية إلى تدهور أوضاع المسيحيين الذين كانوا ما يزالون يقيمون في بيروت. وكانوا يمثلون قبل الحرب ما يقرب من نصف السكان في الجزء الغربي من منطقة بيروت الإدارية. ويفسر هذا الهروب بعيداً عن العاصمة توسع الضواحي الشرقية والشمالية، وخاصة ولادة مناطق سكنية كبيرة في مراكز للاصطياف، في المتن وكسروان، في النصف الثاني من الثمانينات (انظر ص ١١٢، حول نمو بيروت).

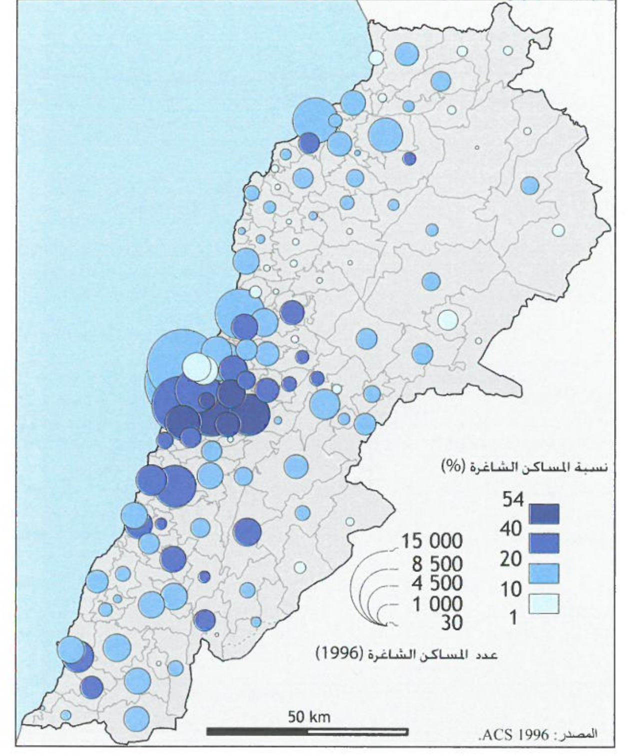


الشكل ٤-٢: هجرة السكان القسرية (١٩٧٥-١٩٨٧).

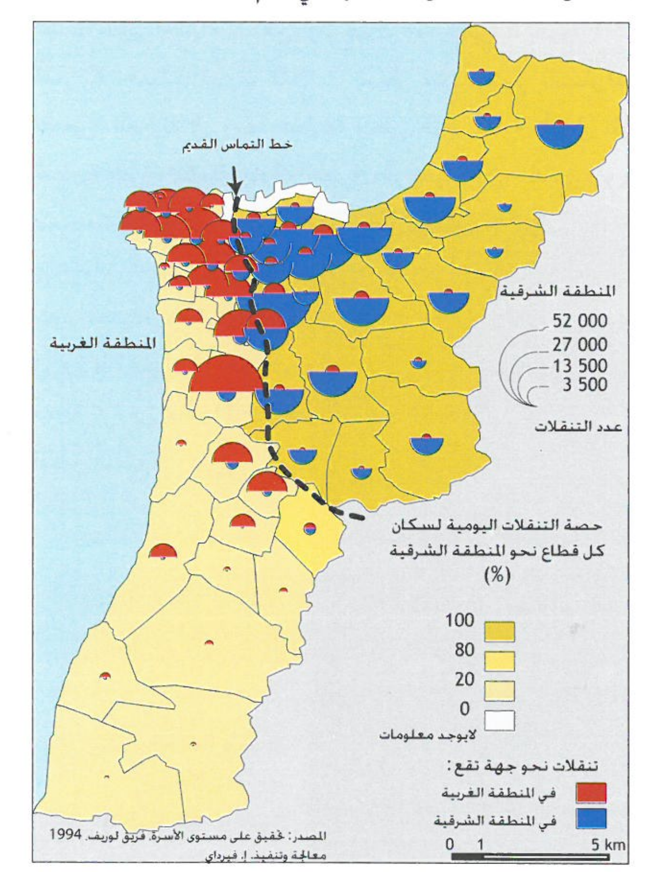
تعتبر حرب الجبل، بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥، سبباً في هجرة المسيحيين من الشوف ومن شرق صيدا إلى بيروت الشرقية، في حين أن جزين، التي كانت تحتلها اسرائيل والميليشيات المعاونة لها، لم تفقد سوى جزء من سكانها. وتبين خارطة المساكن الشاغرة في عام ١٩٩٦ (الشكل ٤-٣) النسبة الكبيرة المعبرة جداً التي تحتلها في المناطق الجنوبية من جبال لبنان، كما أنها ترسم أثار هذا النزوح، التي لم تستطع سياسة عودة المهجرين التي طبقتها وزارة المهجّرين أن تمحوها (انظر الفصل السابع). ومع ذلك، تّم استبدال بعض الأشخاص المطرودين بلاجئين آخرين يحتلون مساكنهم، سواء في العاصمة أو في المناطق الأخرى. ففي بيروت كان ٦،٧٪ من المساكن، في عام ١٩٩٤، مشغولة من قبل واضعي اليد، وخصوصاً على طول خط التماس.

وفي بقية لبنان، انتشر التجانس الطائفي في طرابلس أيضاً، التي غادرها العديد من المسيحيين إلى زغرتا أو نحو « المنطقة المسيحية المصغّرة »؛ وكذلك في البقاع، حيث ازداد الصراع بين زحلة وضواحيها؛ كما أن القرى المسيحية في منطقة بعلبك، عانت أيضاً من الهجرة.

وقد تجسد هذا السعي للتجانس الطائفي من خلال تخطيط لسلوك مناطقي جديد، حيث أخذ نطاق الحياة اليومية يتشكل في إطار حركة السكان التي غدت شديدة الصعوبة بسبب الحواجز، وانعدام الأمن ونقص المحروقات. وقد انحصرت حدود الحياة اليومية بمحاور الطرق التي تربط بين مكان الإقامة الجديد ومكان العمل والمدرسة. قد رسم التقطيع الناتج عن ذلك، وبشكل دائم، مناطق العيش التي ما زلنا نشعر بها إلى درجة كبيرة حتى اليوم. ويبين تحليل الحركة اليومية الذي أجري في عام ١٩٩٤ في بيروت الكبرى استمرار الانقسام بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية. ففي ذلك التاريخ لم يعبر خط المعارك السابق سوى ١٠٪ من مجمل التنقلات السكانية (الشكل ٤-٤). وتتمّ الغالبية الساحقة من التنقلات في المنطقة نفسها. والنتيجة تصدم المرء، لاسيما بالنسبة للقطاعات الواقعة بالقرب من هذا الخط. وفي عام ٢٠٠٦ كانت قد تقلصت الانقسامات في المجال العمراني، لصالح توحيد حقيقي لسوق العمل. لكن ما تزال العديد من خطوط سيارات الأجرة تعتبر خط المعارك القديم كحد للتعرفة. وعموماً، تظل حركة السكن خاضعة بشدة للجغرافيا الطائفية.



الشكل ٤-٣: المساكن الشاغرة في عام ١٩٩٦.



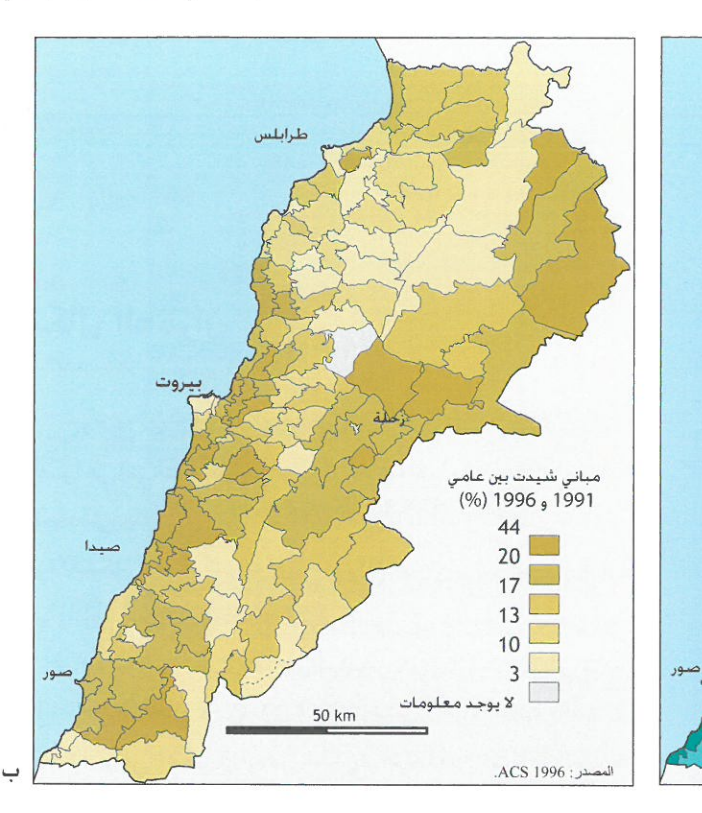
الشكل ٤-٤: الاستقطاب الطائفي بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية في عام ١٩٩٤.

الديناميات المُدنية

لقد أدت الهجرة والتنقلات القسرية إلى التخلي عن بعض الأراضي، وكذلك إلى تنمية مناطق مُدُنية جديدة. وعموماً، شهد العمران المُدُني نمواً قوياً طوال هذه الفترة. إن هذه الانطلاقة لم تكن نتيجة للحرب فقط: فلقد كانت قائمة بالفعل قبلها واستمرت بإيقاع مدهش في سنوات ما بعد الحرب، كما انتشر أسلوب جديد للحياة، أسلوب ناتج عن الحرب وكذلك عن التغيرات الاجتماعية الأخرى. وكان ذلك من النتائج الأخرى لتدهور الزراعة، ولعودة تيار الهجرة إلى خارج لبنان، وبشكل أعم إثراء بعض الفئات من السكان، وظهور أنماط جديدة من الاستهلاك والاقتناء المتكرر للسيارة والرفاه المنزلي، الذي يتطلب معايير جديدة للسكن. وتُرجمت هذه التغيرات بظهور المشاهد العمرانية الجديدة. فحول المدن بدأ يسيطر مشهدٌ يتميز بانتشار المباني الصغيرة المعزولة في وسط عقارها وعلى طول الطرق أو في المواقع العقارية المفرزة المتصلة بشبكة الطرق الرئيسية. وفي المناطق الريفية، تفسح منازل القرى الحجرية القديمة المكان للمباني الحديثة، أو يضاف لها طوابق أخرى. وفي أطراف القرى، وأحياناً في قلب الحقول، تبرز منازل جديدة، وغالباً ما تكون عائلية وتتألف من العديد من المساكن في وسط الحقول أو الغابات، وكل ذلك ضمن إطار حركة عمران مبتذلة تتراخى تجاهها قوانين التنظيم المُدُني، هذا إن وجدت طبعاً (انظر الفصل السابع).

وتوضح الخرائط التي تبين فترات بناء المباني مدى تضعضع الكثافة السكانية التي حصلت خلال الحرب، والتوجه نحو إعادة التركيز في سنوات ما بعد الحرب (انظر الفصل الثالث). فالمناطق التي عرفت أكبر كثافة للمباني التي شيدت خلال الحرب هي المناطق النائية في الجنوب، (باستثناء المنطقة التي تحتلها إسرائيل)، وفي الشمال وفي البقاع (الشكل ٤-٥ أ). وفي هذه المناطق، تشهد أطراف المدن الكبرى زيادة ملحوظة في البناء، خاصة في الجزء الأوسط من البقاع وأطراف بعلبك، وكذلك التوسع الشمالي في مدينة طرابلس وعلى طول طريق المنية وطريق حلبا. وخلال تلك الفترة، لم يسجل الجزء الأوسط من بيروت الكبرى نمواً كبيراً. وفي المقابل، عانت ضواحيها من طفرة لافتة للنظر، خاصة الضواحي الجنوبية للعاصمة، فضلاً عن المناطق الشمالية، على طول الأوتوستراد المتجه نحو المتن وكسروان.

وبالنسبة لفترة ما بعد الحرب، نجد أن الاتجاهات في حركة البناء قد أصبحت أقل وضوحاً (الشكل ٤-٥ ب). فالمنطقة الوسطى من البلاد (بيروت الكبرى) أصبحت موطناً لحركة واضحة، نجدها أيضاً وبشكل أوسع في المنطقة الساحلية. ويمكن تحليل هذا الاتجاه على أنه عودة لحركة البناء في مدن المنطقة الوسطى. ومع ذلك، لم تتوقف عمليات البناء في المناطق النائية، حيث لا تزال العديد من النواحي تسجل نسبة مرتفعة من الأبنية الجديدة.



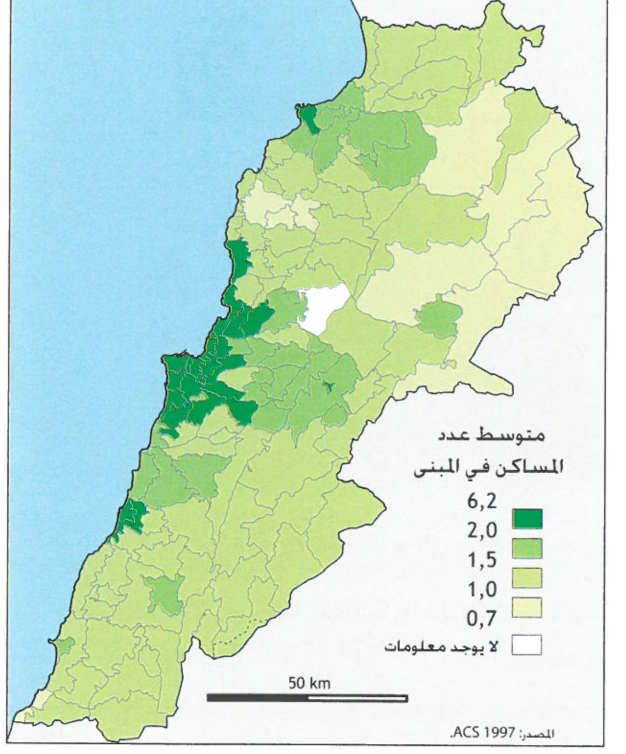
الشكل ٤-٥ ب: حركة البناء أثناء الحرب (أ) وما بعد الحرب (ب).



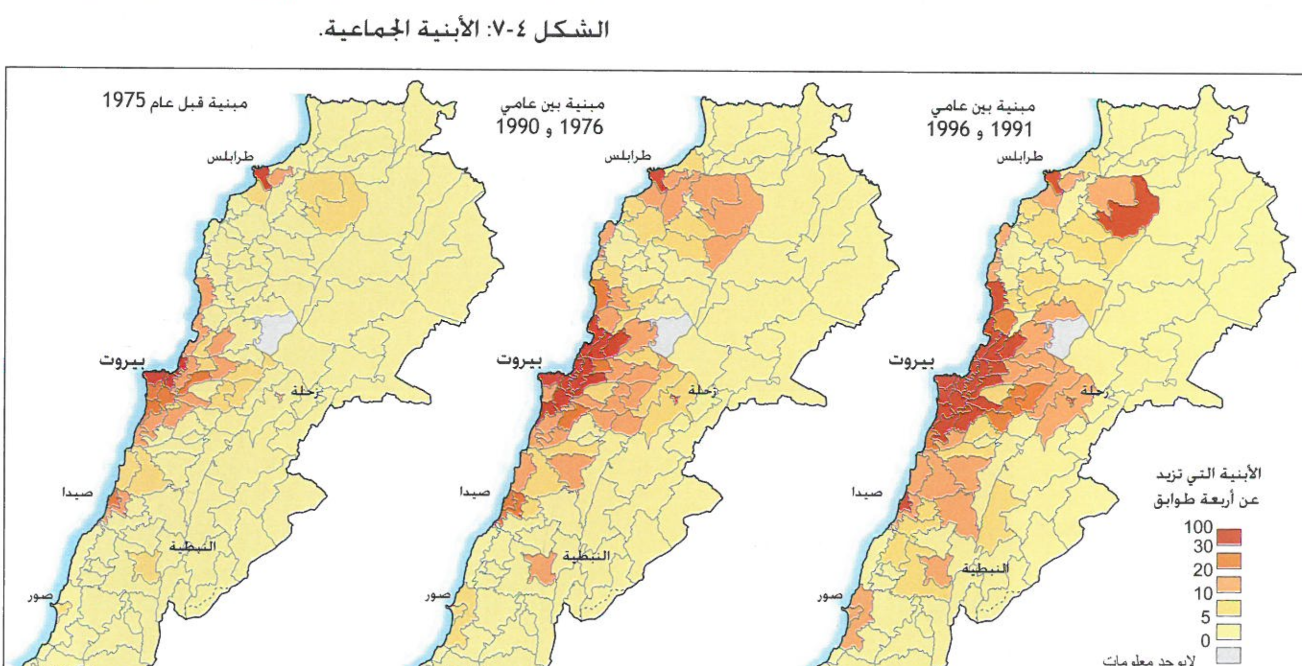
انتشار العمران على حساب الأراضي الزراعية في البقاع
تصوير وليد باخوس.
تموز ٢٠٠٢ .

أشكال العمران

يوضح تطور المورفولوجيا العمرانية ظهور نسيج مهيمن يتكون من الضواحي التي تضم الأبنية الصغيرة الجماعية حول التجمعات العمرانية الرئيسية، التي ولدت في إطار استثمار عائلي أو استثمارات عقارية تجارية صغيرة (الشكل ٤-٦). كان هذا النوع من المشاهد العمرانية يميل، في الفترة الماضية، للنمو على كامل السفح الغربي تقريباً من جبال لبنان وليس فقط على أطراف المدن. ولكن في المناطق الريفية، ما زال السكن الريفي فردياً بشكل خاص (الشكل ٤-٧). وفي المدن، نجد أن الأحياء الخاصة بالفيلات نادرة جداً، وهي تتركّز في بعض مشاريع الوحدات السكانية العقارية الراقية القليلة المنتشرة على التلال المحيطة بالعاصمة. ومؤخراً، ظهرت منتجات من صنف «الأحياء المغلقة» وهي تضم أيضاً منازل فردية.



الشكل ٤-٧: الأبنية الجماعية.



الشكل ٤-٦: الأبنية التي تزيد عن أربعة طوابق.

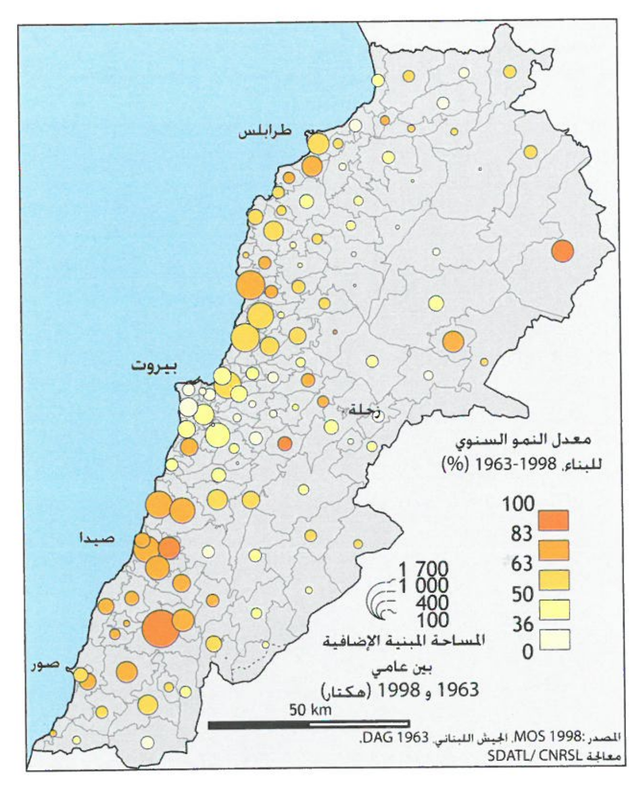
كان حجم حركة التوسع العمراني في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية: ٢،٥ كم² سنوياً منذ عام ١٩٦٣، وقد تضاعفت مساحة المناطق العمرانية منذ ذلك التاريخ (مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٢). وينتشر العمران بشكل خاص في المنطقة الساحلية التي تزداد فيها الكثافة أكثر فأكثر، ولكنه يمتد أيضاً ويصل إلى الأطراف.

ويُظهر توزّع التوسّع العمراني بحسب درجات الارتفاع عن سطح البحر انتشار العمران في الجبال (الشكل ٤-٨). ففي حين أن المدن الكبرى تقع على الساحل، فإن معيقات الموقع وآليات التباين الاجتماعي المكانية قد أدت إلى احتلال مناطق على ارتفاعات أعلى. وهو الوضع السائد، خصوصاً في المنطقة العمرانية الوسطى، حيث شمل العمران قرى الاصطياف السابقة التي أصبحت أماكن للإقامة الدائمة.

تبين خارطة التوسع العمراني بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٨ أن معظم التغيرات في استخدام الأراضي من ناحية الحجم – إن كان في نفس نسبتها من المناطق المبنية من قبل أو بالمساحة المطلقة – قد حصلت في المناطق النائية من البلاد (الشكل ٤-٩). ولقد تأثر جنوب لبنان بشكل خاص، وظهرت تجمعات عمرانية جديدة نتيجة التحام بلدات قديمة لم تكن ذات شأن، أو كانت في مناطق مجهولة لدى الجغرافيين والعمرانيين، وقد تمّ احتسابها من قبل استشاريي الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. وهكذا تقدّم برجا-شحيم، الواقعة بين بيروت وصيدا، مع ما يقرب من ٦٠،٠٠٠ نسمة، أو منطقة المنية-العبدة، الواقعة شمال طرابلس، بعدد سكانها الذي يقرب من ٧٥،٠٠٠ نسمة، مثالان عن التجمعات العمرانية الناشئة من بدايات تجمّع سكانية تقليدية (انظر الفصل الثالث). وتمثّل (الخارطة ٤-٩) التجمعات الناشئة عن حركة البناء المذكورة آنفاً.

الارتفاع (م)
أكثر من 1 500
1 500 - 1 250
1 250 - 1 000
1 000 - 750
750 - 500
500 - 250
250 - 0
0 5 000 10 000 15 000 20 000 25 000
المساحة (هكتار)
أراضي في طور التحول إلى مناطق عمرانية في عام 1998
مساحة عمرانية في عام 1998
أراضي في طور التحول إلى مناطق عمرانية في عام 1963
مساحة عمرانية في عام 1963
المصدر: MOS 1998، الجيش اللبناني، DAG, 1963, CNRSL/SDATL
معالجة: و. باخوس

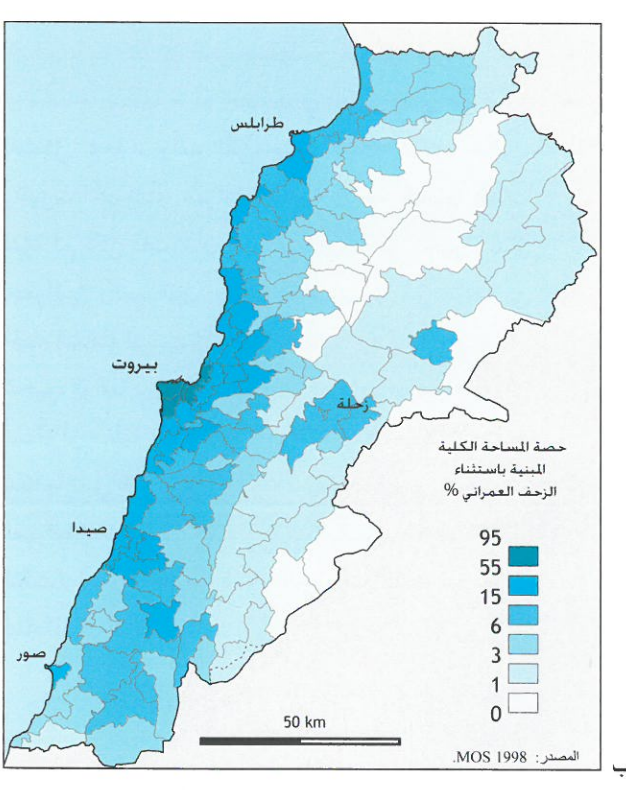
الشكل ٤-٨: العمران والتضاريس (السفح الغربي لجبل لبنان).



الشكل ٤-٩: التوسع العمراني في الفترة ١٩٦٣-١٩٩٨.

ولكن العمران لم يقتصر على التوسع في ضواحي المدن. فانتشار نمط الحياة المديني يستعير أشكالاً أخرى، ويتسلل إلى قلب القرى والبلدات في لبنان، مما أدى إلى تغير المشهد العمراني. وأحد الأشكال المذهلة لهذا التحول في استخدام الأراضي هو ظاهرة الزحف العمراني، وظهور أبنية عائلية صغيرة خلف أطراف القرى وفي الحقول وعلى التلال. وتوضح الخارطة أن مناطق نمو هذه الأشكال العمرانية الجديدة لا يمكن اعتبارها مماثلة لتوسع الضواحي في التجمعات العمرانية الموجودة (الشكل ٤-١٠ ب)، ولكنها تتعلق أولاً بالمناطق الريفية وفي الأطراف (الشكل ٤-١٠ أ). ويستدعي هذا الشكل الجديد من التوسع العمراني المزيد من البحث. ويمكننا أن نفترض أنه قد أصبح ممكناً بفضل نظام متكامل من التضامن العائلي لإدارة التراث العقاري وللمدخرات، بالإضافة إلى غض النظر من قبل السلطات المحلية بما سمح بالتحايل على القوانين المعيقة بطبيعتها إلى حد ما.

أ



ب

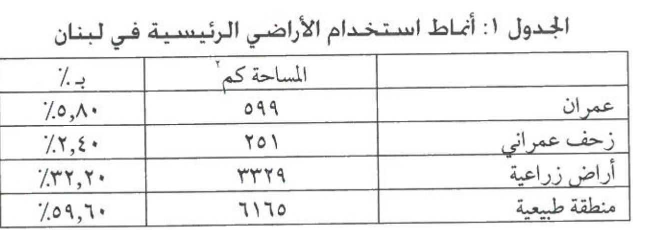
الشكل: ٤-١٠ (أ + ب): التوسع والزحف العمراني.

تحولات المناطق الزراعية والطبيعية

ومع ذلك لا ينبغي أن نستنتج من تحليل هذه الحركة المتسارعة للتوسع العمراني على أنه طال كامل البلد؛ ففي المحصّلة، ليس هناك أكثر من ٦٪ من مساحة البلاد التي تقع في منطقة فيها بناء، يضاف لها ٦٪ من الأراضي المشمولة بالزحف العمراني (انظر الجدول ١). إن الخطاب المتعلّق باختفاء المناطق الطبيعية الذي يعمّ لبنان، يعتمد على التركيز الشديد للتمدّد العمراني، وعلى حقيقة أن السكان يتنقلون في النهاية بشكل قليل خارج المناطق العمرانية، أي فقط على جانبي محاور الطرق، التي تولّد بدورها شريطاً من المساكن يزيد من وهم انتشار العمران.

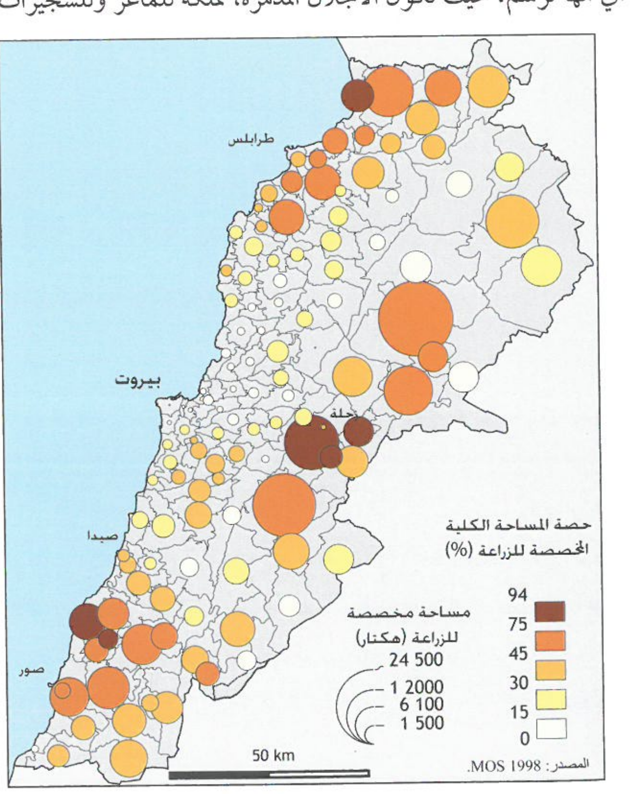
تحتل الأراضي الزراعية (الشكل ٤-١١) مساحات شاسعة في السهول وفي الهضاب الشمالية والبقاع والجنوب. في المقابل، نجد أن نسبة المساحات الزراعية في الجبال محدودة بشكل عام. وتقدّم خارطة المناطق «الطبيعية» (الشكل ٤-١٢)، أي تلك التي لم تستخدم للعمران أو للزراعة، أي أنها ترسم، حيث تكون الأجلال المدمّرة، مملكة للماعز وللشجيرات الشوكية، كما تكون أحياناً فريسة للحرائق. إنها نتيجة للهجرة الريفية ولتراجع الزراعة وليس فقط مخلفات المناطق التي لم يترك الإنسان فيها بصماته أبداً. وهكذا فالجبل ومساحات شاسعة في وادي سهل البقاع، وكذلك العديد من منحدرات جبال لبنان قد أهملت، واندمج بعضها محلياً بالمجال العمراني، لكن هذه الأراضي الطبيعية تتوسّع في مناطق أخرى على حساب الأراضي الزراعية.

الجدول ١: أنماط استخدام الأراضي الرئيسية في لبنان

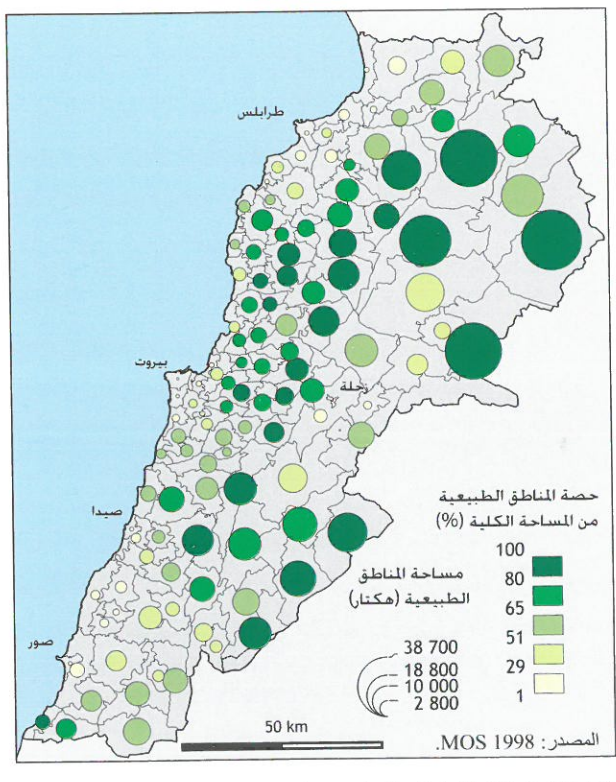


	المساحة كم٢	بـ ٪
عمران	٥٩٩	٪٥,٨٠
زحف عمراني	٢٥١	٪٢,٤٠
أراض زراعية	٣٣٢٩	٪٣٢,٢٠
منطقة طبيعية	٦١٦٥	٪٥٩,٦٠

المصدر: نمط استخدام الأراضي ١٩٩٨.
فريق إيوريف ٢٠٠٢ (Dar-IAURIF).



الشكل ٤-١١: المناطق الزراعية.



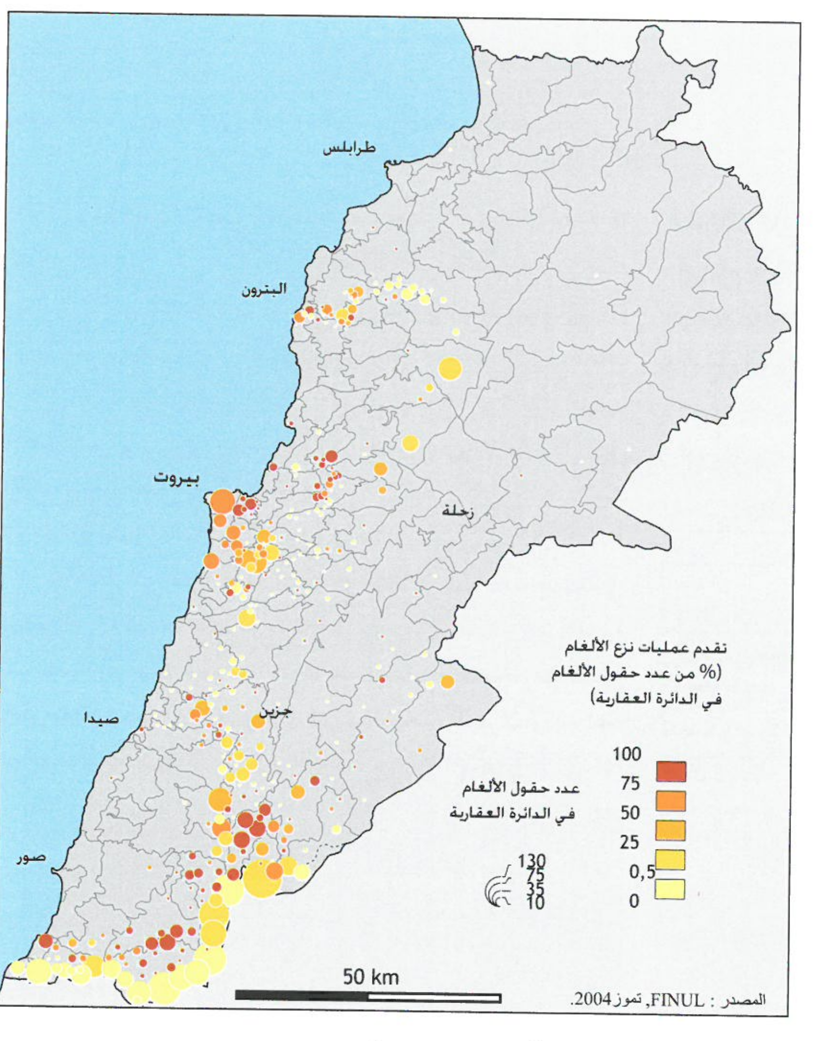
الشكل ٤-١٢: المناطق الطبيعية.

الأضرار البيئية

كان تدهور البيئة وظروف الحياة أحد النتائج البارزة للزحف العمراني، الذي اقترن مع بطء الاستثمار في ميدان تجهيزات المرافق والخدمات الأساسية التي ترافق العمران، وذلك بسبب الحرب الأهلية وغياب الدولة والإدارات المحلية.

كما كان التدهور البيئي، في المقام الأول، نتيجة مباشرة للحرب. وتبين خارطة المناطق الملغّمة في لبنان (الشكل ٤-١٣) هذه الحقيقة بشكل واضح. فقد ساعدت حقول الألغام على عزل الأطراف المتصارعة عن بعضها البعض، كما يتضح من سلسلة المواقع المعروفة التي تطوق جهات الحرب القديمة أو التي ما زالت قائمة. وهكذا نتعرف بسهولة على منطقة الحدود بين لبنان واسرائيل، وخط الفصل القديم للمنطقة الأمنية الاسرائيلية وامتدادها من جزين، بالإضافة إلى الخط الذي يحدد المنطقة المسيحية الصغيرة في مرتفعات البترون وجبيل وكسروان، وفي الضاحية الجنوبية من بيروت. كما نجد أيضاً في داخل هذه المناطق قطاعات قديمة للمجابهة، كمنطقة ريفون أو سن الفيل، حيث جرى القتال بين القوات اللبنانية والجيش اللبناني في عام ١٩٩٠.

كانت عمليات إزالة الألغام التي تمّت بعد الحرب قد تقدّمت بشكل غير متكافئ في حزيران ٢٠٠٤. وقد كانت منطقة بيروت وكسروان والمتن الأعلى نظيفة عموماً. وعلى العكس يمكن أن يدهشنا حجم العمل الذي يجب القيام به، لاسيما في المنطقة الجبلية، بدءاً من منطقة دوما وتنورين بالقرب من البترون، وصولاً إلى الشوف وجزين. ومع ذلك، فقد عرفت بعض القطاعات اهتماماً خاصاً. فبعد سنوات قليلة فقط من الإنسحاب الإسرائيلي، بدا برنامج إزالة الألغام في الجنوب وكأنه همٌّ حقيقي. وقد استفاد من تمويلات عديدة ومن الخبرات الدولية. ولم يكن هذا هو الحال في المناطق القريبة من جزين وإقليم التفاح، التي لم تلق الاهتمام نفسه. ففي كل عام تنعي المنطقة العديد من ضحايا الألغام. وعلاوة على ذلك، وبحسب السلطات اللبنانية، لم يقدم الجيش الاسرائيلي خرائط للمناطق التي لغمها أثناء انسحابه، ونتيجة لذلك فإن الأرقام المتعلقة بإزالة الألغام المذكورة هنا، والمأخوذة من تحليل معطيات الأمم المتحدة، قد تكون أقل من قيمتها الحقيقية.

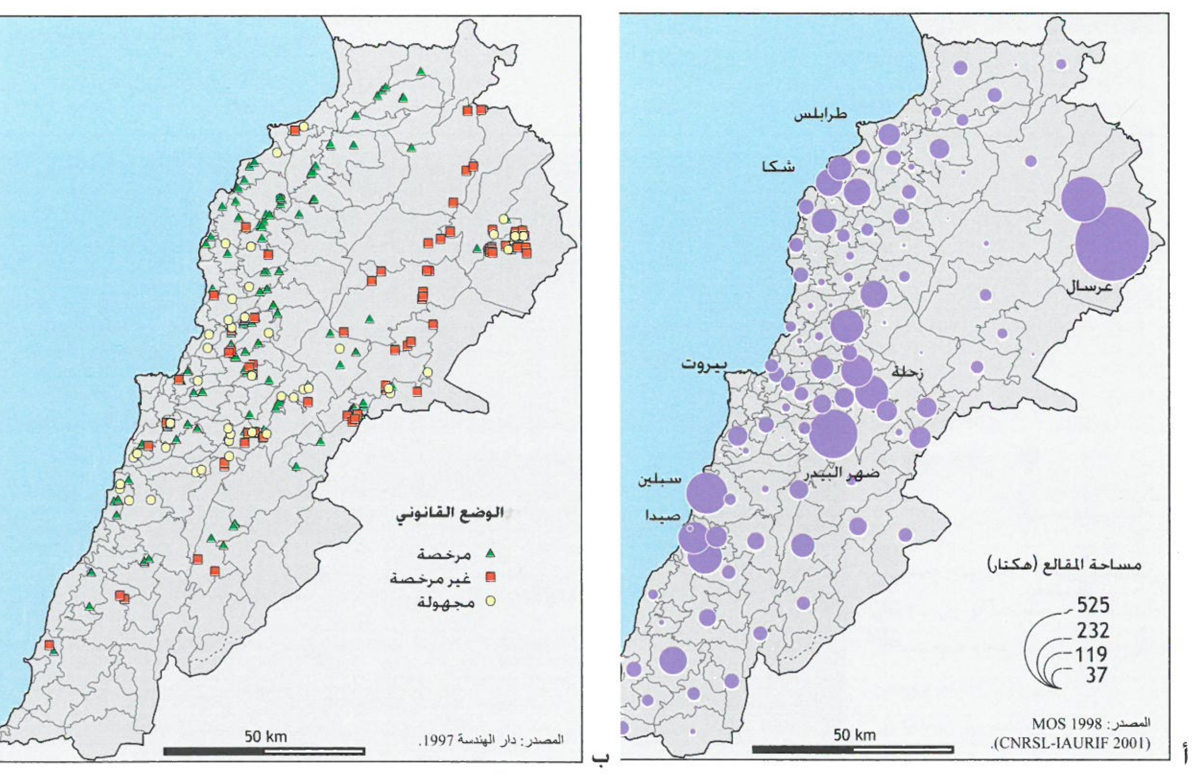


الشكل ٤-١٣: المناطق الملغّمة والمنزوعة الألغام.

المقالع والكسارات

لقد أدى انتشار العمران إلى أضرار بيئية خطيرة أخرى. أحد نماذج هذه الأضرار هو استخراج مواد البناء. وتبين خارطة مساحة المقالع انتشارها العام في البلاد، خصوصاً على السفوح الغربية من جبال لبنان، بالقرب من التجمعات العمرانية الرئيسية (الشكل ٤-١٤ أ). تظهر في الشكل بشكل واضح جداً المقالع الكبيرة الواقعة بالقرب من ممر ضهور البيدر بجوار طريق دمشق، وتلك الموجودة في منطقة جبل صنين، وفي منطقة سبلين في الشوف، بالإضافة إلى تلك الواقعة في منطقة شكا. ومع ذلك يقع أكبر تركيز للمقالع في أراضي بلدة عرسال في سلسلة جبال لبنان الشرقية. وقد كان استخراج المواد كثيفاً بشكل خاص خلال فترة إعادة الإعمار. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى طفرة البناء، والحجم الكبير للأشغال العامة، وكذلك إلى الحجم الكبير لعمليات الردم. ووفقاً لحسابات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، فهذه الأخيرة تمثل ما يقرب من نصف الحجم المستخرج من المقالع في سنوات التسعينات.

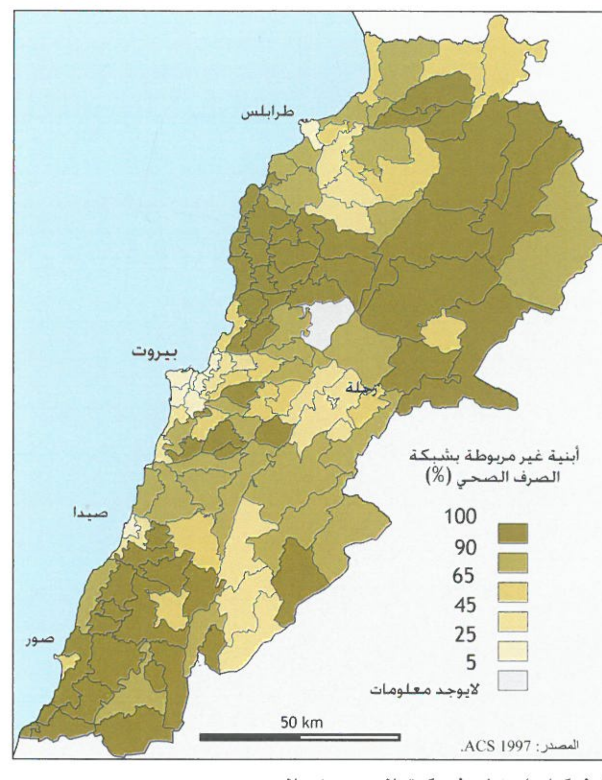
علاوة على ذلك، يبدو أن الكثير من المقالع التي تم تحديدها بواسطة الاستشعار عن بعد ليست مرخصة (الشكل ٤-١٤ ب). وهكذا، ووفقاً لإحصاء تم في عام ١٩٩٧، يملك ١٥١ موقعاً فقط رخصاً للعمل، من أصل ٢٧٥ مقلعاً عاملاً بكل طاقته. ومنذ ذلك التاريخ ما زال التصديق النهائي على مخطط توجيهي للمقالع، المحصورة نظرياً في جبال لبنان الشرقية، هو موضوع جدل لا نهاية له، ضمن عملية ابتزاز من أصحاب الكسارات والمقالع، إن كان في الرخص المؤقتة أو في المخالفات.



الشكل ٤-١٤ (أ + ب): المقالع في عام ١٩٩٧.

التلوث

يعتبر تلوث المياه السطحية الجارية، والمياه الجوفية، والشواطىء، أحد أشكال الضرر الذي يشمل البيئة على نطاق واسع. فلبنان يفتقد بشكل مأساوي إلى محطات معالجة المخلفات المنزلية أو الصناعية على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٥، لم يكن هناك سوى محطتين لمعالجة مياه الصرف صالحتين للعمل: محطة الغدير في الضاحية الجنوبية لبيروت، ومحطة بعلبك. أما في الأماكن الأخرى، فإن إلقاء المياه المستعملة في المجاري المائية هو القاعدة. ووفقاً لبيانات عام ١٩٩٦، تمّ ربط ٦٥٪ من المباني إلى شبكة الصرف الصحي. ولم يتغير هذا الرقم كثيراً في عام ٢٠٠٤، حيث وصل إلى ٦٧٪. ولا تشمل هذه المشكلة المناطق الريفية فقط، بل المناطق العمرانية الجديدة أيضاً (الشكل ٤-١٥). وعلى الرغم من التقدم المرتبط بالاستثمارات في السنوات العشرة الأخيرة، فإن غياب المعالجة يؤدي إلى الحكم على الأنهار بأن تظل مجار حقيقية مفتوحة. وفي الجبال، تتعرض طبقات المياه الجوفية للتلوث بسبب حركة المياه الكارستية في بنية تضاريسية شديدة التصدع.

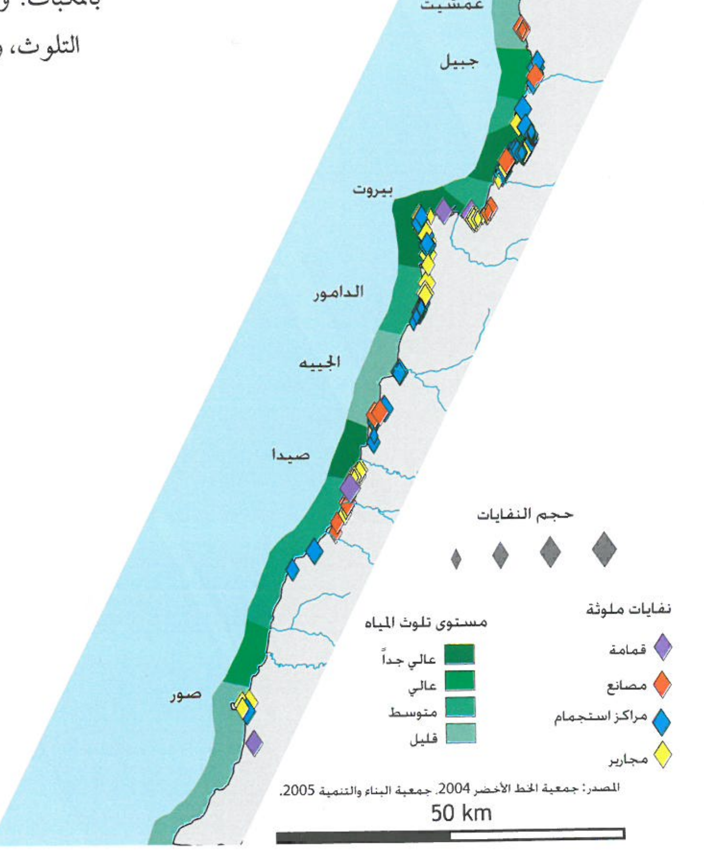


الشكل ٤-١٥: شبكة التصريف الصحي.

خليج جونية - تطور مدهش للعمران وللمنتجعات الساحلية المرتبطة بحركة السكان أثناء حرب لبنان
تصوير: كريستين ديلبال.
تشرين الثاني ٢٠٠٢
(Christine Delpal)

وفي غياب البيانات الحكومية المتعلقة بالتلوث، فقد لجأنا إلى الجمعيات البيئية، كجمعية الخط الأخضر وجمعية البيئة والتنمية – اللتان نستعمل بياناتهما هنا – واللتان بفضلهما تمّت الإجراءات النادرة المعلنة وإحصائيات الصرف الصحي. (الشكل ٤-١٦).

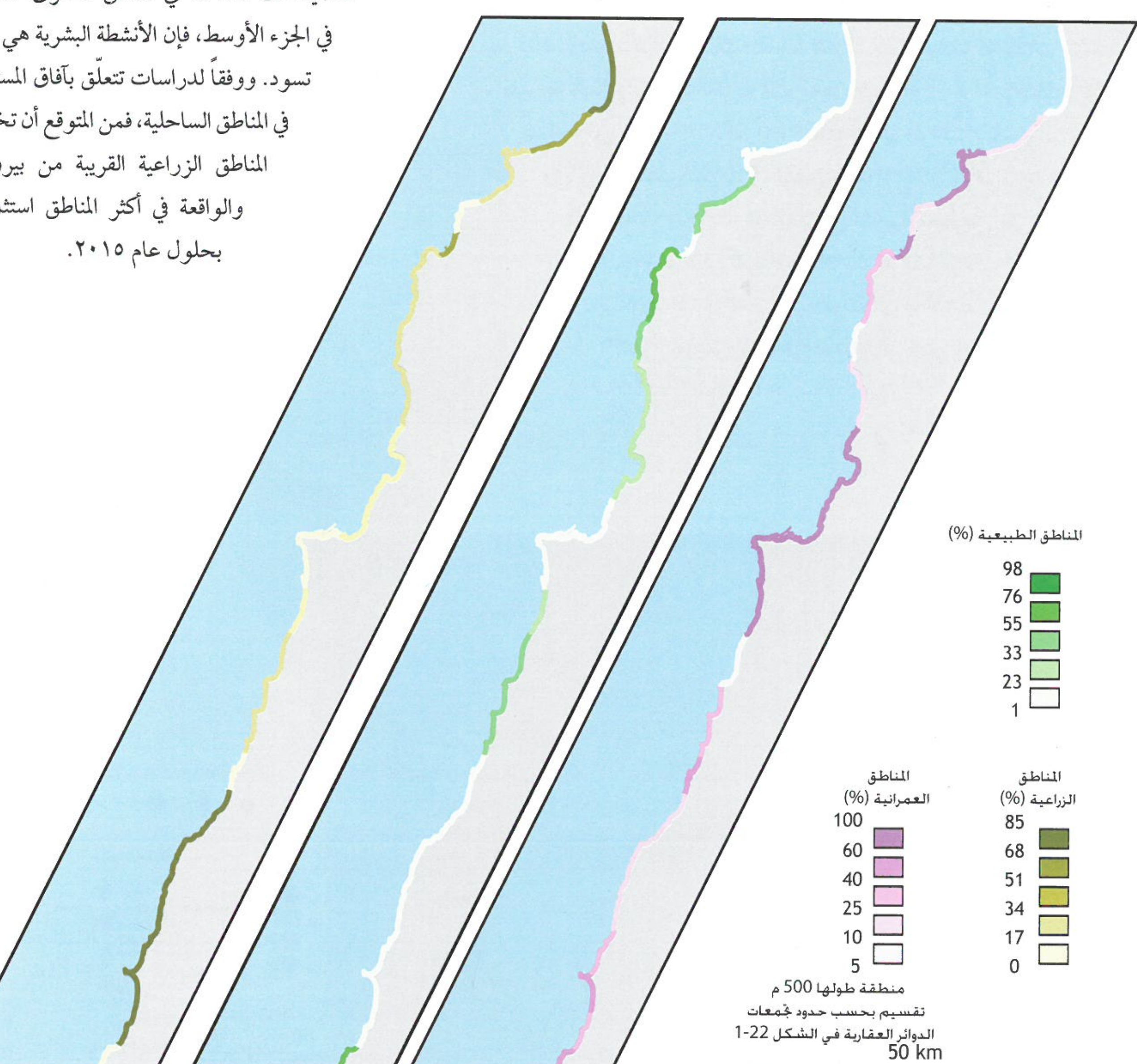
ومسألة النفايات الصلبة ليست بوضع أفضل. فبعد سنوات من الحرب، عندما تناثرت القمامة في غمار الفوضى التي عمت كامل الأراضي اللبنانية، تميزت فترة إعادة الإعمار بإرادة التحكم بهذا القطاع. ففي بيروت كُلفت شركة خاصة بجمع النفايات. ومع ذلك، وبسبب غياب منشآت المعالجة، فقد أنشأت هذه الشركة مكبات ضخمة مفتوحة لصالح بيروت الكبرى تصل حتى البحر في برج حمود (تمتد على مساحة تزيد عن ٣٠ هكتاراً) وكذلك شمال طرابلس، وجنوب صيدا. وفي زحلة، تنتشر المكبات في السهل. وقد تم إغلاق موقع برج حمود في عام ١٩٩٧، ولكن الموقع البديل في الناعمة مخصّص نظرياً للنفايات الخاملة، وهو ممتلئ تقريباً، ويشك بأنه لم ينشأ بموجب المعايير الخاصة بالمكبات. وتبيّن إحصاءات تلوث الهواء أن المدن اللبنانية شديدة التلوث، ويعود ذلك إلى قدم وسائل النقل وسوء صيانتها.



الشكل ٤-١٦: تلوث الساحل والمكبات الرئيسية.

تدهور المناطق الساحلية

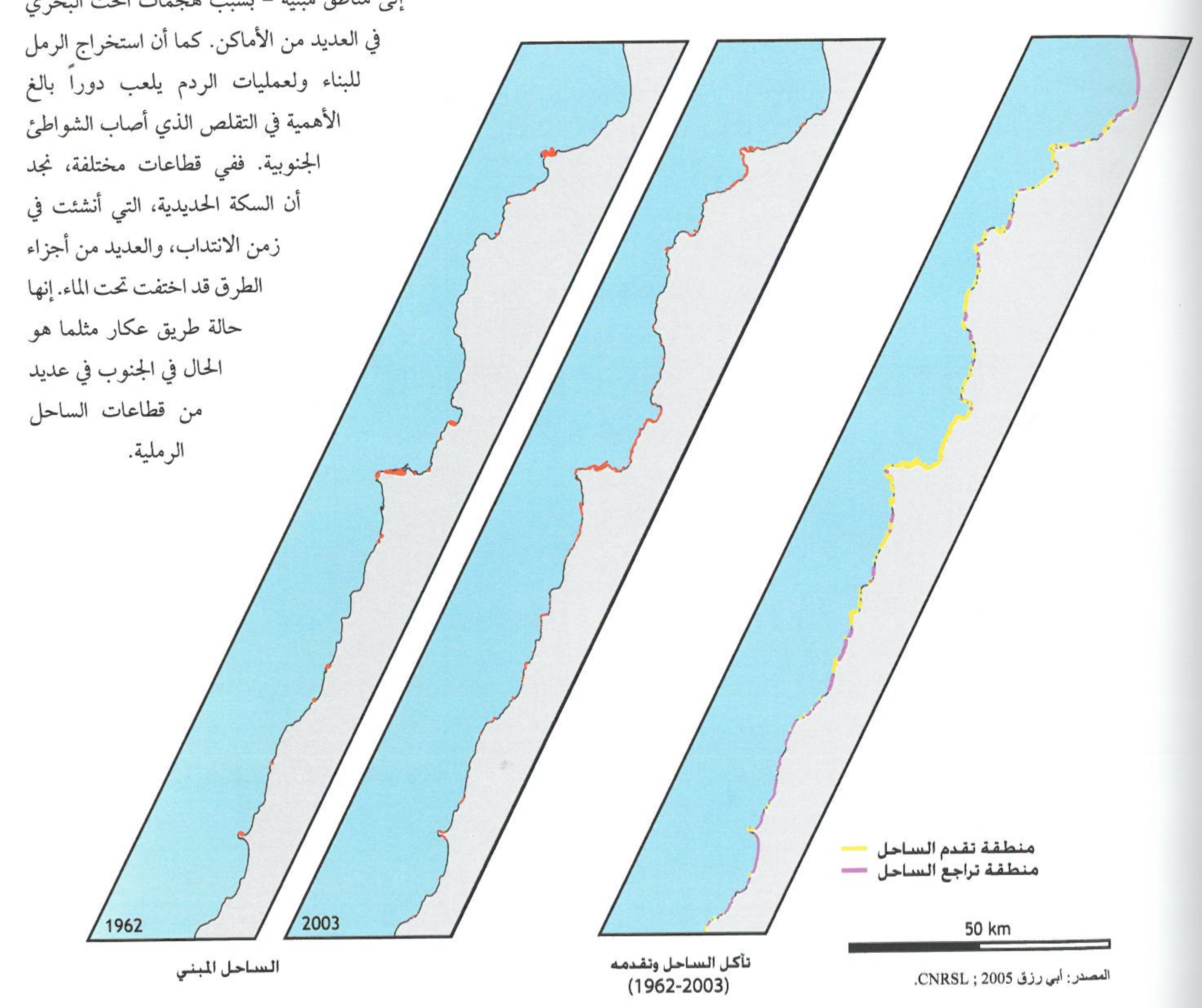
يعاني الشاطئ اللبناني من التلوث الشديد أيضاً، بسبب ضغط مكثف للزحف العمراني يمكن قياسه من خلال الصور الفضائية المتعددة التواريخ. فعلى امتداد شريط ساحلي يبلغ عرضه ٥٠٠ م (الشكل ٤-١٧)، نجد أن ٣١٪ من الشاطئ إما مبني أو في طور البناء. وتحتل الزراعة ٣٧٪ من الأراضي الساحلية، وتمثل المناطق الطبيعية ٢٦٪. بينما نجد أن الأراضي الزراعية واسعة جداً في الجنوب والشمال (أكثر من ٧٠٪ من الأراضي)، ما يزال الغطاء الطبيعي يحتل حيزاً كبيراً (أكثر من ٥٠٪ من الأراضي) في منطقتين فقط من الساحل، هما في أقصى الجنوب، وهي منطقة تجمد فيها النشاط بسبب الحرب والاحتلال الاسرائيلي والبعد عن المراكز العمرانية، والمنطقة التي تمتد من البترون إلى رأس شكا التي يصعب الوصول إليها بسبب المنحدرات الصخرية المرتفعة، وحيث أنشئت محمية تحت الماء. أما في المناطق الأخرى، لاسيما في الجزء الأوسط، فإن الأنشطة البشرية هي التي تسود. ووفقاً لدراسات تتعلّق بآفاق المستقبل في المناطق الساحلية، فمن المتوقع أن تختفي المناطق الزراعية القريبة من بيروت، والواقعة في أكثر المناطق استثماراً، بحلول عام ٢٠١٥.



الشكل ٤-١٧: استخدام الأراضي في الشريط الساحلي.

في الوقت الذي تم فيه بناء ١١٪ من الشريط الساحلي حتى عام ١٩٦٢ – أي إحتلاله بالأبنية وأرصفة الموانئ وغير ذلك– فقد اصبح ما يقارب من ٤٨٪ من الساحل مبنياً في عام ٢٠٠٣ (الشكل ٤-١٨). وقد توسعت المناطق المبنية أثناء الحرب وبعدها، في المنطقة الواصلة بين بيروت–جبيل وشكا–طرابلس. ومع ذلك، فإن هذا التوسع قد شمل منذ بضعة سنوات الشريط الساحلي الواقع جنوب بيروت ومنطقة صيدا. وتمثل منشآت الموانئ جزءاً من هذا التوسع، لاسيما توسع مرفأي بيروت وطرابلس. كما يجب ذكر إنشاء طريق المطار الجديد والمساحات المخصصة لشبكة الطرق. على كل حال، تجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من التعديات على الساحل، مع أنه ملكية عامة، ناتج عن الإشغال المخالف أو غير القانوني للساحل من قبل المجمعات السياحية أو المنشآت الأخرى. ووفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٦ (إيوريف وإكوديت ١٩٩٧، ECODIT-IAURIF) التي تمّت لتحديد المخالفين ولتصفية المخالفات وتسويتها لقاء غرامة، فإن نصف الساحل المبني قد تمّ بالطريقة نفسها. ولم تطبق المخالفات أو تنفذ التسويات، وربما يعود ذلك إلى أن المستفيدين من هذ التعديات هم من أصحاب النفوذ القوي.

كذلك، لقد تراجع الشاطئ – المشوه كلياً بسبب الزحف العمراني الذي دمّر الشواطئ الطبيعية وحوّل السهول الزراعية الخصبة إلى مناطق مبنية – بسبب هجمات الحت البحري في العديد من الأماكن. كما أن استخراج الرمل للبناء ولعمليات الردم يلعب دوراً بالغ الأهمية في التقلص الذي أصاب الشواطئ الجنوبية. ففي قطاعات مختلفة، نجد أن السكة الحديدية، التي أنشئت في زمن الانتداب، والعديد من أجزاء الطرق قد اختفت تحت الماء. إنها حالة طريق عكار مثلما هو الحال في الجنوب في عديد من قطاعات الساحل الرملية.



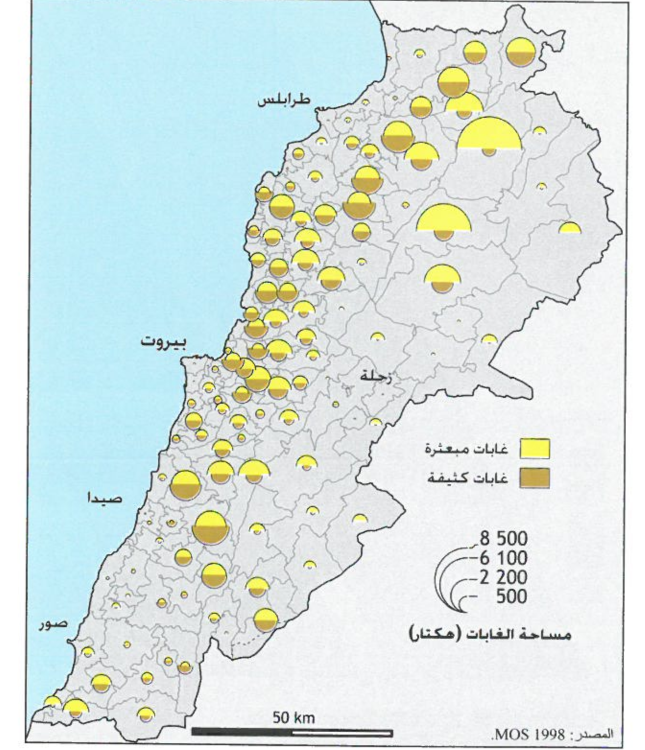
الشكل ٤-١٨: بناء الساحل: تآكل الساحل واحتلاله بالإسمنت (١٩٦٢-٢٠٠٣).

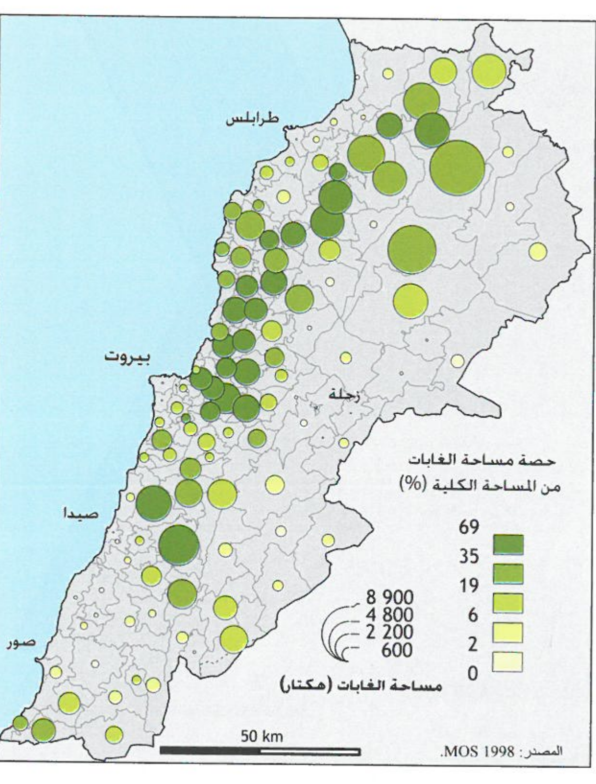
الغابات

لقد جعل لبنان من شجرة الأرز شعاراً له، وكان يشتهر بغاباته في الماضي. ولكن هذه الغابات تعاني، منذ العهد الفينيقي، من اعتداءات الحطابين والرعاة وتصنيع الفحم. وتغطي الغابات حالياً ١٢٪ من مساحة البلاد، أما إذا لم نأخذ بالحسبان سوى الغطاء الكثيف للغابات (الغطاء الذي يحتل أكثر من ٦٠٪ من الأرض) فإن النسبة تنخفض إلى ٧٪ فقط، وهي تنتشر على السفح الغربي من سلسلة جبال لبنان الغربية الذي يتلقى كميات كبيرة من الأمطار – وحيث تسود بشكل رئيسي أشجار الصنوبر والبلوط – وفي المناطق المرتفعة حيث توجد بقع متفرقة من شجر الأرز (أكثر بقليل من ١٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٨). أما في السفوح الشرقية وفي سلسلة جبال لبنان الشرقية فتسود أشجار العرعر والسرو التي تحتل مساحات مبعثرة (الشكل ٤-١٩). أما الجنوب ذو الارتفاعات المنخفضة، فهو مستصلح للزراعة بشكل أكبر من بقية أنحاء البلاد. وقد انخفضت مساحة الغابات في لبنان بنسبة تقارب ٣٥٪ منذ سنوات الستينات، لاسيما في منطقة شمال لبنان في جبال لبنان الغربية.

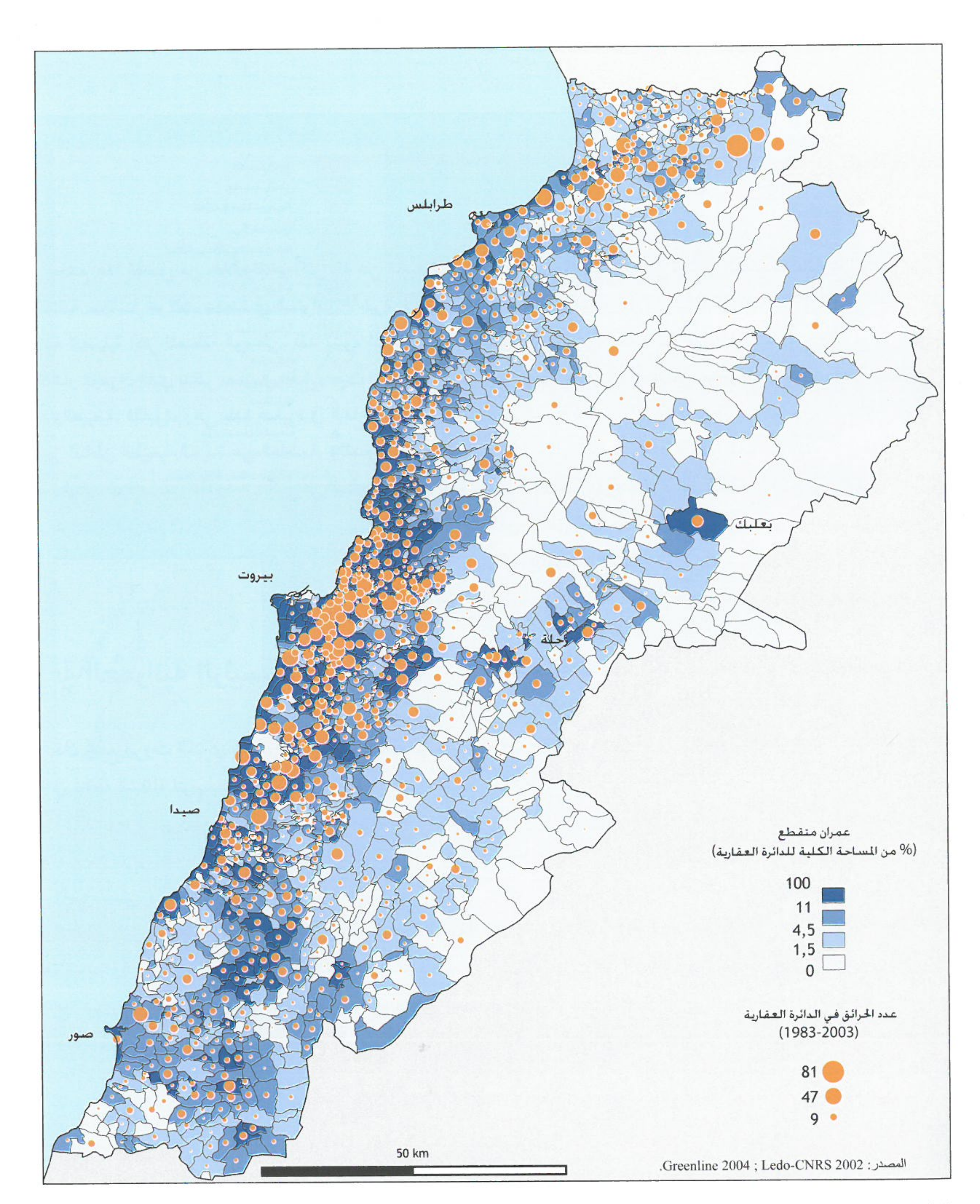
ويدفع عدم تجانس البيانات ومعايير التعريف إلى توخي الحيطة بشأن هذه الأرقام.

لقد أجرى المجلس الوطني للبحوث العلمية دراسات عن حرائق الغابات. وقد تم الإبلاغ عن أكثر من ٢٥٠٠ بؤرة لاشتعال النيران في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. إن المساحات التي احترقت غير معروفة بشكل جيد: وتقدّر مساحة الغابات المحترقة سنوياً بـ ١٥٠٠ هكتار، وهذا يدل على أن معظم الحالات المبلغ عنها عبارة عن بداية لاشتعال للنيران تمت السيطرة عليها في الحال. وتظهر خارطة الحرائق أن الحرائق كانت عنيفة حول المناطق العمرانية أو التجمعات الريفية الكثيفة (تمّ جمع هذين النمطين من المناطق في (الشكل ٤-٢٠) ضمن فئة «العمران المتقطع»). ومن جهة أخرى، فهي تصيب غالباً البساتين والمناطق الزراعية. فمنطقة عكار التي تتميز بالتعايش بين زراعة تقليدية وضغط عقاري مرتبط بالنمو السكاني الكبير تأثرت بشكل واضح بالحرائق. وقد تمّ إحصاء خمسة وتسعين حريقاً في قضاء القبيات وحده.





الشكل ٤-١٩: توزع الغابات في لبنان.



الشكل ٤-٢٠: الحرائق والعمران.

مشاهد طبيعية لبنانية

نختتم هذا الفصل من خلال تقديم أكثر دقة عن تنظيم ثلاث مناطق لبنانية سجلت تحولات عديدة في السنوات الأخيرة. والمطلوب هو دراسة تفصيلية أكثر للمنطقة الوسطى. لقد تشوه المشهد الطبيعي بسبب انتشار العمران الذي ينتشر بعمق في الجبل، حيث تتراجع المشاهد الزراعية والطبيعية. فاللبوة، وهي بلدة صغيرة في البقاع الشمالي، تعبر عن مصير المناطق الطبيعية البعيدة عن العاصمة. وتقدم بلدة الصرفند في جنوب لبنان، نموذجاً عن تطور جزء كبير من الساحل يخضع لنمو عمراني متزايد يتنافس مع الزراعة.

المنطقة العمرانية الرئيسية

كان تجمّع بيروت الكبرى يضمّ، بحسب تعريف المنطقة المُدُنية المركزية في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، ١،٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٧. وموقع بيروت عبارة عن بروز يحمي خليجاً واسعاً يضم ميناءً تمّ بناؤه وتوسيعه تدريجياً، وهو يستفيد في الجنوب من سهل ساحلي واسع، رملي في بعض أجزائه. في المقابل، لا يسمح الجبل في الشرق والشمال إلا بوجود ممر ضيق. كما لا يمكن إعمار الوديان العميقة والضيقة، لاسيما واديي نهر بيروت ونهر الكلب اللذين يرسمان حدود قضاء كسروان. وهكذا نجد أن الاتجاهات الوحيدة للتوسع هي نحو الداخل، وتلك التي تتبع خط القمم والتي تسمح بالوصول بسرعة إلى ارتفاعات تتراوح بين ٤٠٠ و٨٠٠ م.

وقد عرف السهل الجنوبي العديد من مشاريع التوسع التي أنجزت بشكل غير متساوٍ قبل الحرب (انظر أيضاً الشكل ٧-١٦). ويمتد المطار في هذا السهل، وقد تطلب توسعه الحديث بناء مدرج في عرض البحر فوق رصيف صناعي. وقد اكتمل مؤخراً بناء حرم جامعي لصالح الجامعة اللبنانية، كان قد بدئ ببنائه قبل الحرب. كما تزايدت كثافة البناء في القرى الكبيرة التي أصبحت نقاط ارتكاز للضاحية المتنامية، في الوقت الذي كان البناء يكتمل تدريجياً في السهل الساحلي الشمالي. وتطور انتشار العديد من المناطق الصناعية ومنشآت التخزين على طول نهر بيروت وفي مناطق توسع الميناء.

لقد عجل تقسيم التجمع العمراني إبان الحرب في تطور مستقل في كل منطقة. وقد تعزّز السهل الساحلي، باستثناء منطقة خط التماس، بعمران مكثف جداً على الرغم من تنوع أشكاله. وتشكل أحياء الطبقة المتوسطة، التي تتكون من الأبنية المرتفعة، الجزء الأكبر من القسم الشرقي من الضاحية الجنوبية. وإلى الجنوب والغرب من هذا القطاع، لاسيما حول المطار وعلى طول الشاطئ، نمت أحياء عشوائية، تضم عدداً من السكان كان يقدر في نهاية الحرب بـ ٢٠٠،٠٠٠ نسمة. وفي الضواحي الشرقية، أدى ضيق الموقع إلى تحويل التوسع نحو محيط خليج جونية بعيداً عن القتال في قلب المنطقة المارونية. وقد جذب الطريق السريع الذي يربط بين بيروت الشرقية وكسروان نمواً عمرانياً خطياً جمع العديد من الوظائف الخدمية التي انتقلت من مركز المدينة الذي دمره القتال. ولكن جزءاً من هذه الخدمات تمّت المحافظة عليه وتجديده في السنوات التي تلت الحرب. وقد شكل ضيق الموقع أيضاً تبريراً طرحه المقربون من الرئيس أمين الجميل (١٩٨٢-١٩٨٨) للبدء بتشييد رصيف ساحلي في ضبية.

الشكل ٤-٢١: بيروت وضواحيها.

ولقد لوحظ مع عملية إعادة الإعمار انتعاش التنمية العمرانية في بيروت، وذلك من خلال تكثيف بناء الأبنية التي حلت محل النسيج العمراني القديم (المباني الجميلة جداً في بعض الأحيان والعائدة للفترة العثمانية أو لفترة الانتداب). وكانت أحياء الأشرفية وكورنيش عين المريسة والروشة قد امتلأت كلها بالأبنية العالية المخصصة لسكن البرجوازية، أو كأماكن لتأسيس وظائف خدمية جديدة. وفي الضواحي، لم يتباطأ النمو، خصوصاً فوق التلال المفتوحة لمشاريع البناء المخصصة للطبقة المتوسطة. وهنا أيضاً، أنشئ الكثير من مشاريع الوحدات السكانية المفرزة المغلقة ذات النمو المدهش التي لا مثيل لها في أماكن أخرى من العالم. أما بالنسبة للضاحية الجنوبية، فإن جمود المشاريع الطموحة لإعادة الهيكلة يفسر استمرار وجود الأحياء العشوائية سيئة الخدمات والملوثة، وضعيفة الربط بالمرافق العامة.

وقد عجلت عملية إعادة فتح الطرق، وتنظيم شبكة جديدة وحديثة من طرق السيارات، في ظهور مشهد جديد يضم المنشآت الخدمية والتجارية. وزرعت مجمعات السوبرماركت والمولات في المواقع المميزة، عند تقاطع الطرق السريعة في الضواحي (انظر أيضاً الشكل ٥-٢٣).

ومع ذلك، فقد أنشئت العديد من الاستثمارات الكبيرة ضمن منطقة بيروت الإدارية، حيث لا يزال يعيش السكان الأثرياء (فردان والأشرفية). وفي الوقت نفسه، تابعت الصناعة تخفيف كثافتها لتعاود انتشارها في الضواحي البعيدة.

إن التحليل الزمني لنمو مساحة بيروت الكبرى يسلط الضوء على الانقطاعات التي تلت الحرب في المناطق العمرانية (الشكل ٤-٢٢). وبين عامي ١٩٦٣ و١٩٨٧ (تواريخ عشوائية مرتبطة بتوفر المعلومات الكارتوغرافية)، نشهد بشكل أساسي إعمار السهل في الشمال كما في الجنوب من المدينة. والانقطاع الذي يكونه خط التماس محسوس. فمنذ النصف الثاني من سنوات الثمانينات، انطلق العمران ليجتاح التلال المجاورة، خاصة نحو الشمال على طول الطريق السريع الساحلي. إنها الفترة التي تمّ فيها بناء المجمعات السكنية الكبيرة في المنطقة المسيحية. وإثر سنوات ما بعد الحرب، سجلت المدينة بكاملها وبشكل مفاجئ تسارعاً مدهشاً للعمران الذي راح يحتل المنحدرات الشديدة وينتشر على طول محاور الطرق وعلى طول خط القمم، كما استفاد من افتتاح شبكة طرق جديدة في جنوب المدينة.

1987 - 1963 | 1994 - 1987 | 1998 - 1994 | 2003 - 1998

معامل النمو السنوي (%)

لايوجد معلومات 0 0,5 1 3 5 10 15 30 45 100

0 10 20 km

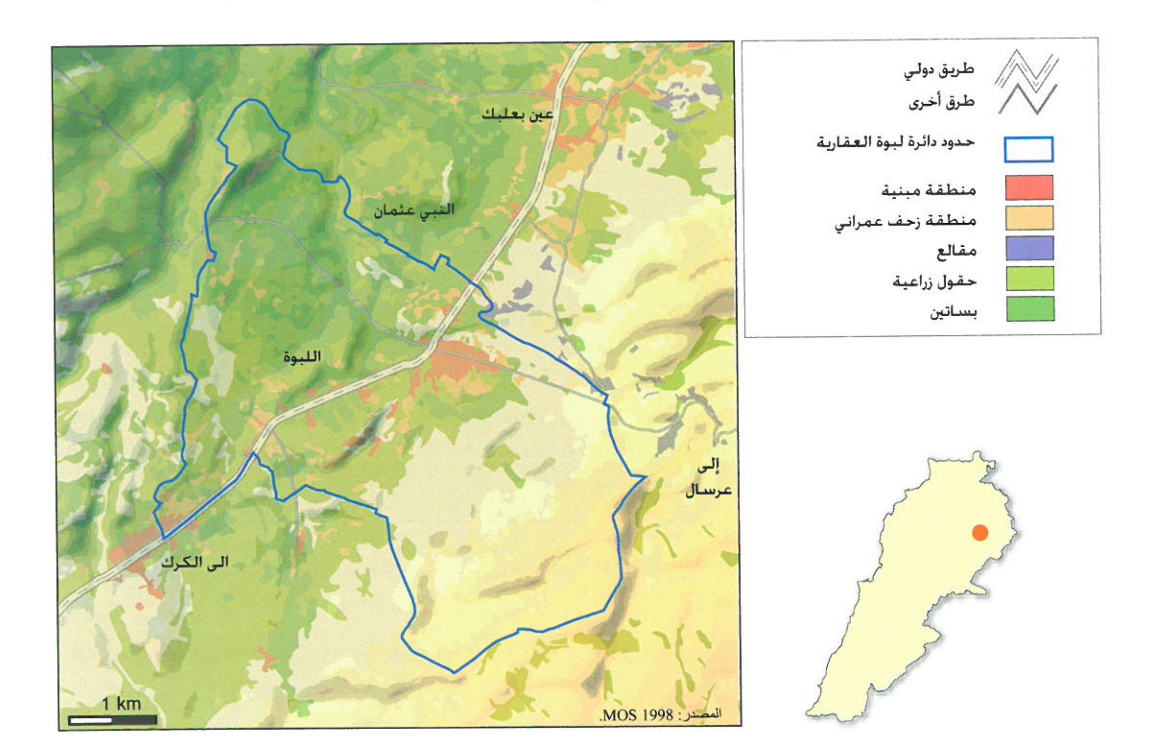
المصدر: CNRSL. معالجة: CNRSL / ENS-IRD / EVS.

الشكل ٤-٢٢: الإنفجار العمراني في فترة الإعمار (بيروت).

اللبوة

يقدم نموذج بلدة اللبوة الواقعة شمالي البقاع صورة معبّرة عن المناطق النائية في لبنان التي تخلت عنها الدولة، حيث الموارد المحلية محدودة ولا تساعد على وجود تنمية اقتصادية. تقع بلدة اللبوة على أطراف سفح جبل من سلسلة لبنان الشرقية، عند خاصرته الجافة وعند التقاء الينابيع التي تسمح بري الأراضي الواقعة في منطقة البادية. وتضم اللبوة نحو ٧،٠٠٠ نسمة. وتمتد المساكن المتجاورة على طول الطريق: تميل القرية إلى تثبيت جزء كبير من السكان الريفيين القادمين من الريف المجاور وسكان من البدو الرحل الذين استقروا فيها حالياً. ويعتبر تآكل المناطق الزراعية شكلاً آخر لهذا التمدد العمراني (الشكل ٤-٢٣).

وتستثمر الأراضي المروية بطريقة البستنة. كما خصصت مساحات واسعة للزراعات البعلية المعتمدة على الأمطار في الحقول الشاسعة. وقد شكل تطور المقالع في أراضي السلسلة الشرقية القاحلة وضمن أراضي القرى المجاورة نشاطاً هاماً. ويضاف إلى النشاطات الزراعية والتعدين وظائف جديدة ترتبط بنفوذ هذه البلدة الصغيرة في المنطقة المحيطة بها، وباقتصاد العبور (ترانزيت) الجديد. وتخدّم هذه البلدة المسلمة العديد من القرى المجاورة ذات الغالبية المسيحية، مثل رأس بعلبك والعين والقاع. ولقد استفاد اقتصاد العبور من تطور حركة نقل البضائع على محور حمص-بعلبك. ويتنوع المشهد العمراني بفضل ظهور المحلات والمؤسسات الجديدة: تجارة متخصصة ووكالات مصرفية، وبعض الخدمات الطبية والمدارس الثانوية؛ وكل ذلك يؤكد على قوة التغيير الاجتماعي في مجتمع بلدة صغيرة، تظل معزولة جداً وبعيدة عن التحولات التي تعرفها العاصمة والمناطق الساحلية، ولا تستفيد كثيراً من استثمارات الدولة في التنمية. وفي البقاع الشمالي، انتشرت لفترة طويلة زراعة المخدرات خلال فترة الحرب، وشكلت بالنسبة لجزء من السكان مصدراً بديلاً للدخل.



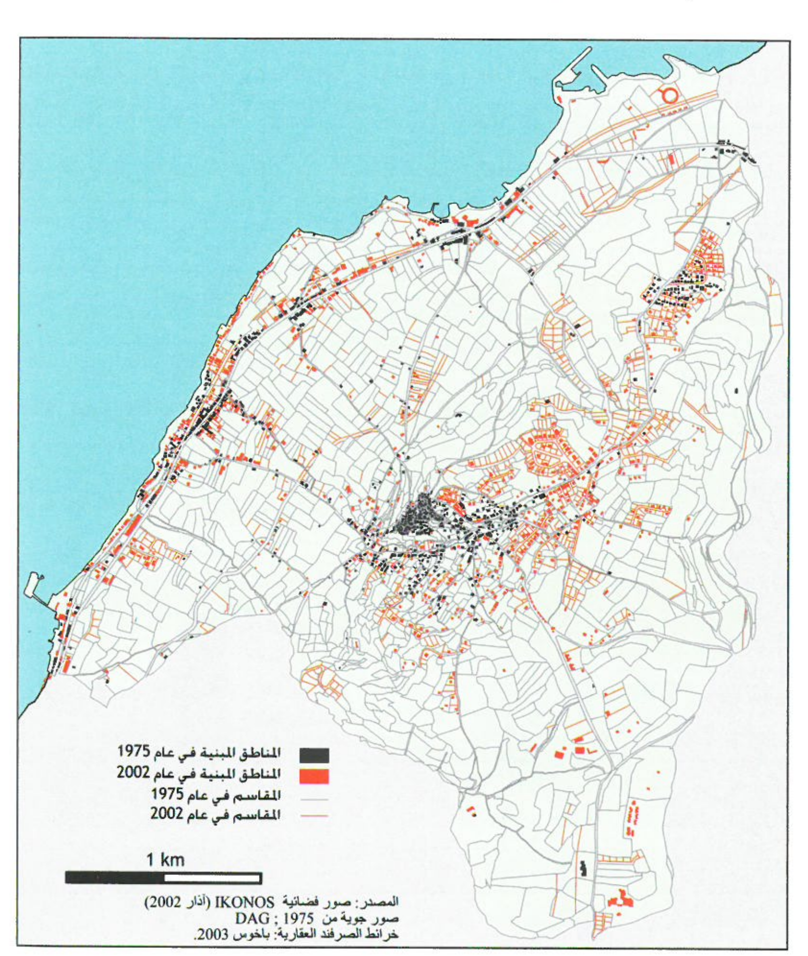
الشكل ٤-٢٣: نمط استخدام الأراضي في اللبوة (البقاع).

الصرفند

تقع الصرفند في منتصف الطريق بين صيدا وصور، (بالنسبة للموقع، انظر الشكل ٣-١٥)، وقد عرفت تطورات تماثل تلك التي شهدتها بعض المدن الساحلية اللبنانية التي عانت من الضغط العمراني الكبير الذي امتدّ على حساب زراعة الخضار والسواحل الطبيعية.

يقع قلب بلدة الصرفند التاريخية على تلة صخرية تطل على السهل الزراعي، حيث تخلت الحمضيات تدريجياً عن مكانها لصالح بساتين الموز الأكثر مردوداً. وقد كانت الصرفند، البعيدة عن منطقة الاحتلال الإسرائيلي وعن المناطق المختلطة، بمنأى عن القتال خلال الحرب. وقد أتاح هذا الوضع الآمن، بالإضافة إلى موقعها الوسيط بين المدينتين الرئيسيتين صيدا وصور، وجود أنشطة متنوعة (الحرف ومحلات صيانة السيارات ومحلات البيع بالمفرق ومصانع صغيرة... الخ.)، لاسيما كل ما يرتبط بحركة المرور بين المدينتين الكبيرتين المذكورتين.

ويوضح (الشكل ٤-٢٤) مدى توسّع العمران خلال سنوات الحرب، وحتى عام ٢٠٠٠. وهو يظهر ثلاثة أنواع من العمران التي يمكن أن نجدها على طول الساحل اللبناني. النوع الأول خطي ويتبع مسار الطريق الساحلي بين صيدا وصور. وقد زاد من حدة هذا النوع من النمو، الذي تسهله حركة المرور بين المدينتين، انتشار العمران العشوائي على الأملاك العامة البحرية نتيجة الاستيطان الكثيف للسكان النازحين إليها من مناطق أخرى. والنوع الثاني هو مركزي، أي يتمحور حول نواة مركزية وينتشر فوق الهضبة الزراعية العليا غير المروية، على العكس من السهل الساحلي الذي يعبره نهر الليطاني. ويتميز محيط القرية الآن بوجود طوق من الأبنية التي زحفت على الأراضي الزراعية. ويتعلق النوع الثالث بمشاريع مجمعات إسكان الشقق المفرزة الخاصة. وهي بشكل أساسي سكنية (عمارات أو فيلات)، ويمكن أن تتخذ في بعض الأحيان صفة «الأحياء المغلقة» ضعيفة الاندماج ببيئتها المحيطة، سواء كانت عمرانية أو زراعية أو طبيعية. وفي الصرفند تنتشر هذه المشاريع العمرانية في السهل الأعلى، ويسكنها المهاجرون العائدون إلى الوطن.



الشكل ٤-٢٤: النمو العمراني في الصرفند بين عامي ١٩٦٣ و٢٠٠٢.

لقد أدت الحرب إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان الذين فروا من مسرح القتال، أو من المذابح، باتجاه المناطق السكنية الأكثر أمناً، وجعلت من الصرفند واحدة من العديد من المحطات التي حط فيها هؤلاء السكان رحالهم. وقد سهلت الحرب سكن المهجرين، كأولئك الذين جاؤوا إلى الصرفند، في الأملاك العامة البحرية. مما أدى إلى تدهور المرافق السياحية التي كانت تشتهر بها الصرفند. وقد امتد عجز الإدارة المحلية حتى سنوات ما بعد الحرب، ولم يترجم فقط باستمرار الزحف العمراني على الأملاك العامة البحرية، وإنما أيضاً من خلال انتشار البناء والمجمعات الإسكانية دون الحصول على رخصة مسبقة من المديرية العامة للتنظيم المدني.

ولقد قلصت الحرب إلى حد كبير من نفوذ العائلات الشيعية القديمة لصالح قوى جديدة، مثل حركة أمل وحزب الله، بالإضافة إلى نخبة اجتماعية جديدة: الشيعة الذين أثروا في أفريقيا وعادوا إلى الوطن. كما أن بنية الملكية العقارية تبدو كعامل توضيح إضافي مفيد جداً ويسمح بإدراك هذه التحولات الاجتماعية بشكل خاص.

ويبين الشكل (٤-٢٥) العلاقة بين العمران وملكية الأرض. ففي الواقع، تعود ملكية قطع الأراضي الزراعية الكبيرة (ذات اللون الأخضر) الواقعة في السهل الزراعي الساحلي، في غالبيتها العظمى، إلى ملاك ليسوا من أهالي الصرفند: إنها عائلات شيعية ثرية تظل الزراعة المكثفة (الموز والخضروات ضمن البيوت البلاستيكية) بالنسبة لهم نشاطاً عالي المردود؛ وما زالت هذه الأراضي بمنأى عن العمران. أما القطع المبنية (ذات اللون الأصفر)، وهي أصغر وتقع على طول محاور الطرق وحول مركز المدينة، فتعود ملكيتها إلى مهاجرين من أهالي الصرفند. إنه المكان الذي تتركز فيه الأبنية الجديدة. والقطع ذات اللون الأرجواني هي من أنماط مختلفة: أراضي الوقف (الديني والعائلي)، وأراضي البلدية وأملاك دولة وأملاك عامة.

الشكل ٤-٢٥: العمران والملكية العقارية في الصرفند ٢٠٠٢.



مركز صباغ، وهو مجمع مصرفي في مدخل شارع الحمرا (تصميم المعماريان: ألفار ألتو Alvar Aalto وألفريد روث Alfred Roth، ١٩٩٦)، وهو يشهد على التوجه الخدماتي في هذا القطاع من العاصمة.
تصوير: إيريك فرداي Éric Verdeil ٢٠٠٦.



مشهد زراعي: مصاطب مزروعة بكروم عنب وأشجار مثمرة في نيحا حول موقع روماني (شمال غرب زحلة)
تصوير: ليتيسيا ديماريه Laetitia Démarais آذار ٢٠٠٧.

الفصل الخامس

الاقتصاد

يُعاني تحليل بنى الاقتصاد اللبناني، كما هو الحال بالنسبة للدراسات السكانية، من ثغرات في المعلومات الإحصائية على الصعيد الوطني، وبشكل أوسع على الصعيد المحلي. وقد سمح نشر أعمال بعثة الحسابات الاقتصادية الوطنية في عام ٢٠٠٥ بإعادة تشكيل بنى المحاسبة الاقتصادية للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢. وعلى الصعيد المحلي، نظل أسرى للدراسة التي نفذت في عام ١٩٩٧ والتي تناولت المؤسسات واتجاهاتها، وعلى وجه الخصوص سوء تقدير العمل المستقل في بلدٍ تبقى فيه العمالة غير الرسمية واقعاً، يصعب بالتأكيد تقدير حجمه.
وقد تمثّل التحدّي الذي واجهه الاقتصاد اللبناني خلال أعوام ما بعد الحرب بتجاوز الصدمة التي سبّبها الدمار، وانعدام التنظيم بسبب الصراع؛ وبالأسعار المحلية الثابتة، فإن لبنان عام ١٩٩٧ لم يتجاوز لبنان عام ١٩٧٠ إلا بنسبة ١٦٪.

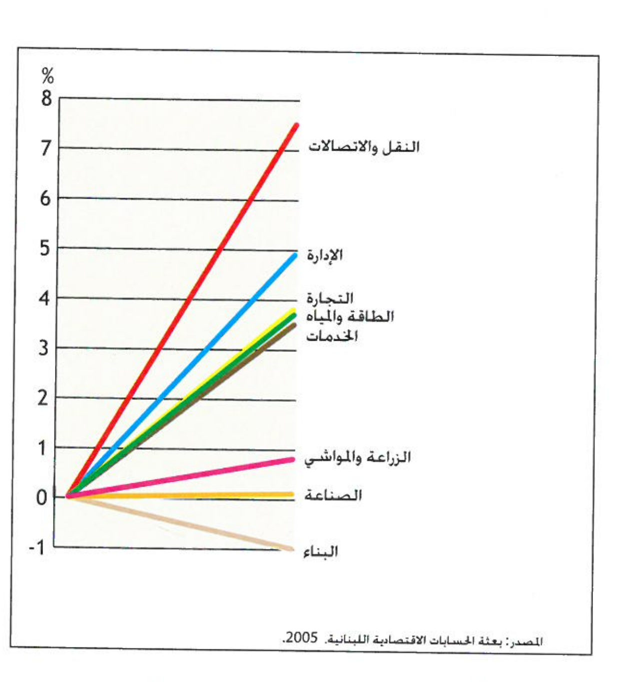
بنية الاقتصاد

يتميز الاقتصاد اللبناني بأنه ذو بنية سهلة التفتت، فقد كانت المؤسسات التي يبلغ عدد موظفيها أقل من ٥ موظفين تمثل ٩٥٪ من مجموع المؤسسات في عام ١٩٩٧، ويعتبر هذا الرقم أيضاً تقديراً متدنياً. وتتميز التوجهات الاقتصادية بخصائص تاريخية للاندماج اللبناني في السوق العالمية، وقد دفع هذا الوضع إلى نشوء قطاع وساطة مالية وتجارية هام. وقد نتج عن العائدات من المغتربين ومن النشاطات الاقتصادية للبنانيين في الخارج، رفع تكاليف فواتير الإنتاج، مّما أثّر سلباً على كلفة الإنتاج المحلي، وحفّز اقتصاد استهلاك الأموال الآتية من خارج البلاد. وينتج عن هذا عدم توازن بين الواردات والصادرات (الفصل الثاني). ولقد أكدت سياسة تشجيع الاستثمار اللبناني والعربي، التي وضعها رفيق الحريري لإعادة إعمار لبنان، على إبراز ميزاته القديمة. ولم يكن دعم ربط الليرة اللبنانية، بمستوى ١٥٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد منذ عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، في صالح التنافسية اللبنانية، على الرغم من الوضع النفسي الإيجابي الذي نشأ عن تأسيس جو من الثقة، بعد أعوام من الحرب تعرضت فيها الليرة اللبنانية لعدة عمليات تخفيض لقيمتها.

تتميّز بنية الإنتاج اللبناني إذاً بضعف القطاعات الأساسية والثانوية التي لم تمثّل سوى ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢، وقد بلغت نسبة قطاع الخدمات ٧٣٪ (الشكل ٥-١). تتميز آثار السياسة المتبعة في فترة ما بعد الحرب بالتطور المتباين لمختلف القطاعات. فبينما شهدت قطاعات الصناعة والزراعة والبناء الركود، نجد أن أغلب قطاعات الخدمات قد سجلت ارتفاعاً واضحاً (الشكلان ٥-٢ و٥-١٨).

المصدر: بعثة الحسابات الاقتصادية اللبنانية، 2005.

الشكل ٥-١: بنية الناتج المحلي الإجمالي اللبناني وتطوره.

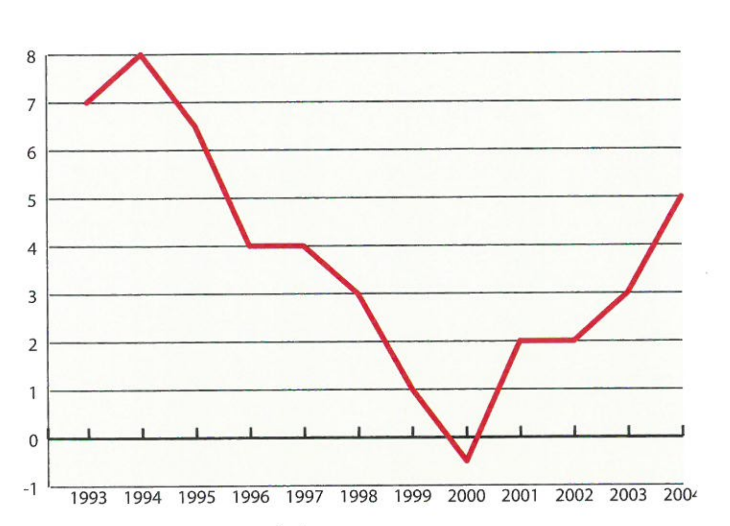


الشكل ٥-٢: معدل النمو السنوي بحسب القطاعات، ١٩٩٧-٢٠٠٢.

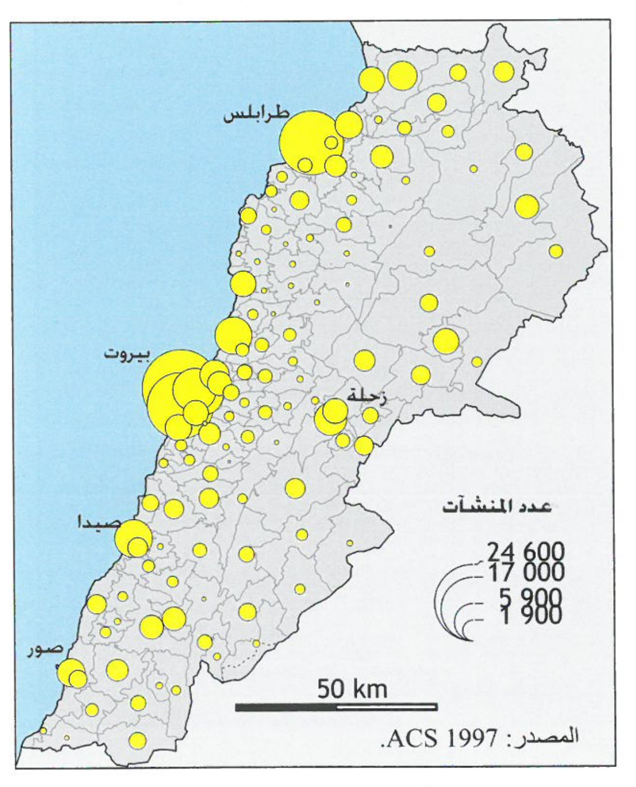
لقد مرّت ظروف ما بعد الحرب، حتى تاريخ إصدار الأطلس، بثلاث مراحل أساسية (الشكل ٥-٣). وقد تلى انتهاءَ المعارك ارتفاع ملحوظ في المستوى الاقتصادي، غذته حركة قوية لإعادة الاستثمار، بينما أعاد تخفيض سعر الليرة التنافسية مجدداً في عام ١٩٩٢. وقد تولت الاستثمارات العامة إعادة الإعمار، بدءاً من عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. ثم تدهورت الأحوال في مختلف المناطق في لبنان اعتباراً من عام ١٩٩٦ وأخذت آفاق الازدهار بالابتعاد. وقد أدت أزمة التمويلات العامة والسياسة الصارمة المتبعة منذ عام ١٩٩٨ إلى تراجع الاستثمارات والمداخيل وإلى حالة من التراجع الاقتصادي. وبعد عودة رفيق الحريري كرئيس لمجلس الوزراء، بعد عام ٢٠٠٠، ساهمت معاودة الاستثمار – التي تلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وآثار اتفاق باريس ٢ التي أبعدت الخشية من احتمال حصول أزمة مالية – بإنعاش الاقتصاد. وكان اغتيال رفيق الحريري والاضطرابات السياسية التي وقعت عام ٢٠٠٥ سبباً في الضربة التي أوقفت هذا النمو والتي أفسحت المجال للعديد من التساؤلات حول المستقبل.

إن البنية الجغرافية للاقتصاد مركزة بشكل ملحوظ، مما يزيد من حدة تأثيرات التضخم السكاني الأحادي لمدينة بيروت. ويشدّد (الشكل ٥-٤) على أهمية المدن، التي تضمّ بشكل طبيعي معظم المنشآت الاقتصادية.

وحسب تصنيفات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية فإن ٣٩٪ من السكان و٤٢٪ من الشركات تتركز في المجال العمراني حول بيروت. ومن بين التكتلات الأخرى في البلاد، مدينة طرابلس، التي تمثل أيضاً تركيزاً كبيراً للنشاط الاقتصادي و٩٪ من السكان و١١٪ من الشركات. وتستقبل غالبية المدن الأخرى، كصيدا وصور، نسبة أقل من الشركات مقارنة بنسبة السكان، (لكل منهما على التوالي: ٤،١٪ و٢،٦٪ من السكان و٣،٩٪ و٢،٣٪ من الشركات).



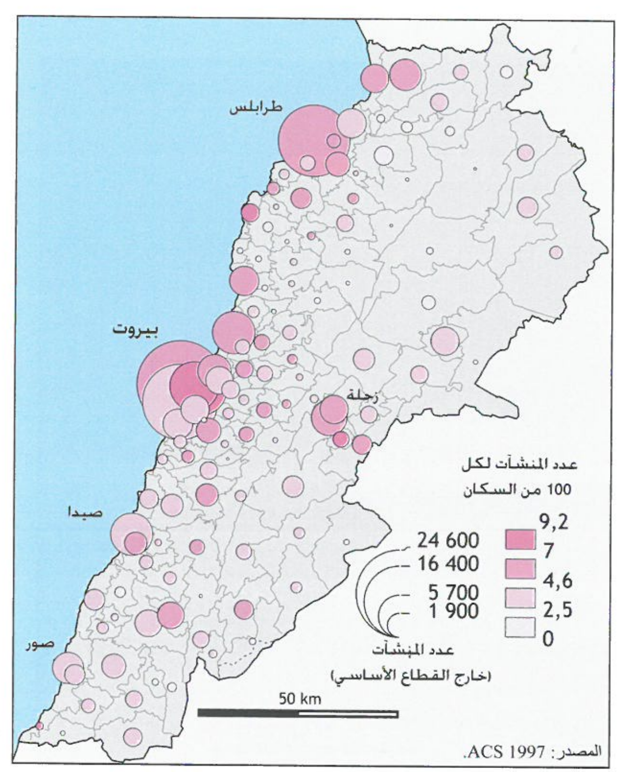
الشكل ٥-٣: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.



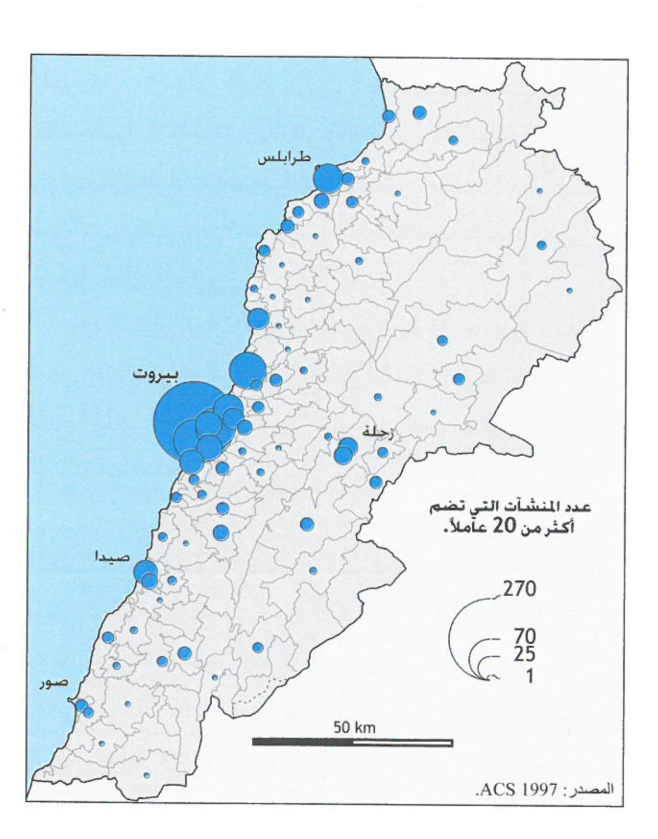
الشكل ٥-٤: المنشآت في لبنان.

يوضح (الشكل ٥-٥) هذه الحالة بطريقة أخرى، فعلى صعيد لبنان، لقد كان للساحل بين بيروت وطرابلس والبقاع الأوسط أيضاً معدلات أعلى من المنشآت والسكان، بينما يظهر الجنوب ومعظم المناطق الأخرى تحت المعدل. ويؤشر هذا المعدل، على صعيد بيروت وضواحيها، إلى التنظيم بين الأحياء التي تضم مناطق النشاطات، كبيروت، على وجه الخصوص، والضاحية الشرقية والساحل، والمناطق الأقل حظوة كالضاحية الجنوبية أو التلال. ومع ذلك، فإن قيمة هذا المؤشر محدودة بالشكوك التي تلقي بثقلها على التقديرات الخاصة بالسكان والبنية العمرية للسكان النشيطين.

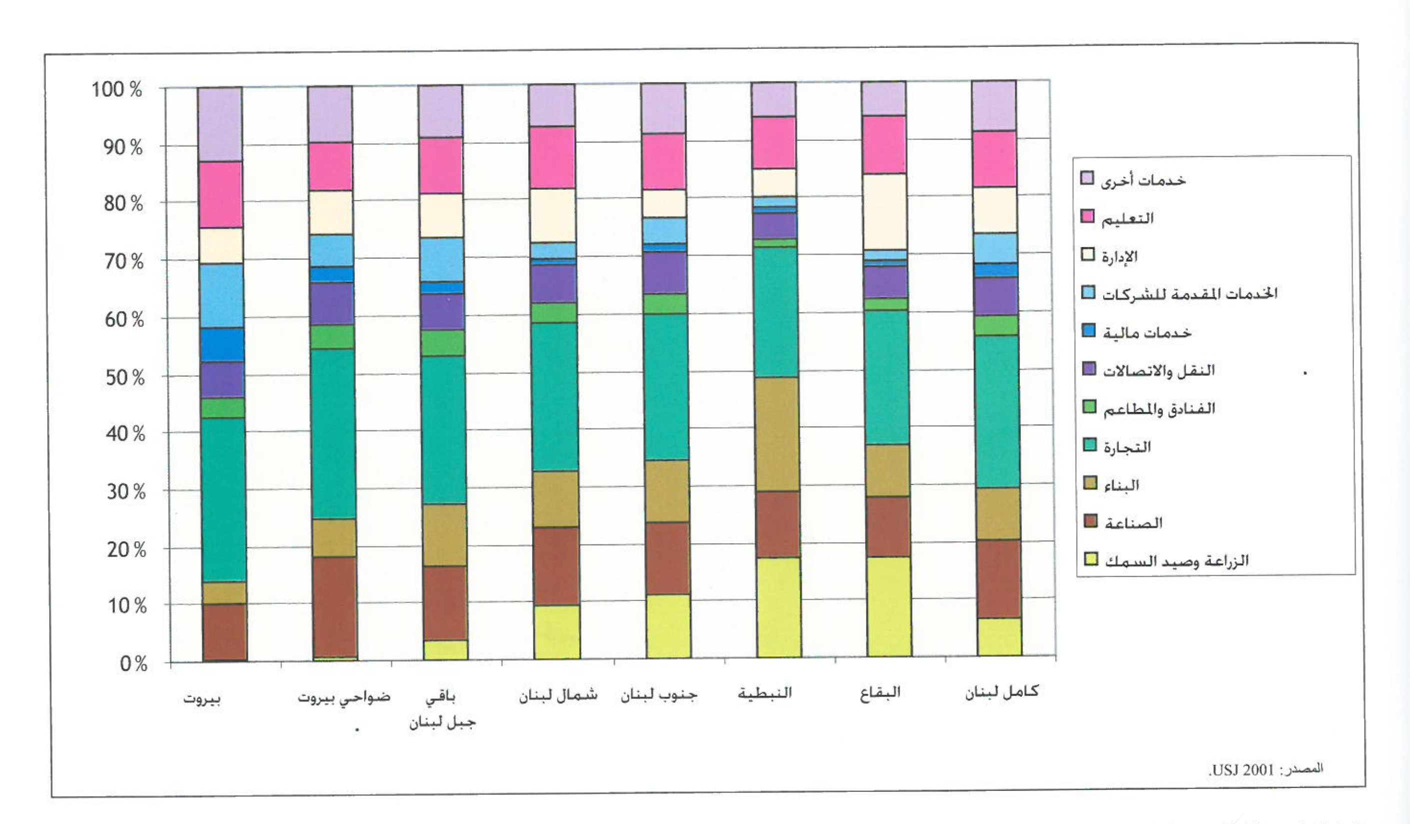
إن توزيع المنشآت التي تمتلك أكثر من عشرين عاملاً له مغزى أكثر، أي الـ١،٤٪ التي تشكل أكبر منشآت البلاد. وتؤكد المقارنة مع (الشكل ٥-٦) أن الاقتصاد قليل «التعقيد» ويتركّز كله تقريباً بين بيروت وجونية.



الشكل ٥-٥: التناسب بين المنشآت والسكان.



الشكل ٥-٦: المنشآت الكبرى.



الشكل ٥-٧: البنية المناطقية للسكان النشيطين بحسب فروع النشاطات.

إن التوزيع المناطقي للسكان النشيطين (الشكل ٥-٧) يوضح البنى المناطقية للإنتاج. ويعبر تمايز النسيج الاقتصادي بين المناطق مجدداً عن التناقض بين النطاق العمراني المركزي والأطراف. ويبدو أن اقتصاد المنطقة المركزية أكثر تعقيداً، وفي ذات الوقت أكثر توجهاً نحو الخدمات، وعلى وجه الخصوص الخدمات المالية والخدمات المقدمة للشركات. ومع ذلك، تضم ضاحية بيروت الشرقية قطاعاً صناعياً قوياً كذلك. وتتميز مناطق الأطراف بمستوى نشاط زراعي مرتفع (١٨٪ في النبطية والبقاع) وبمستوى أعلى من المتوسط في قطاع البناء: أنشطة نموذجية لاقتصاد ضعيف التطور ويعتمد على يد عاملة غير الماهرة.

كانت الزراعة اللبنانية تمثل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢، وكانت تضم ٧٪ من السكان النشيطين في عام ٢٠٠١. وفي عام ١٩٧٠، كانت تساهم بـ ٩٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي وتضم ١٩٪ من السكان النشيطين. وبسبب ركود الاقتصاد اللبناني، يدل هذا التراجع النسبي على تدهور واضح بالحجم، بينما هناك إمكانية للتنمية في هذا القطاع تقدمها الميزات الطبيعية للبلاد، ووفرة الأيام المشمسة وتوفر الموارد المائية. وتعاني الزراعة من تكاليف اليد العاملة المرتفعة، (ولهذا تستخدم الكثير من العمال الأجانب، كالسوريين على وجه الخصوص)، ومن التبعثر والضعف الكبير في هيكلية الإنتاج، والتسويق غير المناسب، ومن صعوبة الحصول على القروض. كما يعاني الإنتاج من عجز كبير بالنسبة للاستهلاك، وتبقى عمليات الاستيراد من الدول المجاورة كبيرة.

وعلى النقيض من قطاعات النشاطات الأخرى، فإن المعلومات عن الزراعة مرضية عموماً، بفضل الإحصاء الذي أنجز عام ١٩٩٩، والذي أحصى ١٩٤،٠٠٠ عامل تقريباً في هذا القطاع، منهم ٣٣٪ فقط يعملون بدوام كامل. ويؤكد (الشكل ٥-٨) أن تعدّد النشاطات يسود في جميع المناطق، والمناطق الوحيدة التي يمكن استثناؤها هي البقاع والسهل الساحلي في الجنوب وعكار. ويحمل مصطلح تعدد النشاطات معنيين: أولهما، عندما يكون النشاط الزراعي في أغلبه نشاطاً مُكملاً في إطار عائلي موسع، وثانيهما، عندما يكون النشاط الزراعي ذا غاية تجارية ولا يشمل هذا المعنى أغلبية الحالات. وحتى في هذه الحالة فمن الممكن أن يكون ضرورياً توفر عائدات تكميلية أخرى.

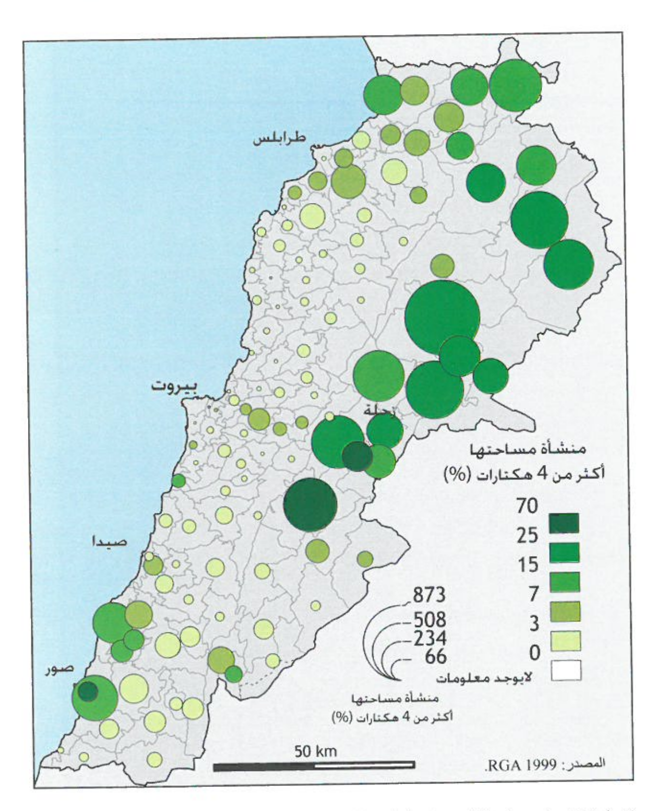
يعكس متوسط مساحة المنشآت الزراعية الصغير جداً (الشكل ٥-٩)، بنية النشاط وتبعثر المنشآت. ويميز التجزؤ وصغر المساحة الجبال وكذلك جنوب البلاد، ولا تزداد المساحة إلا قليلاً في البقاع والسهول الساحلية.

الشكل ٥-٨: تعدّد النشاطات لدى العاملين في الزراعة.

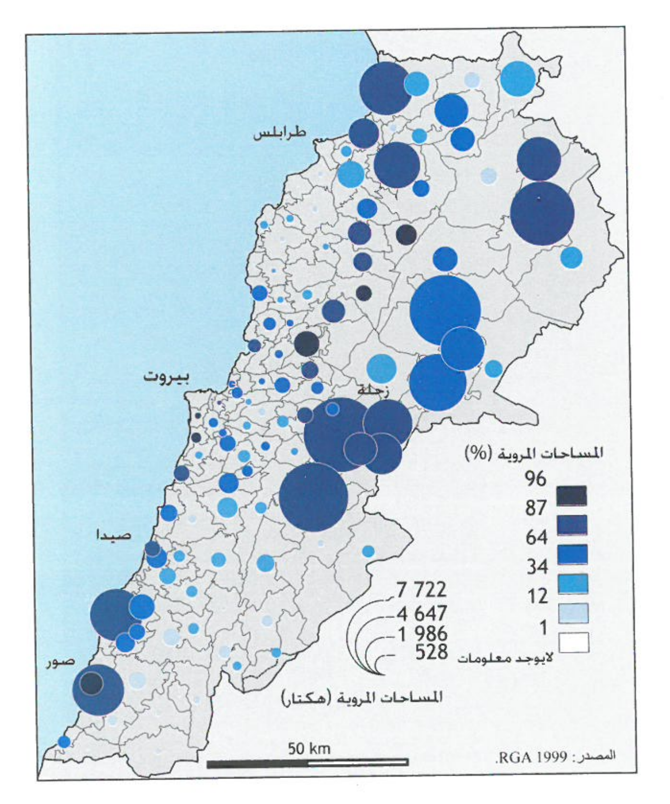
الشكل ٥-٩: متوسط حجم المنشآت الزراعية.

تشكّل المزارع التي تزيد مساحتها عن ٤ هكتار ٥٪ فقط من إجمالي الملكيات التي أحصيت، ولكن حصتها تعادل ٤٩٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. وتشكل المنشآت الزراعية التي تزيد عن ١٠ هكتار ٣٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تتركز في البقاع (الشكل ٥-١٠).

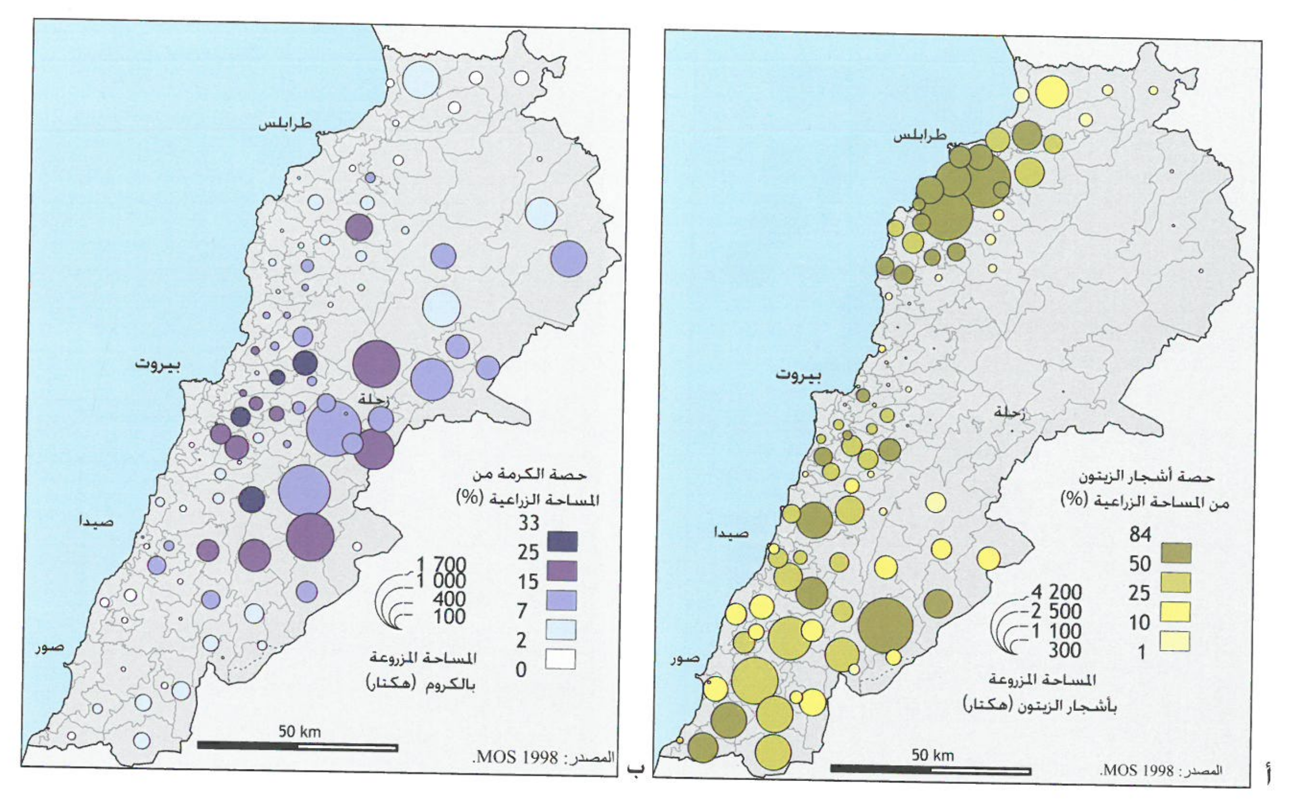
يعد الري شرطاً حتمياً لتنمية الإنتاج، ولكن توزيعه يظل غير متساوٍ في الأراضي اللبنانية (الشكل ٥-١١)، فهو يغطي وسطياً ٤١،٩٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. ويتميز البقاع الأوسط والبقاع الشمالي (حول مُجمع العاصي) والسهول الساحلية الشمالية والجنوبية ومنطقة الينابيع والبساتين في الجبال اللبنانية عن باقي الأراضي التي تتصف بالزراعة البعلية. كما أن شبكات الري قد تضرّرت بشكل كبير بسبب الحرب، وإصلاحاتها بعد الحرب كانت غير متكافئة. وقد أعيد أخيراً إطلاق المشاريع التي تهدف لري الجنوب من نهر الليطاني، والتي كانت قد تأخرت كثيراً بسبب المماطلات السياسية اللبنانية قبل الحرب، ثمّ بسبب الاحتلال الإسرائيلي؛ وقد عادت هذه المشاريع بعد عام ٢٠٠٠، ثمّ توقّفت بسبب اندلاع حرب صيف ٢٠٠٦.

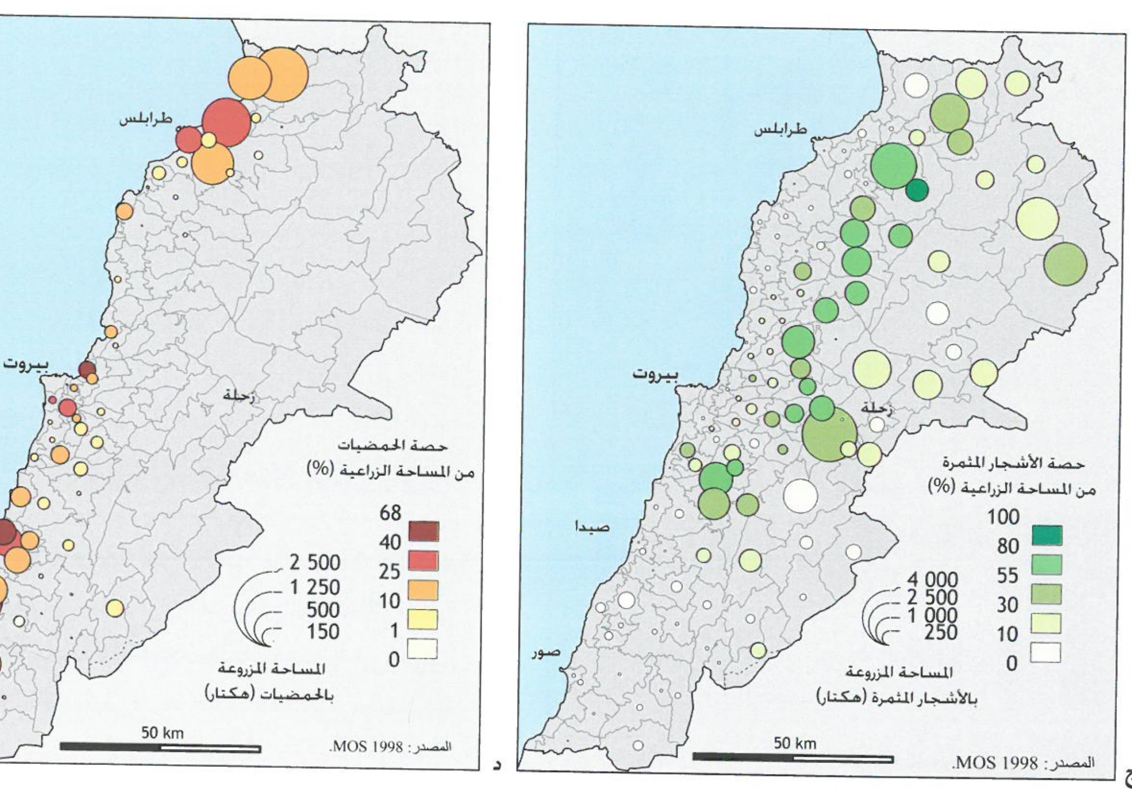


الشكل ٥-١٠: الاستثمارات الزراعية الكبيرة.

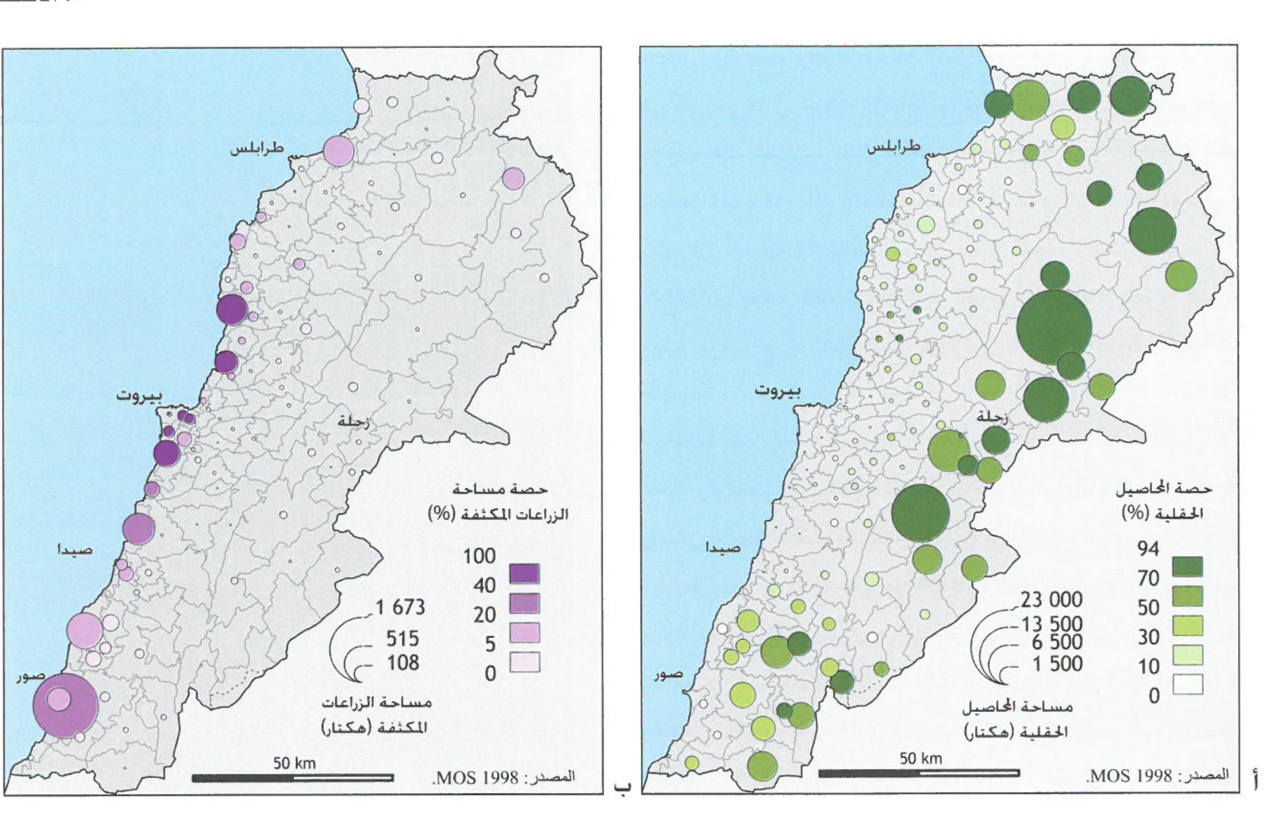


الشكل ٥-١١: الزراعات المروية.





الشكل ٥-١٢: زراعة الأشجار المثمرة (أ، ب، ج، د).

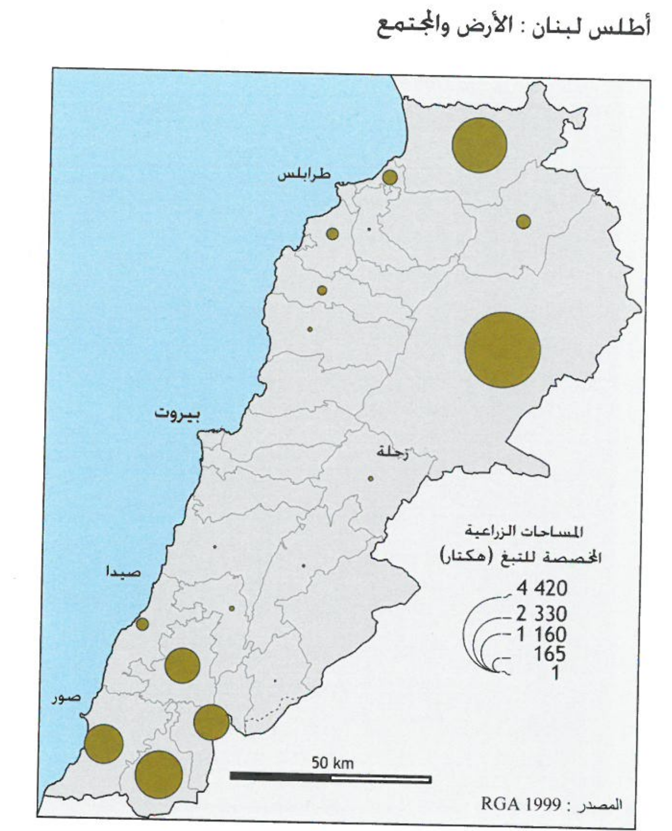


الشكل ٥-١٣: المحاصيل الحقلية (أ) والزراعات المكثفة (ب).

تؤكد الاختصاصات الزراعية في المناطق المحصورة هنا، من خلال المساحات المخصّصة لمختلف أنواع الإنتاج، خصائص كل منطقة (الأشكال ٥-١٢، ٥-١٣، ٥-١٤). ففي السهول الساحلية تنتشر زراعات مكثفة كبساتين الحمضيات وزراعة الخضراوات المتنوعة. وتتجلّى الزراعة المكثّفة في محيط المدن، من خلال انتشار البيوت البلاستيكية التي تسمح بتأخير تحوّل الأراضي الزراعية الخصبة إلى مناطق سكنية لتستجيب بشكل أفضل لطلب السوق العمراني.

يقدّم البقاع، الذي كان مخزن الحبوب لروما، مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، المزروعة بالحبوب والشمندر السكري.

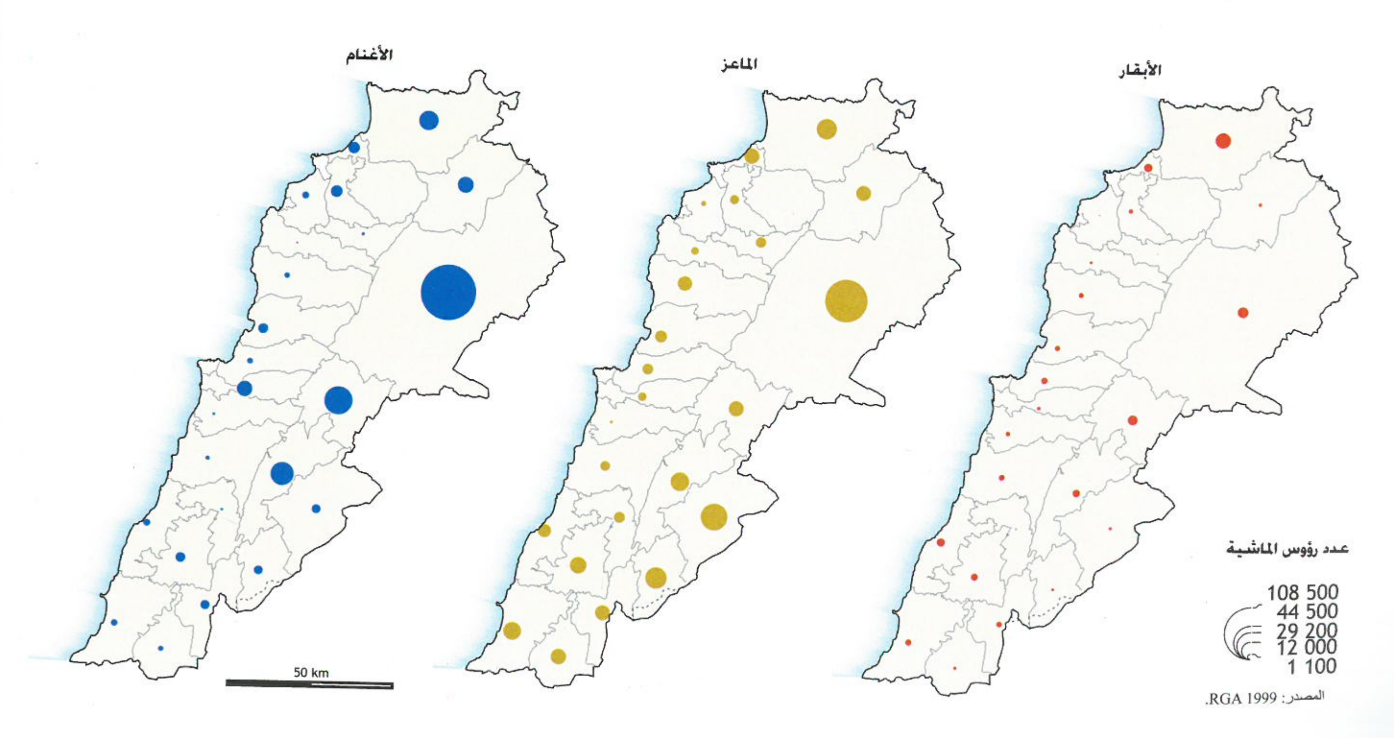
وفي الجزء الأوسط من السهل، تنتشر على التلال حقول واسعة من الكروم لإنتاج النبيذ، الذي تطور كثيراً لصالح التصدير، بفضل استثمارات ضخمة غداة الحرب، وبفضل تطبيق تقنيات جديدة في صناعة النبيذ وتسويقه. إن أشجار الزيتون مهمة جداً في منطقة الكورة وكذلك في هضاب جنوب لبنان وهضاب منطقة حاصبيا. وتشكل الأشجار المثمرة (التفاح والكرز والدراق) التخصّص الوحيد الهام في السفوح الغربية للسلسلة الغربية. وهي تُزرع عند مصبات الينابيع على ارتفاع ١٢٠٠ م تقريباً، ويصدّر قسم من منتجاتها للبلدان العربية المجاورة. أما أشجار المشمش فهي من اختصاص شمال البقاع.



الشكل ٥-١٤: زراعة التبغ.

ويوضح وجود صناعة التبغ الدور الذي لعبته الدولة، بالرغم من كل شيء، في توجيه الإنتاج بواسطة المعونات المالية الممنوحة. فقد دعمت هذه الصناعة دوائر متخصّصة بالجهود التي بذلت قبل الحرب لتنظيم الإنتاج الزراعي بمختلف أشكاله، ثم انحرفت هذه الجهود إلى حد كبير عن أهدافها وأصبحت تُستغل بطرق نفعية. وهكذا، أصبح مكتب التبغ الذي يدعم هذه الزراعة بيد المقربين من بعض القوى السياسية. ويبدو بوضوح أن إنتاج التبغ يتركز في المناطق الجنوبية بالاضافة الى عكار.

وتقتصر تربية المواشي على الأغنام والماعز (الشكل ٥-١٥). وتنتشر تربية الأغنام بشكل خاص في البقاع الذي يعتبر موطنها التاريخي. ويربى الماعز على كل الأراضي اللبنانية، فهو يرعى في الأحراش والغابات والأراضي البور في المنحدرات المرتفعة. وتتركز المداجن كثيراً في البقاع، على شكل منشآت كثيفة الإنتاج. وتظل تربية الأبقار قليلة الانتشار، بالرغم من محاولات بعض المستثمرين تأسيس صناعة مشتقات الحليب.



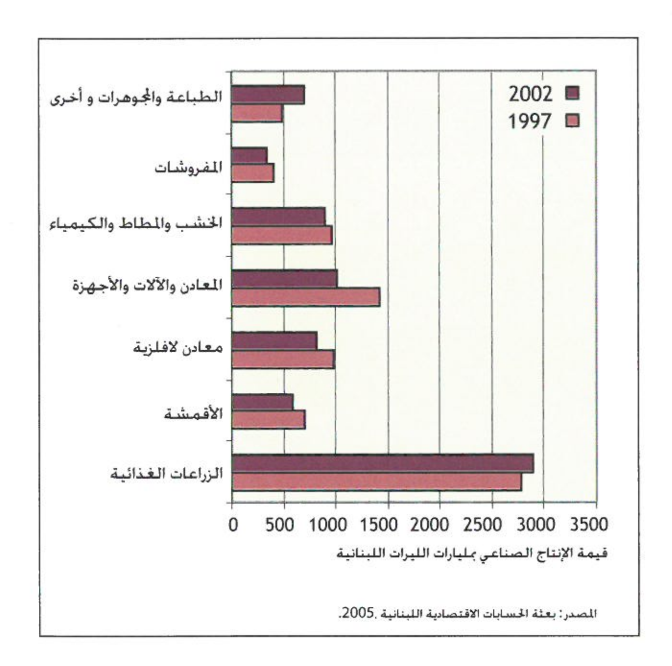
الشكل ٥-١٥: تربية الماشية.

الصناعة

إن المعلومات المتوفرة عن الصناعة، وخصوصاً توزعها المناطقي، قليلة جداً. ومن جهة أخرى، فإن هذا القطاع يتركز بشكل كبير في منطقة بيروت الكبرى، بحيث يجب أن تتم دراسته في هذا المستوى، الأمر الذي سيقودنا إلى أبعد من طموحاتنا في هذا الكتاب.

لقد عرف لبنان قبل الحرب الأهلية تنمية لا يستهان بها لصناعات المواد الاستهلاكية والتي توجهت نحو سوق إقليمي. وهدمت الحرب هذه التنمية بتجزئتها للسوق وتأثيرها على وسائل النقل. ولم تؤمن السياسة الحكومية أبداً شروط استئناف هذا النمو. وقد شكّلت الصناعة اللبنانية والبناء على التوالي ١٣ و٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢، بالنسبة لسكان نشيطين يمثلون ١٣ و٩٪ (في ٢٠٠١)، مقابل ١٥،٩ و٤،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي و١٩ و٦،٥٪ من السكان النشيطين (في عام ١٩٧٠).

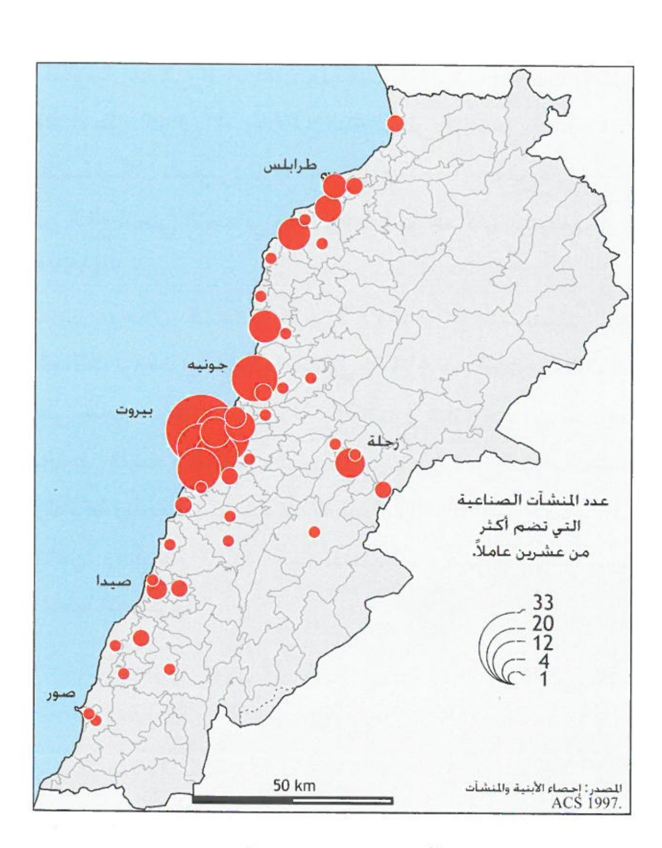
وخلال السنوات الأخيرة (١٩٩٧-٢٠٠٢) سجلت أغلب المجالات تراجعاً في نشاطاتها (الشكل ٥-١٦)، وحافظت بضعة قطاعات على حجم نشاطات مستقر، لا بل كانت في تطوّر مستمر، لكن مقابل تخفيض القيمة. والقطاعات الوحيدة التي تطورت هي الصناعات الغذائية والطباعة والمجوهرات. ويتوجه القطاعان الأخيران نحو التصدير بشكل خاص. ومنذ عام ٢٠٠٢، سجلت عدة فروع صناعية انتعاشاً نسبياً في نشاطها التصديري.



الشكل ٥-١٦: التطور الحديث لفروع الصناعة.

يُظهِر التوزع المناطقي للصناعة كثافة المنشآت في ضاحية بيروت الشرقية، وفي منطقة طرابلس؛ كما ينتظم بعضها في بعض مناطق الجنوب (الشكل ٥-١٧). وإذا ما قارنا بين المنشآت التي تضم أكثر من عشرين عاملاً (الشكل ٥-١٨) فإن هيمنة بيروت تظهر بوضوح أكثر، وكذلك تركيبة النسيج الصناعي الطرابلسي، التي تتكون من منشآت صغيرة وحتى صغيرة جداً، وهي متوجهة بشكل رئيس للسوق المحلية.

الشكل ٥-١٧: المنشآت الصناعية.

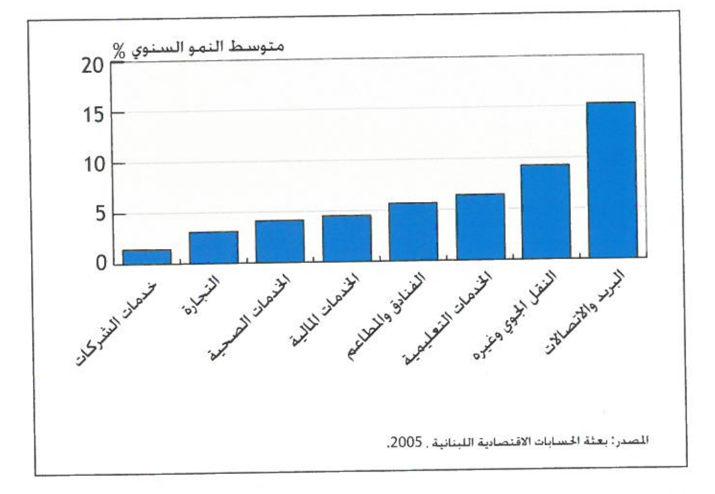


الشكل ٥-١٨: المنشآت الصناعية الكبيرة.

الخدمات

تمثل مختلف فروع قطاع الخدمات المكونات الأساسية للاقتصاد اللبناني (الشكل ٥-١٩). وقد تمّ تناول ثلاثة منها بشكل خاص في هذا الكتاب، وهي المصارف والتجارة والسياحة والترفيه.

يتميز هذا القطاع عموماً بحيويته الكبيرة. وهو سريع النمو بشكل خاص، لاسيما قطاع البريد والاتصالات (أكثر من ١٥٪ سنوياً)، وقد ارتفع هذا المعدّل بسبب تزايد استعمال الهاتف المحمول. ويتجلى نمو السياحة بالنمو الذي يشهده قطاع الفنادق والمطاعم (بمعدل أكثر من ٥،٥٪ سنوياً)؛ ويؤدي هذا الارتفاع إلى تنمية قطاع النقل الجوي، الذي ساعدت عليه السهولة المتزايدة للوصول إلى مطار بيروت. كما يتطور القطاع المصرفي والتأمين أيضاً. ويُفسَّر نمو بعض القطاعات بزيادة الأسعار الممارسة، كما هو الحال في التعليم. ودون أدنى شك يجب اعتبار النمو المحدود لقطاع خدمات الشركات، كمؤشّر على أن بيروت قد تأخرت في استعادة دورها كمركز إشعاع إقليمي، وموقع لإنشاء مقرّات الشركات العاملة في الشرق الأوسط.



الشكل ٥-١٩: نمو بعض فروع الخدمات (١٩٩٧-٢٠٠٢).



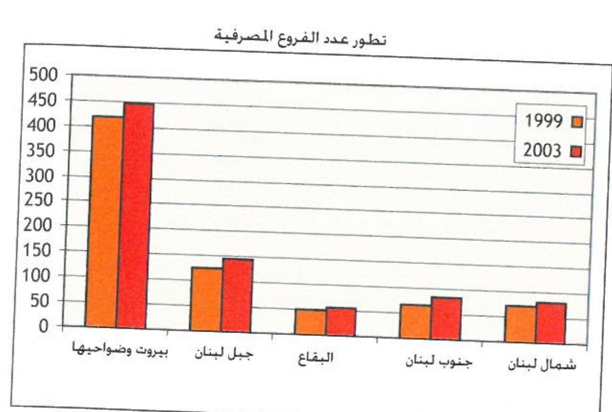
طريق شتورة التجاري في البقاع (سفح جبل لبنان في عمق الصورة). التقطت الصورة في نقطة المصنع على الحدود السورية. ويعرف هذا الطريق حركة سير كثيفة تضم سيارات أجرة جماعية عديدة (مقدمة الصورة). ويعبّر هذا الطريق عن كثافة التبادلات بين سوريا ولبنان التي تعاني اليوم من التوترات بين البلدين.
تصوير: كارين بن نفلة K. Bennafla، نيسان ٢٠٠٤.

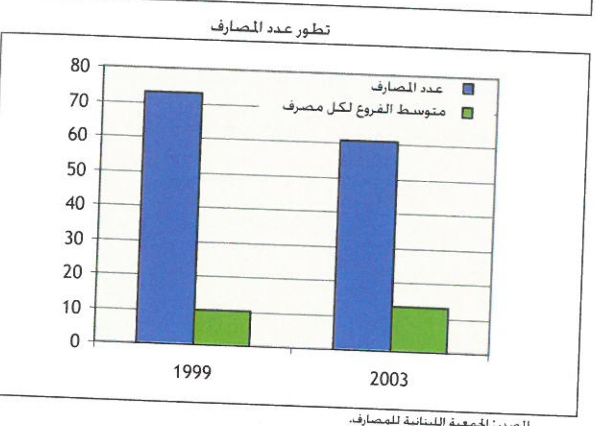
المصارف

القطاع المصرفي في لبنان هو أحد العناصر القوية في الاقتصاد اللبناني. ففي منتصف عام ٢٠٠٤، كان هناك ٦٣ مصرفاً تعمل على الأراضي اللبنانية، منها ١٤ مصرفاً تملك رؤوس أموال غالبيتها أو كلها عربية، و١٠ مصارف ذات رؤوس أموال أجنبية. وتوظف المصارف في لبنان ١٥،٠٠٠ موظف تقريباً. ويعود نمو قطاع المصارف إلى قروض الخزينة، وإيداعات غير المقيمين التي تمثل ١٣،٥٪ تقريباً من الإيداعات.

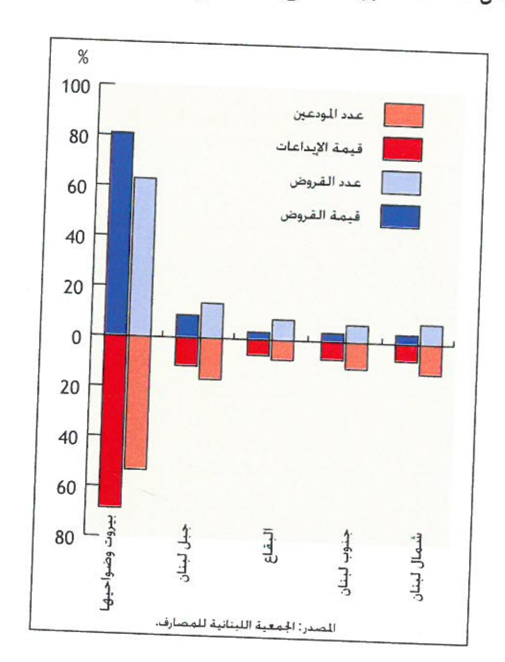
تتّصف الشبكة المصرفية في لبنان بأنها بديناميات متعدّدة. فمن جهة، نشهد تبسيطاً للمشهد المصرفي من خلال عمليات الدمج والتملك، وهكذا فقد انخفض عدد المصارف من ٧٣ مصرفاً في عام ١٩٩٩ إلى ٦١ مصرفاً في عام ٢٠٠٣. وهذه العمليات تغير الشبكة دون أن تشكك بنزوعها إلى التطور، كما يشهد عل ذلك (الشكل ٥-٢٠). ويزداد عدد الوحدات المصرفية في كل مناطق البلاد، وهذا يدل على إرادة المصارف بالحصول على زبائن جدد. إلّا أنّ هذا لا يلغي التساؤل عن عدم التوازن العام للشبكة المصرفية لصالح بيروت وضواحيها، حيث يقطن السكان الأكثر ثراءً عموماً، وغالبيتهم من ذوي الرواتب المرتفعة والأكثر ثقافة، وحيث يقع القطاع الاقتصادي الحديث، وبالتالي حيث توجد الكثير من المصارف.

ومن جهة أخرى، يبدو النشاط المصرفي أكثر تركزاً في بيروت وضواحيها وهذا واضح من خلال عدد الوحدات المصرفية. تشكل وحدات منطقة العاصمة ٥٧٪ من المجموع الكلي في لبنان، و٥٣٪ فقط من المودعين. لكنها تجذب ٦٩٪ من قيمة الإيداعات، وتمنح ٦٣٪ من القروض، و٨١٪ من قيمة القروض الموزّعة. يعكس هذا التركز المفرط تركز الاقتصاد اللبناني في بيروت (الشكل ٥-٢١). ويشير أيضاً إلى تدويل أنشطة هذه المصارف، وبشكل خاص العمليات المصرفية مع الخارج، التي تتعامل مع مبالغ أكبر، يتم تداولها في فروع المصارف الكبيرة في العاصمة.





الشكل ٥-٢٠: تطور القطاع المصرفي.

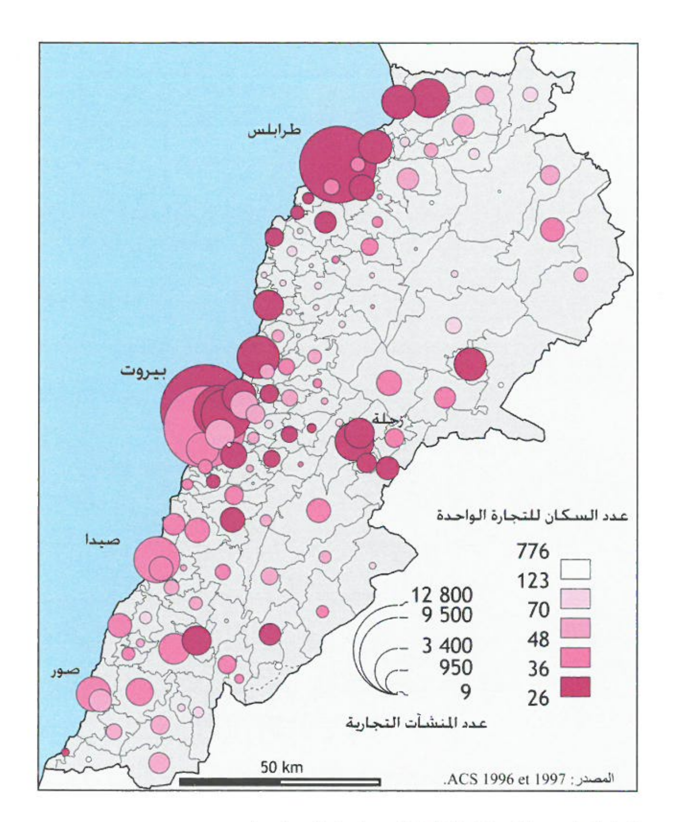


الشكل ٥-٢١: التوزع المناطقي للقروض والإيداعات.

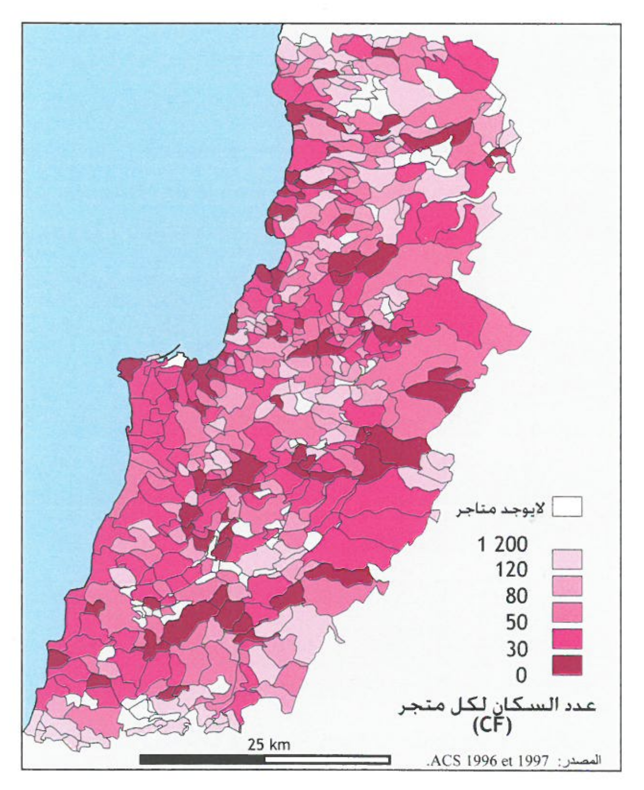
التجارة

التجارة هي القطاع الرئيسي للنشاط الاقتصادي في لبنان؛ فهي كانت تضمّ حوالي ٢٧٪ من السكان النشيطين في عام ٢٠٠١، و٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٥٤٪ تقريباً من المنشآت في عام ١٩٩٧. ويتبع توزّعها المكاني منطقياً توزع السكان، إلّا أنّ الكثافة التجارية تسمح بتحديد التمايزات في هذا الشأن (الشكل ٥-٢٢). فهي توضح المناطق التي تستفيد من بنى تحتية تجارية أكثر كثافة، والتي تلعب دور نقاط جذب قوية للسكان من خارجها. كما تبرز المدن التي تلعب دور السوق. وهذا تماماً ما يحصل في البقاع وفي منطقة النبطية أيضاً. وفي المقابل، لا تظهر صيدا وصور كمدن تجارية. ويصعب تفسير هذا: فقد يكون مؤشراً على ضعف نفوذهما المناطقي، أو مؤشراً على الواقع الاقتصادي في كل منطقة، حيث النشاطات التجارية في بلدات البقاع والجنوب متضخمة الحجم، وذلك لأن التجارة فيها قد تكون قطاع النشاط الاقتصادي الوحيد المتاح.

يظهر جانب آخر في معطيات عام ١٩٩٧، وهو أن الممرات التجارية، التي ترتسم على طول محوري البقاع الحدوديين (شتورة والمصنع) وطرابلس-العبدة، تشير إلى فعالية نشاطات الشراء لدى الزوار السوريين، في الوقت الذي ظلّت فيه سوريا لمدة طويلة أقل انفتاحاً على المواد الإستهلاكية المستوردة. ولقد تغيرت الحالة تدريجياً؛ حيث تعاني هذه الممرات اليوم من أزمة متزايدة بسبب التغير القاسي في العلاقات السورية اللبنانية وتقلص حركة المرور بين البلدين. وفي حالة بيروت، أدت الحرب الى تغيير في أمكنة أسواقها التجارية (الشكل ٥-٢٣). ولقد ترجم تدمير أسواق مركز المدينة بظهور أسواق جديدة في بعض أحياء بيروت أو في الضواحي. وعلى المستوى المذكور، نجد أن الشكل الأكثر وضوحاً هو ظهور ممر تجاري على طول الطريق السريع الشمالي الذي يمتد نحو جونية. وفي جبل لبنان الأوسط، تتواجد التجمعات التجارية على طول الطرق الرئيسية التي تتبع خط القمم في مناطق بعيدة نسبياً عن العاصمة.



الشكل ٥-٢٢: الكثافة التجارية في لبنان.



الشكل ٥-٢٣: الكثافة التجارية في جبل لبنان.

شهدت الساحة التجارية اللبنانية منذ منتصف التسعينات ثورة حقيقية، خاصة في المناطق العمرانية الكبرى، حيث تميزت بنمو مذهل للتوزيع التجاري (الشكل ٥-٢٤). فقد نشأت بكثرة مجمعات تجارية محلية مثل مجمع بو خليل، أو فروع لمجمعات أجنبية مثل مونوبري أو سبينيز أو كازينو (Monoprix، Spinneys، Casino)، في بيروت الكبرى، وامتداداتها في الشمال نحو جونية وجبيل، وفي طرابلس وصيدا وزحلة. وقد نمت عدّة مراكز تجارية عملاقة أيضاً، دون أن تصبح مجمّعات تجارية. لقد كان إنشاؤها لصالح عُقد شبكة الطرق التي أعيد تنظيمها بالإضافة إلى زيادة حركة السيارات. ويطمع المستثمرون في هذا القطاع بكسب الطبقة الوسطى الأكثر ثراء وكذلك لمن يمتلكون السيارات.

وبسبب نقص الإحصاءات، يصعب قياس ومعاينة المظاهر المكانية لعملية إعادة التنظيم هذه، التي يبدو أنها نُفذت على حساب التوزيع التجاري المتوسط، أكثر مما هو على حساب المتاجر الصغيرة القريبة من المستهلك. ففي البداية، شوشت ندرة الأسماء التجارية، المترافقة بجاذبية التجديد، خطوط الفصل التي أورثتها الحرب بخلق مناطق شرائية سلسة جداً مختلفة عن المناطق الطائفية. واليوم، أشاعت إعادة التوازن المكاني للعرض هذا البعد الذي يتجاوز الممارسات التجارية.

الشكل ٥-٢٤: قطاع التوزيع التجاري الكبير (المجمّعات) في لبنان.

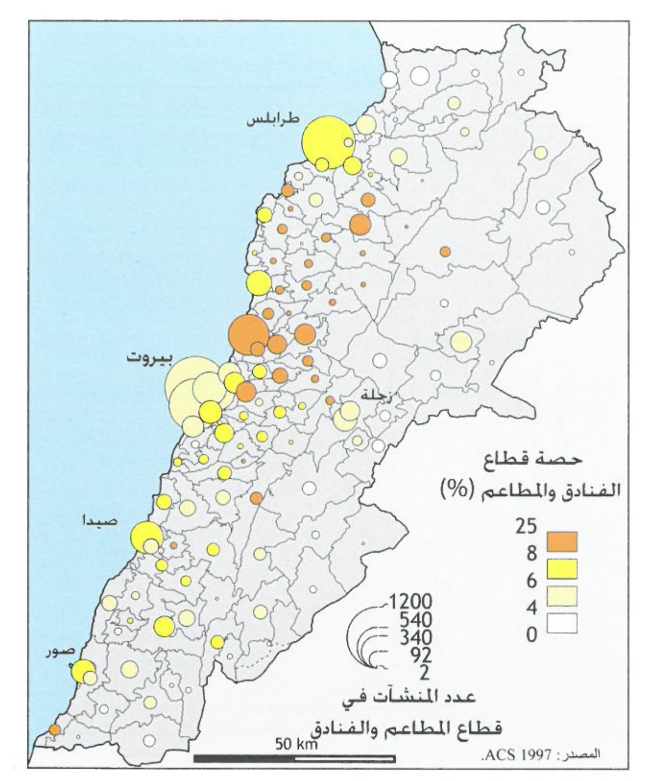


السياحة والترفيه

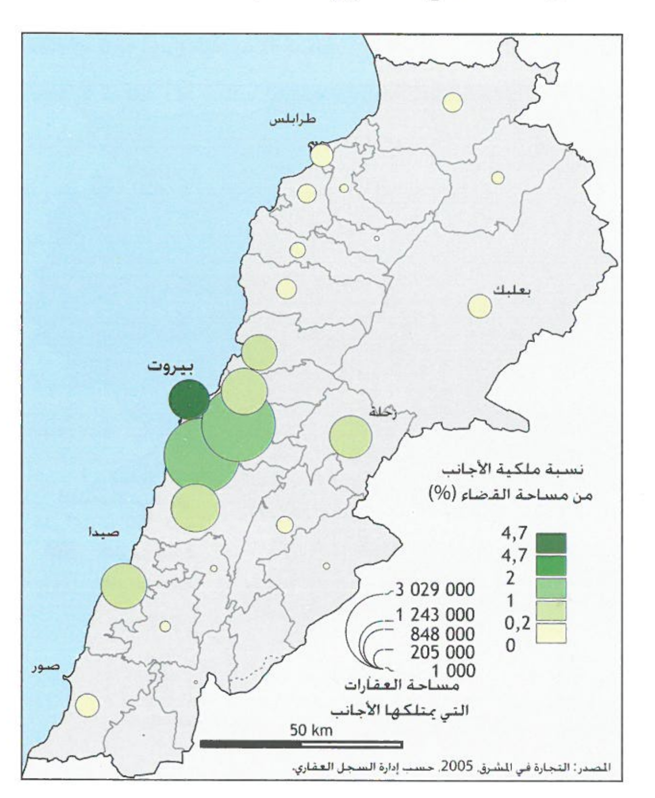
كان قطاع السياحة والترفيه قبل الحرب الأهلية، أحد محركات الازدهار في البلاد. وكانت إعادة إطلاقه أحد أهداف إعادة الإعمار. ومؤخراً، استعاد هذا القطاع مستواه السابق للحرب، ولكنه عانى بشدة من تأثير الصدمات السياسية في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ (انظر الفصل الثاني). وعلى صعيد العمالة، استخدم قطاع الفنادق والمطاعم بين ٣ و٤٪ من السكان النشيطين في عام ٢٠٠١. ولا بد أن يأخذ التنظيم المجالي لهذا القطاع في الحسبان عادات السياح الأجانب، وكذلك اللبنانيين (المقيمين أو المغتربين الذين يقضون إجازاتهم في لبنان) التي تتميز بأشكال خاصة. وإذا كانت أماكن تمركز المنشآت السياحية (من ناحية العدد) موجودة في المناطق العمرانية، فإن هذا القطاع يشكل مورداً هاماً جداً لمنطقة جبل لبنان، وبالتالي فهو يشير بوضوح إلى عادات السكان اللبنانيين في عطلة نهاية الأسبوع، ويلحظ تناقص حدة الهجرة الريفية بسبب التعلق بالموطن الأصلي (الشكل ٥-٢٥). وفي المناطق الريفية الأخرى التي هي ليست أقل تعرضاً للهجرة، يعود ضعف هذا القطاع على الأغلب لعادات مختلفة، فسكان المدينة الأقل ثراءً لا يرتادون المطاعم إلّا قليلاً في أيام الآحاد. ويمكن الإشارة هنا أيضاً إلى حالة بلدة الناقورة في جنوب لبنان، حيث أسست منشآت ترفيهية لجنود القوات الدولية للأمم المتحدة في لبنان.

ومن الصعب تقبل وتقدير العادات السياحية للسياح الأجانب. فيجب أن تُذكر المواقع السياحية الثقافية العديدة (بعلبك وجبيل وصور.. الخ.) حتى وإن كانت تتلقى أيضاً زيارة عدد كبير من طلبة المدارس.

وفي المقابل، تبدو الاستثمارات العقارية، المرتبطة بالسياحة الدولية، بوضوح عبر شراء الأجانب للعقارات، التي يجب التصريح بها لدى مصلحة السجل العقاري عندما تتجاوز مساحة العقار ٣٠٠٠ م^2. وتتركز هذه الاستثمارات في مركز جبل لبنان (قضاء كسروان والمتن وبعبدا وعاليه) وفي بيروت. وهي تشير بوضوح إلى جغرافية أماكن اصطياف أبناء الخليج قبل الحرب. وبعد الانقطاع الذي حصل خلال سنوات الحرب، عادت وبدأت تتركز في هذه الأماكن أيضاً مشاريع الفنادق والشقق المفروشة والمنتجعات (الشكل ٥-٢٦).



الشكل ٥-٢٥: قطاع الفنادق والمطاعم.



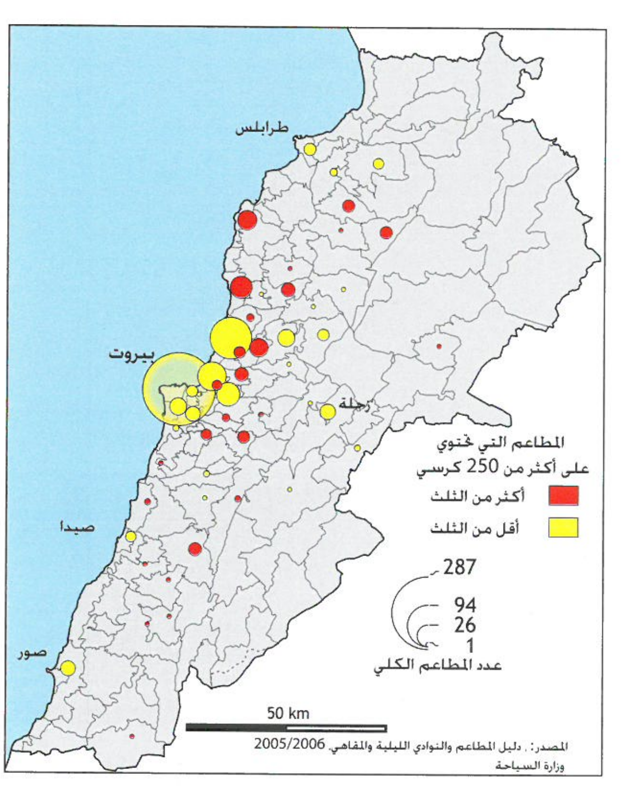
الشكل ٥-٢٦: أهمية الملكيات العقارية للأجانب في كافة الأقضية.

الشكل ٥-٢٧: الفنادق بحسب المناطق الكبرى.

لقد أدرج النشاط الفندقي (الشكل ٥-٢٧) في هذا المخطط. لكن التمييز بحسب فئات المنشآت (على الرغم من أن تصنيف وزارة السياحة ما زال غير مقبول تماماً) يسمح بجعل التعليقات أكثر دقة. ففي بيروت والمناطق الساحلية المجاورة تشغل الفنادق الفخمة المكانة الأولى. وفي أغلب مناطق الاصطياف الجبلية في شرق بيروت، كزحلة، نجد أن السياحة «الشعبية» هي غالباً الأكثر رواجاً، كما في جونية، لكن الفنادق الفاخرة موجودة أيضاً. وفي الفئة الثالثة، تبدو الفنادق أكثر تواضعاً بعدد الأسرّة والمنشآت، وهي تستهدف بشكل رئيس الزبائن المحليين.

تشير خارطة المطاعم (الشكل ٥-٢٨) إلى التناقض الشديد بين بيروت والمدن الرئيسية من جهة، وبين أماكن الترفيه والمنتجعات الساحلية، ولاسيما الجبلية، حيث توجد مطاعم «بلدية» كبيرة جداً يلتقي فيها الأصدقاء والعائلات أثناء الإجازات أو في عطل نهاية الأسبوع. إلا أن اللائحة التي تنشرها وزارة السياحة ليست كاملة، وهي تغفل بشكل خاص العديد من المناطق الشعبية كضفاف العاصي أو الحاصباني.

الشكل ٥-٢٨



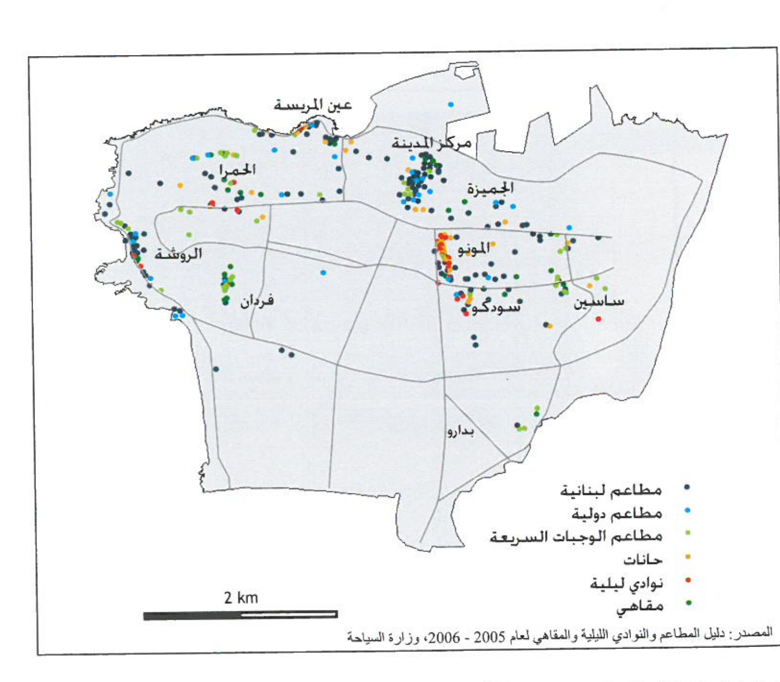
الشكل ٥-٢٨: المطاعم في لبنان.

وتعبر خارطة أماكن التسلية داخل مدينة بيروت القديمة، عن جغرافية تتجدد باستمرار منذ خمسة عشر عاماً (الشكل ٥-٢٩). فأثناء الحرب، كان مركز المدينة وحي الفنادق في الزيتونة وعين المريسة قد دمر. وتجمع عدد كبير من أماكن التسلية في الضاحية الشرقية وفي كسروان حول جونية. وفي بيروت الغربية، كانت أماكن الترفيه قد تركزت في الروشة على كورنيش المنارة. واحتفظ شارع الحمراء، هذا المركز القديم من نمط الستينيات، بوظيفة ترفيهية أيضاً.

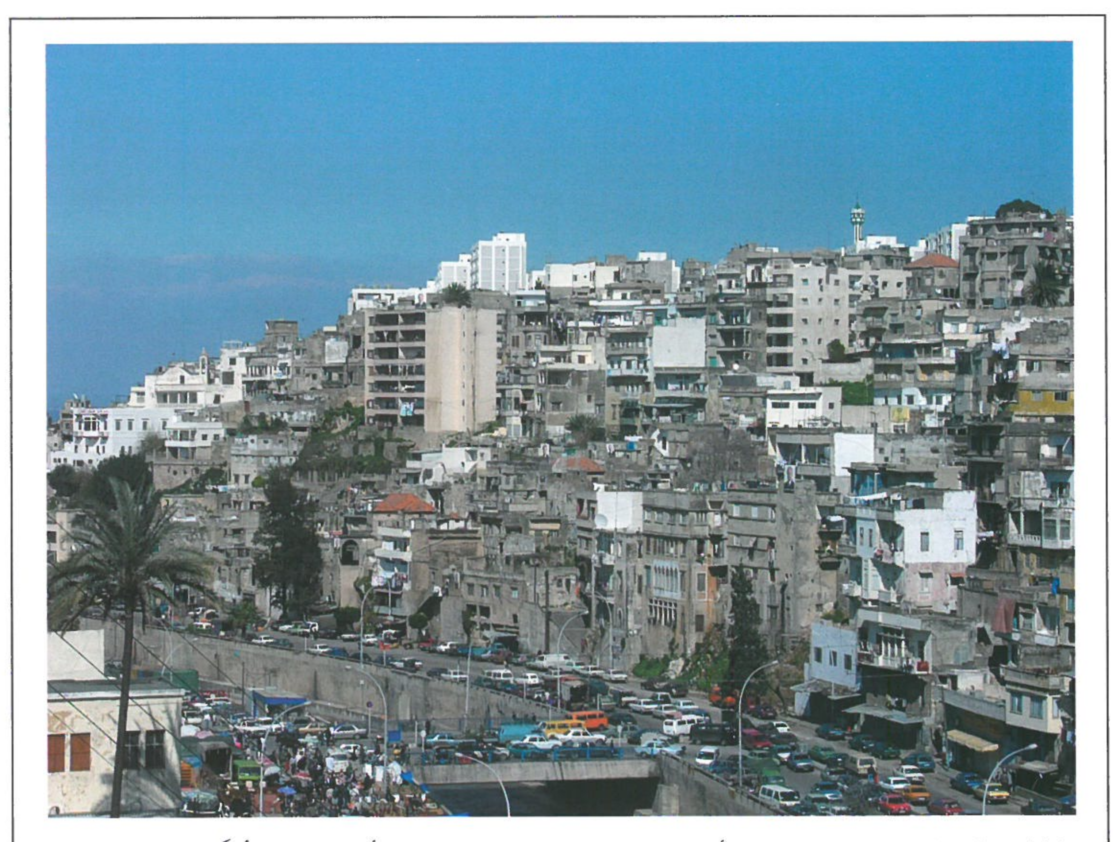
وقد ظهرت تدريجياً أمكنة أخرى، في إطار العودة للوضع الطبيعي. كان أولها شارع مونو Monot، وهو حي يقع قرب خط التماس القديم حيث تزدحم المطاعم والحانات في الأبنية القديمة المرممة، غالباً بشيء من التميز. وقد استفاد حي الأشرفية بأكمله، حيث نمت فيه وظيفة ترفيهية محدودة خلال الحرب، من هذا التوجه. وابتداءً من نهاية التسعينات، أدّى انتهاء ترميم حي المعرض وساحة النجمة إلى ازدهار منشآت جديدة في مركز المدينة الذي يستقطب السياح بشدّة. ولقد سمح بناء الفنادق الجديدة على الواجهة البحرية بتغيير شكل شاطئ عين المريسة الذي أصبح مكاناً للتنزّه يرتاده الكثيرون. ويدخل حي الجميزة بدوره في عملية الترميم، وهو حي ساحر بمبانيه القديمة.

إن أغلب زبائن وسط المدينة هم من الأجانب ومن المتقدمين في العمر، بينما نجد أن زبائن مونو والجميزة أصغر سناً ومعظمهم من اللبنانيين. وفي القسم الغربي من بيروت، وفرت الاستثمارات العقارية الكبيرة تنمية حي فردان، حيث تلتقي مساحات جديدة للتسوق الراقي والترفيه. وفيما يخص شارع الحمراء فهو يشهد أيضاً عمليات إعادة هيكلة. إنه حي تقليدي للمكاتب التي تحيط بها مطاعم صغيرة، كما يظل مكاناً يرتاده الطلاب، خاصة من الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية. كما تمثل الروشة هدفاً لاستثمارات عديدة في مجال الترفيه. ويعتبر شارع بدارو مركزاً صغيراً بدأ يذبل منذ نشوب الحرب.

وتبرهن العادات الجديدة على مرونة ملحوظة تتكيف مع استراتيجيات المستثمرين. وهي تتخلّص من جزء من الحواجز التي خلّفتها الحرب. ويمثّل شارع مونو ومركز المدينة فضاءات متعدّدة الطوائف كثيرة الاختلاط. وعلى العكس، نجد أن أنماط الاستهلاك والسلوك الجديدة التي تفرض نفسها قد أفقدت الأسواق روحها الشعبية التي كانت تتحلى بها.



الشكل ٥-٢٩: المطاعم والمنشآت الترفيهية في بيروت.



طرابلس: التقطت صورة من القلعة للأحياء الشعبية في تلة القبة فوق نهر أبو علي الذي سُدَّ في الستينيات بعد فيضان عنيف. نميّز في أعلى التلة الأبراج البيضاء لعملية إعادة إعمار ضخمة يقوم بها صندوق المهجرين. تصوير إيريك فرداي Éric Verdeil، شباط ٢٠٠٥.



بنى تحتية مدرسية: مدرسة أعيد بناؤها في يونين (البقاع) تحت رعاية مجلس الإنماء و الإعمار والاتحاد الأوروبي. تصوير إيريك فرداي Éric Verdeil، آب ٢٠٠٢.

الفصل السادس

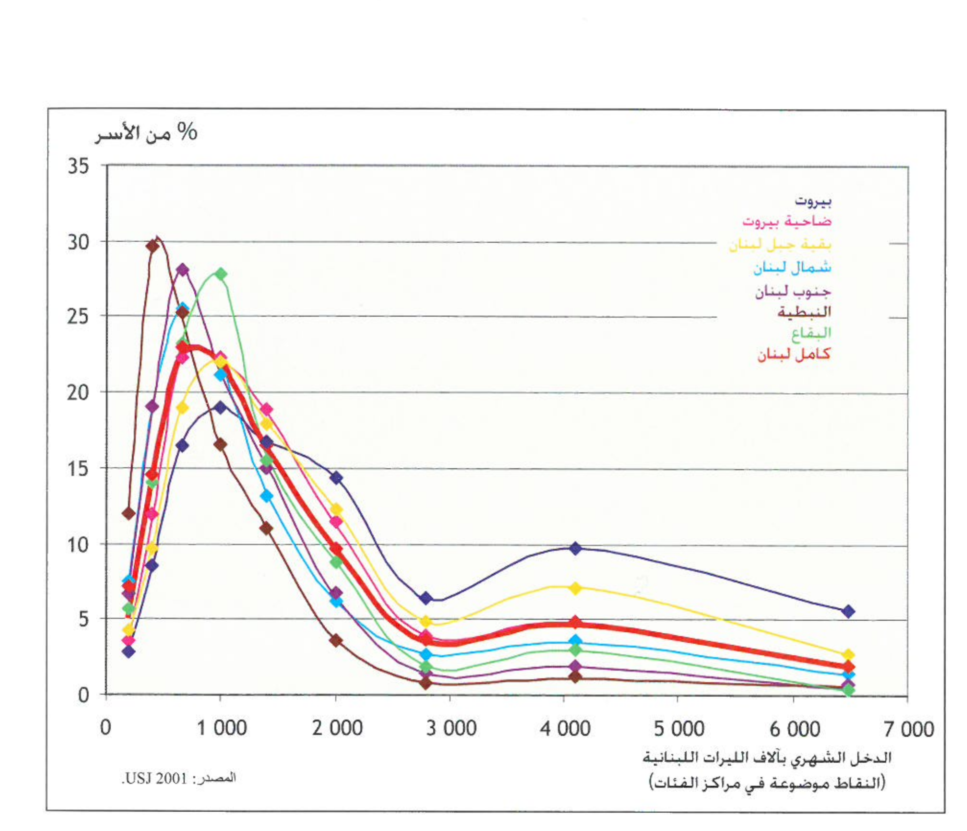
المجتمع: مستوى المعيشة، التجهيزات ذات المنفعة العامة والبنى التحتية

خرج المجتمع اللبناني من الحرب الأهلية فقيراً ومنهكاً. وزادت خيبة الآمال الاقتصادية في بداية فترة إعادة الإعمار من حدة هذا الوضع. ويشير التحليل فيما يخص مستويات المعيشة، سواء تم قياسه بمستوى الدخل أو بإمكانية الوصول إلى الخدمات العمرانية أو التجهيزات ذات المنفعة العامة، إلى الاستقطاب المجتمعي على حساب الطبقات الوسطى. ولهذه الأشكال المختلفة من اللامساواة تكوين مناطقي قوي، يتجلى في التناقض بين المناطق المُدُنية والساحلية من جهة، والمناطق الريفية والجبلية من جهة أخرى.

البنية الإجتماعية والاقتصادية للسكان

الدخل

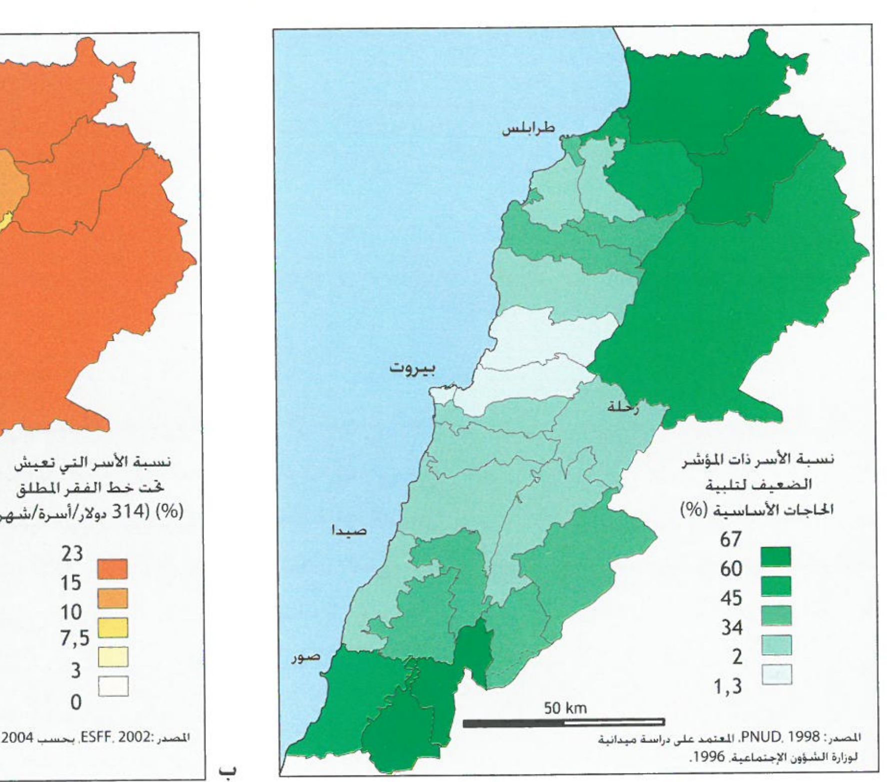
إن الفوارق في الدخل في المجتمع اللبناني واضحة جداً. فبحسب الدراسة التي أجراها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢، يعيش ٤٢٪ من السكان تحت خط الفقر النسبي (٧٢٨ دولار/شهر/أسرة) و٧٪ تحت عتبة الفقر المدقع (٣١٤ دولار/شهر/أسرة). وعلى العكس من ذلك، يتمتع جزء صغير من السكان بدخل مريح. ويمثل منحنى توزع الدخل بحسب الشرائح شكلاً ثنائي النسق يؤكد على النسبة الكبيرة للفئات الفقيرة وضعف الطبقات الوسطى (الشكل ٦-١). وهناك حوالي ٨٪ من الأسر التي تملك دخلاً شهرياً يزيد عن ٣٢٠٠ دولار.



الشكل ٦-١: فئات الدخل بحسب المناطق.

تمثّل بنية دخل الأسر بحسب المناطق الكبرى تشابهاً قوياً مع جغرافية الاقتصاد اللبناني. ونجد أعلى دخل لدى الأسر في المناطق الوسطى، في بيروت وجبل لبنان، حيث تحتل الطبقة الوسطى مكانة هامة نسبياً. وتتركّز في مناطق الأطراف نسبة مرتفعة من السكان الفقراء، كما تبينه خارطتا (الشكل ٦-٢)، سواء اعتمدنا على مؤشر مالي (مفهوم الفقر المطلق) أو مؤشر نوعي يأخذ بالإعتبار تباين مستوى الاستفادة من الخدمات والتعليم. وهكذا كانت المناطق الوسطى في كسروان والمتن وبيروت تمثل نسبة أقل من ٣٪ من الأسر التي تعيش تحت عتبة الفقر المطلق في عام ٢٠٠٢، وضمت مناطق الأطراف في البقاع الشمالي وعكار وجنوب لبنان أكثر من ١٥٪ من الأسر في هذا الوضع. ويعزز هذه الخارطة بشكل عام خارطة تلبية الحاجات الأساسية التي تشير إلى أن نسبة الفقر الأعلى هي لدى أسر المناطق الواقعة في أقصى الجنوب وفي البقاع الشمالي وفي الشمال.

إلّا أنّنا نستطيع ملاحظة أنّ الوضع في الجنوب كان أقل تجانساً ممّا هو في الشمال، فهناك الكثير من الأقضية التي تتميّز بتصنيفات متوسّطة، لاسيما في منطقة النبطية. إنّ الوضع متناقض ظاهرياً، فمن جهة عانى الجنوب لمدة أطول من آثار الحرب (راجع الفصل الرابع)، ومن جهة أخرى، صنفته الدراسات دوماً في السنوات ١٩٦٠ و١٩٧٠ بأنه أقل المناطق نمواً في البلاد. إن أحد المصادر القليلة بهذا الشأن هي الدراسة التي قام بها معهد البحوث من أجل التنمية والتدريب (إرفد)/ مكتب التنمية الاجتماعية في عام ١٩٧٠، التي بينت، بفضل التحقيق الميداني الذي شمل ٦٠ قرية لبنانية، الفقر الكبير في البقاع والجنوب. والوضع المتنوع في الشمال (الشكل ٦-٣).

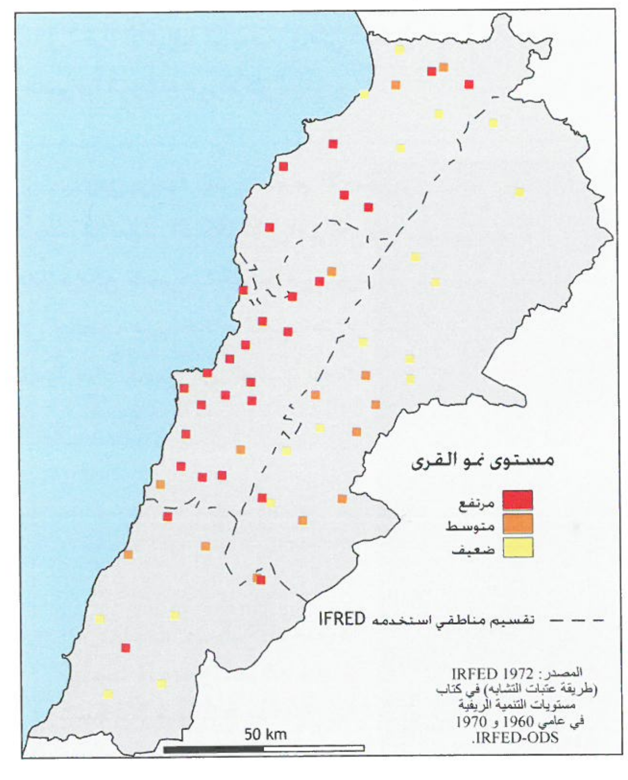


الشكل ٦-٢: أ- نسبة العائلات غير القادرة على سد حاجاتها الأساسية. ب- نسبة العائلات دون خط الفقر.

يفسّر تحوّل تسلسل هرمية الفقر بالعديد من العوامل. يتعلّق الأوّل بفوائد الهجرة. وفي الواقع، استفاد الجنوب من الكثير من الاستثمارات القادمة من مغتربيه، ويشهد على ذلك ضواحي قراه، فهي مغطّاة بفيلات فاخرة، وهي علامة على نجاح مهاجري الجنوب الذين غالباً ما يأتون للتقاعد فيها، بمجرّد أن ينتهي إنشاؤها. ومع ذلك، يصعب معرفة إن كانت هذه الحالة تخص الجنوب أكثر من مناطق لبنانية أخرى، لوحظت فيها استثمارات للمغتربين أيضاً.

والعامل الثاني لهذا التغير هو أن الجنوب استفاد أيضاً من إعادة التوازن السياسي الذي تمّ التوصل إليه من خلال تسوية ما بعد الحرب، حيث أن هذه المنطقة تعيش عملياً في تكافل مع العاصمة، خاصة بعد أن قربهما من بعضهما تحسين البنى التحتية للطرق. فجزء من الرواتب التي تؤخذ في بيروت - خاصة في الوظائف الحكومية - يتمّ إنفاقه في قرى الجنوب. وعلى العكس، فإن الذين يأتون من الشمال هم نسبياً أقل عدداً في العاصمة، قلب البلد الاقتصادي، (أنظر الشكل ٣-١١ ب)، وهذا ما يحد من إعادة توزيع الدخل باتجاه الشمال.

تتمتع بيروت ومنطقتها عموماً بمستوى معيشي مرتفع جداً مقارنة ببقية البلاد، واللامساواة في التجمع العمراني في بيروت واضح

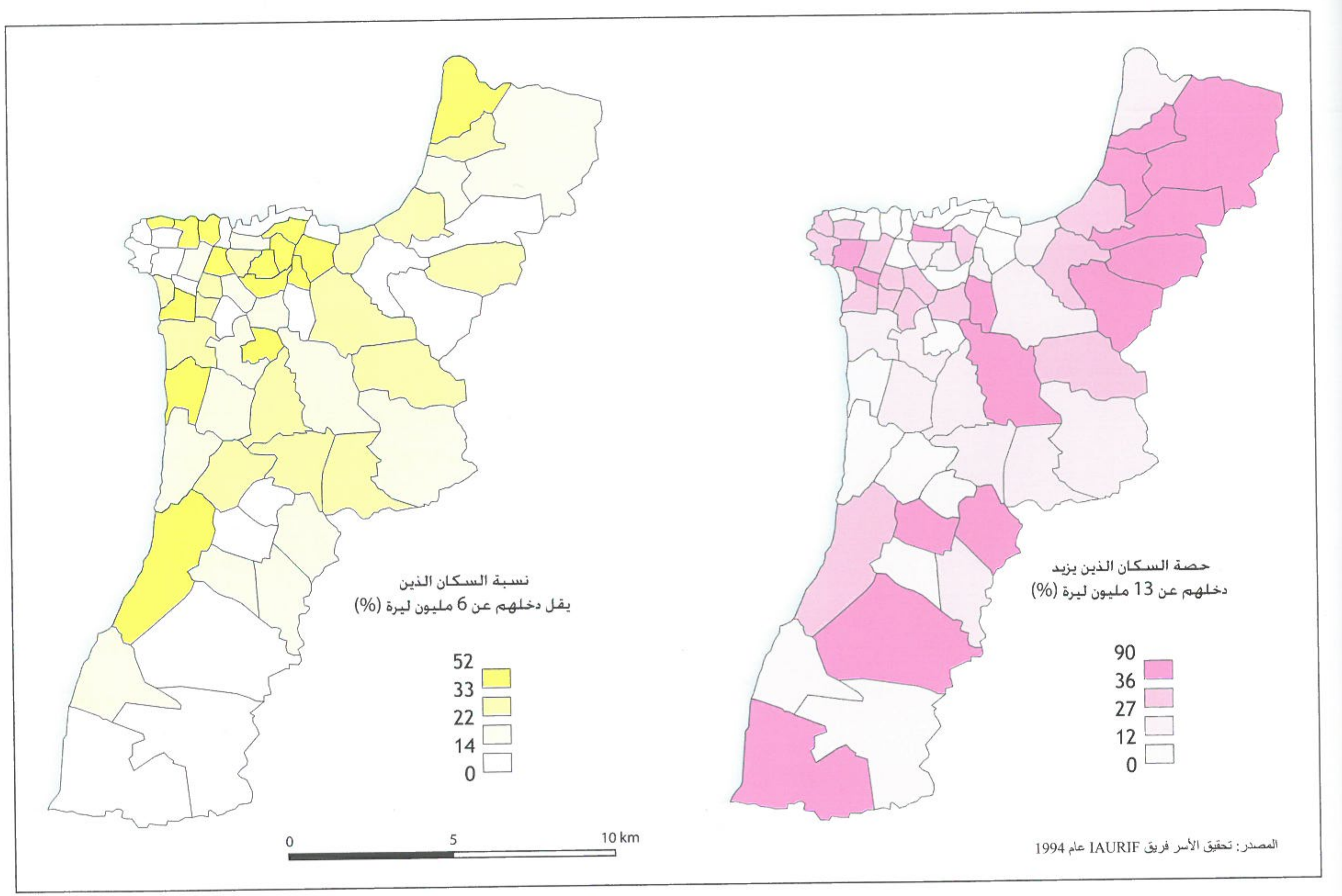


الشكل ٦-٣: مستويات التنمية الريفية في عام ١٩٧٠.

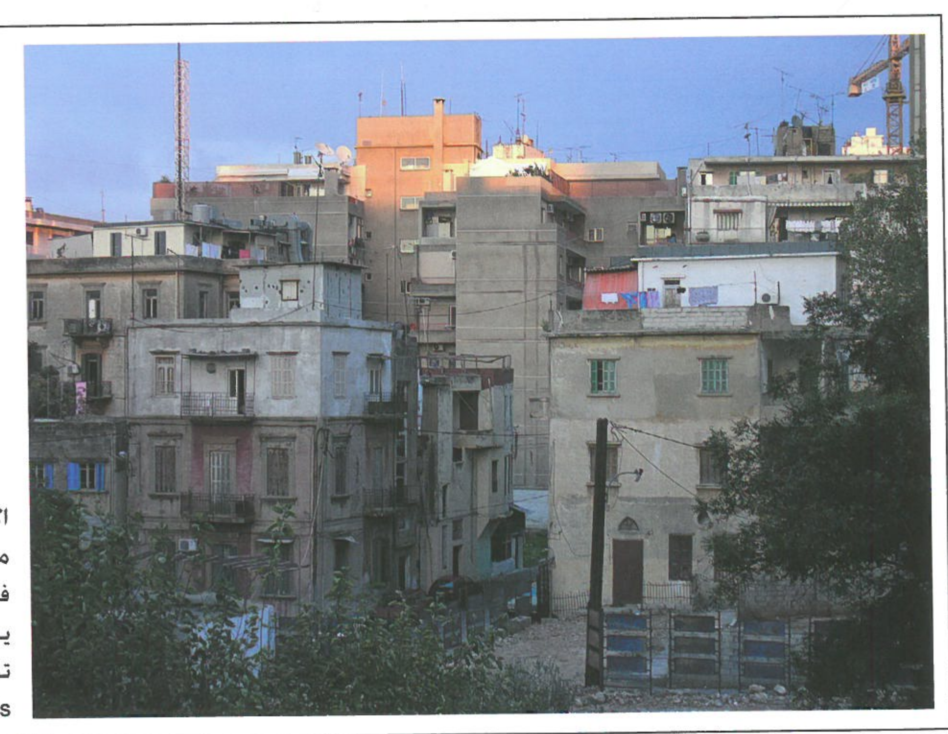
جداً. ويشير (الشكل ٦-١) إلى وجود طبقة مرفهة بشكل خاص، فهنا تتركز نخبة البلد الاقتصادية. ويبين التمايز الاجتماعي المكاني في التجمع العمراني في عام ١٩٩٤ هذه التناقضات الاجتماعية التي لا نعرف كيف تطوّرت فيما بعد. فإذا ما نظرنا إلى ربع السكان الأكثر حرماناً في ذلك التاريخ، نلاحظ وجودهم المفرط في المدينة الأم (بيروت الإدارية)، وكذلك في الضاحية الجنوبية. كما توجد بؤرتان في الدائرة الثانية، جنوب المطار وفي الشمال حول ضبية، حيث كان يوجد مخيمٌ فلسطيني يأوي نسبة مرتفعة جداً من السكان المحرومين. ولا يتطابق رصد الأماكن التي يوجد فيها ربع السكان الأكثر غنى بشكل كامل مع النسخة السلبية لصورة التوزع السابقة. في الواقع، توجد نسبة كبيرة من الأسر الغنية في مركز المدينة حيث تتجاور مع فئات اجتماعية محرومة وكثيرة العدد أيضاً، كما في أحياء الأشرفية المسيحية. وعلى العكس، فإن أحياء رأس بيروت، وخصوصاً الروشة، هي الأكثر ثراءً.

ومن وجهة نظر التنظيم الاجتماعي، تتمايز ثلاثة أنواع من الأحياء. إن تعايش السكان الأثرياء والمحرومين في بيروت الإدارية واضح جداً. ويمكن تفسيره بشكل خاص ببنود قانون تثبيت أجور العقارات، التي حافظت على اختلاط نسبي، حتى وإن كان الهدم التدريجي للمباني القديمة حالياً يجعل من الصعب المحافظة على بقاء السكان الفقراء في مركز التجمّع العمراني. وفي الدائرة الأولى في الضواحي، إن كان في الشرق، في حي برج حمود، أو حي سن الفيل السفلي، أو في قطاعات مختلفة من الضاحية الجنوبية (الشياح والغبيري) توجد تجمعات كبيرة للسكان الفقراء، لاسيما في الأحياء الفلسطينية والأحياء العشوائية في الضاحية الجنوبية. وفي المقابل، تبدو التلال كمجالات للطبقة الوسطى وللطبقات الغنية، خاصة في القطاعات الواقعة شمال التجمع العمراني.

ومنذ ذلك التاريخ، لم يتغيّر هذا التنظيم بشكل كبير. ولا تستطيع سوى الطبقات الوسطى والغنية السكن في مرتفعات بيروت ضمن أبنية صغيرة، وفي نمط حياة يتطلب استعمال السيارة. ولقد اختارت الطبقة الوسطى المسلمة التلال الواقعة جنوب التجمع السكاني، التي شهدت خلال عشرة أعوام توسعاً ملحوظاً بفضل تنمية الطرق السريعة. وقد بنيت في منطقة التلال، بنجاحات متفاوتة، تجمعات سكنية مُسَيَّجة، وأبراج سكنية، تُذكّر، وعلى مستوى محدود، بالتحولات المذهلة لمدن عديدة في الجنوب (انظر الشكل ٤-٢٤). ويستمر الاختلاط في مركز التجمّع العمراني، لكن مع ذلك تستمر الطبقات الفقيرة بالتناقص. وأخيراً، ففي الضواحي القريبة من بيروت، تتجاور أحياء الطبقات الوسطى مع البؤر الفقيرة الكبيرة التي تتزايد باستمرار. حتى وإن توقّفت الأحياء العشوائية عن التوسّع، فمن الممكن أن تتكثّف شاقولياً.



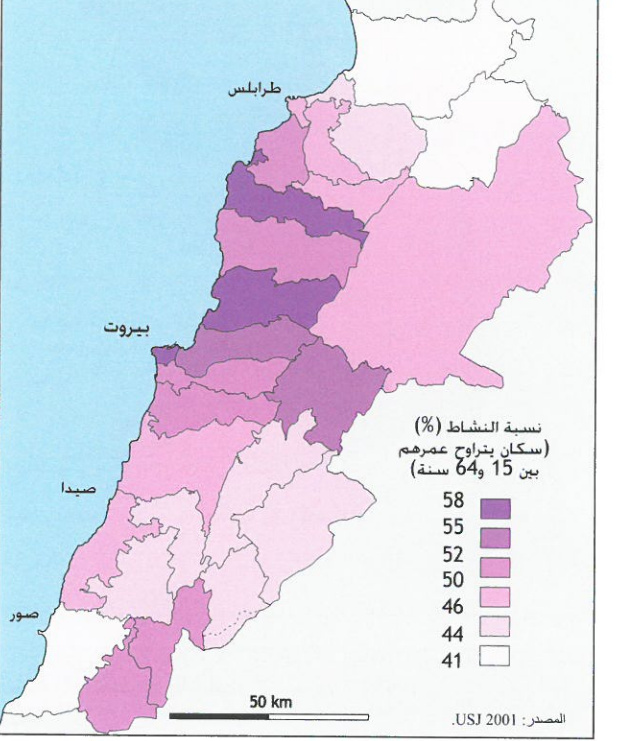
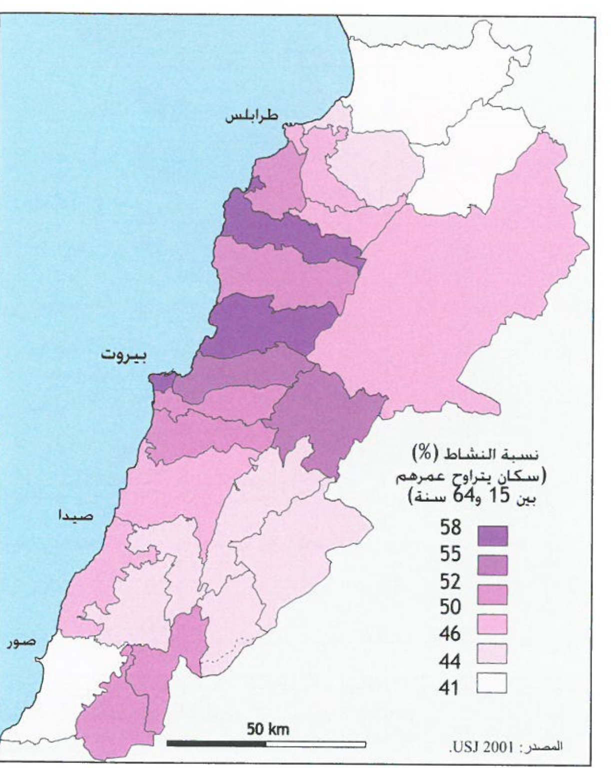
الشكل ٤-٤: الأغنياء والفقراء في بيروت (١٩٩٤).



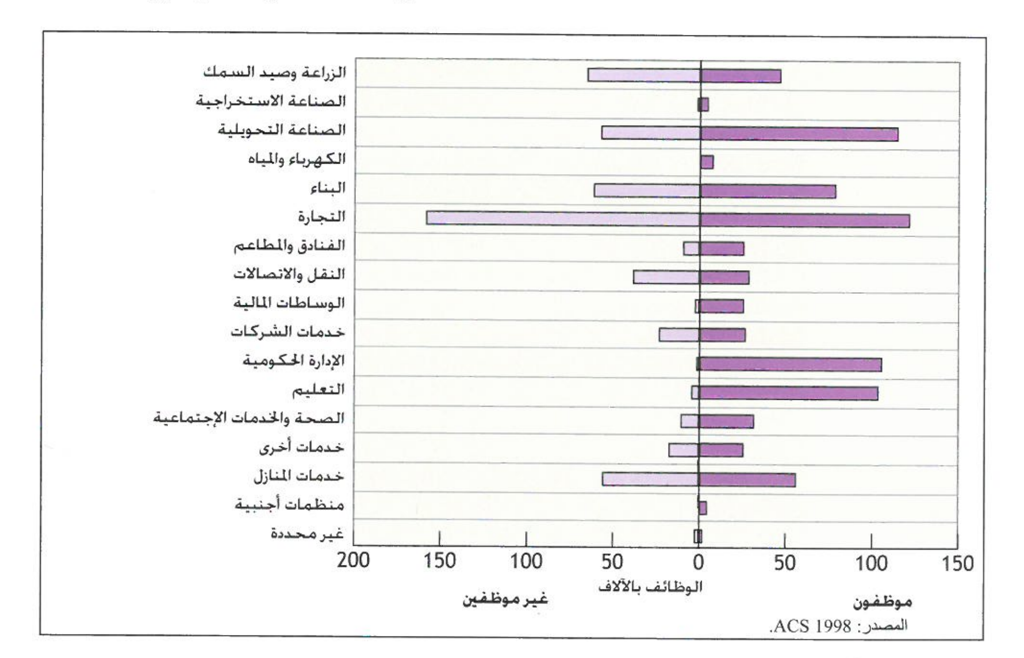
الأشرفية/الناصرة: مساكن متواضعة ومبانٍ فاخرة تتجاور في أحد أحياء المدينة الأم حيث يوجد اختلاط اجتماعي نسبي. تصوير ليتيسيا ديماريه. L. Démarais، كانون الثاني ٢٠٠٧.

النشاطات والوظائف

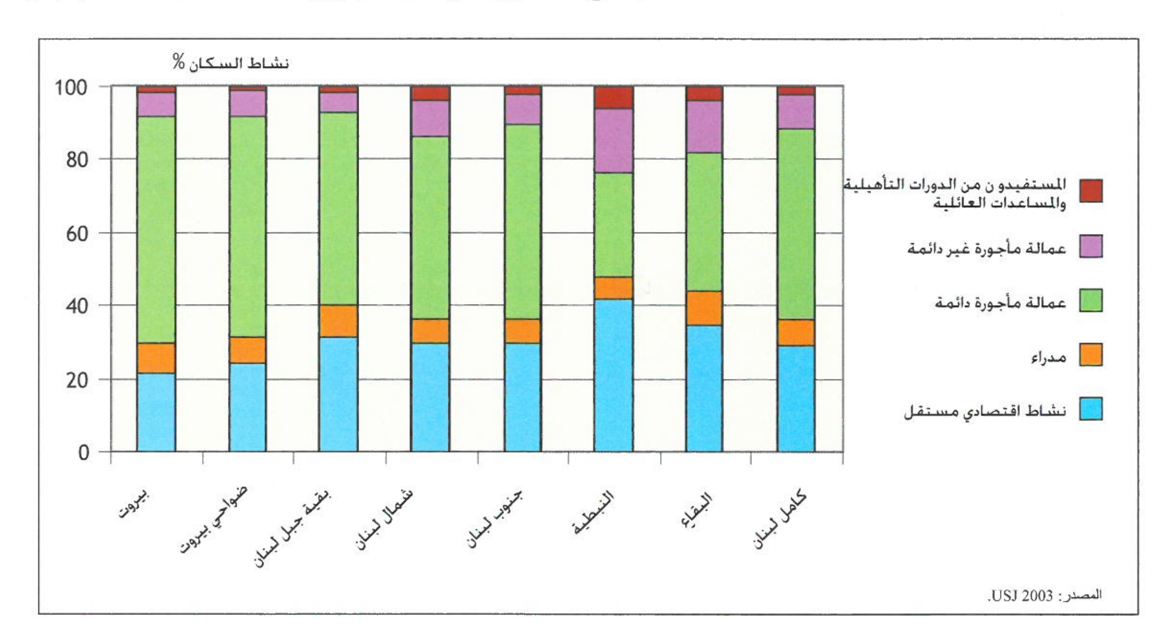
تجد التناقضات العامة للموارد على صعيد البلاد تفسيراً جزئياً في معدل نشاط السكان. ويبين (الشكل ٦–٥) بوضوح أن معدل نشاط السكان (المعرّفين هنا بالسكان في سن العمل الذين لديهم وظيفة) أعلى في المناطق الوسطى، وهو ما يفسر جزئياً الدخل الأفضل، خصوصاً وأن التحقيقات الميدانية قد أظهرت أن المؤهلات والرواتب فيها مرتفعة أكثر. إن هذا التفاوت في الوصول إلى الوظيفة ناتج جزئياً عن الجغرافية الاقتصادية للبلد (أنظر الفصل الخامس). يوضح الوضع الوظيفي هذه الاختلافات المناطقية. وتترجم الصفة غير الرسمية للاقتصاد أو ضعف تنظيمه بنسبة مرتفعة من العمالة غير الوظيفية، التي وصلت إلى ٣٩٪ في عام ٢٠٠١. فالتجارة والبناء والزراعة هي القطاعات التي تسيطر فيها الوظائف غير الثابتة أو الأعمال الحرة (الشكل ٦–٦ أ).

الشكل ٦-٥: السكان النشيطون.



الشكل ٦-٦ أ: الوضع الوظيفي بحسب النشاط.

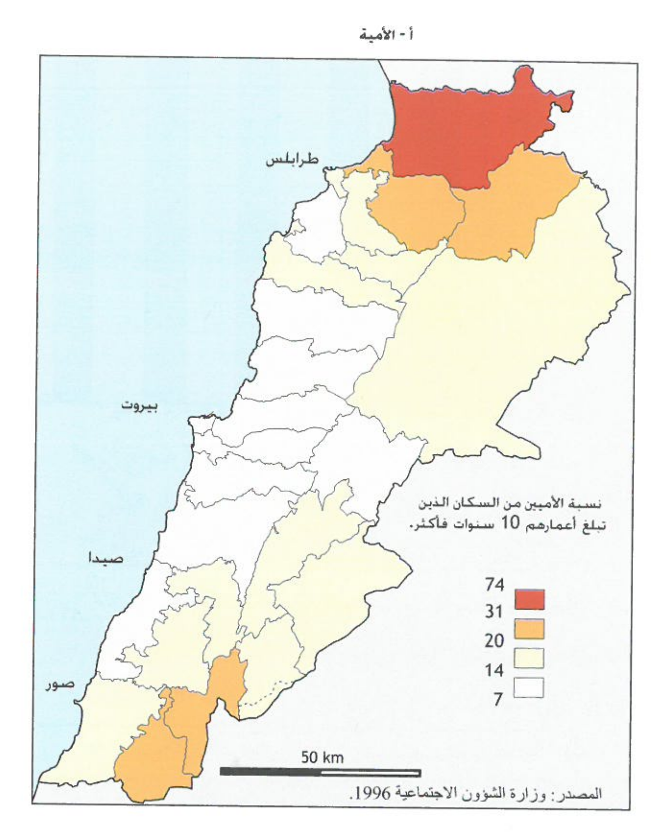


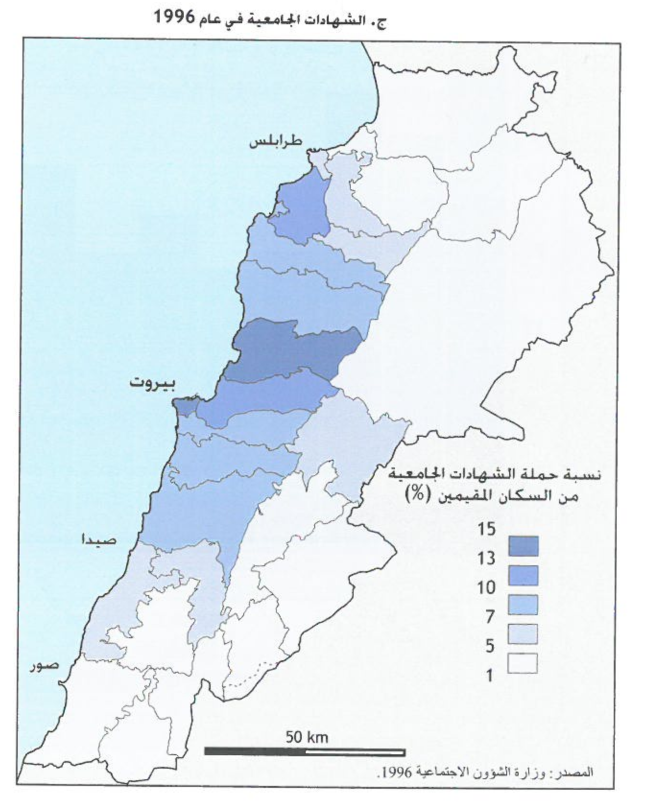
الشكل ٦-٦ ب: صفة عمل السكان النشيطين في لبنان (٢٠٠١).

إلّا أنّ هذه النسبة أكثر بكثير في مناطق الأطراف (الشكل ٦–٦ ب)، فالحجم الكبير للوظائف الحرة والعمال المؤقتين تعبير عن اقتصاد أكثر هشاشة ودخل أقل انتظاماً.

إن الاختلافات المناطقية في الموارد ناتجة أيضاً عن التباينات الكبيرة في إمكانية دخول المرأة سوق العمل. في الواقع، من الواضح أن نسبة نشاط النساء كانت أقل في مناطق الأطراف (الشكل ٦–٧). ونشهد اليوم ارتفاعاً طفيفاً في نسبة نشاط النساء، خاصة بسبب تأخر سن الزواج لدى النساء، ويفسر هذا التأخر بصعوبات تأسيس الأسرة. ولكن يلاحظ هذا الارتفاع في نسبة نشاط النساء بشكل أكبر في المناطق الوسطى.

الشكل ٦-٧: معدل النشاط لدى النساء بحسب المحافظة (٢٠٠١).

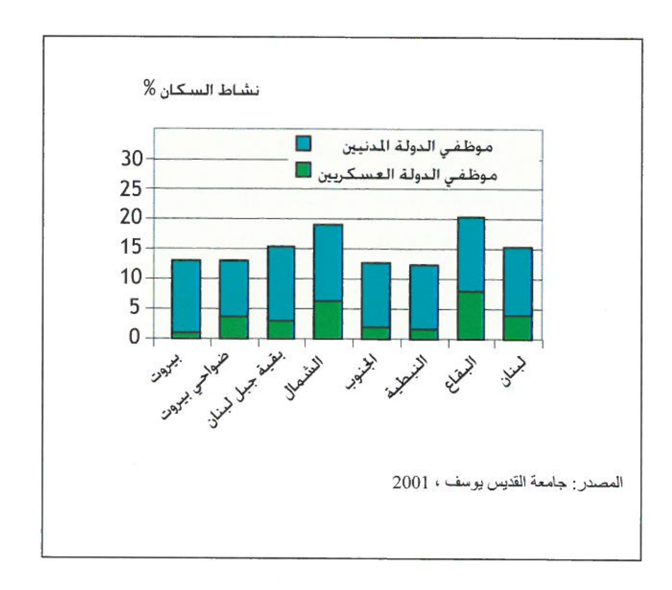




ويوفّر مستوى التعليم لدى السكان شكلاً آخر من أشكال التفاوت الإجتماعي في المجتمع. فنسبة الأمية عالية بشكل خاص في شمال البلاد، لاسيما في قضاء عكار وفي أقصى الجنوب. أي بشكل أساسي في المناطق المسلمة الفقيرة، السنية أو الشيعية، ولكن المسيحيين الفقراء الأميين موجودون أيضاً في قضائي مرجعيون وعكار. إن الأمية لدى النساء (الشكل ٦-٨ ب) ترسم وشاحاً واسعاً يغطي جميع مناطق الأطراف باستثناء الأقضية التي تحوي مدناً كبيرة، مثل صيدا وزحلة وطرابلس. إن البعد الطائفي لهذا التقسيم قوي جداً، لأن هذه المناطق الريفية تضم سكاناً مسلمين كثر. وعلى العكس، فإن خارطة حملة الشهادات الجامعية تعطي الغلبة لمناطق وسط البلاد (الشكل ٦-٨ ج). ومن خلال اللامساواة في الوصول إلى التعليم يمكن قراءة التنمية غير المتوازنة في البلاد. فالأطراف لا تزال إلى حد بعيد خارج العالم الحديث. وبسبب ضعف التنمية الاقتصادية، تظل هذه المناطق معتمدة بشكل كبير على الدولة، التي تظل الجهة الوحيدة التي توفر فرص العمل والتجهيزات ذات المنفعة العامة.

الشكل ٦-٨: مستويات التعليم.

ويظهر التوزّع المناطقي للوظائف العامة أن الدولة تمثل الجزء الأكبر من الوظائف، وبالتالي من مصادر الدخل، في العديد من المناطق الريفية النائية وفي شمال جبل لبنان وفي أقصى شمال البلاد في البقاع (الشكل ٦-٩). وتبدو المناطق الوسطى، حيث تتركز إدارات دولة شديدة المركزية، أقل استفادة من الوظائف الحكومية نسبياً، ما يؤكّد على النقيض من ذلك، وجود تنوّع في فرص العمل الكثيرة في القطاع الخاص. وعلى العكس من ذلك، هناك بعض المناطق الريفية الأقل استفادة من الوظائف العامة. وربما يمكن تفسير وضع بنت جبيل ومرجعيون بربطه بالاحتلال الإسرائيلي الطويل، وبالتالي حيث كان وجود الدولة اللبنانية شبه معدوم عملياً. بينما بالنسبة لأقضية المنية-الضنية والهرمل، يبقى وضعها مؤشراً على الحرمان وتأخراً واضحاً جداً في التنمية.



الشكل ٦-٩: أهمية القطاع العام في التوظيف.

التجهيزات ذات المنفعة العامة، البنى التحتية الأساسية والتنمية المتوازنة

إن الوصول للمؤسسات العامة الاجتماعية ووجود بنى تحتية أساسية هي طريقة أخرى لقياس عدم المساواة في التنمية والثروة في المجتمع اللبناني. وهذه القطاعات معنية بشكل مباشر بموضوع متكرر في لبنان منذ الستينيات، وهو «التنمية المتناسقة» بحسب التعبير الذي انتشر للأب ليبريه (Lebret) وفريق معهد البحوث من أجل التنمية والتدريب (IRFED). ثم تحولت هذه المسألة، إذ يتّم التطرق إليها اليوم تحت اسم «التنمية المتوازنة»، وهو تعبير مكتوب رسمياً في الدستور منذ اتفاق الطائف. إن قياس الوصول لهذه التجهيزات ذات المنفعة العامة وللبنى التحتية هو انعكاس للسياسات السابقة، لكنها أيضاً مبادرات خاصة و/أو طائفية لم تنتظر الدولة لتوفير الخدمات للمواطنين ضمن منطق السوق أو التضامن الطائفي. ويمثل مجالا التعليم والصحة هذين النهجين.

البنى التحتية الأساسية

إن التفرعات الحقيقية لشبكات المياه الصالحة للشرب كانت، في ٢٠٠٦، بعيدة عن أن تشمل كل لبنان (الشكل ٦-١٠ أ). إنها تمثل غطاءً واسعاً ينطلق من سهول المنية وعكار وصولاً إلى البقاع الأوسط بما فيه ضواحي زحلة، مع نسبة تغطية متدنية جداً كما يبدو. ويمكن أن نميز فيها نمطين من المناطق، الأول يتمثل بالمناطق الريفية أو الجبلية حيث حالة نقص قديم في التخديم بالشبكة لم تكملها سياسات التخطيط في فترة ما قبل الحرب. والثاني، الذي يضمّ مناطق تتواجد بشكل خاص في السهول وفي ضواحي المدن التي عرفت نمواً كبيراً في ميدان البناء أثناء الحرب. ولم تواكب البلديات والسلطات الحكومية المعنية هذا التطور، حيث تعرف هذه المناطق عجزاً خطيراً جداً في البنى التحتية. ونجد في الفئة نفسها مدن صور وبرجا وشحيم، ومما يثير الفضول أننا لا نجد النبطية. وتعاني الضاحية الجنوبية في بيروت بشكل أساس من الإشكالية نفسها، وهي تتعارض بوضوح مع المدينة الأم، وكذلك مع الضاحيتين الشمالية والشرقية اللتين عرفتا مع ذلك نمواً كبيراً أثناء الحرب. ونستنتج من ذلك أن السلطات الحكومية، في هذه الحالة، قد استطاعت أن تواجه هذا النمو بشكل عام، بالرغم من الصعوبات التي واجهتها. ويفسر الوضع غير الشرعي للعديد من المساكن في الضاحية الجنوبية أيضاً اتصالها الضعيف بالشبكة، إذ أن هذه المساكن ليس لديها الحق بأن ترتبط بالشبكة.

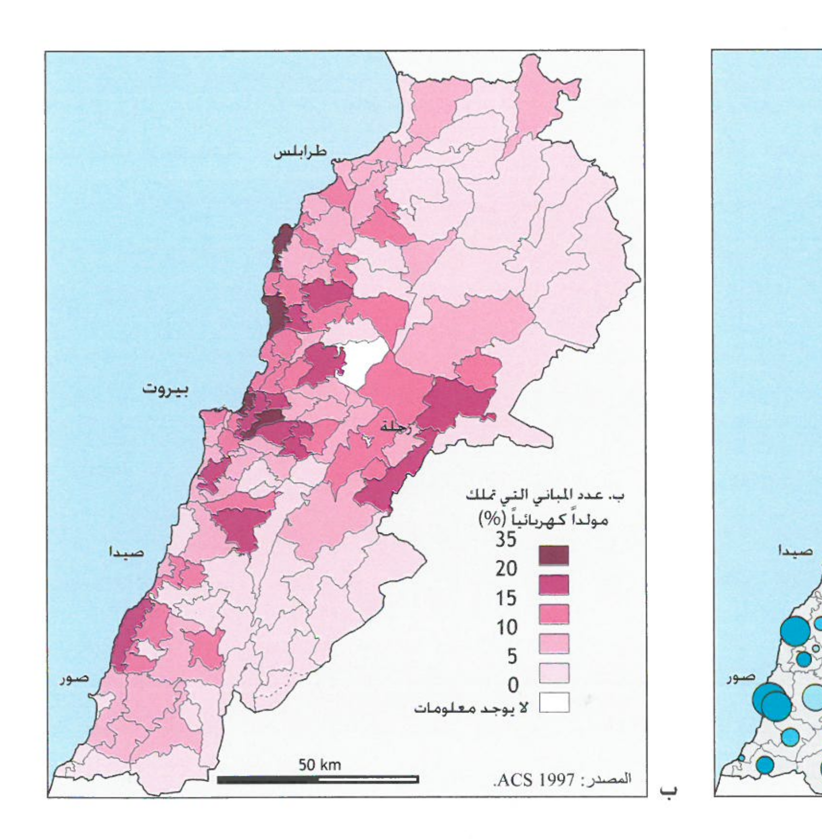
يمثّل الارتباط بشبكة المجاري اختلافات واضحة مع هذا النموذج (راجع الشكل ٤-١٦)، إذ نجد هنا تناقضاً تقليدياً بين المناطق العمرانية في بيروت وضواحيها وصيدا وزحلة وطرابلس وباقي البلاد، فالارتباط بشبكة المرافق الصحية قليل التطور أو حتى معدوم في بعض المناطق. يعود هذا التناقض المكاني إلى العجز في سياسة التجهيزات ذات المنفعة العامة، وبالتالي إلى ثغرات في أداء الجماعات والدولة. لن نستنتج من هذا استنتاجات متسرعة فيما يخص الحفاظ على البيئة في غياب محطات معالجة حتى يومنا هذا (٢٠٠٥). ففي الحالة الأولى، تصب التدفقات المائية عبر شبكات موجودة في مجاري المياه و/أو في البحر، وفي الحالة الأخرى تلقى في الطبيعة عبر بالوعات وحفر الصرف الصحي.

لقد توصلت الدولة اللبنانية في نهاية الستينيات إلى ربط كامل البلاد بالشبكة الكهربائية. لكن الحرب وضعت هذه النتيجة موضع شك لعدة أسباب؛ أولاً بسبب نقص الاستثمار وتوقف الإنتاج الذي لم يعد يلبي عموماً زيادة الطلب الناتجة عن التزايد السكاني، والتي تكثفت أيضاً بسبب تزايد الأجهزة الكهربائية المنزلية خاصة لدى الطبقات الوسطى. يضاف إلى ذلك، الأعطال وتصاميم نظم عفا عليها الزمن؛ ثمّ يضاف إلى كل هذا، أثناء سنوات التسعينات، الهجمات الإسرائيلية على المحطّات والمولّدات، التي أدّت إلى تقنين الكهرباء. وباستثناء بيروت[١]، لا تتلقى أية منطقة في لبنان الكهرباء طوال اليوم حتى الآن. ومن جهة أخرى، أدت هجرة السكان إلى خلل بين العرض والطلب، و في قدرة الشبكة على

تلبية هذا الطلب. إنها بشكل خاص حالة الضواحي العمرانية الجديدة، في بيروت على سبيل المثال. إن عجز الشبكة هو سبب إضافي للجوء إلى التغذية البديلة.

وفي مواجهة هذه الحالة فإن ردة فعل الأسر والشركات تعتمد إلى حد كبير على إمكانياتها المالية. ونشهد لجوءاً كبيراً للمولدات الكهربائية، يكون فردياً في البداية، ثم يصبح على مستوى المبنى أو الحي. وأتت في بعض الأحيان أيضاً على شكل مساعٍ شخصية، على صعيد بناء أو على صعيد حي ما. وتوضح خارطة المبانيً التي تملك مولدات كهربائية إحدى هذه الاستراتيجيات (الشكل ٦-١٠ ب). إنها تبين أن اللجوء إلى المولد الكهربائي للأبنية ينمو بشكل خاص في ضواحي بيروت وفي جبل لبنان الشمالي، وهذا ما يتوافق مع عمران حديث للمناطق الآهلة بالفئات القادرة على الدفع. وليس من السهل دوماً في المناطق القديمة الكثيفة تركيب معدات مماثلة، ويفضل اللجوء إلى مولد كهربائي للحي، لكن هذه المعلومات غير متوفّرة.

يتميز وسط البلاد بخدمات أفضل بالنسبة للبنى التحتية الأساسية، وهذا ما يُفسر جزئياً في عمران أقدم وفي جهود مستمرة للدولة والجماعات العامة لصالح هذه المناطق. كما أن هذه المناطق هي أكثر ثراء بشكل عام وتستفيد أيضاً من بنى تحتية أفضل نوعية نسبياً من باقي البلاد.



الشكل ٦-١٠ (أ-ب): الارتباط بالبنى التحتية.

التعليم

إن نسبة التعليم الرسمي، ضمن قطاع التعليم، هي ضعيفة بشكل عام مقارنة بالقطاع الخاص والقطاع الخاص المدعوم الذي يدعى أحياناً مجاني.

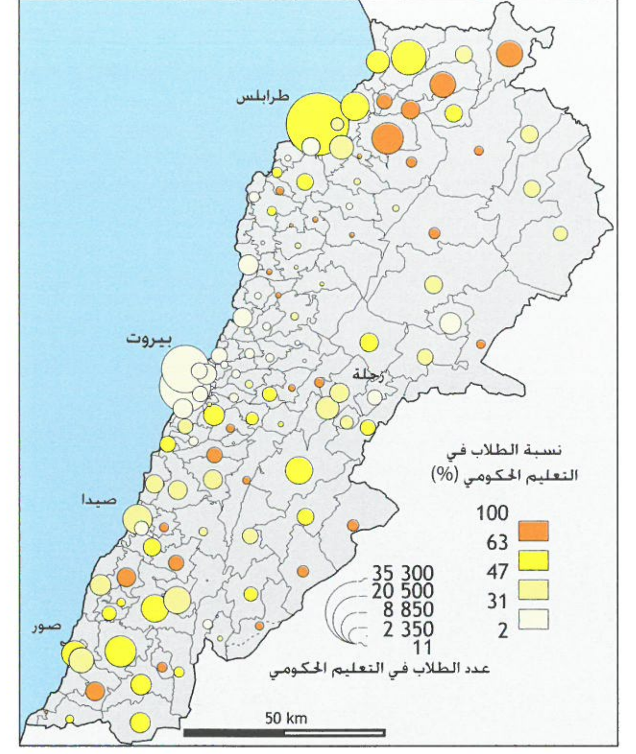
يعتبر التعليم الخاص ذا نوعية أفضل، وتفضله الطبقات الاجتماعية الوسطى والثرية. وقد نما التعليم بشكل ملحوظ خلال سنوات التسعينات، قبل أن يشهد تراجعاً نسبياً منذ عام ٢٠٠٠ بسبب مصاعب اقتصادية. وتنشّط التعليم الخاص، جزئياً، مؤسسات دينية، لاسيما المسيحية. وتمثل نسبته حوالي ٥٠٪ من مجموع طلاب المدارس، وتشكل نسبة التعليم الحكومي ٤٠٪ تقريباً من الطلاب، ويشكل القطاع الثالث ١٠٪ تقريباً من المجموع، ويمثل هذا القطاع الأخير نشاط الجمعيات أو المؤسسات الطائفية وذات الغاية الاجتماعية.

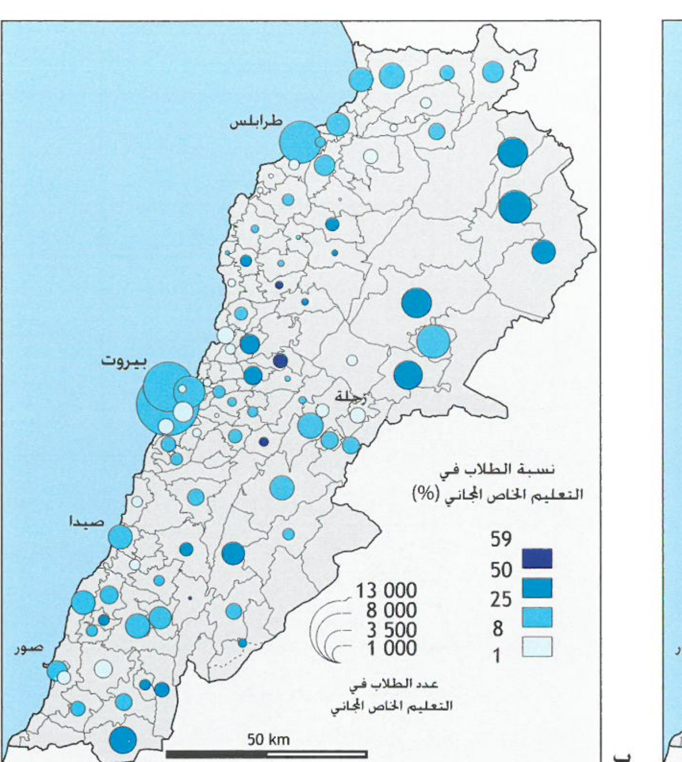
يتركّز قطاع التعليم الخاص بشكل أساسي في بيروت وعلى الساحل الشمالي لجبل لبنان والمناطق الأكثر ثراء في جبل لبنان ذي الغالبية المسيحية. وفي المناطق الأخرى، لا يوجد هذا التعليم إلا في المدن الرئيسية وضواحيها (زحلة وبعلبك وصيدا وصور والنبطية وطرابلس). وهكذا، فإن وجود القطاع التعليمي الخاص مرتبط بقدرة السكان على الدفع (الشكل ٦-١١ ج).

وتبدو خارطة التعليم الحكومي كأنها معاكسة لخارطة التعليم الخاص (الشكل ٦-١١ أ). وتملك بيروت ومناطق الساحل الشمالي لجبل لبنان قطاعاً تعليمياً حكومياً يخدم أقل من ثلث الطلاب، وغالباً أقل من ذلك بكثير. ويهيمن القطاع العام في الشمال، خاصة في عكار. كما أن تمثيله قوي أيضاً في جنوب لبنان وفي جنوب البقاع. وبشكل عام، تتطابق غلبة القطاع الحكومي مع خارطة أكثر المناطق فقراً. وينتشر التعليم الخاص المدعوم من الدولة بشكل كبير في البقاع الشمالي، وكذلك في عدة مناطق من جنوب لبنان والبقاع الجنوبي كما في المناطق النائية في شمال لبنان (الشكل ٦-١١ ب). وهو يبدو مرتبطاً بشدة بالعمل الخيري للمنظمات الدينية، حيث تتواجد جمعيات شيعية مثل جمعية المبرات الخيرية أو الجمعيات المرتبطة بحزب الله؛ ومثال على ذلك انتشارها القوي في ضاحية بيروت الجنوبية كما في قضائي بعلبك والهرمل. لكن هناك جمعيات ذات أهداف مماثلة لدى المسيحيين الفقراء في ضواحي بيروت أو في الجبل المسيحي. وتبدو هذه الظاهرة أقل تطوراً في الوسط السني، حتى وإن وجدنا بعض النماذج في عكار. وفي المقابل، وباستثناءات قليلة، تبدو صيدا وطرابلس غير معنيتان بذلك كثيراً.

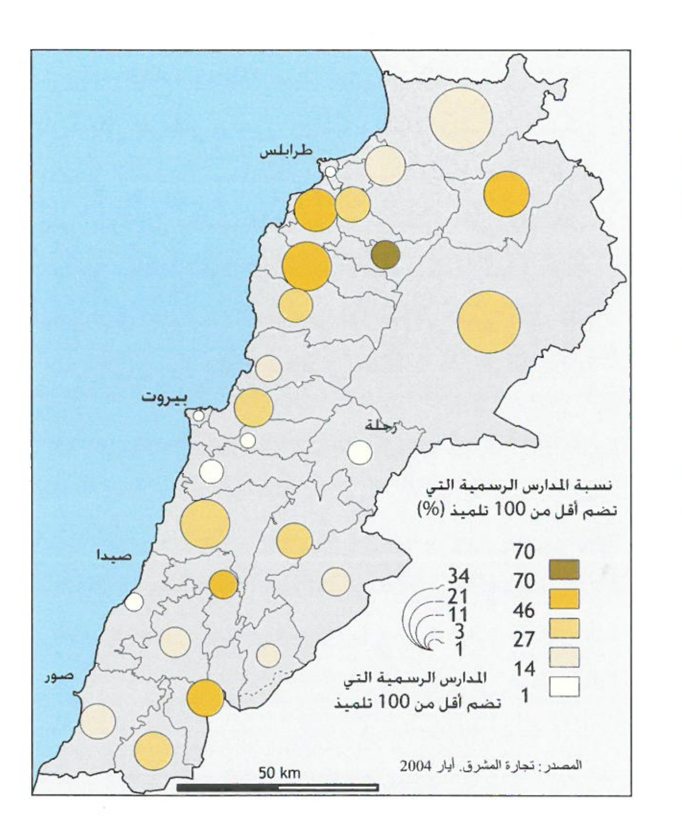
يشير التقسيم المكاني للقطاعات الثلاثة أولاً إلى اختلاف مستوى الثروة بين السكان، إذ أن السكان الأثرياء نسبياً هم وحدهم القادرون على دخول التعليم الخاص. ويدل تركز التعليم الحكومي والخاص المدعوم، المتزايد في بعض المناطق، على وجود عدم تكافؤ في أشكال التنظيم وفي تأطير الدولة للسكان. وتتركز هذه الأشكال من التعليم في المناطق التي أهملتها الدولة، لاسيما في الأوساط الشيعية وفي المناطق المسيحية الفقيرة، حيث تتحمل مسؤولية مصير السكان منظمات ذات ثقل طائفي كبير.

إن خارطة المدارس الحكومية التي تحتوي على أقل من ١٠٠ تلميذ تأتي لتكمل تقريباً المعلومات عن الجهد الذي تبذله الدولة (الشكل ٦-١٢). تستخدم هذه الإحصائية غالباً في الجدل القائم حول سوء إدارة الدولة وعلاقة نفقاتها بالمحسوبية المفترضة. ونستطيع ملاحظة أنه في بعض الأقضية الفقيرة جداً، مثل بعلبك والهرمل وعكار وبنت جبيل أو البترون، يوجد الكثير من المدارس الحكومية ذات الحجم الصغير، التي غالباً ما يحتفظ بها لضمان الحد الأدنى من الخدمة في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات. ومن حيث النسبة المئوية، يبدو أن هذا الجهد يعود بالنفع على المناطق المسيحية الريفية أو الجبلية (الكورة والبترون وبشري وجزين أو مرجعيون). ولا تستفيد سوى منطقة الهرمل من جهد مماثل.





الشكل ٦-١١ (أ-ب-ج): التعليم بحسب القطاع.



الشكل ٦-١٢: المدارس الصغيرة.

المرافق الصحية

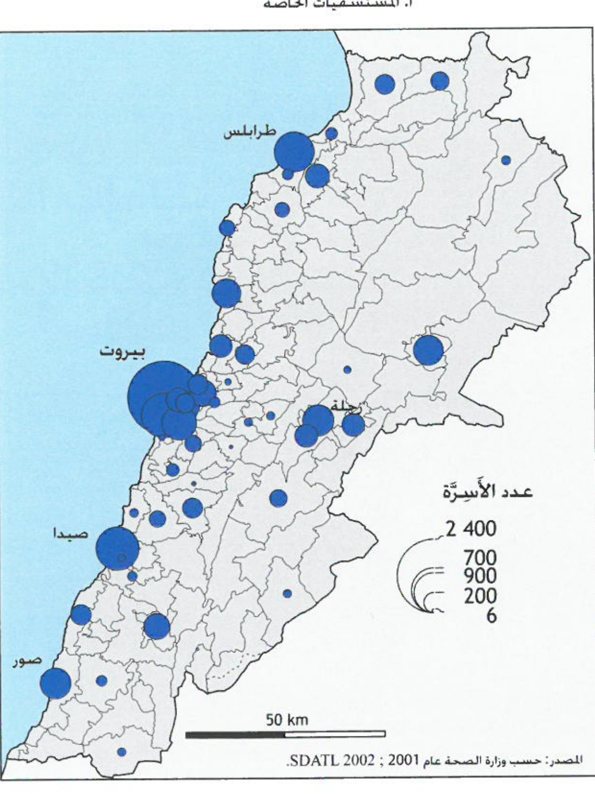
يكشف الوصول للمرافق الصحية إشكالية مختلفة جزئياً. ولا تساعد المعلومات المتاحة على تحديد نسبة القطاع الخيري. حتى أن تعدد المستوصفات لا يسمح بفصل ما يتعلّق بعمل الدولة عن ذلك الخاص بالجمعيات ذات الطابع الطائفي أو التابعة للمجتمع المدني.

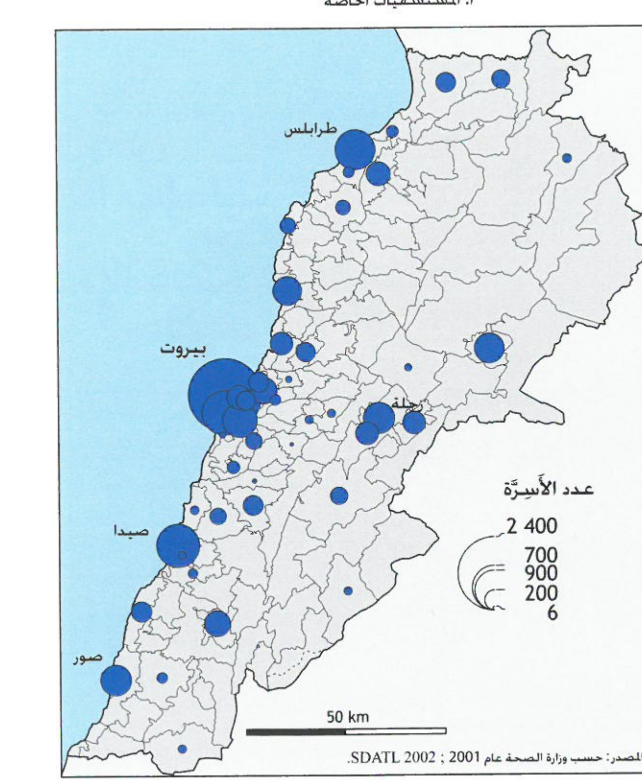
تقدّم خارطة كثافة الأطباء صورة معقّدة، ومختلفة نوعاً ما عن صورة الفقر. ولا تتوافق هذه الخارطة لا مع التناقض بين المركز والضواحي، ولا مع التناقض القائم بين المدن، أو بشكل أشمل بين الساحل والجبل والمناطق الريفية (الشكل ٦-١٣).

تضم المناطق الأكثر تجهيزاً مدن بيروت وضواحيها الشمالية والشرقية، والبقاع، ومنطقة صيدا حتى النبطية، وبعض المراكز الإدارية مثل طرابلس وصور وراشيّا وبعلبك وبشرّي. وبشكل عام، يتميز الشمال، لاسيما عكار، بالنقص الشديد في عدد الأطباء، ما يشير بقوة إلى الجذب الذي تمارسه طرابلس. على كل حال، نجد مناطق مختلفة تكون فيها كثافة الأطباء ضعيفة، كما في الجبل المسيحي أو في الجنوب، مما يدفع على الأرجح إلى تفسير ذلك على أنه إشارة إلى وجود مناطق تعتمد في خدماتها على مراكز إدارية مجاورة.

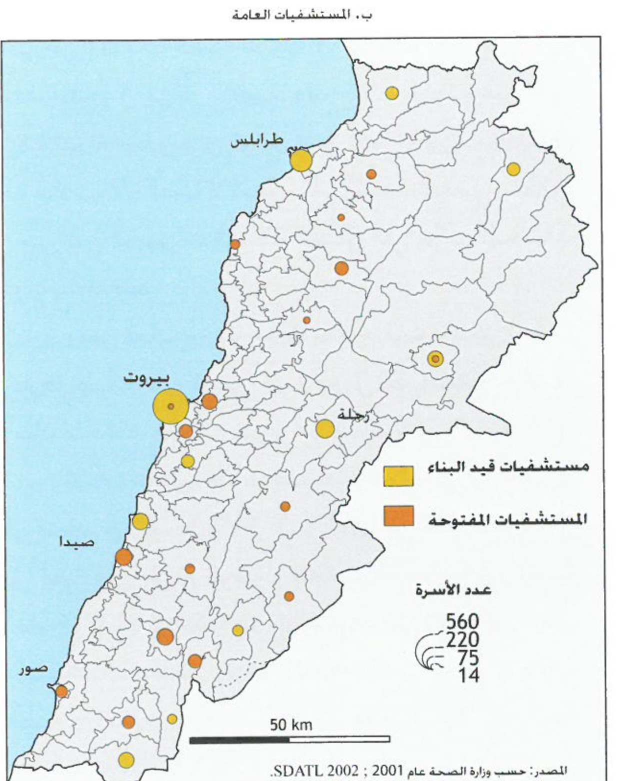
الشكل ٦-١٣: كثافة الأطباء.

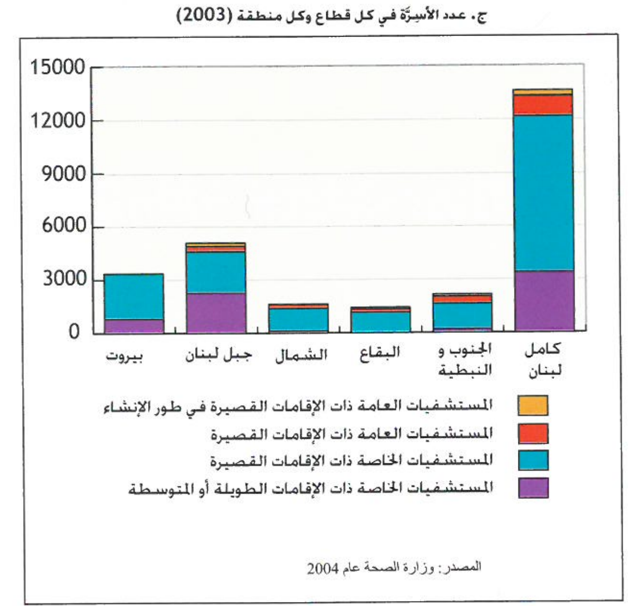
أ. المستشفيات الخاصة





ب. المستشفيات العامة





الشكل ٦-١٤ (أ-ب-ج): المشافي الخاصة والعامة.

يشير الحجم والانتشار المتباين للمشافي، العامّة أو الخاصّة (الشكل ٦-١٤ج)، إلى أن الصحة في لبنان هي قبل كل شيء سوق يتمتع فيه الفاعلون في القطاع الخاص بحرية الحركة الكاملة، فقد كان القطاع الخاص يضم، في عام ٢٠٠٠، أكثر من ٩٠٪ من الأَسرَّة التي توزعت في قلب المناطق التي تستطيع الدفع بشكل أساسي، وهذا يعني في التجمعات العمرانية الكبيرة (الشكل ٦-١٤ أ). وقد أدّت هذه الحرية إلى المنافسة الشرسة وإلى الاستهتار بكل معيار اقتصادي يحبّذ الحجم الكبير، وإلى منطق يرتكز على تحفيز الإنفاق لتعويض ثمن التجهيزات الطبية. وتبدو بيروت وصيدا على وجه الخصوص كأماكن رئيسة لانتشار القطاع الطبي الخاص. كما أخذ القطاع الطبي مكانه أيضاً في هذه المدن اعتماداً على سوق إقليمية، حيث أنه يستهدف زبائن من البلدان المجاورة، وحتى من بلدان الخليج.

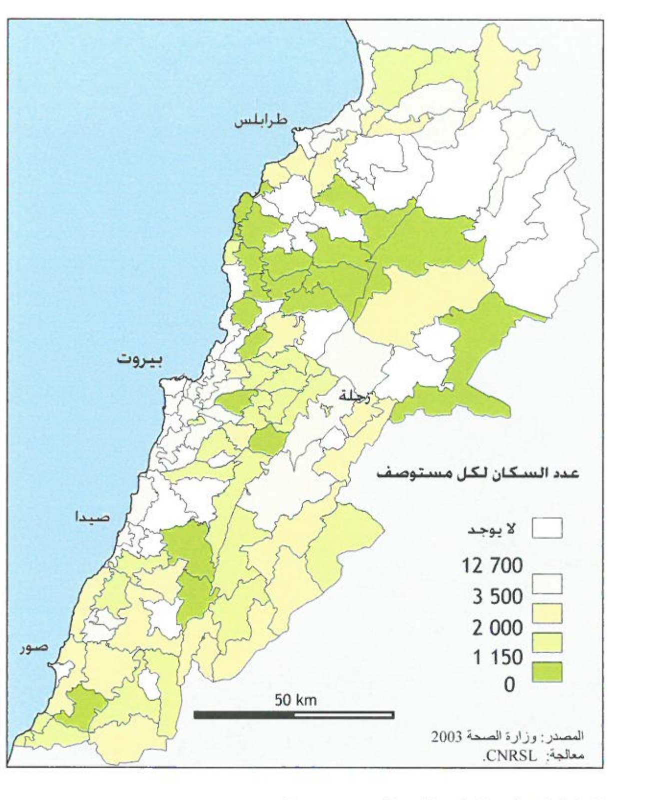
تتميز خارطة توزع المشافي الحكومية أولاً بضآلة العرض (الشكل ٦-١٤ ب). ويشير توزعها إلى إرادة تجهيز المناطق النائية بالحد

الأدنى من الخدمات الطبية، تعززت في السنوات الأخيرة بمشاريع لإنشاء المشافي في مراكز الأقضية. ومع ذلك، يصطدم هذا الجهد بميزانية الدولة المحدودة. في الواقع، تأجل افتتاح تجهيزات جديدة في عدة حالات، لأن الدولة لا تستطيع تأمين نفقات التشغيل والطاقم، أو حتى ثمن التجهيزات الداخلية للمشافي التي موّلت المساعدات الدولية بناءها فقط.

وعلى العكس، تبدو خارطة المستوصفات (الشكل ٦-١٥) كخارطة لطب المجتمع الريفي، حيث يمارس الطب المتنقل أحياناً، بما في ذلك ما أدخلته جمعيات خيرية أو منظمات غير حكومية.

يضاف تناقض حالات عدم المساواة بالدخل أو بالحصول على التعليم بين الوسط والأطراف في لبنان، إلى عدم المساواة التي تؤثر أيضاً على طريقة الوصول للخدمات العامة والبنى التحتية الأساسية وكذلك الصحة. ويتم ملء الثغرات التي نتجت عن أعمال الدولة بأشكال مختلفة. ويتكفل القطاع الخاص ببعض الوظائف كالطب أو التعليم على حساب تزايد عدم المساواة. ومن جهة أخرى، يطرح التحرك الطائفي في النهاية موارد جديدة للسكان من خلال استبدال الدولة بخدماته.

وفي جزء واسع من هذا البلد، غير الكبير بمساحته، يمكن الوصول إلى بعض التجهيزات ذات المنفعة العامة والبنى التحتية في جزء واسع من البلاد بفضل القدرة على الحركة. مما يشرح نجاح المطالبة بـ «التنمية المتوازنة»، فعدم التوازن ليس مكانياً فقط، فالرهان إيديولوجي أيضاً وطائفي بشكل خاص. وتتجسّد المطالب بتعامل متكافئ بين مختلف المناطق والطوائف.



الشكل ٦-١٥: كثافة المستوصفات.

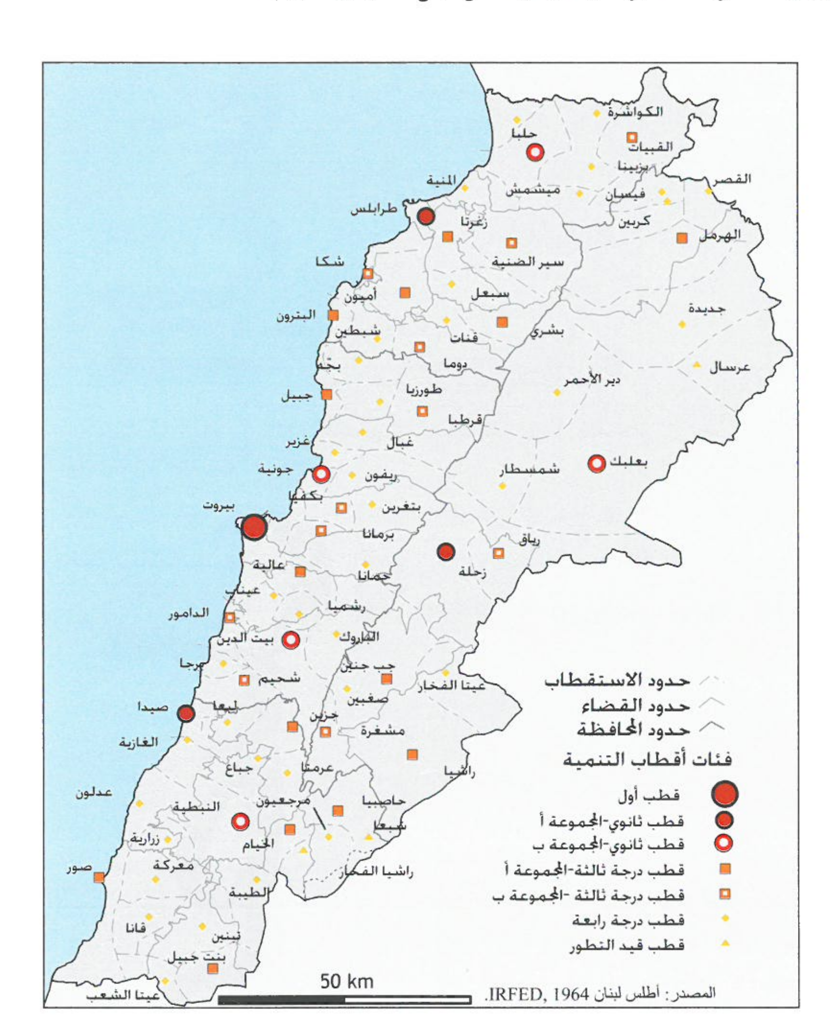
الفصل السابع

سياسات التنظيم وإعادة الإعمار

تفسّر الحرب الأهلية وآثارها التحوّلات المناطقية في لبنان خلال الفترة الحديثة. ويجب أيضاً أن تؤخذ في الحسبان مبادرات الأطراف الاقتصادية الخاصّة المؤثّرة. ومن جهة أخرى، فإن التغيرات السكانية وأنماط الحياة هي بطبيعتها جماعية، كالتعليم والتمدّن وأنماط السكن. وهي تؤدي إلى تحولات على المدى البعيد. ولا يجب إهمال دور الدولة والتخطيط العام خلال فترة إعادة البناء هذه. بل يجب أخذ وضع الدولة بالحسبان في إطار تنوع المصالح التي تُفَسرُ فيها أو تتعارض معها. في تنوع الفاعلين المؤثرين المفاوضين. ويقود وجود الدولة المركزية والإدارات المحلية والمانحين الأجانب والفاعلين، بنوعيهما العام والخاص، والإدارات التي يشرف عليها السياسيون ذوو المصالح المتعارضة أيضاً، إلى تخطيط مناطقي يصبح فيه البحث عن مبدأ تنظيمي ضرباً من العبث. وبفضل قراءة الإجراءات وآثارها المناطقية كتعبير عن هذه الصراعات والاختلافات التي تتشكل في جسد اجتماعي يعيش تحولاته الخاصة.

لا نستطيع الامتناع عن العودة بالجهد الذي بذلته الدولة في إقامة تجهيزات المنفعة العامة وتنمية المناطق منذ الاستقلال، خاصة منذ سنوات الخمسينات وحتى الحرب الأهلية، حتى وإن كانت الوثائق لهذه الفترة ليست وفيرة. فالسياسات المتبعة كانت تهدف إلى التنمية الاقتصادية وبناء الدولة في آن معاً. إن أشهر مثال عن التنمية المناطقية الشاملة قبل الحرب هو السياسة التي اتبعها اللواء شهاب بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤. ومخطط الاستقطاب الذي اقترحه معهد البحوث والتدريب من أجل التنمية (إرفد) (IRFED)، المستشار لدى الحكومة اللبنانية، بعد الدراسات التي قام بها، يعبر عن هذه المقاربة (الشكل ٧-١). وتحدّد هذه الوثيقة – بالاعتماد على التسلسل العمراني – شبكة من التجهيزات العامّة المعدّة لكل مستوى، كان ينتظر منها أن تكون رافعات فعالة في نشر الحداثة، وأن تجسّد في الوقت نفسه، وبشكل ملموس، عمل الدولة في خدمة التلاحم الوطني. ويميز هذه الفترة تفكيك العزلة التي كانت تعيشها المناطق المعزولة، من خلال بناء الطرق وتجهيز القرى بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء. كما كانت برامج الري وإعادة التشجير توجهاً آخر لهذه السياسة.

ويعتبر عهد شهاب، في أعين المسؤولين والرأي العام في كثير من الأحيان، مرجعاً ومثالاً يحتذى به. وتشكّل ذكراه المرجعية التي يُحتكم إليها والنموذج الذي تناقش من خلاله توجهات السياسية الحالية. ويندرج موضوع التنمية المتوازنة، الذي أدخل على المبادئ الدستورية في اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية، ضمن إطار عملية التنمية المتوازنة التي وضع أسسها النظرية الأب لويس-جوزيف لوبريه (Louis-Joseph Lebret)، مدير معهد البحوث من أجل التنمية والتدريب.



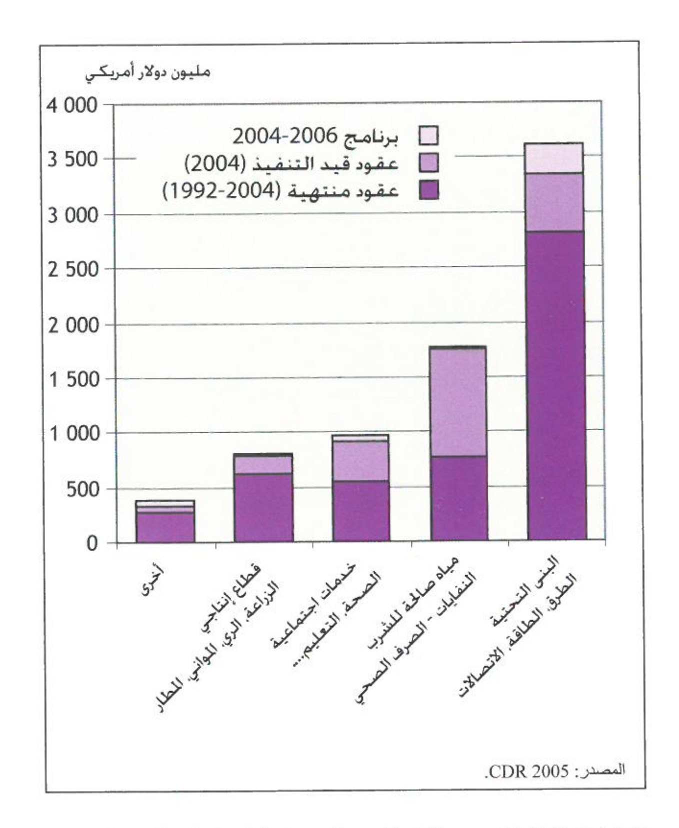
الشكل ٧-١: مخطط الاستقطاب في لبنان بحسب معهد البحوث من أجل التنمية والتدريب.

كانت إعادة إعمار لبنان هدف العديد من الخطط أثناء فترات هدوء الحرب الأهلية، خاصة في عام ١٩٧٧ عندما تأسّس مجلس الإنماء والإعمار (CDR)، ثم في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ في بداية عهد الرئيس جميّل. وقد أعيد تفعيل مجلس الإنماء والإعمار في عام ١٩٩١. وهو يمثل الهيئة الرئيسية لإعادة الإعمار المكلفة بتحديد المشاريع ذات الأولوية والحصول على التمويل من الممولين الدوليين ومن الحكومة اللبنانية.

تتجسد المؤسسات الرئيسة الأخرى المكلفة بإعادة الإعمار بمجلس الجنوب، الذي أنشئ عام ١٩٧٠ لتنمية الجزء الجنوبي من البلاد، وصندوق المهجّرين، الذراع الأيمن للوزارة التي تحمل الاسم نفسه. وقد تأسس هذا الصندوق والوزارة، كلاهما، في عام ١٩٩٢.

إذا كانت إعادة الإعمار في لبنان بطابعها الكبير والإرادي، وبفضل شخصية رفيق الحريري القوية، تبين التزام الدولة بتضميد جراح الحرب، فيجب عدم إهمال السياسات المطبقة الأخرى، خاصة في المجال الاجتماعي. ووفق مجموع النفقات العامة المنفذة عام ٢٠٠٠، فإن نفقات إعادة الإعمار (بمعنى الاستثمارات المادية للدولة) لا تمثّل إلّا ١١،٦٪ من الاعتمادات المخصّصة. وتشكّل النفقات الاجتماعية –على شكل الأجور أو الرواتب التي تدفع لموظفي الحكومة، الذين انضمّ إليهم أعضاء ميليشيات قدماء– جزءاً هاماً أيضاً. وتشكل سياسة المهجرين جزءاً أساسياً من هذه السياسة الإصلاحية (أنظر لاحقاً). ولا يمكن فهم الدين العام العملاق والمتراكم إلا كنتيجة لتضافر هذه الأفعال، ولا يمكن تفسيره فقط بالنفقات المنتقدة أحياناً بأنها باهظة وغير مفيدة، بالإضافة إلى أنها مولدة للفساد (راجع الفصل الثاني).

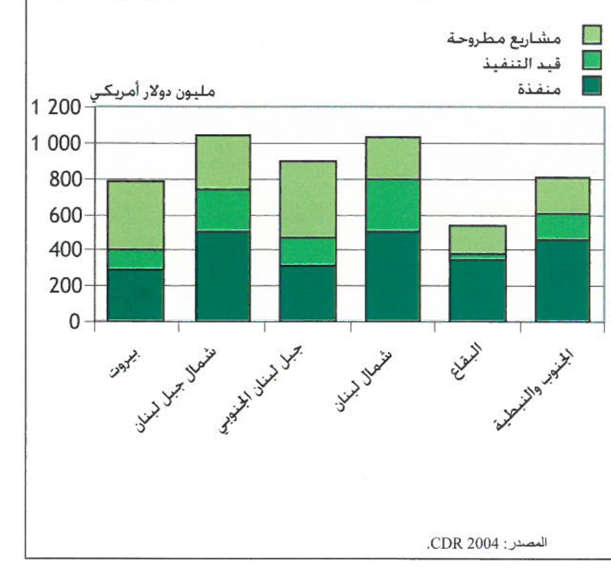
يظهر توزيع استثمارات مجلس الإنماء والإعمار الجهد الكبير المنفذ لإعادة تأهيل البنى التحتية الضرورية للاقتصاد والحياة اليومية (أنظر الشكل٧-٢)، كالطرق والإمداد بالمياه الصالحة للشرب وبالكهرباء والهاتف، ومطار بيروت الدولي والميناء. وقد شكلت البنى التحتية الأساسية حتى عام ٢٠٠٤ ما يعادل ٥٦٪ من النفقات، ومياه الشرب والصرف الصحي ١٥٪ من المجموع. ونلاحظ في البرامج الحالية التوجه نحو المظاهر البيئية التي تشهد وعياً للتأثيرات البالغة الخطورة التي تصيب البيئة (راجع الفصل الرابع) والتي يجب تفسيرها كاستجابة لالتزامات المموّلين الدوليين الذين أعطوا الأولوية لهذا الموضوع، لاسيما الاتحاد الأوروبي.



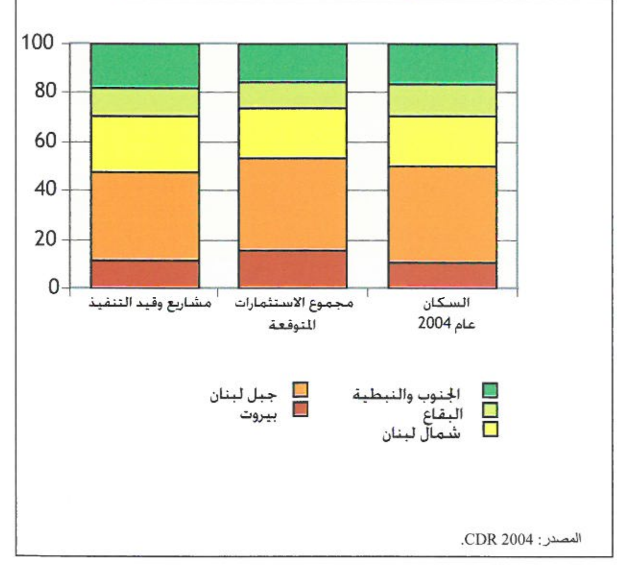
الشكل ٧-٢: التوزيع القطاعي لاستثمارات إعادة الإعمار.

يجب أن يُقدَّر التوزيع المناطقي لاستثمارات إعادة الإعمار (الشكل ٧-٣) على ضوء الخسائر التي حصلت من جهة، وعلى ضوء متطلبات التنمية المتوازنة في الجدال السياسي القائم من جهة أخرى. ويُدخل أخذ عدد السكان بالحسبان (الشكل ٧-٤) في المعايير مسألة الشك بالإحصاءات (راجع الفصل الثالث). بالإضافة إلى أن قيمة المؤشر كانت منحازة قليلاً، لأن عدداً من الاستثمارات في العاصمة أو في منطقتها كانت غير قابلة للتغيير، فليس هناك سوى مطار دولي واحد في لبنان وهو يقع في ضواحي بيروت. والصحيح أيضاً هو أن العاصمة بيروت كانت أكثر من يستفيد من عوائد الاستثمار، ولكن ذلك يعود لأسباب ترتبط بالبنية المناطقية وبالاقتصاد الذي يتجاوز كثيراً قدرات الدولة، حتى لو كانت تملك الرغبة بالتدخل فيه.

ويظهر من خلال هذه المؤشرات القليلة والمختزلة، أن جهود إعادة الإعمار كانت أكثر في جنوب لبنان وشماله مما كانت في البقاع. ويدلّ هذا في الجنوب على التضامن الوطني تجاه الأرض التي كانت محتلّة. أما بالنسبة للشمال فيمكن التأكيد على أنه المنطقة الأكثر فقراً في لبنان، لكن تحليلاً أكثر عمقاً قد يشير إلى أن هناك على الأرجح حالات من عدم التوازن بين الأقضية في الشمال، وأن عكار بقيت قليلة الاستفادة من هذه الجهود. وفيما يخص البقاع فهو لا يتميز بأي ازدهار، ويبدو ضعيف الاستفادة. أما جبل لبنان، فبالرغم من كل الاستثمارات المرتبطة بالعاصمة فهو يبدو أيضاً أقل استفادة.



الشكل ٧-٣: التوزيع المناطقي لاستثمارات إعادة الإعمار.



الشكل ٧-٤: التوزيع المناطقي المقارن للاستثمارات وللسكان.

التنفيذ في بعض القطاعات

يجب التوجه نحو القطاعات، وذلك من أجل تقدير أوضح لأشكال ولرهانات سياسات إعادة البناء. لقد تمّ التطرق باختصار في الفصل السادس من هذا الكتاب لمسائل التجهيزات الصحية والمدرسية. حيث تمّ إنشاء العديد من المستشفيات في مناطق الأطراف، ولكن العديد منها بقي مغلقاً بعد بنائه بسبب نقص التجهيزات والطاقم الطبي أو الاعتمادات المالية الضرورية للعمل. ويوضح هذا محدودية هذا الجهد، ويدفع للتساؤل عن الهدر في الاستثمارات المنفذة. وفيما يخص المدارس، أقيمت العديد من المنشآت ذات الحجم الصغير في المناطق الريفية، والتي كانت تترافق أحياناً مع مؤسسات القطاع الخاص، الذي يفضله السكان (راجع الفصل السادس). وترتبط المشاريع التي تعلنها الحكومة في هذا المجال، كما في بيروت، بالمزايدة لإرضاء الطوائف أكثر من ارتباطها بتقييم الحاجات الحقيقية للسكان، ونراها بوضوح هنا في مسألة تنظيم الطرق.

ويفسر تنظيم الطرق (الشكل ٧-٥) الانشغال بتأمين الربط الفعال بين مختلف المناطق، في بلد تُرجمت فيه الحرب بالتقسيم وبصعوبات في حركة السير. يندرج في هذا المنطق عمليات إصلاح وتوسيع البنى التحتية للطرق السريعة على الساحل ونحو دمشق. وكان اجتياز جبل لبنان عبر عدة طرق جبلية يقدم أحياناً كوسيلة لإرضاء المصالح الاستراتيجية والسياسية، ولم تكن الغاية الاقتصادية فيها تتقدم دوماً بشكل تلقائي، كما هو الحال بالنسبة للطريق الرابط بين سير الضنية والهرمل. لكن توسيع شبكة الطرقات يخضع أيضاً لأهداف محلية، أو لضغوط المنافع الشخصية. وهكذا فقد امتلك النواب لوقت طويل مبالغ خاصة لصيانة الطرق المحلية في مناطقهم.

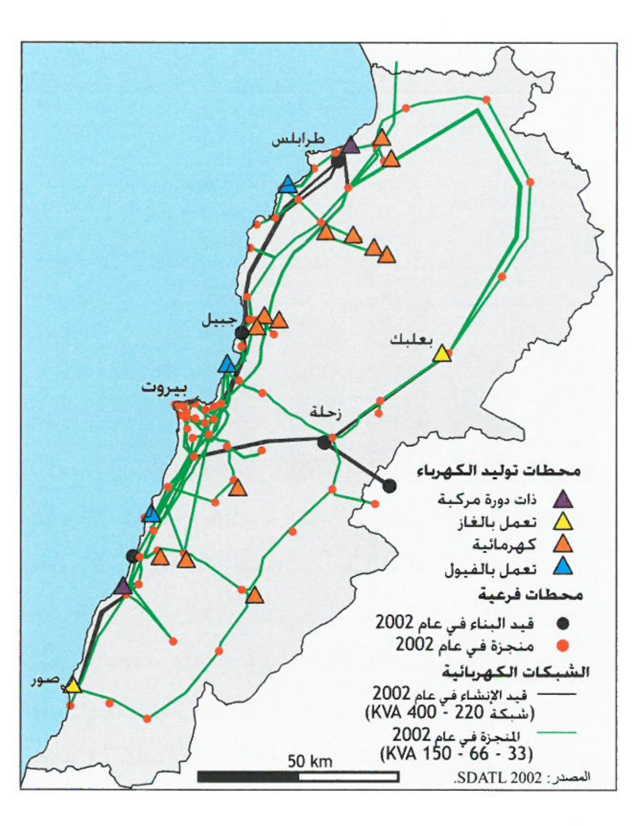


الشكل ٧-٥: شبكة الطرق.

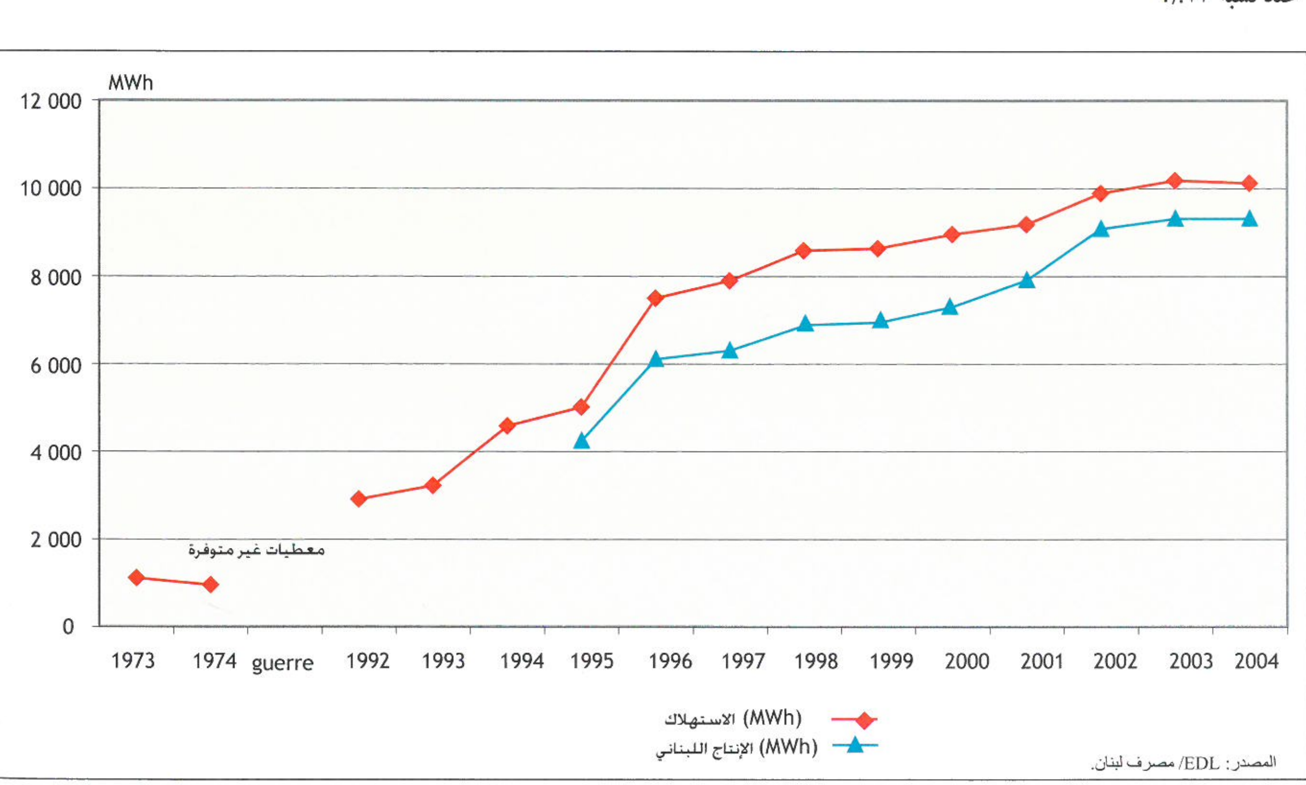
يعد قطاع الكهرباء رمزاً لطموحات إعادة الإعمار. فقد أدى التدمير، والتقصير في الصيانة، ونزوح السكان، إلى اضطراب شديد في إنتاج وتوزيع الكهرباء. وقد قلص الغش والخطوط العشوائية وعدم الدفع وعدم تعديل التعرفة بحسب السحب، موارد الكهرباء في لبنان. وفي نهاية الحرب، كانت المؤسسة العامة للكهرباء تؤمن من ٤ إلى ٦ ساعات كهرباء يومياً. ومن أجل تخفيف التقنين، أنشئت وحدات بديلة خاصة لتوليد الكهرباء تملك مولدات كهربائية.

ولقد سمحت استثمارات كبيرة تمولها المساعدات الدولية بتحسين الأوضاع. فقد أعيد بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية أو تمت صيانتها، كما أعيد تأهيل الشبكة وتحديثها (الشكل ٧-٦). ومع ذلك، ظلت هناك العديد من المشاكل. وحتى عام ٢٠٠٥ لم يكن قد تمّ إنجاز الشبكة نهائياً. وأظهرت الدولة عجزها عن تطبيق قرارات الاستملاك المرفوضة. وتمّ تأجيل التحول إلى استعمال الغاز الطبيعي في محطات توليد الكهرباء، لكلفته القليلة، وذلك بسبب الرفض السوري لإيصال الغاز الطبيعي، اثر الخلافات السياسية الحادة بين البلدين. لقد تزايد الإنتاج بانتظام لكنه بقي غير كاف في مواجهة الطلب (الشكل ٧-٧)، وما زال التقنين مستمراً (الشكل ٧-٨ أ)، فهو يتراوح بين ساعتين وأربع ساعات يومياً منذ عام ٢٠٠٠. ويعتمد لبنان أيضاً على الطاقة السورية التي يجب استيرادها، لكن شركة كهرباء لبنان كانت تعاني من عدم التسديد ضمن الوقت المحدّد.

في الواقع، إن المشكلة الأكثر خطورة هي عجز الشركة المزمن. فقد كان دين شركة كهرباء لبنان يشكل في نهاية ٢٠٠٥ (مع الفوائد المتراكمة) ثلث ديون الدولة، حسب مصادر أشارت إليها الصحافة. وتبلغ نسبة الهدر التقني ١٥٪ من الإنتاج، وتبقى القرصنة عند نسبة ٢٣٪.



الشكل ٧-٦: الاستثمارات في ميدان الكهرباء.



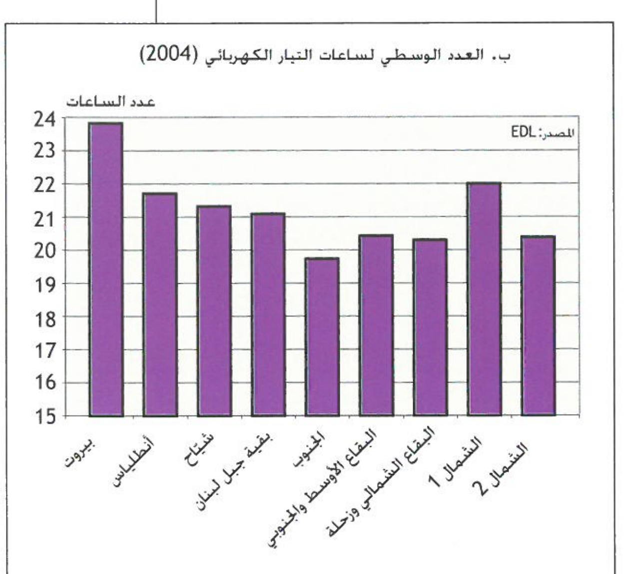
الشكل ٧-٧: إنتاج واستهلاك الكهرباء في لبنان.

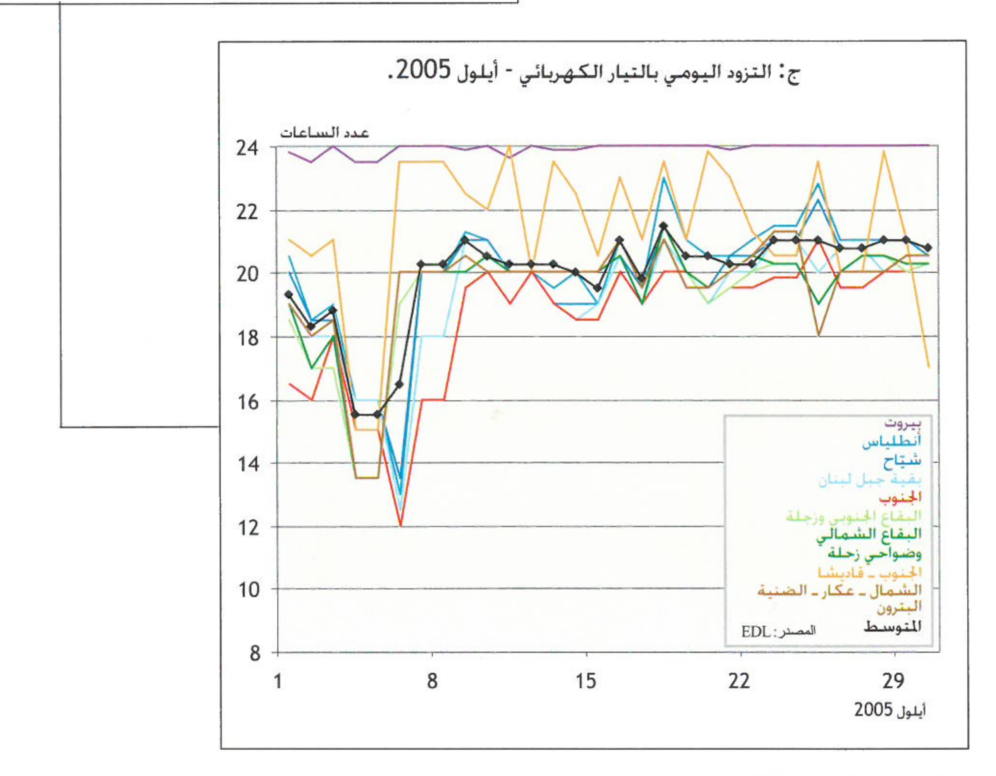
أ : المدة الوسطية لتوزيع التيار الكهربائي

لاتوجد معطيات

المصدر: EDL.

إن لهذا الاختلال الوظيفي بعداً مناطقياً (الشكل ٧-٨ ب). فعملياً لم تعرف بيروت التقنين إلّا مؤخّراً، وكان هذا تعبيراً عن خيار واضح لحماية النشاط الاقتصادي وصورة لبنان. بينما لم يكن جنوب لبنان يتلقى من التيار الكهربائي أكثر من عشرين ساعة وسطياً يومياً في عام ٢٠٠٤. وتغدو الحالة يوماً بعد يوم متعبة أكثر، مما يعبر عنه المتوسط (أنظر الشكل ٧-٨ ج). وينقطع التيار الكهربائي بانتظام في فترات الحر الشديد أو في منتصف الشتاء أو عند زيادة الطلب أو شح الوقود بسبب عدم التسديد. وفي الوقت الذي لا ينقطع فيه التيار الكهربائي إلا قليلاً عن بيروت، نجد أن بعض المناطق قد تبقى محرومة من الكهرباء لعدة أيام. ويبقى اللجوء للمولدات الخاصة في كل مكان حاجة مكلفة لا تستطيع كل العائلات تحمّلها.





الشكل ٧-٨: تقنين الكهرباء.

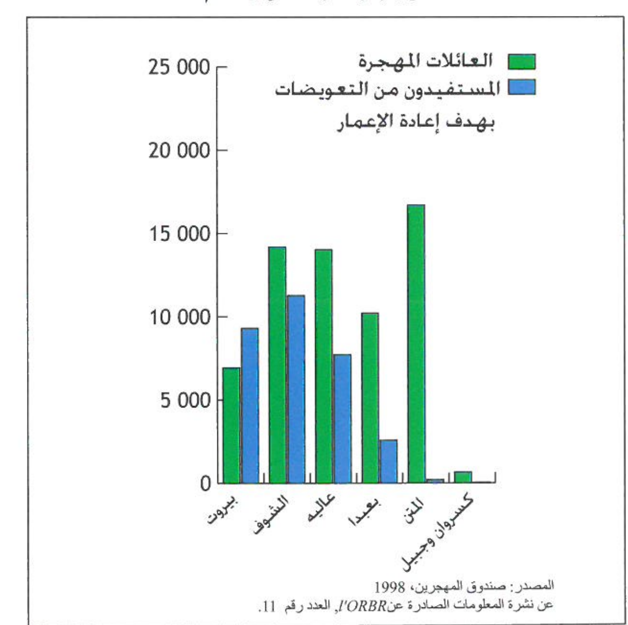
سياسة المهجّرين

كانت سياسة المهجَّرين هي أحد المحاور المميّزة لتحرك الحكومة اللبنانية عند انتهاء الحرب. ولا يوجد معطيات عامة تسمح بأن نقدّم لها هنا استعراضاً شاملاً، والتحليل المقترح هنا ليس إلا جزئياً. فلم يكن تحرك مجلس الجنوب موثقاً. وباستثناء النتائج الجزئية التي نشرت في عام ١٩٩٧، فإن معطيات وزارة المهجّرين تعاني أيضاً من نقص الشفافية. وقد ارتفعت القروض الموضوعة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ لتصل إلى ٢،٥ مليار دولار، و٥٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠. وبعد ذلك الوقت أصبحت النفقات قليلة. وقد شمل عمل هذه الوزارة عدة محاور. لقد كان صندوق المهجّرين في عدة مدن، خاصة طرابلس، منسِّقاً حقيقياً ومساهماً عقارياً على صعيد واسع، واهتم بإعادة الإعمار، وإعادة تأهيل الأحياء المدمرة. من جهة أخرى، فإن سياسة دعم العودة وتقديم الإعانة لإعادة تأهيل المساكن في القرى كانت تشكل جوهر سياسته، وهذا ما يشكل هنا هدف الدراسة. لكن طموحه بأن يكون فاعلاً في ميدان التنمية الاقتصادية المحلية لم يترجم إلا قليلاً على أرض الواقع.

تركّزت الإبداعية في سياسة المهجَّرين على تأكيد حق العودة. وفي قرى الجبل اللبناني، كانت العودة مشروطة بإجراء مصالحة جماعية بين الطوائف، وكانت تتطلّب الإعفاء القانوني من المسؤولية عن أعمال العنف المرتكبة. وعموماً، أنجزت هذه المصالحات في العديد من القرى. ومحلياً، في بعض القرى، فإن بعض النزاعات لم تحلّ بعد، وبقي التوتر شديداً. وبحسب المعهد اللبناني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – وهو جمعية غير حكومية ذات انتماء ماروني – فإن ٢٢ قرية من أصل ١٤٨، قرية في أقضية بعبدا وعاليه والشوف، أي ١٥٪ من المجموع، لم تسجل في عام ٢٠٠٣ أية عودة، بسبب هذه النزاعات أو تأخر دفع التعويضات من قبل صندوق المهجرين.

في عام ١٩٩٧، وبعد المرحلة الأولى من تطبيق هذه السياسة، وحسب الحصيلة المنشورة الوحيدة، تظهر المعطيات أن مناطق جنوب جبل لبنان وبيروت قد استفادت من تعامل مميّز من قبل السلطات (الشكل ٧–٩ أ): كان ٣٥٪ من المهجَّرين معنيون بذلك. وفي المقابل،

أ. العائلات المهجرة والمَعوَّضة نهاية عام 1997.



ب. العائلات اللاجئة وإخلاء المنازل المحتلة بنهاية 1997.

العائلات اللاجئة
المنازل التي تم اخلاؤها
بيروت، الشوف، عاليه، بعبدا، المتن، كسروان جبيل، شمال لبنان، جنوب لبنان، البقاع
المصدر: صندوق المهجرين، 1998
عن نشرة المعلومات الصادرة عن l'ORBR، العدد رقم 11.

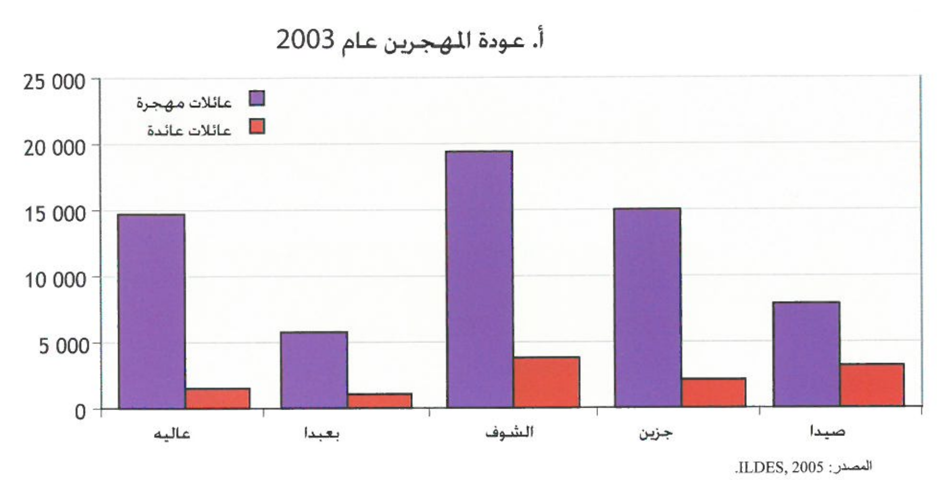
الشكل ٧-٩ (أ- ب): تطبيق سياسة المهجرين في عام ١٩٩٧.

نجد في قضاء المتن – حيث كان النزوح قوياً (أكثر من ١٦،٠٠٠ عائلة) – أن هذه العملية لم تشمل سوى ٤،٢٪ من المساكن. وقد استخدم وليد جنبلاط، زعيم دروز الجبل، الذي كان لعدّة مرّات وزيراً للمهجرين خلال تلك الفترة، هذه الوسيلة كي يعزّز قاعدته المحلية، خاصة لدى المسيحيين الذين ساهم مسلحيه بتهجيرهم أثناء الحرب. وقد تمسّك بتقسيم المساعدات بين العائلات المسيحية المهجرة والعائلات الدرزية التي حلّت مكانها، والتي كانت أحياناً مسؤولة عن هجرتهم القسرية. وهكذا، ففي الشوف كان عدد المستفيدين من تعويضات إخلاء المنازل من محتليها أكثر من تلك على عائلات المهجّرين أصحاب المنازل. وفي عاليه وبيروت كان عدد المستفيدين من هذا التعويض أكثر بكثير نسبياً مما هو في بعبدا والمتن (الشكل ٧–٩ ب). وقد أثارت سياسة المهجّرين الاعتباطية والمتأثّرة بالممارسات المصلحة العديد من الجدالات السياسية. ففي العاصمة، كان موضوع إخراج واضعي اليد من وسط مدينة بيروت هدفاً للمفاوضات المكثفة بين الأحزاب الشيعية ورفيق الحريري، الذي كان في حينها رئيساً للوزراء، وذلك لضمان إطلاق مشروع إعادة الإعمار. لقد تجاوز عدد المستفيدين وحجم تعويضاتهم، وبشكل كبير، التقديرات المتفق عليها والمعايير المستخدمة في أماكن أخرى.

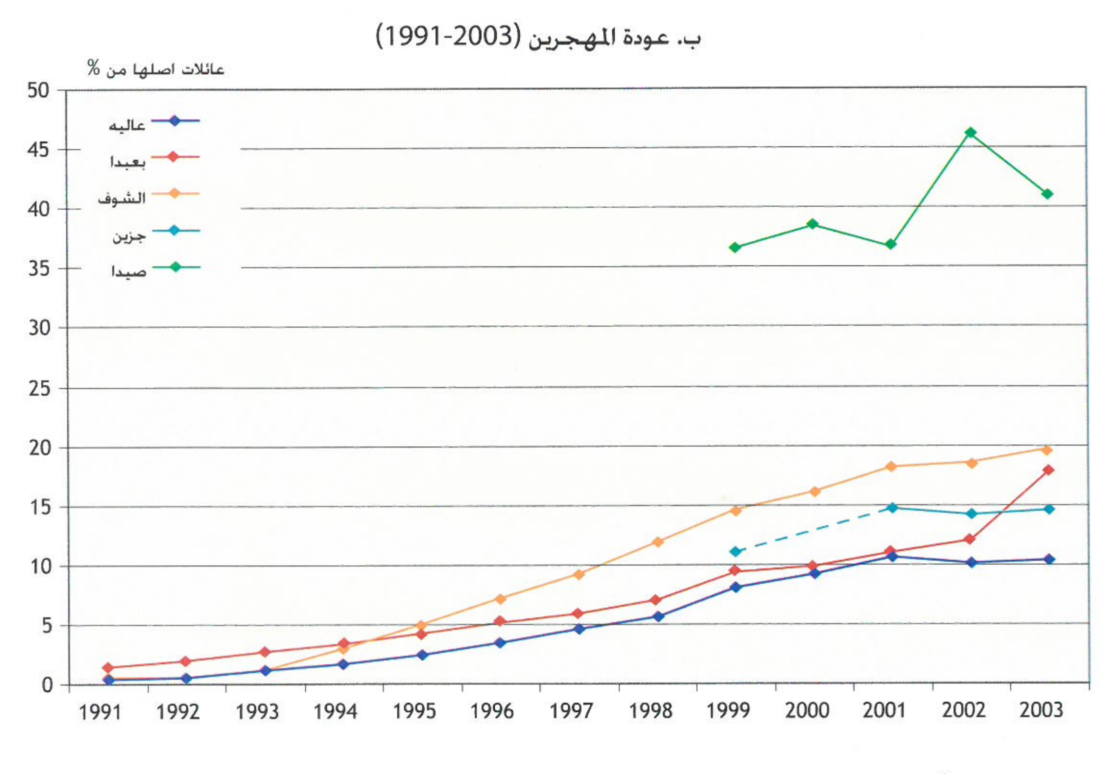
ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من تطبيق هذه السياسة؟ يبدو أن نشر نتائج التحقيق الذي أجراه المعهد اللبناني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أظهر، بعيداً عن موضوع «المصالحات»، أن حقيقة العودة كانت ضعيفة جداً ولم تشمل سوى ٢٠٪ من العائلات المهجَّرة أساساً. كما أن الاختلافات المناطقية كانت صارخة (الشكل ٧–١٠ أ).

ففي أقضية جبل لبنان الجنوبي الثلاثة، شهد الشوف أكبر نسبة للعودة. وتظل عاليه وبعبدا أقل منه بكثير. وفي جميع الأحوال، تظل العودة إليهما ضعيفة جداً. وتتميز قرى شرق صيدا، حيث يتدخل مجلس الجنوب، بحركة عودة مرتفعة (أنظر الشكل ٧–١٠ ب). تبدو هذه الحالة مرتبطة بأعمال نفذتها هذه المؤسسة في إطار انتخابات ١٩٩٢. وفي منطقة جزين التي عانت من الاحتلال أكثر من التهجير، كانت العودة مهمّة أيضاً، لاسيما بعد الانسحاب الإسرائيلي، كما يدل على ذلك تزايدها بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١.

أ. عودة المهجرين عام 2003



ب. عودة المهجرين (1991-2003)



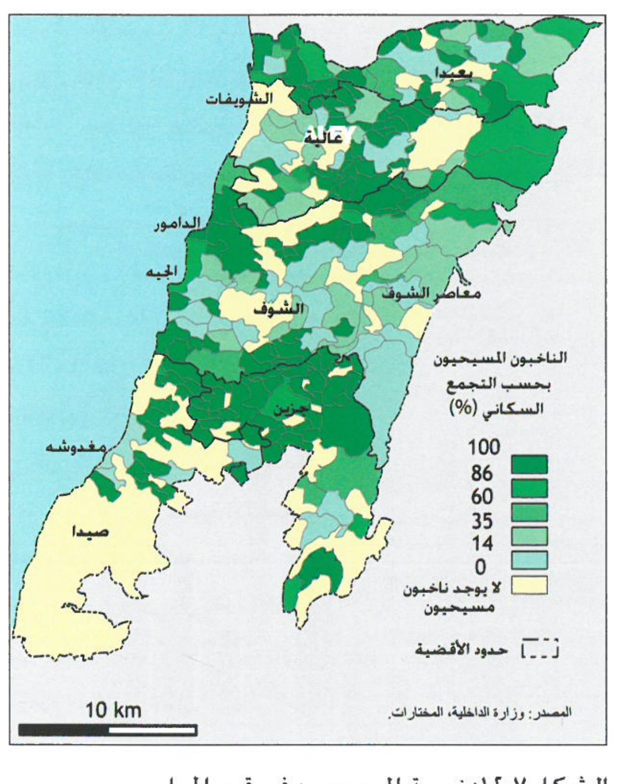
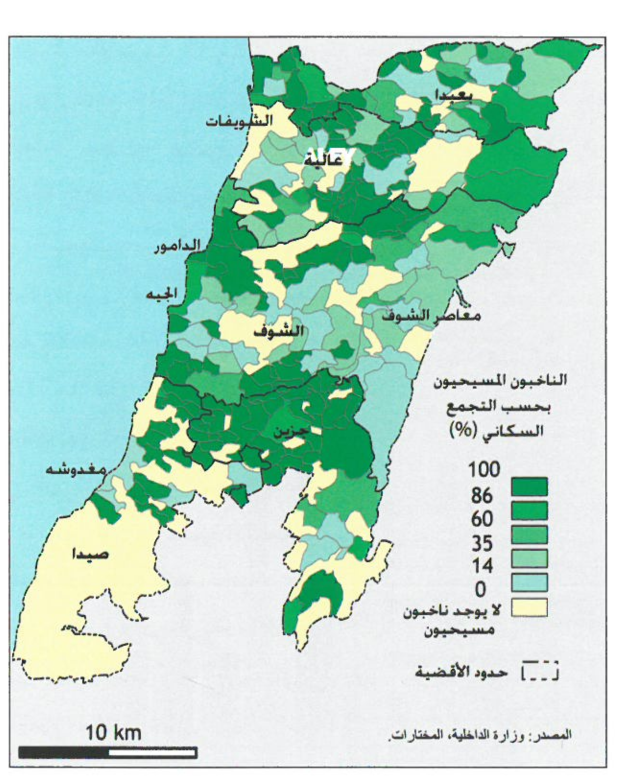
الشكل ٧-١٠ (أ و ب): تطور معدل العودة بحسب المنطقة (١٩٩٢-٢٠٠٣).

تظهر الخارطة المفصلة أن جغرافية العودة تشكل تناقضات شديدة (الشكل ٧-١١). بداية، بالإضافة إلى حالات جزين وشرق صيدا، فإن المناطق التي يلاحظ فيها العدد الأكبر من حالات العودة هي المناطق الساحلية، خاصة القريبة من بيروت، كقرية الدامور الرمزية التي هدمتها المنظّمات الفلسطينية عام ١٩٧٦. وفي الجبل تتنوع الحالات. فقد استفادت القرى المسيحية مثل بحمدون من العودة، لكن هناك قرى أخرى، غالباً أكثر اختلاطاً، كانت بالكاد معنية بهذا الموضوع.

ويتداخل عاملان في التفسير، فالبعد الاقتصادي أساسي. وفي غياب سياسات تنموية محلية تتجه نحو الزراعة أو السياحة، لا توجد أية وسيلة حقيقية لقلب ما يظهر في النهاية كهجرة ريفية متسارعة ومأساوية دون عودة محتملة. ولهذا فإن قضاء فترات الراحة خلال الصيف أو زيارات نهاية الأسبوع ذات مغزى، لاسيما لارتباطها بالشباب. فقد تحولت منازل العائلة القديمة إلى مساكن ثانوية. وترتبط العودة الكبرى إلى قطاعات جيدة الارتباط ببيروت، مثل بحمدون أو الدامور، يمكن فهمها كشكل من أشكال الانخراط في سوق العمل الأوسع أو التحضر في الضواحي.

ويتعلق العنصر الثاني بتخبطات سياسة المهجَّرين، والجراح الطائفية التي لم تلتئم والتي كانت أيضاً ذات أحجام متفاوتة. ورغم تصريحات الزعيم وليد جنبلاط لصالح العودة، والمصالحة التي عقدت وسط ضجة كبيرة مع البطريرك الماروني في عام ٢٠٠١، فقد كان الوضع مختلفاً على أرض الواقع، حيث كان يتأخر دفع التعويضات. وفي المناطق المختلطة كانت العودة أضعف غالباً (قارن بين الشكلين ٧-١١ و ٧-١٢). فضلاً عن ذلك، نستطيع التشكيك بتشجيع عودة المسيحيين في المناطق التي كانت تتمدّد فيها طوائف أخرى، خصوصاً الطائفة الشيعية التي كانت تتوسّع في الضاحية الجنوبية، كما حصل في سهل الحدث. إن عودة المسيحيين وسياسة التمسك بالعقارات، التي تشجع السلطات الدينية على اتباعها، يمكن أن تلعب في النتيجة دور الحاجز في هذا المجال.

الشكل ٧-١١: معدل العودة إلى جنوب جبل لبنان.

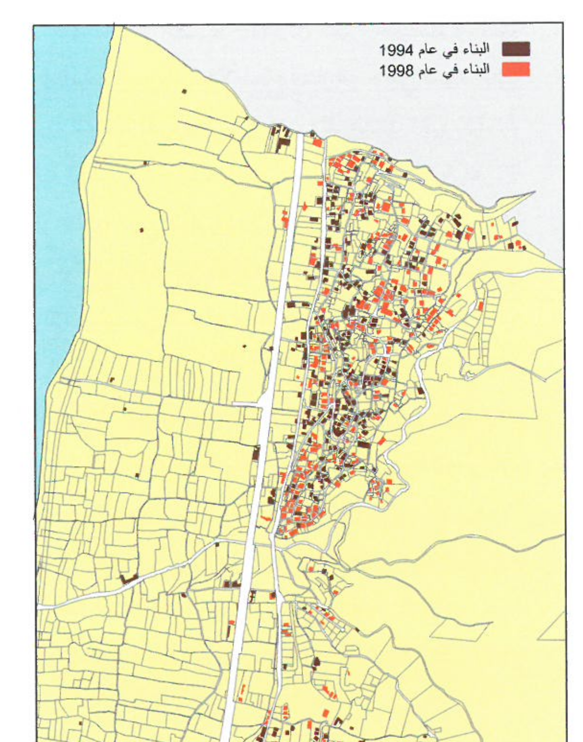
الشكل ٧-١٢: نسبة المسيحيين في قرى الجبل.

حالة الدامور

تُظهر حالة بلدة الدامور على المستوى الصغير آليات العمل في عودة النازحين. فعلى هذه الأرض المحدودة المساحة تترادف أنماط مختلفة من التفكير، بعضها موروث من الصراعات الطائفية القديمة، والتي كانت أحداث عام ١٩٧٦ إحدى تجلياتها، وأخرى أحدث، ولها علاقة مع تحول بيروت إلى متروبول الجذب للاستثمار العقاري والسياحي الذي يتميز به السهل الساحلي، الذي كان ما زال محمياً حتى تاريخه.

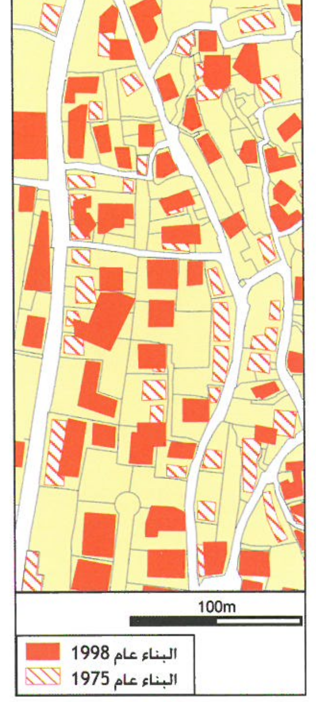
في الأصل، كان الدامور هو التجمع السكاني المسيحي الرئيس في القسم الساحلي الواقع بين بيروت وصيدا. وقد كان هذا الموقع الهام من الناحية الجيوسياسية وبالاً عليه خلال الحرب الأهلية، لأنه كان بمثابة بوابة على طريق التموين الرئيسة للقوات الفلسطينية باتجاه جنوب لبنان. وفي عام ١٩٧٦، ورداً على الحصار وعلى المجازر في المخيمات الفلسطينية في بيروت الشرقية، تم قتل الكثير من السكان وتهديم نحو ٦٠٠ مبنى في تلك البلدة. بدأت عودة المهجَّرين في عام ١٩٩٤. وبعد المرحلة الأولى من إعادة الإعمار التي امتدت حتى عام ١٩٩٨، بدأ الإحساس بنضوب تمويل صندوق المُهجّرين في ظرف تراجع لبناني كان يعلن نهاية مرحلة إعادة الإعمار.

لم تتم إعادة إعمار الدامور بشكلها القديم، ولا ضمن إطار احترام الأنظمة العمرانية كما يسمح بها المخطط التوجيهي العمراني الرئيس الصادر بموجب مرسوم في عام ١٩٦٨. على العكس من ذلك، فإن قانون العودة لعام ١٩٩٤ كان يعفي السكان من تقديم طلب رخص البناء. كانت تنشأ الأبنية الجديدة ذات الأربعة أو الخمسة طوابق، في الوحدات العقارية المفرزة إفرادياً، بطريقة مختلفة جذرياً عن الأبنية القديمة. حتى أنه كان يمكن رؤية تعديات على الأملاك العامة وعلى العقارات المجاورة. لكن بشكل عام، تحددت إعادة الإعمار بالنطاق السابق للمدينة وتعدلت البقعة العمرانية قليلاً بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٨ (الشكلان ٧-١٣ و٧-١٤).



المصدر: و. باخوس، W. Bakhos/CAMP, 2003 بحسب الصورة الجوية.

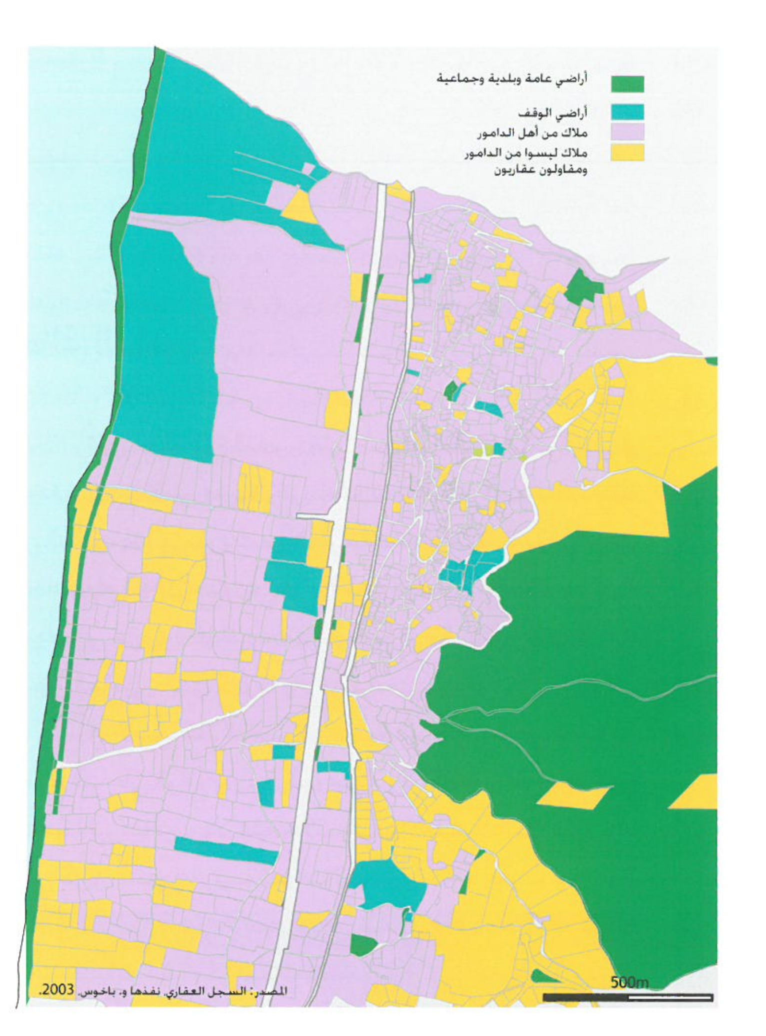
الشكل ٧-١٣: الدامور، نمو البناء.



المصدر: و. باخوس، W. Bakhos/CAMP, 2003

الشكل ٧-١٤: الدامور: المورفولوجية العمرانية لإعادة الإعمار.

لقد خضع التقسيم العقاري لتغير خفيف، وكانت عقارات الدامور موضوعاً لأطماع متنازعة، وهي تشهد على التوتر بين التوسع المتروبولي لبيروت وللرهانات الجيوسياسية والطائفية (الشكل ٧-١٥). وظهرت مشاريع إسكانية مفرزة جديدة، خاصة على الهضاب المجاورة لقرية المشرف، حيث يمتد حيٌّ واسع مغلقٌ من الفيلات. وحصل أصحاب مشاريع التنمية الإسكانية من القطاع الخاص على ١٠٪ من مساحات المنطقة العقارية. وتمتلك الأوقاف المارونية ٨٪ من المنطقة العقارية، وهي تقع بشكل أساسي في السهل الزراعي. وقد تمّت فيها دراسة مشروع للاستجمام، يهدف إلى جذب الزبائن من العاصمة القريبة إلى شاطئ رملي لم يستثمر حتى ذلك الوقت. لكن البلدية والزعيم الدرزي وليد جنبلاط وحدا قواهما لمعارضته: فالدفاع عن سلامة الصفة الزراعية لهذا القطاع يتضافر مع انشغال زعيم الدروز بالحفاظ على كامل بوابة منطقة نفوذه، أي الشوف.



الشكل ٧-١٥: الدامور: بنية الملكية العقارية.

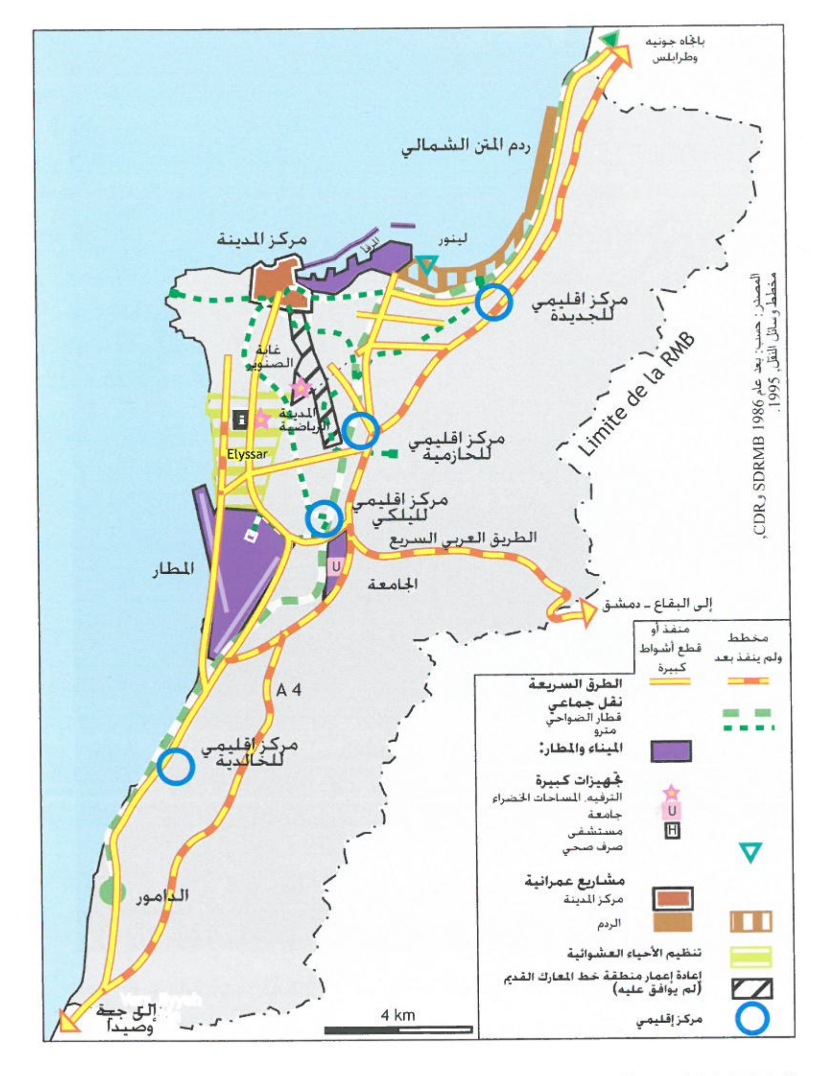
الدامور: نشاطات البناء في مدينة شهيدة في الحرب الأهلية اللبنانية تصوير إيريك فرداي (Éric Verdeil)، آذار ٢٠٠٣.

إعادة إعمار بيروت

تعتبر عملية إعادة إعمار بيروت إحدى أكبر الورش التي تمسكت بها الحكومة اللبنانية. لقد تعرضت المدينة وضواحيها لأضرار فادحة لأنها كانت من أهم ساحات المواجهات، ولأن العاصمة هي محرّك البلاد الاقتصادي. وكانت إعادة انطلاق النشاط الاقتصادي شرطاً أساسياً للنهوض الوطني. إن إعادة الإعمار والمصالحة في هذه المدينة هي ملك لكل اللبنانيين، على عكس المناطق المغلقة، وتشكل رهاناً رمزياً أساسياً بحسب تعريف الكاتب أحمد بيضون.

لقد تم التحضير لإعادة إعمار بيروت خلال الحرب بواسطة العديد من وثائق التخطيط. وتم إنجاز مخطط توجيهي في نهاية عام ١٩٨٦ من قبل فريق فرنسي-لبناني كان قد اقترح فيه خيارات طموحة. وكان قد عاد وأكد على وحدة التجمع السكاني من خلال إعادة إعمار المركز، وسياسة تهدف لإعادة النقل العام المشترك، وعلى إقامة مراكز ثانوية تستوعب التوسع العمراني الذي بدأ أثناء الحرب.

وأدّى تتابع مشاريع إعادة الإعمار إلى خيارات أدّت إلى الإساءة إلى الانسجام الاجتماعي المفترض (الشكل٧-١٦). لقد فضلت الدولة أدوات التنمية الاقتصادية، حيث أعيد تأهيل الميناء واستبدل المطار القديم بمطار جديد بإمكانه استيعاب ٦ ملايين مسافر، بالإضافة إلى بناء مدرج جديد يمتد في البحر. وقد أطلقت عدة مشاريع للتجهيزات العامة، ومنها: مدينة رياضية ومستشفى جامعي وحرم الجامعة اللبنانية، أنجزت كلها في عام ٢٠٠٥. كما أطلقت مشاريع عمرانية كبيرة، مثل إعادة إعمار مركز المدينة، وعمليات ردم ساحل الضاحية الشمالية، وبرنامج واسع لإعادة إعمار وتأهيل ضاحية بيروت الجنوبية التي تعتبر الموقع الرئيس للأحياء العشوائية في العاصمة. وتم تحديث وتوسيع شبكة الطرق السريعة بين هذه المواقع، وبشكل خاص إضافة طرق جديدة لدخول المدينة.



الشكل ٧-١٦: مشاريع التنظيم الرئيسة في بيروت.

لقد علّقت عدة مشاريع بسبب نقص التمويل العام أو غياب المستثمرين. ومن بين مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المتضررة، لم يستفد خط التماس إلا من إجراءات عاجلة لإزالة المباني الخطرة. وأدت التوترات السياسية، بالإضافة إلى نقص الأموال، إلى حصر الإنجازات في الضاحية الجنوبية ببناء الطرق على حساب المساكن الاجتماعية التي كانت متوقّعة. ولم يعرف تنسيق المراكز الثانوية بدء الدراسات التحضيرية. وفي الجزء الجنوبي من منطقة الردم، الذي يفترض أن يستقبل مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي، تم تأجيل الأعمال بانتظار وضع الهيكل المالي للمشروع. وفي ميدان النقل، تأجل أيضاً تنفيذ الطريق الدائري حول بيروت وطريق دمشق السريع. أخيراً، وباستثناء شبكة الحافلات العامة ضعيفة الفعالية، لم ير النور أي مشروع نقل عام مشترك منظّم.

عموماً، كانت الانجازات لا بأس بها، وقد سمحت بتحسين الحياة اليومية. لكن الأبعاد الاجتماعية أُهملت بوضوح وتركت جانباً: فقد تُركت عملية إعادة إعمار أجزاء كثيرة من المدينة لمستثمري القطاع الخاص. ولم يكن لدى الكثير من السكان خيارات أخرى غير بيع أبنيتهم العتيقة الباهتة والانتقال للعيش في الضواحي.



حي ذو عمارة تعود لفترة الانتداب الفرنسي أعيد تأهيله في وسط مدينة بيروت. وفي عمق الصورة تُشاهد النفايات التي تتم معالجتها لتسوية ردم واسع في البحر.
تصوير إريك فرداي (E. Verdeil)، نيسان ٢٠٠٦.

إعادة إعمار وسط المدينة

إنّ مشروع إعادة إعمار وسط المدينة هو رمز إحياء المدينة، ويستحق أن نظر إلى النوايا التي كانت تحركه وإلى تقدّم البرنامج.

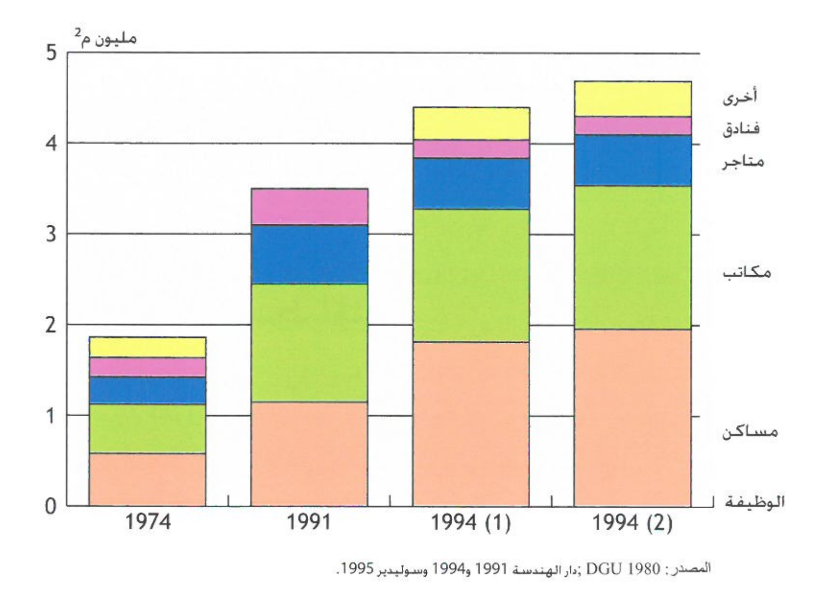
لقد تمّ تكليف شركة عقارية خاصة في العاصمة بإعادة الإعمار، وهي شركة سوليدير التي يملك ثلثها من كان لهم حقوق وملكية، أما الثلث الثالث فكان لمستثمرين مستقلين. كانت مهمّة الشركة تنفيذ الأعمال وفقاً لمخطط اعتمدته السلطات، وتقسيم وبيع الأراضي، عدا تلك التي استعادها المالكون القدامى والمباني الدينية. وقد أثار المشروع جدالات عديدة، بسبب استملاك عقارات خاصة بتعويضات وُصفت بأنها غير كافية، وكذلك بسبب حجم أعمال الهدم الكبير على حساب النسيج العمراني التقليدي والمعالم الأثرية. وكان الصانع الرئيس والمحرّك لهذا المشروع رفيق الحريري، رجل الأعمال الذي أصبح في عام ١٩٩٢ رئيساً للوزراء في جو من اختلاط المصالح.

كان حجم الدمار كبيراً في وسط المدينة. ومع ذلك، تجاوزت أعمال الهدم الحدود الضرورية، ووصلت، بعد عدة مراحل، إلى إزالة كل شيء بهدف تنفيذ مشروع ذي توجهات عصرية جداً: لقد تمّ هدم ٨٠٪ من المباني القديمة. (أنظر الشكل ٧-١٧). وقد أدى الاحتجاج الذي قاده المثقفون إلى المحافظة على مائة مبنى تاريخي تقريباً بالإضافة إلى ما كان مخططاً له. وقد تمّ كسب مساحة كبيرة في البحر. وتتكون أراضي منطقة الردم من النفايات المعالجة التي ألقيت في البحر إبان الأزمة.



الشكل ٧-١٧: إعادة إعمار وسط المدينة: أعمال الهدم.

يهدف البرنامج إلى بناء ٤،٧ مليون م٢، أي ثلاثة أضعاف ما كان موجوداً قبل الحرب. وقد شهدت الوظائف تحولاً هاماً، وألغيت الأسواق التقليدية والمهن الصغيرة – التي كانت تعتبر رمزاً للاختلاط الاجتماعي في هذا المركز، والتي أضعفتها الحرب - لمصلحة المكاتب والمتاجر الفاخرة والنشاطات الفندقية. فالبرنامج ليس سوى مؤشر، وعلى إدارة مشروع التأقلم مع الوضع الذي كان يُرجى أن يكون مزدهراً. (الشكل ٧-١٨).

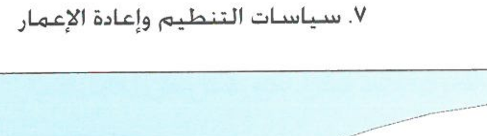


الشكل ٧-١٨: تطور برنامج سوليدير التنظيمي، ووظائف وسط المدينة قبل الحرب.

أُطلق المشروع في عام ١٩٩٤، بعد تصديقه ودراسة تفاصيله. وشهد عدّة تعديلات تشهد على التقلبات السياسية وصراعات السلطة بين الحريري وخصومه السياسيين. وهكذا فإن بناء المسجد الضخم في ساحة الشهداء والذي تسيطر كتلته على الكاتدرائية المارونية، لم يكن مخططاً له في المخطّط الأساس، ولم يُضَف إلا في عام ٢٠٠٠، بعد المزايدة الطائفية التي شوهت قليلاً صورة المصالحة النموذجية. وسمحت التعديلات على المشروع بتوسيع منطقة الردم التي حددت في البداية بـ ٤٥ هكتاراً، وهي تتجاوز حالياً ٦٤ هكتاراً (الشكل ٧-١٩).



الشكل ٧-١٩: إعادة إعمار وسط المدينة: المخطط التوجيهي وتطوره.





رغم الأحداث الاقتصادية والسياسية الحالية الصعبة، بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، استطاعت سوليدير التفاخر بنجاحات عديدة (الشكل ٧-٢٠). في المرحلة الأولى، انتهت إعادة التأهيل الضخمة والكثيفة للحي الذي يعود تاريخه إلى فترة الانتداب. أنعشت أنواع متعددة من التجارة وبعض مطاعم هذا الحي. ويساهم قاصدو الفنادق الجديدة بتنشيطها، ويوجد فيها لبنانيون كثر يكتشفون مركزاً جديداً لهم في خليط طائفي أو اجتماعي. وقد عقدت التظاهرات السياسية الكبيرة في وسط المدينة. واستثمرت رؤوس أموال عربية في لبنان بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، وتبلغ مبيعات الشركة مستوى عالٍ. وقد تمّ التنسيق لبيع ٩٠٪ من الأراضي التي كانت تحت إدارة الشركة في بداية عام ٢٠٠٦، وستحجز أفضل الأجزاء من منطقة الردم وتجني الأرباح في الموعد المحدّد. (الشكل ٧-٢١).

لكن نستطيع أيضاً الإشارة إلى محدودية هذه الإنجازات، وبعض البطء في تقدمها. لقد تمّ تمديد التنازل الذي حدّد في البداية بخمسة وعشرين عاماً لمدة عشر سنوات إضافية. وبقي جزء كبير من الأراضي بانتظار الاستثمار، تستخدم كمواقف للسيارات أو لاستخدامات مؤقتة أخرى. وعلى الصعيد التجاري، فإن مشروع الأسواق الكبير، أو المركز التجاري الواسع، الذي يمتد على مساحة ٦٠،٠٠٠ م٢ قد تأخر لأكثر من خمس سنوات، وعليه أن يواجه منافسة العديد من المشاريع الأخرى في المدينة. إن تسويق المكاتب هام ويجعل من سوليدير المؤثر الفاعل الرئيس في هذا السوق. ومع ذلك، كان هنالك الكثير من المساحات فارغة، لاسيما في المنطقة التاريخية، حيث بلغت نسبة الفراغات ٣٥٪ في عام ٢٠٠٥، وحيث كان مخططاً تحولها إلى مساكن فاخرة. ولا يضمن بيع الشقق في المشاريع العقارية المفرزة أو المكاتب للمستثمرين، المسموح به بفضل أموال الخليج، وجود مستخدمين في النهاية. ويبقى استخدام منطقة الردم والتي كلف إنشاؤها مبالغ طائلة (٢٣٠ مليون دولار) غامضاً. وكان قد خُطط لإنشاء حديقة عامة كبيرة، كما أرادت سوليدير أن تنشئ فيها حلبة لسباق السيارات، الغرض منها الدعاية وحقوق البث التلفزيوني، لكنها لم تنجح في ذلك إلى تاريخه.



الشكل ٧-٢٠: إعادة إعمار وسط المدينة: تقدم الإعمار في مطلع عام ٢٠٠٦.



الشكل ٧-٢١: نتائج سوليدير السنوية.

التوسع المُدُني

من خلال تغطية الأراضي بمخططات التنظيم المُدُني، يكمن الرهان في قدرة الدولة على فرض سلطتها ومعاييرها القياسية. ففي عام ٢٠٠٠، وخارج المحميات الطبيعية التي تشكل ٢٪ من الأراضي اللبنانية، تشكل المخططات المُدُنية المقرّرة ١٠٪ من أراضي الدولة. ويقدّم (الشكل ٧-٢٢) رؤية لتقدّم الأعمال التي باشرت بها المديرية العامة للتنظيم المُدُني منذ منتصف الستينيات وحتى عام ٢٠٠٠، وذلك بتقسيم المخططات الرئيسة بحسب تاريخ تصديق كل منها بمرسوم. وهكذا، فإن جميع المدن الساحلية والمدن الداخلية الأساسية ومراكز الإصطياف كانت نظامية قبل عام ١٩٨٠، في حين أن غالبية المخططات الرئيسة الصادرة بعد عام ١٩٩٠ كانت تتعلّق بشكل خاص بتصحيحات طفيفة على المخطّطات السابقة. وصدر مخطّط بمرسوم للقطاعات الأربعة عشر فقط غير المنظمة من قبل.

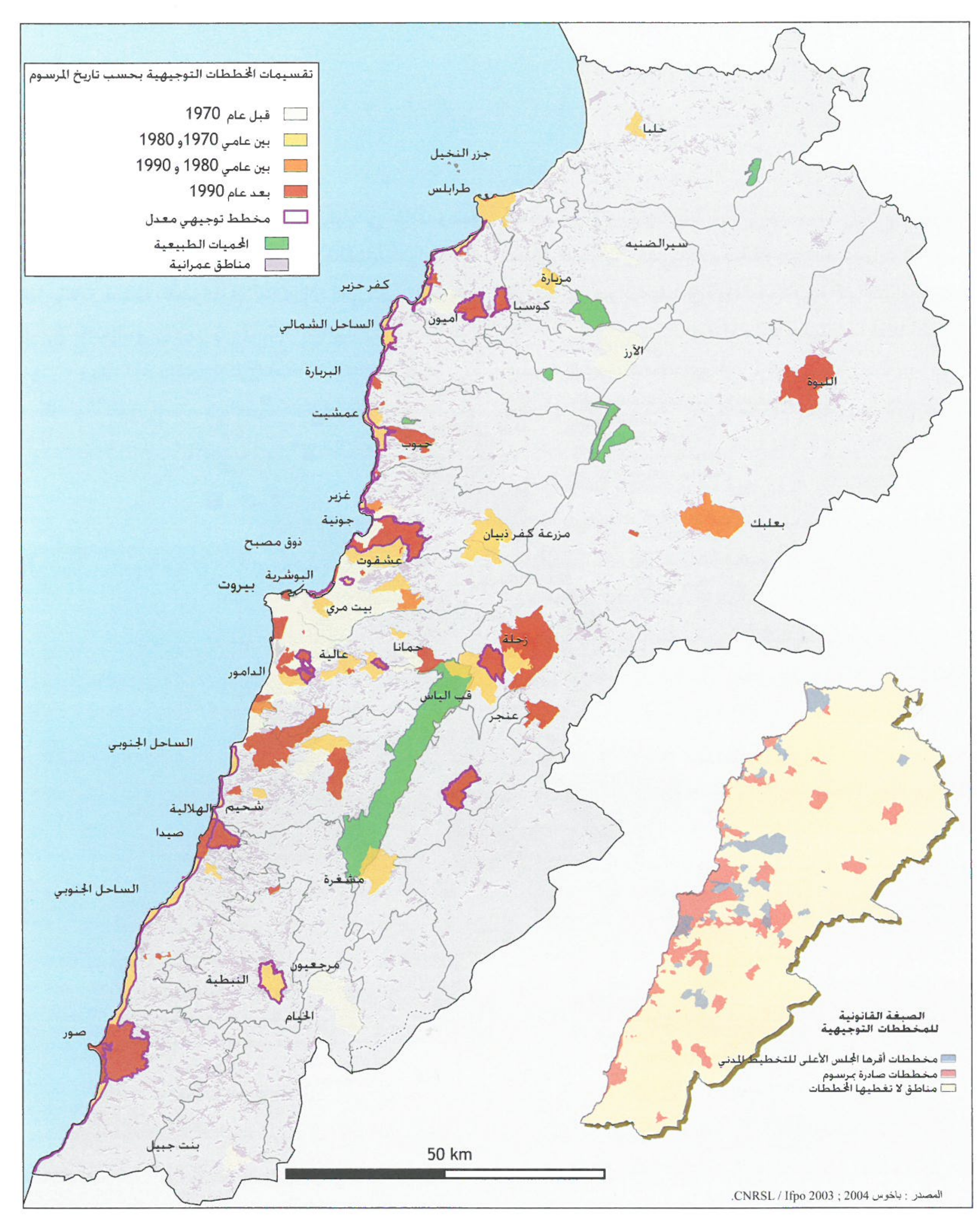
تسمح هذه الخارطة بمعاينة القسم العمراني (باللون الرمادي) الذي بني خارج المخططات التوجيهية (أكثر من ٦٠٪ من مجموع المناطق العمرانية). ويمكن تفسير ذلك كإشارة على الصعوبة التي تواجه الإدارة العامة في متابعة النمو العمراني، وقد تركز جهود هذه المديرية على محورين رئيسين للعمران، هما الخط الساحلي والشريط العمراني الذي يشكله طريق دمشق. وحول هذين المحورين تشكلت خلال الحرب وبعدها حلقة عمرانية أخرى تقع خارج ملفات المخططات التوجيهية. هذه هي حال التجمعات السكانية في برجا وشحيم وفي الشوف، وجنوب شرق صيدا، والمتن الأوسط (قرنة شهوان)، وفي منطقة كسروان (غزير) وجبيل. ولهذه التجمعات السكانية، ذات الغرض السكني أساساً، قاسم مشترك يتمثل بقربها من محاور الطرق السريعة وبالتالي من المراكز العمرانية (بيروت الإدارية، صيدا، جونية، جبيل، الخ.)، وبالإطلالة والمناخ الجاذبين، بالإضافة إلى أنها تستفيد من قوانين عمرانية أقل صرامة مما هو في المناطق المجاورة الخاضعة للمخططات التوجيهية، إذ أنها لا تعتمد إلا على قانون البناء الذي يسمح بأبنية ذات ثلاثة طوابق. وهذا ما يشرح شغف المقاولين العقاريين والطبقات الوسطى بهذه المناطق السكنية.

وضعت في الخارطة المصغّرة الملحقة بالشكل، بالإضافة إلى المناطق المنظمة بمرسوم في الخارطة الكبيرة السابقة (المناطق الحمراء)، المناطق التي أقرّها فقط المجلس الأعلى للتنظيم المُدُني. وهذا يكشف حجم العوائق التي تواجهها الأنظمة المُدُنية. والمناطق الزرقاء هي تلك التي وافق عليها المجلس الأعلى للتنظيم المُدُني لكنها تبقى بانتظار مرسوم وزاري. ونسبتها ليست ضعيفة، وتكشف عن المقاومة المحلية من قبل النواب المحليين وملاك الأراضي الذين يعيقون تطبيقها، وذلك باستعمال نفوذهم لدى السلطات التنفيذية. وتظهر هذه المقاومة لعدة أسباب. فأحد الآثار الرئيسة للمخططات المُدُنية هو تخفيض معايير الاستثمار مقارنة بقانون البناء، ممّا يؤدّي إلى انخفاض أسعار العقارات المشمولة بالمخططات. وبالمقابل، فهي لا تقترح رؤية أو وسائل تنمية اقتصادية بديلة عن الملاذ الادخاري في المضاربات العقارية. وإذا استطاعت الأنظمة المُدُنية تخفيض كثافة الاستثمار المسموح بها، فلا يمكنها أن تمنع تماماً البناء على الأراضي الزراعية أو الطبيعية. وفي هذا الوضع الذي لا تملك فيه الدولة أية سياسة لحماية الموارد الزراعية أو الطبيعية، فإن المُلاك يريدون المحافظة على القيمة التجارية لأراضيهم التي تهددها قوانين التنظيم المُدُني.

وينتج عن هذا حذرٌ تشتد حدّته أكثر فأكثر بين الدولة المركزية والمستوى المحلي (الجماعات المحلية ومختلف المالكين) الذي يتبنى المنطق القائل: «ليس في ملكيتي» (NIMBY, Not In My Back Yard)؛ وينظر كل مالك نظرة سيئة إلى كل دراسة تخص منطقته، وذلك بغض النظر عن المضمون والهدف الحقيقي لهذه الدراسة. ومن جهتها، فإن الإدارة المركزية تنعزل أكثر فأكثر، متجنبة وضع أية آلية تنسيق أو إعلام، يمكن أن تساعد على تقبل أفضل لهذه المخططات على المستوى المحلي.

وفي عام ٢٠٠٣ تمّ تعديل المادة ١٧ من قانون البناء والعمران لعام ١٩٨٣ (القانون رقم ٠٣/١٠٨٤١). وهذا التعديل، الذي أقره قانون البناء الجديد الصادر في عام ٢٠٠٤، يخفض معايير الاستثمار، خصوصاً وأنه يقسّم المناطق غير المنظّمة إلى مناطق للاصطياف، ومناطق مأهولة

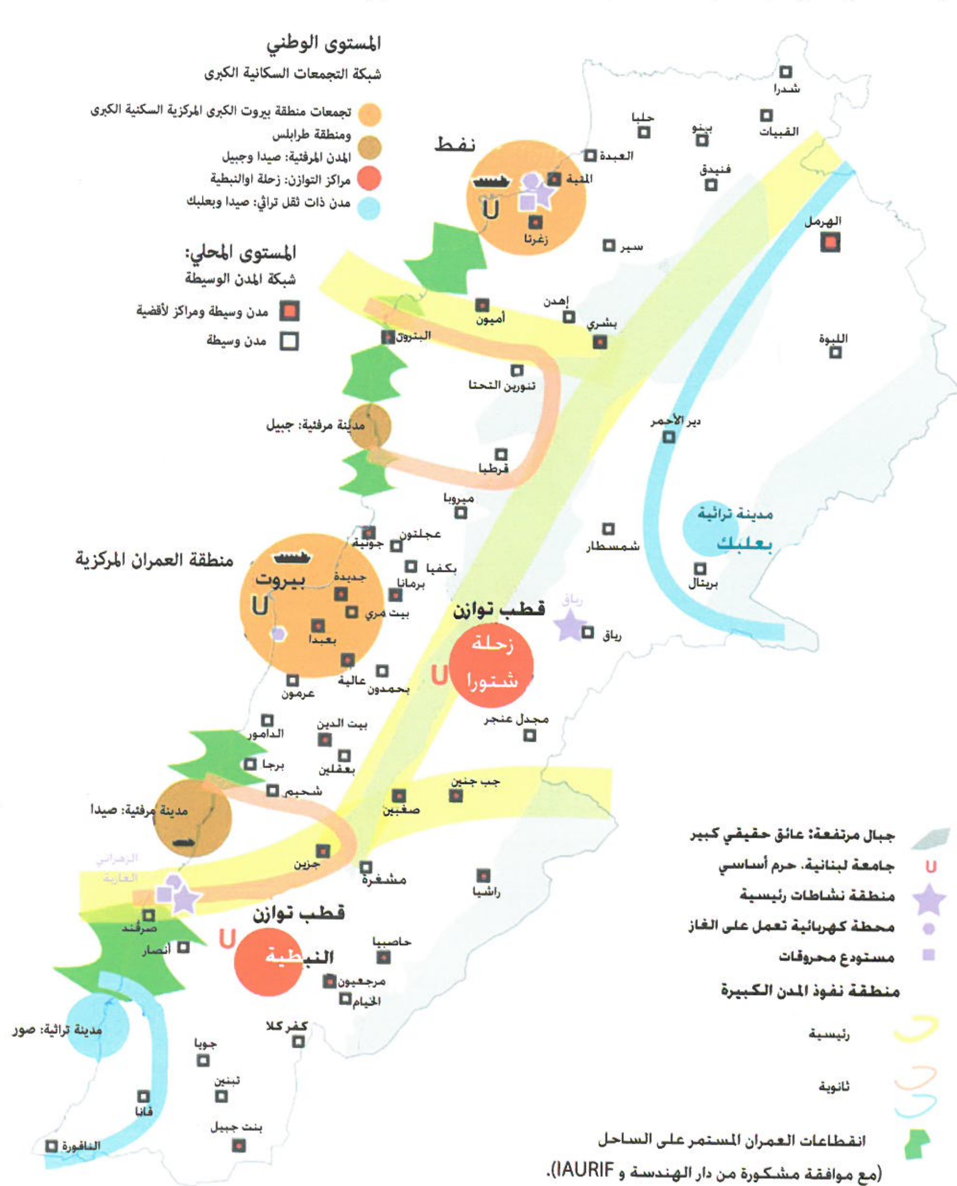
وغير مأهولة، ومناطق زراعية ووديان. والعنصر الجديد فيه، هو منع البناء في المناطق الثلاث الأخيرة إلا بتصريح من مديرية التنظيم المُدُني. وما زال تقدير تأثير القانون الجديد مبكراً، لكنه يشكل تطوراً هاماً بالنسبة للمعيار القديم.



الشكل ٧-٢٢: مراقبة العمران بواسطة المخططات التوجيهية (SD).

الورش الجديدة للتنظيم والتنمية

لقد ظهرت إرادة التحكّم بالتنمية العمرانية من خلال وضع الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (SDATL)، التي تطالب توصياتها بإعادة صياغة للعمران في لبنان، إن كان على المستويات التنظيمية والقانونية أو التنفيذية، على حد سواء. وتقترح هذه الخطة أيضاً مبادئ إنشائية للأراضي المخصّصة لتوجيه الاستثمارات العامة. وتسعى إلى تشجيع عمران اقتصادي ذي مساحة أكبر وأكثر احتراماً للبيئة، خاصة على الساحل وفي الجبل. ومن جهة أخرى، فهي تسعى إلى تعزيز بضعة أقطاب مناطقية دون بعثرة الموارد العامة أو التأثير على الوحدة الوطنية. ولم تحصل هذه الوثيقة على ترجمة قانونية، بالرغم من أنها تشكّل مرجعاً بالنسبة للإدارات، يلهمها بعضاً مما تفعله.

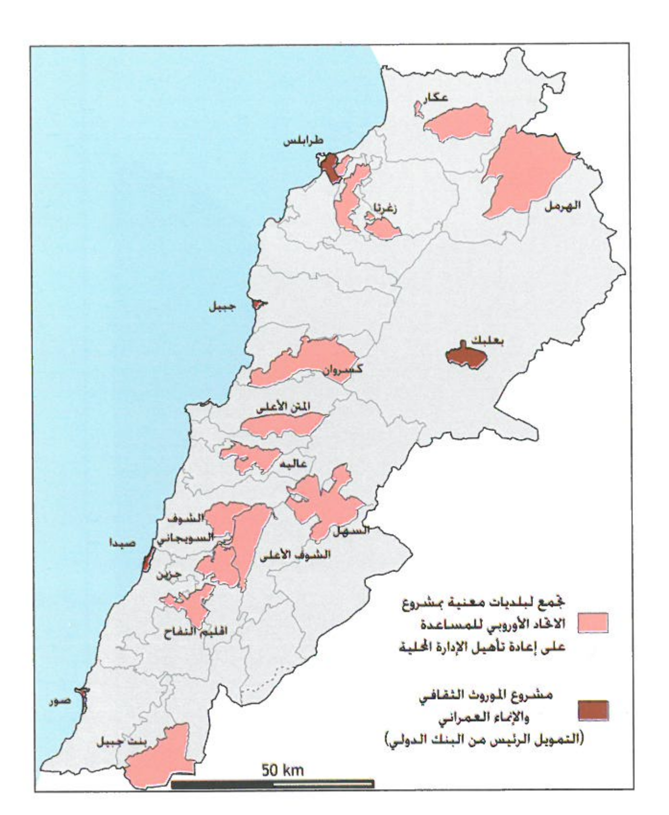


الشكل: ٧-٢٣: مبادئ البنية العمرانية في مخطط التنظيم المناطقي في لبنان.

إن أحد الانتقادات الموجهة إلى واضعي هذه الخطة هو إثارة حذر الإدارة المركزية التقليدي تجاه مستويات أقل من المستوى الوطني، بالرغم من حمى التوجه اللامركزي الحقيقية التي اجتاحت لبنان منذ النصف الثاني من التسعينات. وقبل فترة وجيزة من الانتخابات البلدية الأولى في عام ١٩٩٨، وبعد ثلاثين عاماً من الانقطاع، بدأت وزارة البيئة الحديثة بالانتباه إلى الجانب المحلي في مشاريعها، وقامت بإدخال خطوات مختلفة تم الترويج لها على الصعيد الدولي (أجندة٢١، على سبيل المثال). وفي وسط الوزارة، التي أصبحت هيئة أركان حقيقية للمانحين الدوليين، ولدت العديد من المشاريع التي تجمع بين التنمية المستدامة والنهج التشاركي وحماية البيئة، كمشروع LIFE (تشجيع المبادرة المحلية للبيئة العمرانية) ومشروع PAC (برنامج التنظيم الساحلي)، ومؤخراً مشروع SEA (التقييم البيئي الاستراتيجي). ورغم طموحات هذه المشاريع إلا أنها عانت من قلة اهتمام الإدارات المركزية الأخرى بها، خاصة مجلس الإنماء والإعمار، فدون رعايتها سيكون صعباً جداً عليها أن تشق طريقها في متاهات الإدارة اللبنانية.

ومنذ الانتخابات البلدية عام ١٩٩٨، حاولت البلديات، منفصلة أو مجتمعة في اتحادات، أن تحمل مسؤولية تنمية بلدياتها، وذلك بنسج علاقات مع الخارج من خلال اتفاقيات التوأمة أو بالانتماء إلى شبكات بين المناطق، لاسيما الأوروبية والفرنسية. لكن وزارة الداخلية وشؤون البلديات حرصت على إبقاء هذه النشاطات تحت رقابتها، وهي لا تتردّد بتجميد الأموال الممنوحة كي تكبح تحرّر البلديات من النفوذ المركزي.

ومؤخراً، ظهر مشروعان غير متساويين بالأهمية (الشكل ٧-٢٤). الأول هو مشروع CHUD (التراث الحضاري الثقافي والتنمية العمرانية) الذي تمّ تصميمه وتمويله من البنك الدولي، وأداره مجلس الإنماء والإعمار لحساب وزارة الثقافة. أطلق المشروع في عام ٢٠٠٣، وهو يتناول خمس مدن تاريخية ثانوية: صيدا وطرابلس وصور وبعلبك وجبيل. وبلغت ميزانيته ٦٢ مليون دولار. وبالإضافة إلى الفوائد التي جلبها للعاصمة كما للمدن الثانوية، فإن هذا المشروع يشهد على أولويات جديدة من خلال مقاربة التراث تدخل فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وتدعو إلى تبن مباشر للجماعات المحلية، وهي سابقة في لبنان.



الشكل ٧-٢٤: آفاق التنظيم الجديدة: تجمعات سكانية معنية بمشاريع ARALو CHUD.

وهناك برنامج آخر طموح في مستواه، ومع أن تمويله متواضع أكثر، وهو برنامج ARAL (المساعدة على إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية). ولقد أطلق هذا البرنامج عام ٢٠٠٤، وهو مصمّم وممّول بالكامل من قبل المفوضية الأوروبية بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية ومجلس الإنماء والإعمار. وهو يهدف، بشكل خاص، إلى مساعدة البلديات على وضع مشاريع تنموية محلية، ويغطّي ١٢ تجمعاً للبلديات تمتد على مساحة تشكّل ١٤٪ من الأراضي اللبنانية (أنظر الشكل ٧-٢٤). والإبداع في هذا المشروع هو اعتماده مستوى مناطقياً لا يوجد حتى الآن في لبنان، وهو إشارة إلى تطبيق الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي. ويدل اختيار المجموعات الرائدة وتقسيماتها على أن هذه الشروط تأخذ في الحسبان العوامل السياسية المحلية. وهكذا، فالمظهر المبرقع لمجموعة زغرتا يفترض البحث عن انسجام طائفي وسياسي في عملية تحديد هذه المناطق.

ويظل تجديد السياسات التنموية اللامركزية مؤجلاً بسبب العديد من الشكوك. ويتعلّق أهمها بحجم التمويل الذي خصّصه الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، هل تستطيع الإرادة الحقيقية أن تترسخ مناطقياً، في حالة مشروع المساعدة على إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية وكذلك في مشروع التراث الثقافي والإنماء العمراني، والتي لا بد أن تترجم من خلال تشكيل فرق محلية لمرافقة تنفيذ المشاريع، وتحمل مسؤولية متابعتها لدى البلديات والممولين؛ فهل تستطيع هذه الإدارة أن تستمر؟

لم تتوقّف هذه الرؤية المقتضبة لورشات التنمية في لبنان عند تحرّك الجمعيات غير الحكومية التي أصبحت مرئية أكثر فأكثر، والتي أصبح عدد منها عبارة عن مؤسسات حقيقية على مر السنين بميزانيات هامة وضعت تحت تصرفها، والتي انخرطت في الشبكة العالمية لدعم التنمية. وفي النهاية، يشهد كل هذا الاضطراب على تَعقُّد الرهانات وعلى تشابك المستويات والمتدخلين المحليين أو الوطنيين أو الدوليين.

مجال طبيعي محمي - غابة الأرز في تنورين. وهي محمية طبيعية مسجلة.
تصوير ليتيسيا ديماريه *Laetitia Démarais*، آذار ٢٠٠٧.

الأراضي اللبنانية
تحت وطأة حرب تموز ٢٠٠٦

كنا على وشك الانتهاء من صياغة نص هذا الأطلس في تموز ٢٠٠٦، عندما قامت إسرائيل بعملية اعتداء واسعة النطاق على لبنان رداً على أسر حزب الله لاثنين من جنودها، والتي أطلق عليها اسم حرب الثلاثة والثلاثين يوماً (١٢ تموز-١٤ آب ٢٠٠٦). وبسبب النتائج المأساوية لهذه الحرب كان لا بد من إضافة هذه الخاتمة. فهذه الحرب تعبّر بطريقتها الخاصة عن الديناميات المكانية للبنان، وعن المشاكل المطروحة في متن هذا الكتاب بعيداً عن ملابسات الحدث التي استقطبت وبشكل أكبر وعلى الفور اهتمام وسائل الاعلام.

لقد كانت الحجة المباشرة لهذه المواجهة الجديدة بين إسرائيل وحزب الله، ولبنان بشكل جانبي، هي مصير الأسرى اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل، وقضية مزارع شبعا التي لا تزال معلقة. لكن الحرب اتخذت اتجاهها في جو من التوترات الإقليمية الأوسع والمتفاقمة في السنوات الأخيرة.

لقد أدى تدهور الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية، لا سيما منذ انسحاب القوات الإسرائيلية من جانب واحد في غزة (آب ٢٠٠٥)، ثم بعد فوز حركة حماس في الانتخابات (كانون الثاني ٢٠٠٦)، إلى دعم روح التضامن والمقاومة في لبنان، مما ساهم في التعبئة التي يدعو إليها حزب الله باستمرار. كانت الولايات المتحدة - حليفة إسرائيل التي أضعفت بسبب فشل سياستها في العراق - قد برّرت العملية الإسرائيلية ضد حزب الله ضمن إطار الحرب الدولية ضد الإرهاب. من جهة أخرى، لاقت رغبة إيران في تطوير برنامجها النووي الخاص، وربما الخوف من محاولتها امتلاك السلاح النووي، رفض معظم الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. وتشكل تصريحات السلطة في طهران المناهضة للصهيونية مصدراً للقلق لدى القوى الغربية وإسرائيل. كانت إيران قد دعمت حزب الله سياسياً ومالياً، أثناء العمليات العسكرية، ثم خلال فترة إعادة الإعمار.

كانت الأضرار الناجمة عن قصف الطيران والبحرية الإسرائيليين، فضلاً عن محاولات الاقتحام البري، كبيرة جداً. وهي، وإن كانت قد تسببت بخسائر اقتصادية فادحة للبلد بأسره، فهي متباينة للغاية بحسب المناطق والتوزع الاجتماعي، وهي قد أثرت بشكل خاص على السكان الشيعة في الجنوب وفي الضاحية الجنوبية لبيروت. ومن جديد، توجب على الدولة، التي كانت قد بدأت بالتوجه نحو أولويات جديدة، أن تعالج الأزمة وتؤمن المأوى لمن لا مأوى لهم، وأن تعمل على إعادة تأهيل المرافق الحيوية، ووضع برامج جديدة للإعمار. واستفاد لبنان في مهمته الجديدة مرة أخرى من تعبئة الجهود، ومن تضامن دولي واسع النطاق، سواء عن طريق التدخل العسكري المتزايد للأمم المتحدة أو عبر المساعدات المالية الكبيرة التي تلقاها.

ويعتمد نجاح عملية عودة الأمور إلى نصابها، إلى حد كبير، على قدرة القوى السياسية على تجاوز الانقسامات الداخلية - التي تعمقت منذ عام ٢٠٠٥ واغتيال رفيق الحريري والانسحاب السوري، بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية - والتي زادت من حدّتها حرب إسرائيل على لبنان، صيف ٢٠٠٦ وتداعياتها. ومن خلال حصر أكبر قدر ممكن من الآثار المكانية لهذه الحرب، فإن هذه الخاتمة تقترح أيضاً قراءة جديدة لهذا البلد، ولأسس تنظيمه، في ضوء توزع الأضرار بحسب القطاع والمنطقة، في ظل العواقب المستمرة للتوتر الجيوسياسي الذي يتخبط به المجتمع اللبناني منذ عام ٢٠٠٥.

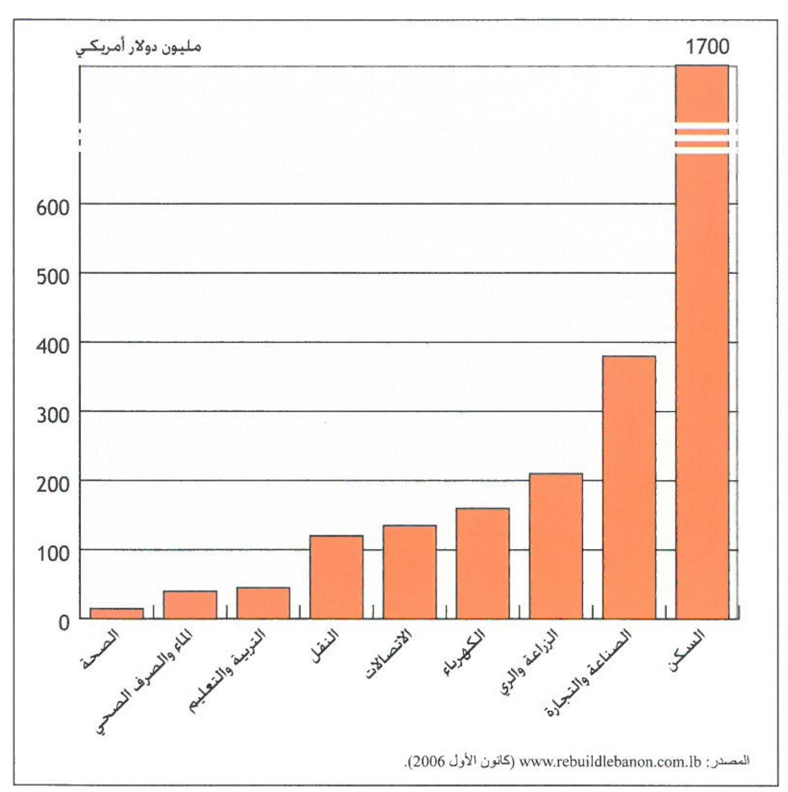


عمال فوق جسر المديرج. وهو من أكبر الجسور في المنطقة. تم إنجازه في عام ٢٠٠١. و دمره القصف الاسرائيلي في تموز ٢٠٠٦.
تصوير لايتيسيا ديماريه (*Laetitia Démarais*). آب ٢٠٠٧

التوزيع القطاعي والمكاني لأضرار الحرب

كان من إحدى نتائج التعبئة الوطنية والدولية لدعم لبنان بعد الحرب، قيام الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية ووكالة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (UNOHAC)، بنشر الكثير من المعلومات الناتجة عن المسح الميداني (انظر بشكل خاص الموقع: www.rebuildlebanon.gov.lb). وعلى الرغم من أنها تستند في بعض الأحيان إلى تعدادات سريعة ومتفاوتة في الدقة فإننا نستخدمها هنا.

لقد وصلت حصيلة الخسائر البشرية للحرب، التي شنتها إسرائيل على لبنان، إلى ما يقرب من ١٢٠٠ قتيل و٤٤٠٠ جريح. كما نزح أكثر من مليون نسمة عن بيوتهم. وفي أوائل عام ٢٠٠٧، كان ما يزال هناك ١٠٠،٠٠٠ نسمة بلا مأوى بسبب تدمير المنازل، في حين أن أكثر من ١٠٠،٠٠٠ نسمة كانوا قد هاجروا إلى الخارج بشكل طارئ، ويبدو أنهم سيقيمون هناك باستمرار. وقد قدرت الحكومة قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الدمار الذي حصل بـ ٢،٨ مليار دولار، منها ١،٧ مليار ناتجة عن تدمير المباني السكنية. والقطاعان الآخران اللذان سجلا أكبر الخسائر المباشرة هما الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى الزراعة والري (الشكل ٨-١).



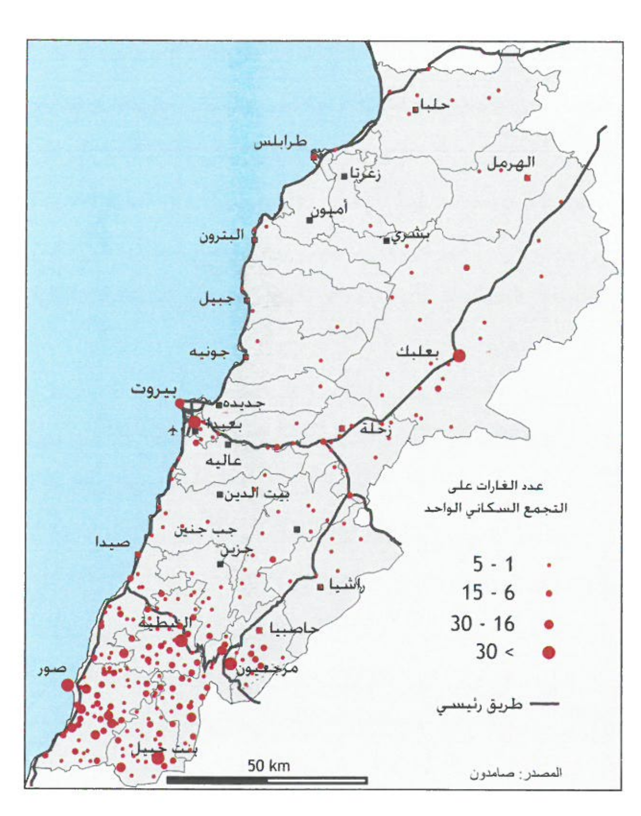
الشكل ٨-١: الخسائر الاقتصادية المباشرة بحسب القطاع.

من وجهة النظر المالية، فإن كلفة تدمير البنية التحتية خلال الحرب الإسرائيلية عام ٢٠٠٦ يعادل حوالي خُمس استثمارات إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية. ويقارن عدد المنازل المتضررة (١٠٠،٠٠٠) مع الـ ٢٢٠،٠٠٠ منزل كانت مدمرة في عام ١٩٩١. وتقدر تكلفة الأضرار التي أصابت المباني السكنية بحوالي نصف المبالغ التي أنفقت على سياسة عودة النازحين (حوالي ٣ مليار دولار بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢، راجع الفصل ٧).

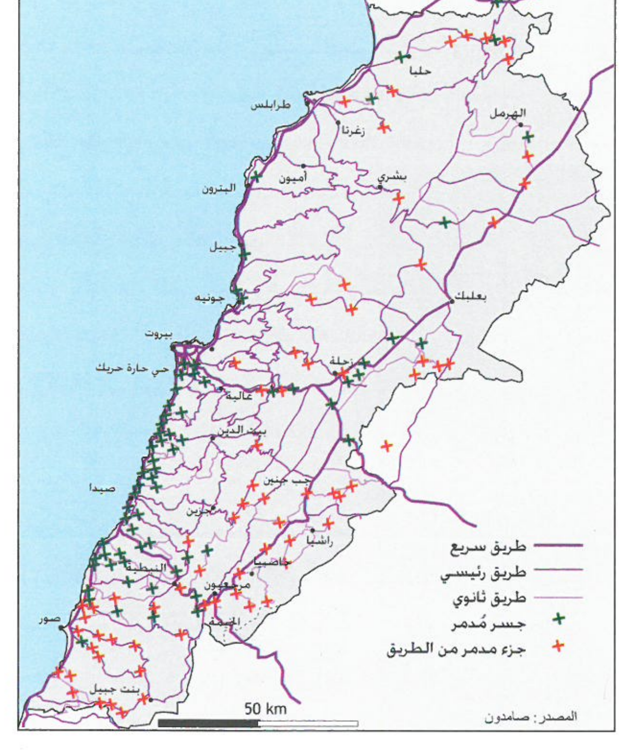
لقد وضح تقييم الخسائر غير المباشرة من قبل الحكومة (كانون الأول ٢٠٠٦) مدى التقصير القائم، والناتج عن تباطؤ النشاط الاقتصادي منذ شهر تموز ٢٠٠٦. فبينما كان النمو الاقتصادي المتوقّع لذلك العام يترواح بين ٥ و٦٪، نجد أنه تراجع في النهاية بنسبة ٦٪، أي أن الخسائر غير المباشرة وصلت إلى حوالي ٢ مليار دولار. وزادت البطالة بشكل مأساوي، إلى ١٤٪ من متوسط كان٩ ٪. وعرفت الهجرة الهيكلية، لاسيما من حملة الشهادات، ذروة جديدة. و تأثر قطاع السياحة بشكل خاص، إذ بلغ العجز حوالي مليار دولار في عام ٢٠٠٦. كما أصاب التباطؤ برامج الاستثمار في العقارات، المرتبط بشدة بقطاع السياحة. إن النتيجة المالية التي تسبب مصدراً كبيراً للقلق هي تزايد الدين الحكومي، الذي ارتفع إلى ٤٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، أي إلى أكثر من١٨٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. خاصة وأنه كان على الحكومة أن تواجه أقساطاً كبيرة للتسديد في عامي٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

ويعكس التدمير الناتج عن قصف الطيران والبحرية الإسرائيليين منطقاً مزدوجاً (الشكل ٨–٢). فقد أراد الجيش الإسرائيلي تدمير القدرات العسكرية لحزب الله، من خلال استهداف قواعده التنفيذية المفترضة، بالإضافة إلى مقاتليه، وإعاقة قدرته على الحركة الميدانية في الوقت نفسه، لاسيما تدمير الجسور والطرق (الشكل ٨–٣). ومن ناحية أخرى، سعت إسرائيل أيضا لعزل البلاد عن طريق إلحاق الضرر بالبنية التحتية للاتصالات والتبادل مع الخارج: المطارات والموانئ والمعابر الحدودية مع سوريا. وإضافة إلى عزل حزب الله ووقف تموينه بالأسلحة، برز أيضاً هدف واضح يتمثل بإعادة لبنان خمسة عشر عاماً إلى الوراء عبر تدمير اقتصاده. لقد عانت المواقع المدنية والمرافق والبنية التحتية الاقتصادية أضراراً جسيمة. وكان لبعض الضربات دلالة رمزية واضحة، كتدمير جسر المديرج على الطريق السريع بين بيروت ودمشق، وهو إنجاز رائع من إنجازات إعادة الإعمار في السنوات ١٩٩٠ ويقع على الشريان الحيوي الواصل بين العاصمة والبقاع وسوريا.

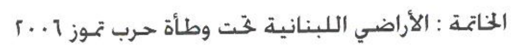
لقد عانى السكان من الشلل الاقتصادي الذي عمّ البلاد. فقد توقف الميناء والمطار عن العمل بضعة أشهر، وكذلك السياحة، وأدى ذلك إلى التأثير على النشاط الاقتصادي، خاصة في بيروت الكبرى وجبل لبنان، خاصة وأن الاقتصاد اللبناني يتميز بأنه كثير التعقيد، شديد الاعتماد على الخارج (أنظر الفصل الخامس). ومع ذلك، فإن الأضرار التي تعرّضت لها البنية التحتية وتدمير القرى والأحياء، والتهجير القسري، قد أصابت السكان الشيعة بشكل خاص. نلاحظ هذه الجغرافيا التفاضلية في سلسلة من الخرائط. ففي مجال البنية التحتية الخاصة بالنقل، يمكن اعتبار حصيلة الهجمات التي تعرض لها مطار بيروت والموانئ معتدلة نسبياً، فما أن استقر الوضع السياسي حتى استؤنفت من جديد حركة الملاحة الجوية والبحرية. وكانت أشد عمليات القصف قسوة هي تلك التي تعرضت لها شبكات الطرق. فقد تم تدمير ٩٧ جسراً و٦٣٠ كيلومتراً من الطرق العادية والسريعة. وأصبحت حركة المرور نحو جنوب البلاد (لاسيما على الطريق السريع الذي كان قد أنشئ حديثاً)، وعبر الجبل صعبة بسبب عمليات القصف. كما تمّ استهداف العديد من نقاط العبور الى سوريا (الشكل ٨–٣).

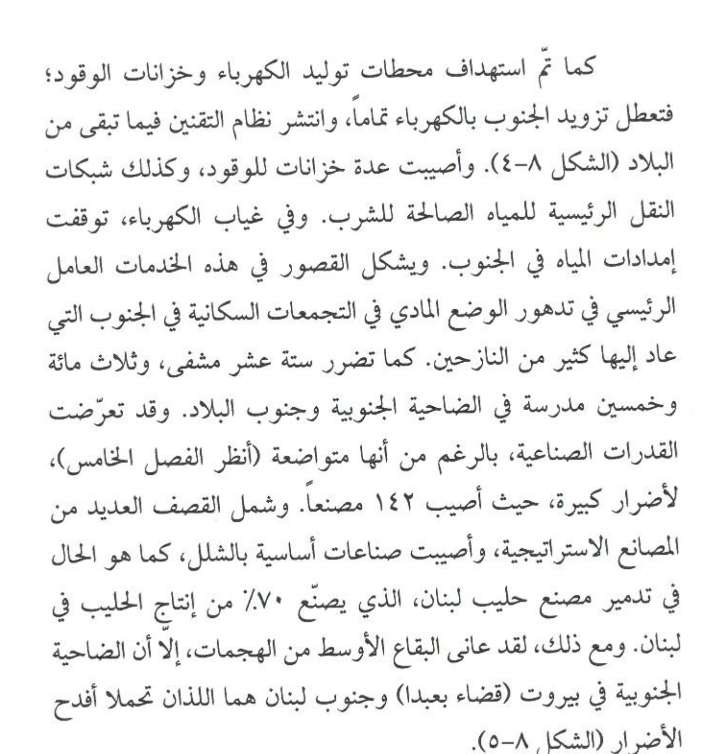


الشكل ٨-٢: التجمعات السكنية المقصوفة.

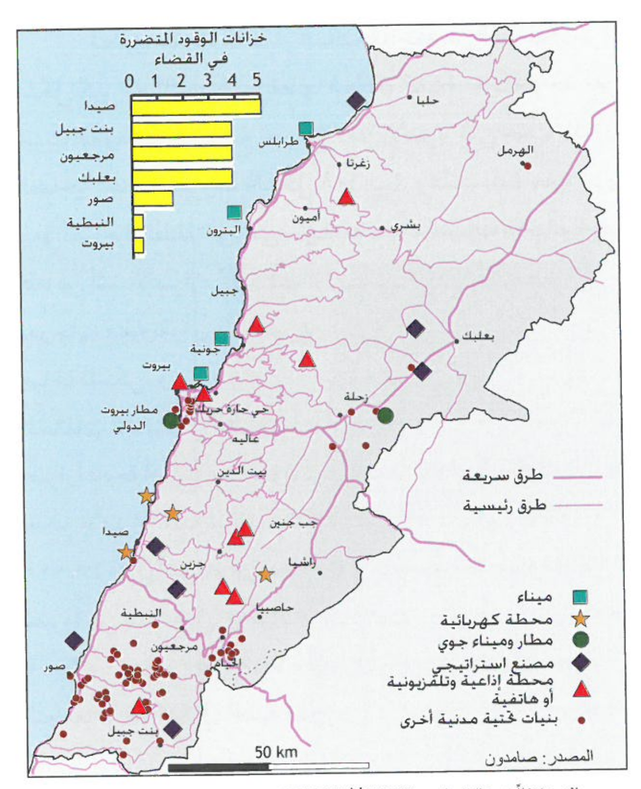


الشكل ٨-٣: الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للنقل.



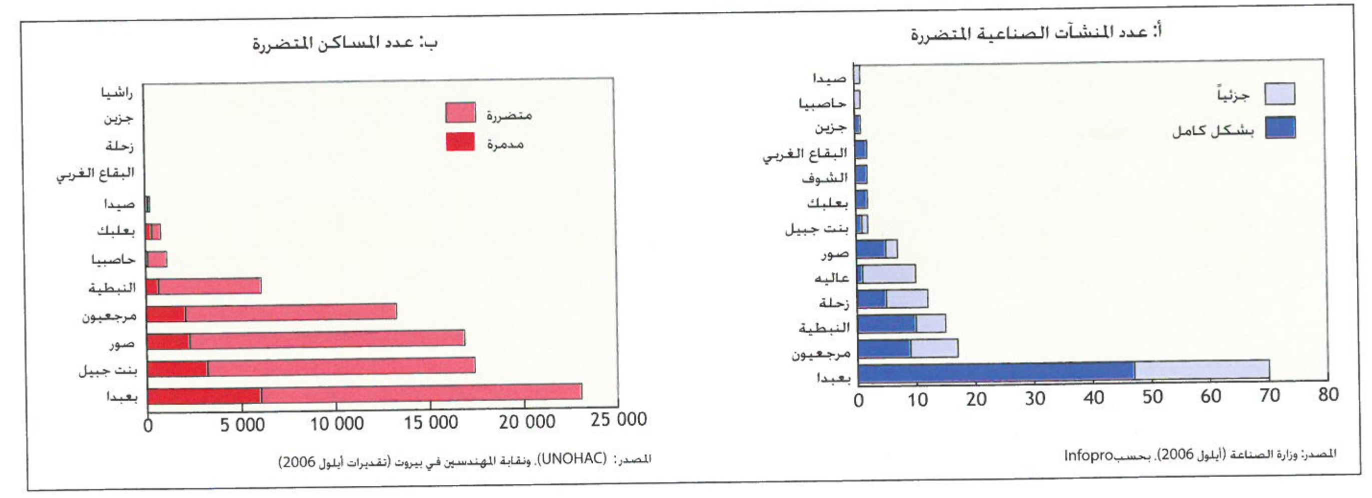

كما تمّ استهداف محطات توليد الكهرباء وخزانات الوقود؛ فتعطل تزويد الجنوب بالكهرباء تماماً، وانتشر نظام التقنين فيما تبقى من البلاد (الشكل ٨–٤). وأصيبت عدة خزانات للوقود، وكذلك شبكات النقل الرئيسية للمياه الصالحة للشرب. وفي غياب الكهرباء، توقفت إمدادات المياه في الجنوب. ويشكل القصور في هذه الخدمات العامل الرئيسي في تدهور الوضع المادي في التجمعات السكانية في الجنوب التي عاد إليها كثير من النازحين. كما تضرر ستة عشر مشفى، وثلاث مائة وخمسين مدرسة في الضاحية الجنوبية وجنوب البلاد. وقد تعرّضت القدرات الصناعية، بالرغم من أنها متواضعة (أنظر الفصل الخامس)، لأضرار كبيرة، حيث أصيب ١٤٢ مصنعاً. وشمل القصف العديد من المصانع الاستراتيجية، وأصيبت صناعات أساسية بالشلل، كما هو الحال في تدمير مصنع حليب لبنان، الذي يصنّع ٧٠٪ من إنتاج الحليب في لبنان. ومع ذلك، لقد عانى البقاع الأوسط من الهجمات، إلا أن الضاحية الجنوبية في بيروت (قضاء بعبدا) وجنوب لبنان هما اللذان تحملا أفدح الأضرار (الشكل ٨–٥).

وتمثل الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية حوالي ثلثي حجم الأضرار المقدرة (الشكل ٨–١). ووفقاً لتقديرات رسمية للحكومة اللبنانية، فقد أصاب الضرر بدرجات متفاوتة أكثر من ١٠٠،٠٠٠ منزل منها ١٦،٠٠٠ منزل مدمّر تماماً. إن البيانات الكارتوغرافية هنا هي تلك التي نشرتها وكالة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (UNOHAC) في أواخر شهر أيلول، وهي تصف حالة ٨٠،٠٠٠ منزلاً متضرّراً، ١٩٪ منها مدمّر بالكامل (الشكل ٨–٥ أ و ب).



المصدر: نقلاً عن خرائط صامدون maps.samidoun.org وهي تعتمد على مصادر حكومية (لجنة الإنفاق العليا، CDR)

الشكل ٨-٤: الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية الأخرى غير الطرق.

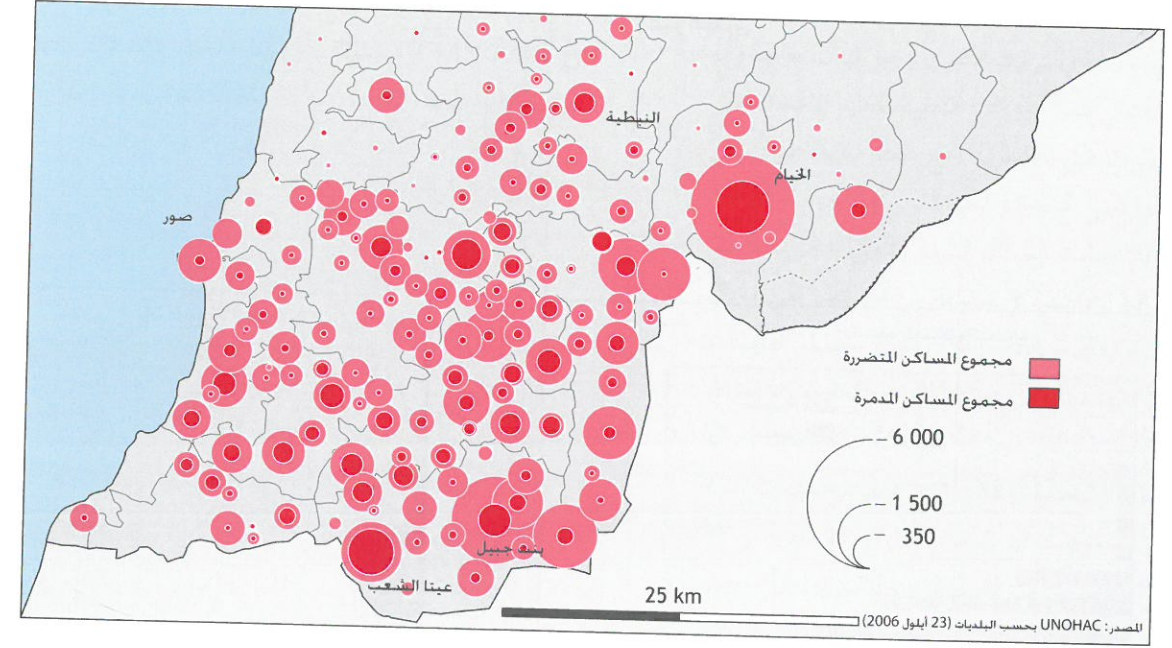


الشكل ٨-٥ أ: الأضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي بحسب الأقضية.

الشكل ٨-٥ ب: الأضرار التي لحقت بالمساكن بحسب الأقضية.

تتطابق خارطة الأضرار السكنية الناجمة عن الغارات الإسرائيلية بشكل كبير مع المناطق التي يقطنها السكان الشيعة، حيث توجد مقرات حزب الله ومؤسساته. ويقع نحو ٣٠٪ من الأضرار التي لحقت بالمنازل في الضاحية الجنوبية لبيروت (الشكل ٨-٦ ب). وعانت بلدة حارة حريك، وهي ضاحية الطبقة الوسطى حيث توجد المؤسسات الأساسية لحزب الله، من أشد الأضرار: تحول فيها ١٨٢ مبنى إلى ركام وأصيب ١٩٢ منها بدرجات متفاوتة، أي ما مجموعه ٦٠٠٠ منزلاً دُمرت أو أصبحت غير صالحة للسكن، وتضرر ١٧،٠٠٠ منزلاً آخر. وفي المقابل لم تصب مناطق المخالفات الشاسعة في الضاحية الجنوبية لبيروت بأي ضرر تقريباً. كما أن أضراراً فادحة أصابت بلدات وقرى جنوب لبنان، تمثل ما يقرب من نصف حجم الأضرار المقدرة. فقد تمّ تدمير أكثر من ٨،٠٠٠ منزل وتضرّر نحو ٤٥،٠٠٠ منزل آخر بدرجات متفاوتة. والتجمعات السكانية الثلاثة الأكثر تضرراً هي بنت جبيل والخيام وعيتا الشعب، والتي ضمّت على التوالي ٢٨٠٠ و٤٠٠٠ و١٣٥٠ منزلاً متضرراً أو مدمّراً. وعملياً، أصيبت جميع التجمعات السكانية في أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون، أما قضاء النبطية فقد تضرر خصوصاً في قسمه الجنوبي. والمنطقة الأخيرة التي شملها القصف هي منطقة البقاع ولاسيما بعلبك: المدينة التي تأسس فيها حزب الله وحيث تقع مؤسّساته الخيرية النشيطة، والتي تضرّرت بشدة من جراء الغارات الجوية. وفي سائر أنحاء البقاع، تدمّر ٣٣٠ منزلاً وأصيب ٤٧٦ منزلاً آخر بأضرار بالغة، منها أكثر من ٨٠٪ في بعلبك. وأصبح أكثر من ٤،٠٠٠ شخص بلا مأوى في هذه المدينة.

كثير من المراقبين، لا سيما مؤسسات حقوق الإنسان الدولية كمنظمة هيومن رايتس ووتش (منظمة العفو الدولية)، قد طعنت برواية الجيش الإسرائيلي التي ادّعت فيها إسرائيل أن الضحايا من البشر والأضرار الجسيمة، التي أصابت البنية التحتية والمساكن هي «أضرار جانبية» ناتجة عن التدخلات والضربات التي تستهدف البنية التحتية ومقاتلي حزب الله، الذي استخدم المدنيين كدروع بشرية، كما ادعوا؛ وبالنسبة لهذه المنظمات، يمكن اعتبار جزء من القصف الإسرائيلي بمثابة جرائم حرب. كما أنهم ذكروا أن حزب الله ربما كان مذنباً أيضاً خلال قصف المناطق المدنية في إسرائيل.

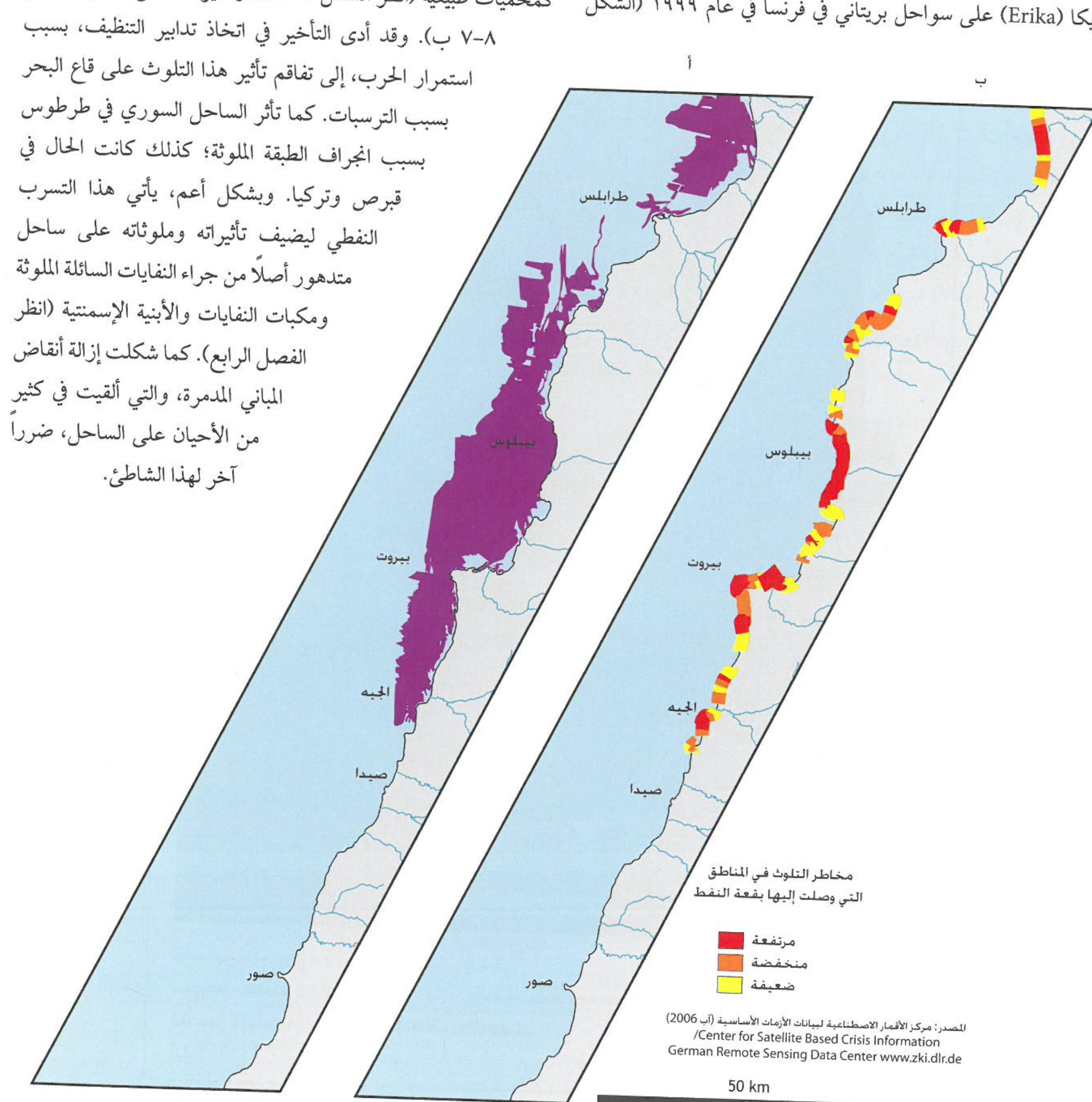


الشكل ٨-٦: الأضرار التي لحقت بالمساكن في جنوب لبنان.



الضاحية الجنوبية في بيروت - بناء سكني متهدم بسبب غارات صيف ٢٠٠٦
تصوير لاتيسيا دماريه (*Laetitia Démarais*).
أيلول ٢٠٠٦

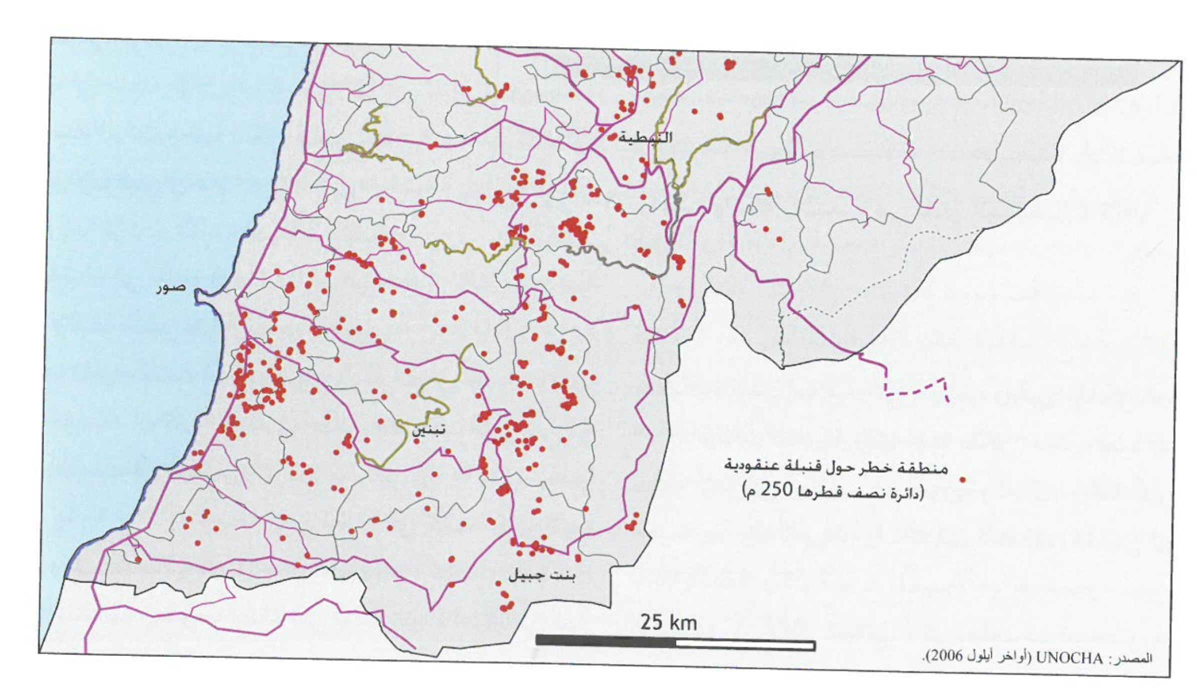
وكان للعمليات العسكرية عواقب وخيمة على البيئة في لبنان أيضاً. كانت الكارثة الرئيسية في بداية الأزمة هي البقعة النفطية الناجمة عن قصف خزانات الوقود في محطة توليد الكهرباء في بلدة الجية الواقعة على بعد ٢٥ كم جنوب بيروت. وقد انتشر أكثر من ١٥٠٠٠ طن من الفيول على الساحل اللبناني المتدهور أساساً. وكانت الكارثة من الضخامة لدرجة يمكن مقارنتها بتلك التي نجمت عن غرق ناقلة النفط إيريكا (Erika) على سواحل بريتاني في فرنسا في عام ١٩٩٩ (الشكل ٨-٧ أ). ووفقاً لبيانات صور الأقمار الصناعية، فقد ضربت هذه البقعة الشاطئ إلى مسافة تصل إلى ١٥٠ كم، من بلدة الجية إلى الحدود الشمالية، ولوّثت الشواطئ والمرافئ ودمرّت الحياة البحرية. وأهم قطاعات الشاطئ المصابة هي منطقة الجية وشواطئ جنوب بيروت وضواحيها، والساحل بين جبيل وطبرجا، وبدرجة تلوث أقل منطقتي رأس شكا وطرابلس، لاسيما جزر الأرانب والنخيل الصغيرة جداً، وكلا الموقعين مصنفان كمحميات طبيعية (انظر الشكل ٧-٢٢)، وأخيراً، ساحل عكار (الشكل ٨-٧ ب). وقد أدى التأخير في اتخاذ تدابير التنظيف، بسبب استمرار الحرب، إلى تفاقم تأثير هذا التلوث على قاع البحر بسبب الترسبات. كما تأثر الساحل السوري في طرطوس بسبب انجراف الطبقة الملوثة؛ كذلك كانت الحال في قبرص وتركيا. وبشكل أعم، يأتي هذا التسرب النفطي ليضيف تأثيراته وملوثاته على ساحل متدهور أصلاً من جراء النفايات السائلة الملوثة ومكبات النفايات والأبنية الإسمنتية (انظر الفصل الرابع). كما شكلت إزالة أنقاض المباني المدمرة، والتي ألقيت في كثير من الأحيان على الساحل، ضرراً آخر لهذا الشاطئ.



الشكل ٨-٧ تأثير بقعة النفط: أ - توسع بقعة النفط. ب- تلوث الساحل.

وكان هناك أيضاً تلوّث باليورانيوم في بعض المواقع، لكن لم يتم التأكد من ذلك بالقياسات المتاحة. والمشكلة البيئية الكبيرة الأخرى التي خلفتها الحرب هي إسقاط مئات الآلاف من القنابل العنقودية، لاسيما في الجنوب (الشكل ٨-٨): فقد أسقط ٧٠٪ منها في الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب، بعد أن أُعلن اتفاق وقف القتال. وقد حصل ذلك قبل أن تنته عمليات إزالة الألغام المتخلفة عن المراحل السابقة للصراع. وتشكل هذه القنابل المنتشرة في الحقول والتلال تهديداً مستمراً للسكان.

وفي منتصف تشرين الأول ٢٠٠٦، كان هناك بالفعل اثنين وثلاثين حالة وفاة (منها ١٦ عسكري) و١٢٥ جريحاً. كما تضرّرت الزراعة بشكل واسع، وهي النشاط الاقتصادي الرئيس في هذه المنطقة، بسبب تبعثر هذه القنابل. وتبدو آفاق التنمية في هذه المنطقة، المهمشة أصلاً بسبب الاحتلال الإسرائيلي والتأخير في سياسة تأمين المرافق والتنمية الوطنية، غامضة أكثر من أي وقت مضى.



الشكل ٨-٨: القنابل العنقودية في جنوب لبنان.

إعادة إعمار في خضم التوترات الجغرافية-السياسية

لقد تمّ الوصول إلى قرار بوقف إطلاق النار بفضل وساطة دولية، تمّ بموجبها تعزيز قوة الأمم المتحدة (اليونيفيل)، التي انتشرت، بالتعاون مع الجيش اللبناني، في قطاع تمّ توسيعه وأصبح يتطابق مع المنطقة السابقة لقوة اليونيفيل الموسعة، لتشمل كامل القطاع الواقع جنوب نهر الليطاني. ويمثل نشر هذه القوة الدولية المشتركة تحولا جغرافياً-سياسياً كبيراً، ذلك لأنه كان على حزب الله أن ينسحب من جانبه من المنطقة ويتخلى عن مواقعه الظاهرة. وقد أخذت الحكومة اللبنانية مواقع لها في منطقة كانت غائبة عنها لفترة طويلة، حيث لم تتقدّم فيها بشكل خاص بعد الانسحاب الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠.

ويعبّر تركيب القوة الجديدة لليونيفيل عن عودة لبنان إلى طليعة الرهانات الجغرافية-السياسية الإقليمية، ضمن دائرة أوسع من اللاعبين.

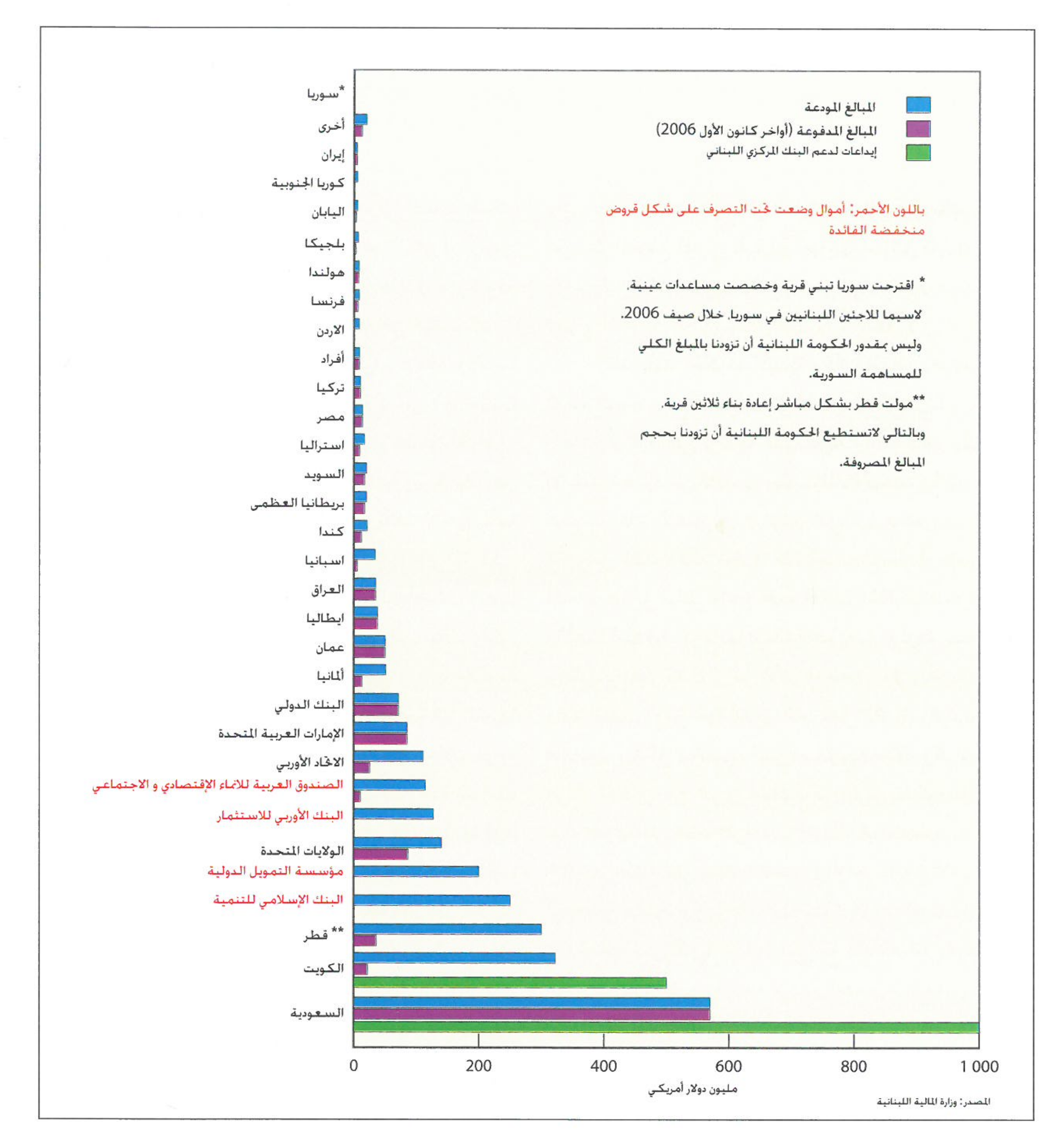
أخرى
ماليزيا
البرتغال
هولندا
ايرلندا
الصين
فنلندة
اليونان
نيبال
بولونيا
بلغاريا
تركيا
غانا
أندونيسيا
الهند
ألمانيا
اسبانيا
فرنسا
ايطاليا
0 500 1 000 1 500 2 000 2 500
المصدر: ONU.

الشكل ٨-٩: تركيب قوات الأمم المتحدة في لبنان. اليونيفيل UNIFIL (أواخر كانون الأول ٢٠٠٦).

وفي الوقت الذي خفضت فيه اليونيفيل عدد أفرادها في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل، بعد أن كان ٥٧٠٠، في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، أصبحت قوة اليونيفيل تتركب من أكثر من ١١،٠٠٠ جندي في أواخر عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى فرنسا – التي كانت مكلفة بقيادة اليونيفيل والتي عادت لتؤكد دورها في دعم لبنان – ساهمت عدة دول أوربية في مساندتها، خصوصاً إيطاليا التي تولّت القيادة اعتباراً من شهر شباط ٢٠٠٧، كما أرسلت إسبانيا وألمانيا وبلجيكا وبولونيا جنودها، ومعها عدة بلدان إسلامية، مثل أندونيسيا وماليزيا (الشكل ٨-٩ والشكل ١-٧). وكانت مشاركة تركيا مهمة بشكل خاص، فهذه الدولة كانت حليفة لإسرائيل وجارة سنية لسوريا والعراق، ويقظة على حدودها الكردية ووريثة الإمبراطورية العثمانية، تلك القوة العظمى التي تحكمت سابقاً بالمنطقة. وكان المشارك الجديد الأخير هو الصين، المتميزة بدخولها الاقتصادي في الإطار اللبناني، والتي جاءت لتؤكد حضورها السياسي للمرة الأولى، بالرغم من تواضعه: ١٣٥ جندياً.

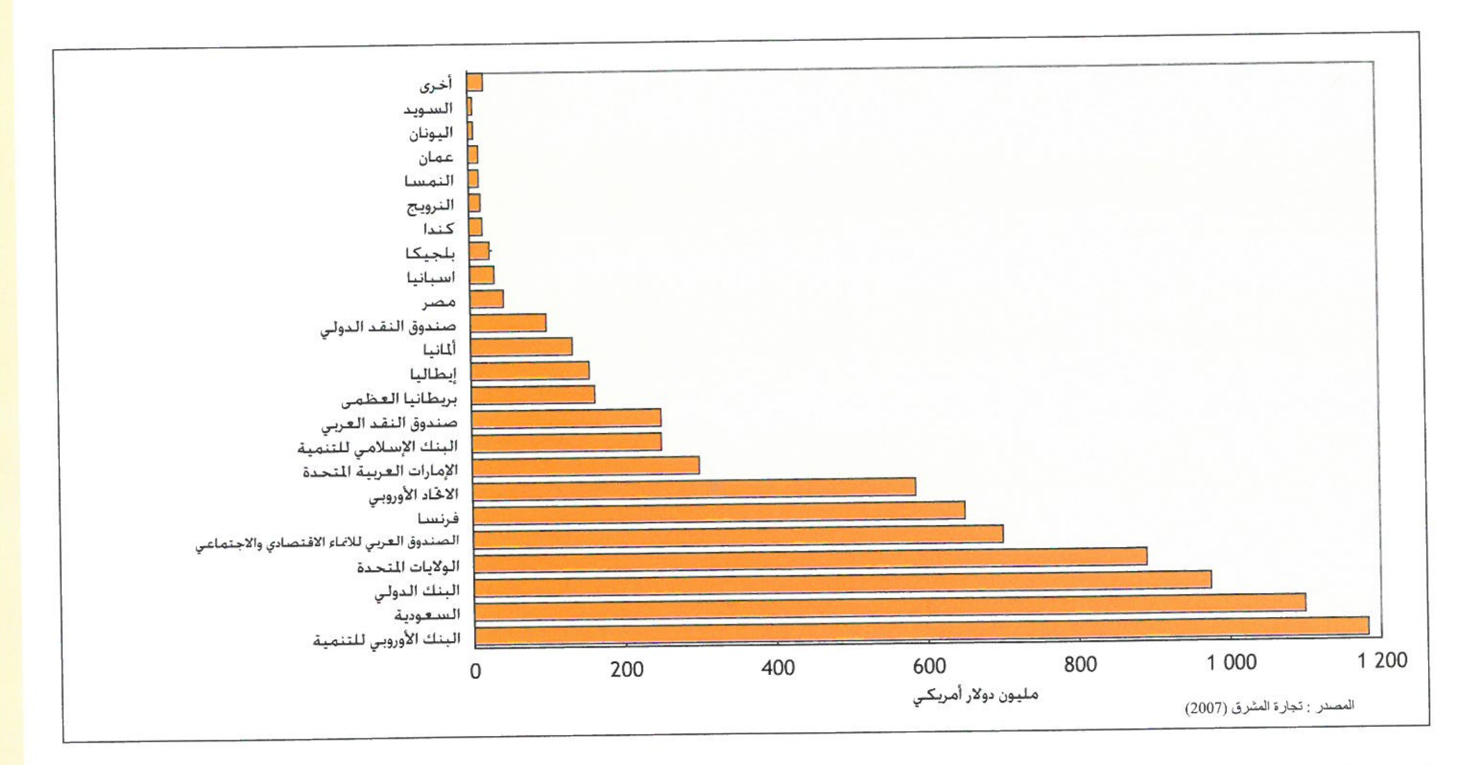
ويضاف إلى هذا الالتزام العسكري الدولي لضمان السلام في منطقة الحدود، كانت هنالك تعبئة دولية لمساعدة لبنان في برنامج إعادة الإعمار. وقد تجلى هذا الدعم في أول مؤتمر عقد في ستوكهولم في ٣١ آب ٢٠٠٦. وكانت الجهات المانحة الرئيسة هي البلدان العربية الخليجية، التي قدمت دعمها المستمر للبنان منذ الحرب الأهلية، ولاسيما المملكة العربية السعودية، التي منحت لبنان ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار، والكويت وقطر (الشكل ٨-١٠)، كما كان يوجد بين المقرضين أيضاً الاتحاد الأوروبي وعدة دول أوروبية، مثل ألمانيا وبريطانيا، وهو أمر معتاد، لكن مشاركة الولايات المتحدة كانت بالغة الأهمية لأنها جديدة، ففد ساهمت بمساعدة تزيد عن ١٥٠ مليون دولار. وهذا مؤشر على التزام قوي لهذا البلد تجاه الحكومة اللبنانية. كما أرسلت العديد من المؤسسات المالية الدولية أيضاً مساعدات مالية إلى لبنان، ولكن على شكل قروض وليس كمنح. وتذكر القائمة التي وزعتها الحكومة اللبنانية أيضاً إيران وسوريا، دون أن تذكر حجم المساعدة التي قدمتها هذه الأخيرة. فقد استضافت سوريا العديد من اللاجئين خلال حرب صيف ٢٠٠٦، وقدمت المساعدة المباشرة إلى لبنان. لكن هذه المساعدة لم ينظر إليها بارتياح من قبل الحكومة اللبنانية التي كان يترأسها فؤاد السنيورة، وهو المعروف باختلافه مع سوريا. من ناحية أخرى، كانت المساعدات الإيرانية الرسمية حيث عملت على إعادة بناء نحو عشرين جسراً؛ ومن المعروف أن إيران هي المصدر الرئيسي للأموال التي وزّعها حزب الله مباشرة على العائلات التي دمّرت منازلها من جرّاء القصف، والتي بلغت مئات الملايين من الدولارات. لقد عبّر مؤتمر ستوكهولم عن دعم المجتمع الدولي للبنان في مواجهة إسرائيل، ولكنه اعتبر أيضاً رداً من قبل البلدان الغربية والعربية على إيران. فلبنان هو الفضاء الذي تندرج

لقد بدت الحكومة اللبنانية وكأنها المستفيد الرئيسي من هذا الدعم المتجدد. ومع ذلك، فإن كل أنماط إعادة الإعمار التي حدّدتها هي بالذات، أو تلك التي فرضتها عليها الجهات المانحة، تبين بأنها لم تتمتّع إلا بقدر محدود من الثقة من جانب تلك الجهات، وذلك بسبب نتائج عمليات إعادة الإعمار في السنوات التي سبقت الحرب، والتي لاقت الكثير من النقد. وهكذا، قامت عدة دول، مثل قطر أو الإمارات العربية المتحدة، بتمويل مباشر أو عبر الجمعيات غير الحكومية المحلية، للمشاريع والأعمال الميدانية، كرعايتها لعملية إعادة إعمار قرى أو بلدات بأكملها. وهكذا، فإن قطر كانت الراعي الأكبر في إعادة بناء قرى الخيام وبنت جبيل وعيتا الشعب. ومن جهة أخرى، قام بعض الأثرياء والزعماء السياسين اللبنانيين، وبشكل شخصي، «بتبني» مشاريع مختلفة. وقد امتنع جزء من هؤلاء الفاعلين عن تحويل أموالهم عن طريق الحكومة اللبنانية، التي بدت قدرتها على اتخاذ القرار وسيادتها الميدانية هشة جداً. وهكذا ذهب ٣٢ ٪ من المبالغ التي قدمها المانحون في أواخر كانون الاول ٢٠٠٦ إلى المستفيدين مباشرة أو إلى الشركات المنفذّة. إن هذا الضعف، أو بالأحرى هذا العجز، لدى الدولة اللبنانية يلتقي مع ذاك الملاحظ بشكل خاص في المناطق النائية، خلال فترة إعادة الإعمار (الفصل السابع).



الشكل ٨-١٠: المساعدة الدولية لإعادة بناء لبنان بعد حرب صيف ٢٠٠٦.

لقد تضاعفت المساعدات الدولية لإعادة الإعمار في أواخر كانون الثاني ٢٠٠٧، خلال المؤتمر الذي أطلق عليه إسم مؤتمر باريس الثالث، وذلك من خلال دعم إضافي لسياسة الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة اللبنانية، وبلغت ما مجموعه ٧،٦ مليار دولار. ونجد من بين المساهمين الرئيسين المملكة العربية السعودية وفرنسا والولايات المتحدة، الخ. (الشكل ٨-١١). وكان يجب أن تسمح هذه المبالغ الكبيرة للبنان بتسديد ديونه على المدى القصير والبدء بالإصلاحات الهيكلية التي كانت تطالب بها هذه الجهات المانحة. كانت هذه المظاهر المختلفة من التضامن الدولي من أجل لبنان استثنائية؛ ولا بد من الإشارة، إلى حجم المبالغ التي تم جمعها، بعد سنوات قليلة جداً من مؤتمر باريس الثاني الذي وُعد فيه لبنان بمساعدة تبلغ ٤،٥ مليار دولار، صرف منها بالفعل حوالي ٢ مليار. وتشهد هذه المساعدات بوضوح أن هذه القوى المختلفة تعتبر لبنان عنصراً في استراتيجياتها الإقليمية. وهناك فقط حوالي ١٠٪ من هذه الأموال على شكل منح، مخصصة للحالات المالية الطارئة وللمساعدة المالية المباشرة لإعادة الإعمار. وبالنسبة لما تبقى، فكانت عبارة عن قروض تضاف إلى الديون القائمة، يعتمد تقديمها على إنجاز برنامج تصحيح هيكلي في الميزانية، كانت قد قدمته حكومة السنيورة، وكان يتضمّن تخفيض النفقات وزيادة الضرائب والخصخصة. إن تبعية لبنان لتلك الجهات المانحة ولمتطلباتها واضحة جداً. إن إمكانية تنفيذ هذا البرنامج مرهونة بالاتفاق السياسي الداخلي، في حين أن هناك أصوات من المعارضة تطعن بشرعيته.



الشكل ٨-١١: المساعدة الدولية لتنمية لبنان في مؤتمر باريس الثالث (كانون الثاني ٢٠٠٧).

وبالفعل، لقد تشاركت الحكومة مع مختلف الجهّات الفاعلة المحلية والدولية في مشاريع إعادة الإعمار. وقد سمحت المعطيات التي نشرتها الحكومة اللبنانية بتقييم الوضع في نهاية عام ٢٠٠٦، بعد حوالي ثلاثة أشهر تقريباً من بدء الأعمال، وكذلك ساهمت بتحديد أولويات العمل (الشكل ٨-١٢). ومن بين الورش التي كانت الأكثر تقدماً نجد، في آن واحد معاً، القطاعات التي كانت الأضرار فيها محدودة نسبياً، والتي تحتل الأولوية من أجل استئناف الحياة اليومية. وقد شمل هذا التصنيف إصلاح مدرجات المطار، الذي ساعد على إنهاء عزلة البلاد، وعودة الاتصالات الهاتفية، وإصلاح خطوط الكهرباء، ولكن بسبب الحاجة لتأهيل وحدات الإنتاج الكهربائي المتضررة، كانت الحاجة للتقنين تبدو أكثر من أي وقت مضى في هذا المجال. وقد اتخذت إجراءات سريعة لإعادة تأهيل المدارس. وفي مجال البنية التحتية، نجد في المقابل أن إصلاح الجسور والطرق (لم يرد ذكرها في الوثيقة) قد استغرق وقتاً أطول.

الشكل ٨-١٢: تقدّم عمليات إعادة الإعمار في نهاية عام ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة للأهالي، تمّ الانتهاء في وقت قصير من تعويض حوالي ٧،٠٠٠ صيّاد سمك. في المقابل، فإن التعويضات الخاصة بالجرحى وعائلات الضحايا احتاجت لوقت أطول. كذلك تأخّرت القضية المتعلّقة بتعويض الأسر التي تضرّرت منازلها أو دمّرت، لأنها كانت تتطلّب تحديد المستفيدين. وقد بدأت بسرعة عملية صرف الأموال للمتضرّرين في الجنوب والبقاع؛ في المقابل، تأخّرت العملية في الضاحية الجنوبية لبيروت، وفقاً لبرنامج إعادة الإعمار، لأنه كان يصعب تحديد آليات جماعية للأبنية ذات الملكية المشتركة. وقد تزايد الصراع السياسي بين حكومة فؤاد السنيورة وحزب الله، وشكّل عاملاً كامناً أعاق عملية تنفيذ هذه المشاريع، وقد ظهرت هذه المعارضة في جميع القرارات الخاصة بالجنوب والضاحية.

وأخيراً، نلاحظ في هذه الوثيقة أن معالجة المسألة البيئية كانت تحتاج لوقت طويل أيضاً. وعلى الرغم من الالتزام السريع ببدء العمل في الجبهة لإزالة القنابل العنقودية، فقد كان تقدّم سير العمل بطيئاً لأن الموقع كان كبيراً جداً وحساساً. وقد اكتملت المرحلة الأولى من تنظيف البقعة النفطية، ولكن الوزن المسحوب لم يشكل سوى جزء ضئيل (٨٪) من الكميات التي تسربت، ومن وقت لآخر تترسّب على الشاطئ كتل من النفط. وفي نهاية المطاف، يطرح البعد المكاني لهذه الحرب وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية من جديد ثلاثة أسئلة مركزية تتجول عبر صفحات هذا الأطلس.

يتعلّق الأول بقراءة طائفية للكيان اللبناني، وهي قراءة مغرية دوماً. فكما لاحظنا، لقد اعتمدت جغرافية القصف الإسرائيلي، على مسلّمة تفترض وجود هوية تميّز بين المناطق السياسية لحزب الله وأماكن سكن الشيعة اللبنانيين. وفي محاولة معاقبة أحدهما، فقد عصف الضرر بالآخرين. والانقسامات السياسية التي تفاقمت منذ حرب صيف ٢٠٠٦ ما زالت تغذي فكرة أن الفضاء السياسي مقطع بحسب خطوط انقسام طائفية. ولاسيما من خلال الخلافات الشيعية–السنية. وهكذا تمّ التلاعب في لبنان بالانقسام نفسه الذي ميّز العلاقة بين الشيعة والسنة في العراق، أو على نطاق أوسع، بين إيران الشيعية والدول العربية السنية: المملكة العربية السعودية ومصر والأردن... الخ. ولكن هذا التفسير لا ينطبق كثيراً على التضامن بين اللبنانيين الذي ظهر خلال النزاع، لاسيما فيما يتعلق بالتضامن مع النازحين الشيعة من الجنوب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يغفل حقيقة أن خطوط الانقسام هذه يمكن أن تسير بالتوازي مع استراتيجيات جيوسياسية عكسية لدى مختلف الفاعلين الطائفيين. وهكذا، فإن الولايات المتحدة كانت تدعم الحكومة اللبنانية التي يرأسها سني، ولكنها في العراق كانت تحارب مقاتلين سنّة وكانت تستفيد من دعم الشيعة لها. أخيراً، إن تنظيم اللعبة السياسية اللبنانية بعد حرب الثلاثة والثلاثين يوماً يبدو أكثر تعقيداً بكثير مما يمكن أن تلاحظه قراءة طائفية، كما بين من قبل تحليل نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ (الفصل الأول). وهكذا، فإن حزب الله المدعوم من إيران لديه حلفاء محليين، كالزعيمين المسيحيين ميشال عون وسليمان فرنجية، بالإضافة إلى عدة أحزاب أو مجموعات سنّية ودرزية. أما الحكومة، فكانت تجمع تحالفاً بين الأحزاب السنية والدرزية والمسيحية.

وتتعلّق الملاحظة الثانية بالتمايزات المناطقية التي كشفتها حرب تموز–آب ٢٠٠٦ وحركة الإعمار المستجدّة. وهي تبين أن جميع هذه المناطق ليست متساوية في ساحة المواجهات الدولية. فتوزّع الغارات الإسرائيلية يرسم جغرافية لبنان الشيعية. وقد استفاد جنوب لبنان في فترة ما بعد الحرب من هبات مالية هائلة، جاءت بالتأكيد لإصلاح الأضرار الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، ولكنه لم يستفد أبداً، على الأقل بشكل مباشر، من المنح خلال السنوات التي تلت الحرب الأهلية. وبالمثل، فإن الضاحية الجنوبية، التي تضرّرت بشكل رهيب، قد استفادت من برنامج هام لإعادة التأهيل والإعمار، وهذا يتناقض مع الإهمال الذي عرفته قبل الحرب. وهناك مناطق أخرى لا تزال، في الفترة الحالية، تشدّ اهتمام المستثمرين الدوليين من أجل مشاريع جديدة أو لضمان استدامة تلك المنجزة سابقاً أو قيد الإنجاز، كوسط المدينة ومشروع سوليدير فيه، أو المنتجعات المختلفة في الجبل. وفي المقابل، يبدو أن مناطق أخرى لا تزال إلى حد كبير خارج نطاق الاهتمام الدولي. ومما لا شك فيه أن عمل المؤسسات الشيعية المدعومة من إيران مهم في البقاع، حيث تستفيد العديد من التجمعات السكانية والبنيات التحتية من بعض عمليات الإصلاح. وأخيراً، إن مناطق الشمال، وخصوصاً أقصى شمال البلاد، كانت تبدو بعيدة عن التيار الكبير من المساعدات القادمة الى لبنان في فترة ما بعد الحرب.

لقد تعاملت الحرب والتعبئة المحلية والدولية مع بنية جغرافية تمّ تحديدها مراراً خلال هذا العمل. ومن المؤكد، أن المشاريع الحكومية لإعادة تنظيم الضاحية الجنوبية في سنوات إعادة الإعمار قد فشلت إلى حد كبير، وأن برنامج إعادة الإعمار والتنمية للمنطقة التي كانت تحتلها إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠ لم يحقق عملياً أي إنجاز. ومع ذلك، فقد سمحت بعض آليات إعادة التوزيع بأن يشهد جنوب لبنان تحسناً نسبياً بشكل عام، مع تناقضات كبيرة بالمقارنة مع شمال لبنان والبقاع، وتمّ كل شيء كما لو أن الحرب تمثل من جديد، على الرغم من العنف والدمار أو من خلاله، آلية لإدماج جنوب البلاد، مما يسمح بربطه بالمنطقة الوسطى، فضلاً عن إدراجه في العولمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة لا تبدو أنها الفاعل الرئيس في هذا الإندماج.

النقطة الثالثة الأخيرة: كانت الدولة حاضرة في بعض المناطق والقطاعات في البلد، كانت تراقب وتسيطر وتضع خططاً للتنظيم وترسل القوى الأمنية وتشيّد البنى التحتية. بينما نجد أنها كانت في مكان آخر، على العكس مما سبق، لا تلقى الترحيب، وحضورها كان خجولاً، وكانت توجد جماعات أخرى تقوم بوظائفها وأنشطتها. ولا شك أن «المجتمع الدولي» يرغب أن تتحكم الدولة اللبنانية أكثر بما يحدث في لبنان، وهو يضغط بمختلف الوسائل، لا سيما من أجل أن يضبط الجيش اللبناني بشكل أفضل بعض المناطق. لكن هناك بعض الفاعلين المحليين أو الدوليين الذين يستفيدون من هذا الفراغ – على سبيل المثال، من خلال تقديم منح لإعادة بناء المدارس أو المساكن. وهذا الوضع لا يخص فترة ما بعد الحرب فقط، وإنما يمكن ملاحظته قبل ذلك خلال السنوات ١٩٩٠، كما بينا من قبل عند الحديث عن شبكة المدارس (انظر الفصل السادس).

كان غياب الدولة والسلطات المحلية لصالح التنافسات الدولية بين إسرائيل وسوريا وإيران، وفي وقت سابق بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية. إلى جانب ذلك، وبعد إدخال التعديلات اللازمة، هناك منطق الدولة في بلدان الجنوب في القرن الواحد والعشرين الذي وصل إلى حده الأقصى، والذي نجده في حالات لاتينية–أمريكية مختلفة: التبعية المفروضة، وضعف القواعد الضريبية الخاصة بها وبالتالي ضعف الموارد المالية، وهيمنة الأطراف الفاعلة الدولية، وكافة أشكال التلاعب بالانتماءات الاجتماعية، والمناورة والإيماءات للحصول على الموارد الدولية، والعنف.

خلاصة نهائية

تعود فكرة هذا الأطلس إلى مشروع يقترح تقييماً شاملاً للتغيرات والديناميات المكانية في لبنان بعد حوالي عشرين عاماً من الاضطرابات الكبيرة الناتجة عن الحرب الأهلية وإعادة الإعمار. وكانت الفكرة تشتمل أيضاً على إدراج هذه التحولات في إطار ديناميات أطول زمنياً على الصعيد السياسي، كبناء الدولة اللبنانية، وعلى الصعيد الاجتماعي، كحركة العمران وحركات الهجرة. وقد تمّ التعرّف على هذه الحركات في مستويات جغرافية عدة. ليس فقط على مستوى لبنان، ولكن أيضاً على مستوى بعض المناطق اللبنانية، كالعاصمة أو مناطق محلية أخرى، وكذلك منطقة الشرق الأوسط وحتى العالم كله فيما يخص الاغتراب اللبناني.

وإذا كنا قد بدأنا هذا الكتاب بفصل مخصص لبناء الدولة في السياق الجغرافي السياسي الإقليمي، وتردّده واضطراباته، فذلك لنشدّد على أهمية القرارات السياسية والجيو-سياسية في الديناميات الاجتماعية والمناطقية للبلد. ولكن روح هذا الكتاب، تندرج في سياق الأمل في تحقيق الاستقرار الإقليمي وعودة البلد إلى سلام دائم، بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. فنحن لم نفكر بالتأكيد بأننا سنختتم تحليلنا بدراسة مرحلة جديدة من عدم اليقين والعنف، ناهيك عن أن أعمال العنف الحالية يمكن أن تكون بداية لمرحلة جديدة من عدم الاستقرار التي يمكن أن تستمر. وهكذا التحق التاريخ والسياسة بالجغرافيا. ليصبح هذا الأطلس بشكل أو بآخر، وضد إرادتنا، وثيقة تاريخية. إلا أن كتابة التاريخ وتوثيقه لا يعني التخلي عن التفكير بالأحداث الحالية. فعلى العكس من ذلك، إنها وسيلة للتفكير في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن يشكل هذا الكتاب وثيقة قيمة لإفادة الطلاب والأساتذة والباحثين والموظفين الحكوميين والخبراء والمستثمرين ورجال الأعمال، أو ببساطة كل من يحب لبنان بتناقضاته ويسعى لتجاوز آلام الحاضر وهمومه.

يقدم مشروع هذا الأطلس رؤية جديدة للأراضي اللبنانية ويسلط الضوء على التحولات التي عرفتها على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وهو ثمرة تعاون فرنسي- لبناني. ويستند هذا الكتاب على جمع واسع وكبير للمعلومات المكانية على مستوى دقيق. وتسمح خرائطه الغنية والفريدة من نوعها بإدراك الديناميات المعقدة في العمل في بلد يبدو في كثير من الأحيان عصياً على الفهم.

إنها قراءة جديدة للأراضي اللبنانية نقترحها هنا، وهي لا تنفصل عن قراءة اندماج لبنان في العولمة وتطور دوره في الشرق الأوسط عموماً.

إن الانفتاح على العالم، الذي هو ملاذ ومكسب اقتصادي للبلد في الوقت نفسه، لاسيما بفضل شبكات الاغتراب اللبناني، يمثل أيضاً مجازفة مالية، مع عبء الدين العام. والاضطرابات التي تهز لبنان منذ عام ٢٠٠٥ هي تعبير جديد عن وضعه في قلب التوترات الإقليمية، وعن التحديات التي تواجه بناء الوطن والدولة في لبنان.

لقد أدت فترة الحرب الأهلية وإعادة الإعمار إلى تغيرات مناطقية كبيرة: تنقل السكان والعمران والتدهور البيئي، وإعادة تنظيم الاقتصاد. لقد أعيد بناء بيروت التي تقسمت وتضررت كثيراً بسبب الحرب الأهلية، بشكل كبير، وتعززت سيطرتها على الاقتصاد. وكواجهة للحداثة، تضم منطقة بيروت الكبرى نسبة كبيرة جداً من السكان، لكن الانقسامات المناطقية - وهي علامة التمايز الاجتماعي-الاقتصادي والانقسامات الطائفية - لا زالت تحدد آلية تنظيم البلاد، وتشكل عاملاً مستمراً للانقسام السياسي، والذي لم يستطع الظهور الجديد للإدارات المحلية أن يجابهه.

وتبين حرب صيف ٢٠٠٦، التي يقدم هذا الأطلس عرضاً كارتوغرافياً لها، أن هشاشة هذا البلد تتجاوز حكامه مثلما تجبر شعبه على إعادة بناء بلا توقف.

لائحة المصادر والمراجع المكمّلة

Liste des sources et bibliographie complémentaire

Rapports administratifs et d'organismes privés cités

ACS 1996 : *Répertoire des circonscriptions foncières du Liban*, Études et statistiques.

ACS 1996-1997 : *Recensement des immeubles et des établissements*, Études et statistiques (6 volumes).

ACS 1998 : *Les conditions de vie des ménages au Liban,* Études et statistiques.

ACS 2006 : *The National Survey of Household Living Conditions 2004* (www.cas.gov.lb).

Ambassade de France au Liban, ministère de l'Énergie et de l'Eau, 2004 : *Les Libanais et l'eau potable, enquêtes socio-économiques*, réalisé par Corail-ICEA, s.l., 160 p.

CDR 1994 : *Damage Assesment*, Report by OGER International, 7 vol.

CDR 1994 : *Plan de transport du Grand Beyrouth*, TEAM-IAURIF, 10 vol. + annexes statistiques.

CDR 1999 : *Évaluation environnementale de la côté libanaise*, ECODIT IAURIF, 159 p.

CDR 2004-2005-2006 : *Rapports annuels* (www.cdr.gov.lb).

CDR, en collaboration avec la Direction générale de l'urbanisme, 1986 : *Schéma directeur de la région métropolitaine de Beyrouth*, 256 p.

CDR, en collaboration avec la Direction générale de l'urbanisme, 2002 : *Schéma directeur d'aménagement du territoire libanais (SDATL), Rapport de la phase 1, Diagnostic et problématiques*, Beyrouth/Paris, Groupement Dar-IAURIF, 188 p. + 6 vol. d'annexes.

CDR, en collaboration avec la Direction générale de l'urbanisme, 2003 : *Schéma directeur d'aménagement du territoire libanais (SDATL)*, *Rapport final*, mai, IAURIF-Dar al-Handasah, 233 p. + cartes hors texte.

Direction centrale des statistiques, 1972 : *L'enquête par sondage sur la population active au Liban, novembre 1970*, Beyrouth.

Information International, 2002 : « Facts about Lebanese Emigration (1991-2000) », téléchargé sur www.information-international.com.

Institut libanais pour le développement économique et social (ILDES), 2005 : *Mouvement de retour des déplacés à leurs localités d'origine au Mont Liban Sud et dans les cazas de Saida et de Jezzine de 1991 à 2003. Faits et limites (Mai 2004)*, Préparé par Dr Khalil Abourjaili, 26 p. + annexes.

IRFED-ODS, 1972 : *Niveaux de développement rural en 1960 et en 1970*, Beyrouth, 105 p.

Ministère de la Santé, 2004 : *Statistiques sanitaires au Liban*, Beyrouth.

Ministère des Affaires sociales, 1996 : *Les tableaux statistiques sur la population et les logements*, 2 vol.

Ministère du Plan-IRFED, 1964 : *Atlas du Liban*.

Mission des comptes économiques du Liban, République libanaise, 2005 : *Les comptes économiques du Liban 1997-2002*, élaborés et rédigés sous la direction de Robert Kasparian avec le support de l'unité économique, Projet PNUD-Ministère de l'Économie et du Commerce, Beyrouth, Juillet 2005, 144 p.

FAVIER Agnès, 2001 : *Municipalités et pouvoirs locaux au Liban*, Beyrouth, CERMOC, 422 p.

FEGHALI Kamal, 1996 : *Les élections législatives libanaises en 1996. Paramètres et résultats* (en arabe), Jdeideh, Dar Moukhtarat, 351 p.

GLAZSE Georg, 2003 : *Die fragmentierte Stadt. Ursachen und Folgen bewachter Wohnkomplexe im Libanon*, Opladen, Leske + Budrich, Stadtforschung aktuell, 294 p.

HASHIMOTO Kohei, 1992 : « Lebanese Population Movement 1920-1939, Towards a Study », dans A. Hourani et N. Shehade, éd., *The Lebanese in the World, A century of Emigration*, Centre for Lebanese Studies, Oxford, p. 65-107.

Infopro Research 2006 : *Economic Impact of the July 06 War and the Steps towards Recovery*, Beyrouth, Infopro, Center for Economic Information, 179 p.

JABER Mounzer, 1999 : *La zone libanaise occupée*, Beyrouth, Institut d'études palestiniennes (en arabe), 253 p.

KASPARIAN Choghig, 2003 : *L'entrée des jeunes Libanais dans la vie active et l'émigration*, Beyrouth, Presses de l'Université Saint-Joseph, 3 vol.

KÉVONIAN Dzovinar, 2004 : *Réfugiés et diplomatie humanitaire : les acteurs européens et la scène proche-orientale pendant l'entre-deux-guerres*, Paris, Publications de la Sorbonne, 561 p.

KHANZADIAN Zadig, 1926 : *Atlas de géographie économique de Syrie et du Liban. Commerce et industrie*, Paris, L. de Bertalot, 88 p., 67 cartes.

LABAKI Boutros, 1998 : « L'émigration libanaise depuis 1975 », *Travaux et Jours*, n° 61, Beyrouth, Univer-sité Saint-Joseph, p. 81-141.

MAKTABI Rania, 1999 : « The Lebanese Census of 1932 Revisited. Who are the Lebanese? », *British Journal of Middle Eastern Studies*, 26/2, p. 219-241.

MERMIER Franck, 2005 : *Le Livre et la Ville. Beyrouth et l'édition arabe*, Paris, Actes Sud, 244 p.

MESSARA Antoine, dir., 2002 : *La géographie électorale au Liban. Historicité des cazas et découpage des circonscriptions*, Beyrouth, Fondation libanaise pour la paix civile, Konrad Adenauer Stiftung, 376 p. (principalement en arabe).

NABTI Patricia, 1992 : « Emigration from a Lebanese Village : A case of Bishmizzone », dans A. Hourani et N. Shehade, éd., *The Lebanese in the World, A century of Emigration*, Centre for Lebanese Studies, Oxford, p. 41-64.

NAUFAL-RIZKALLAH Hala, 2003 : *La situation démographique au Liban*, Beyrouth, Société d'imprimerie pour la diffusion et la publication, 111 p. (en arabe).

RABBATH Edmond, 1986 : *La formation historique du Liban politique et constitutionnel. Essai de synthèse*, 2e édition, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 665 p.

SAAD Abdo, *Les élections libanaises de l'année 2005. Lectures et résultats* (en arabe), Beirut Center for Research and Information, s.d., 820 p.

SAFA Élie, 1960 : *L'émigration libanaise*, Beyrouth, Université Saint-Joseph, Faculté de droit et des sciences économiques, Beyrouth, 324 p.

SAKR Jean, 2001 : *Les églises orientales* (en arabe), Beyrouth, 476 p.

SCHMID Heiko, 2002 : *Der Wiederaufbau des Beiruter Stadtzentrums, Ein Beitrag zur handlungsorientierten politisch-geographischen Konfliktforschung*, Im Selbstverlag des Geographischen Instituts der Uni-versität Heidelberg, 284 p.

SFEIR-KHAYAT Jihane, 2005 : *Les premiers temps des Palestiniens au Liban, 1947-1952*, Thèse de Doctorat en Langues, littératures et sociétés, INALCO, Paris, 2 t., 384 + 205 p.

TARRAF Souha, 1994 : *L'espace en mouvement. Dyna-miques migratoires et territorialisation des familles libanaises au Sénégal*, Thèse de géographie sous la direction de J.-M. Miossec, Université de Montpellier 3, 383 p.

Tübinger Atlas des Vorderen Orients, vol. B-IX, *Die Osmanische Zeit bis 1918* : par Wolfgang DENK, 1977-1985, Wiesbaden, Ludwig Reichert Verlag.

VELUT Sébastien, 2006 : « Cartographier le Liban », *M@ppemonde*, n° 80-1 (http://mappemonde.mgm.fr/num9/librairie/lib06102.html)

Principaux sites web utilisés

www.cdr.gov.lb (Conseil du développement et de la reconstruction)
www.www.economy.gov.lb (ministère de l'Économie et du Commerce)
www.bdl.gov.lb (Banque du Liban)
www.abl.org.lb (Association libanaise des banques)
www.audi.com.lb (Banque Audi)
www.rebuildlebanon.gov.lb (Comité du Haut Secours)
www.lebanonundersiege.gov.lb (Comité du Haut Secours)
www.cas.org (Administration centrale des statistiques)
www.crdp.org (Centre de recherche et de développement de la recherche)
www.un.org/unrwa (Agence des Nations unies pour l'assistance aux réfugiés palestiniens au Proche-Orient)
www.samidoun.org (Samidoun, ONG mobilisée dans l'assistance civile durant la guerre de 2006)

Mémoires académiques, ouvrages et articles cités ou dont des illustrations sont reprises

ABIRIZK Élias, 2005 : *Évolution du trait de côte libanais entre 1962 et 2003*, Mémoire de fin d'études de l'École supérieure des géomètres libanais, en partenariat avec le CNRS Liban-Centre national de télédétection et le département de géographie de l'École normale supérieure, 93 p.

ABOU Sélim, KASPARIAN Choghig, HADDAD Katia, 1996 : *Anatomie de la Francophonie libanaise*, Montréal, AUPELF-UREF, Beyrouth, FMA, coll. « Universités francophones », 317 p.

AMORY Pascal, KASPARIAN Robert, BEAUDOIN André : *La population déplacée au Liban (1975-1987)*, Université Saint-Joseph/Université de Laval (Québec), 2 vol.+ ann.

Atlas du Liban, 2004 : réalisé par le groupement Dar-IAURIF, CDR, en collaboration avec la DGU, Beyrouth, Conseil national de la recherche scientifique, 64 p.

Atlas du Liban, Géographie, histoire, économie, 2003 (réédité en 2006) : dir. par Raoul ASSAF, Liliane BARAKAT, Beyrouth, Presses de l'Université Saint-Joseph, 107 p.

BAKHOS Walid, 2005 : « Le rôle de la puissance publique dans la production des espaces urbains au Liban », *M@ppemonde*, n°80-4, 15 p. (http://mappemonde.mgm.fr/num8/articles/art05403.html)

BALANCHE Fabrice, 2005 : « Syrie–Liban: intégration régionale ou dilution ? », *M@ppemonde*, n°79-3 (http://mappemonde.mgm.fr/num7/articles/art05306.html)

CLOCHARD Olivier et DORAÏ Mohammed Kamel, 2005 : « Aux frontières de l'asile : les réfugiés non palestiniens au Liban », *A contrario* (Genève), vol. 3, n° 2, p.45-65.

COURBAGE Youssef, FARGUES Philippe, 1973-1974 : *La situation démographique au Liban*, Publications de l'Université libanaise, 2 volumes, 104 + 182 p.

FAOUR Ghaleb, BOU KHEIR Rania, VERDEIL Éric, 2006 : « Les incendies de forêts au Liban », *Forêt méditerranéenne*, t. XXVII, n° 4, p.339-352.

FAOUR Ghaleb, HADDAD Theodora, VELUT Sébastien, VERDEIL Eric, 2005 : « 40 ans de croissance urbaine à Beyrouth », *M@ppemonde*, n°79-3, 12 p. (http://mappemonde.mgm.fr/num7/articles/art05305.html).

FAOUR Ghaleb, BAKHOS Walid, HUYBRECHTS Éric, VERDEIL Éric, 2004 : « L'Atlas des localités du Liban : méthode d'établissement et premiers apports d'une base de données géoréférencée des unités cartographiques élémentaires du Liban », *Lebanese Scientific Journal*, vol. 5, n° 2, p. 37-56.

VERDEIL Chantal, 2003 : *Les Jésuites de Syrie de 1833 à 1864*, thèse d'histoire sous la direction de J.-M. Mayeur, Université Paris 4-Sorbonne, 540 p.

VERDEIL Éric, 2005, « Les territoires du vote au Liban », *M@ppemonde*, n° 78-2, 25 p. (http://mappemonde.mgm.fr/num6/articles/art05209.html)

Compléments bibliographiques

CORM Georges, 2006 (4e édition) : *Le Proche-Orient éclaté*, Paris, Gallimard (Folio), 1056 p.

DORAÏ Mohamed Kamel, 2006 : *Les réfugiés palestiniens du Liban. Une géographie de l'exil*, Paris, Éditions du CNRS (coll. Moyen-Orient), 288 p.

HAMDAN Kamal, 1997 : *Le conflit libanais : communautés religieuses, classes sociales et identités nationales*, Genève, Institut de recherche des Nations unies pour le développement social / Paris, éd. Garnet, 275 p.

LABAKI Boutros, ABOU RJEILY Khalil, 1993 : *Bilan des guerres du Liban 1975-1990*, Paris, L'Harmattan, 255 p.

MERMIER Franck, PICARD Élizabeth, éd., 2007 : *Liban, Une guerre de 33 jours*, Paris, La Découverte, 256 p.

NAHAS Charbel, 2006 : *Un programme socio-économique pour le Liban*, Beyrouth, LCPS, 320 p. (bilingue franco-arabe)

PICARD Élizabeth, 1988 : *Liban, état de discorde*, Paris, Flammarion, 263 p.

ROUGIER Bernard, 2004 : *Le Jihad au quotidien*, Paris, PUF, 262 p.

VERDEIL Éric, VELUT Sébastien, coord., 2005-2006 : dossier Liban-Syrie, *M@ppemonde*, n° 78-84 (6 articles et notes, http://mappemonde.mgm.fr)

لائحة الرسوم

الفصل الأول

الفصل الثاني

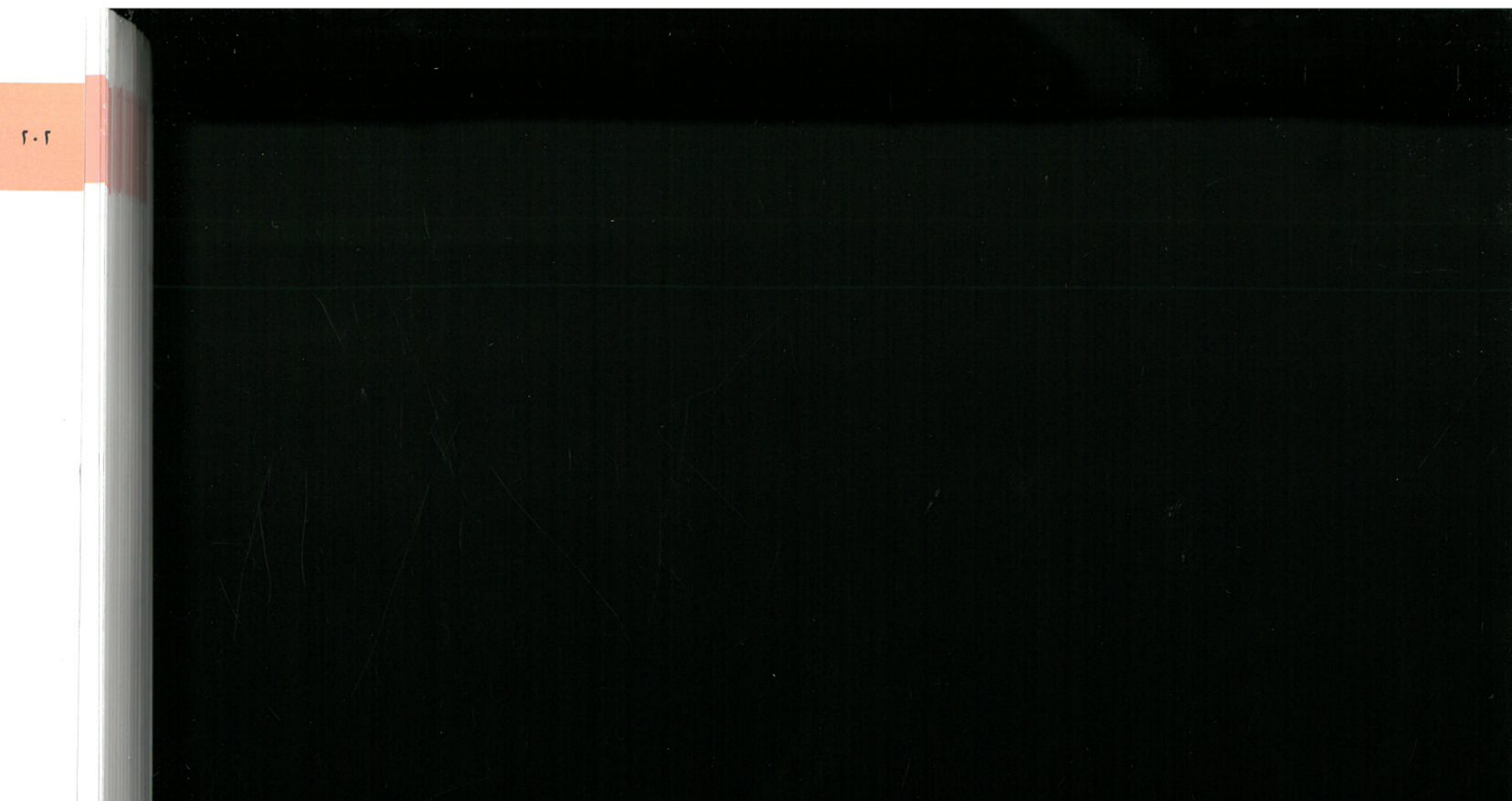
الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع



الفصل الثامن



المجلــس الوطــني للبحــوث العلميــة

ifpo

يقدم مشروع هذا الأطلس رؤية جديدة للأراضي اللبنانية ويسلط الضوء على التحولات التي عرفتها على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وهو ثمرة تعاون فرنسي- لبناني. ويستند هذا الكتاب على جمع واسع وكبير للمعلومات المكانية على مستوى دقيق. وتسمح خرائطه الغنية والفريدة من نوعها بإدراك الديناميات المعقدة في العمل في بلد يبدو في كثير من الأحيان عصياً على الفهم.

إنها قراءة جديدة للأراضي اللبنانية نقترحها هنا، وهي لا تنفصل عن قراءة اندماج لبنان في العولمة وتطور دوره في الشرق الأوسط عموماً.

إن الانفتاح على العالم، الذي هو ملاذ ومكسب اقتصادي للبلد في الوقت نفسه، لاسيما بفضل شبكات الاغتراب اللبناني، يمثل أيضاً مجازفة مالية، مع عبء الدين العام. والاضطرابات التي تهز لبنان منذ عام ٢٠٠٥ هي تعبير جديد عن وضعه في قلب التوترات الإقليمية، وعن التحديات التي تواجه بناء الوطن والدولة في لبنان.

لقد أدت فترة الحرب الأهلية وإعادة الإعمار إلى تغيرات مناطقية كبيرة: تنقل السكان والعمران والتدهور البيئي، وإعادة تنظيم الاقتصاد. لقد أعيد بناء بيروت التي تقسمت وتضررت كثيراً بسبب الحرب الأهلية، بشكل كبير، وتعززت سيطرتها على الاقتصاد، وكواجهة للحداثة، تضم منطقة بيروت الكبرى نسبة كبيرة جداً من السكان. لكن الانقسامات المناطقية - وهي علامة التمايز الاجتماعي-الاقتصادي والانقسامات الطائفية - لا زالت تحدد آلية تنظيم البلاد، وتشكل عاملاً مستمراً للانقسام السياسي، والذي لم يستطع الظهور الجديد للإدارات المحلية أن يجابهه.

وتبين حرب صيف ٢٠٠٦، التي يقدم هذا الأطلس عرضاً كارتوغرافياً لها، أن هشاشة هذا البلد تتجاوز حكامه مثلما تجبر شعبه على إعادة بناء بلا توقف.

إيريك فرداي (*Eric Verdeil*) هو جغرافي، وباحث في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا (عضو في الوحدة المشتركة للبحث في مجال المدينة والمجتمع في ليون) ولقد عمل عدة سنوات في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت (*Ifpo*).

غالب فاعور متخصّص في تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في المركز الوطني للاستشعار عن بعد، التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان.

سيباستيان فيلو (*Sébastien Velut*) هو جغرافي وباحث في المعهد العالي للبحوث للتنمية الفرنسي (*IRD*) ومتخصص في دراسة التنمية في دول الجنوب.



CCO34
ISBN 978-2-35159-194-9